تاريخ

# الحركات القومية

في أوربة

الجزء الرابع

# السلاف والجرمن

تأليف وتعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر

علي مولا

بسم الله الرحمن الرحيم

تاريخ

# الحركات القومية

في أوربة

# تاريخ
# الحركات القومية
## في أوربة

الجزء الرابع

السلاف والجرمن

تعريب
الدكتور نور الدين حاطوم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر

الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م





طبع بطريقـة الصف التصـويري والأوفســت في دار الفكـــر ، هاتف ( ١١١١٦٦ ) ، برقياً ( فكر )

ص .ب ( ٩٦٢ ) ، دمشق ـ سورية

# إهداء

إلى الذين يناضلون

لتحرير بلادهم من الطغيان والاستعمار

# القسم الأول

## حركات القوميات السلافية

### في النمسا - هونغاريا واوربه الوسطى

# الفصل الأول

## قضية القوميات السلافية في النمسا

### القوميات السلافية في النمسا في ١٨٥٠

في العام ١٨٥٠ ، كانت القوميات السلافية ، في الملكية النمساوية[1] أكثر عدداً من غيرها . لأن تعداد السكان في الملكية يعطي الأكثرية للرعايا التي كانت من أصل سلافي أو تتكلم اللغة السلافية . ومن العسير الإتيان بأرقام في التاريخ ١٨٥٠ ، ولذا فإن الأرقام التي نعطيها كانت على الأكثر من نوع كمي . غير أن الأرقام اللاحقة ، أرقام تعداد ١٩٠٠ ، التي لا تنطبق بخاصة على السنة ١٨٥٠ ، تساعد على إظهار بعض الدلائل .

في ١٩٠٠ ، كان على ٢٦٧ ,٤٠٥ , ٤٥ نسمة في النمسا - هونغاريا يوجد ٠٦٣ , ٧٧٣ . ٢٠ سلافياً ، وهم كما يلي :

١ - الفريق التشيكو - سلوفاكي وعدده : ٠٣٨ , ٩٧٥ , ٧ نسمة .

٢ - الفريق البولندي وعدده : ١٥٢ , ٢٥٩ , ٤ نسمة .

٣ - الفريق الروثيني وعدده : ٠٢٣ , ٨٠٥ , ٣ نسمة .

٤ - الفريق الصربي - الكرواتي وعدده : ١٢٩ , ٤٤٢ , ٣ نسمة .

٥ - الفريق السلوفيني وعدده : ٧٢١ , ٢٩١ , ١ نسمة

---

(١) لا نقول النمسا - هونغاريا إلا انطلاقاً من ١٨٦٧ إلى ١٩١٨ ، لأن الدولتين النمسا وهونغاريا كانتا تحت تاج واحد ، وعرف نظامها بالنظام الثنائي .

ويجب أن يضاف في التاريخ ١٩٠٠ ، سكان البوسنة والهرسك وقد أعطت الإحصاءات لهم في ذلك الحين ٨٠ إلى ٨٨ ٪ سلافياً على ٠٠٠ , ٨٦٨ , ١ نسمة . ولكن ليس لنا ما يشغلنا بالفريق البوسني ـ الهرسكي في التاريخ ١٨٥٠ . هذا ويجب أن نضع في عين الاعتبار نسب القوميات الأخرى غير السلافية . وألا ننسى في التاريخ ١٩٠٠ ، أن الفريق اللاتيني كان أضعف بكثير مما كان في التاريخ ١٨٥٠ . لأن النمسا ـ هونغاريا فقدت ، في ذلك الحين ، ممتلكاتها في إيطاليا . وكان الفريق الألماني ١١ مليوناً ، والفريق الهونغاري ٤٢٧ , ٧٥١ , ٨ ، والفريق الروماني ٤٤٢ , ٠٣٠ , ٣ ، والفريق اللاتيني ٠٠٠ , ٧٧٤ نسمة . وهذه الأرقام تكفي لتذكرنا بأن السكان السلافيين كانوا أهم من غيرهم عدداً في الملكية النمساوية .

ولم يكن القصد الأهمية العددية ، لأن القوميات السلافية كانت ذات أهمية أوسع ، ومن الممكن القول أهمية أوربية . فقد كانت تؤلف حاجزاً للعالم الجرماني ، وتوقف ، بموقعها في أوربة ، توسع الفريق الجرماني باتجاه الشرق أو باتجاه البلقان . وتحتوي وادي نهر الدانوب وسهل هونغاريا . وكانت قوميات النمسا ـ هونغاريا تمثل في العالم السلافي عموماً عنصراً غريباً متأثراً بالكاثوليكية والثقافة اللاتينية ومطبوعاً بالحضارة النمساوية الأصيلة ، حضارة القرن السابع عشر ، وبخاصة القرن الثامن عشر . فبلغاتها المتقاربة الواحدة من الأخرى ، وبتقاليدها ، وبعاطفة قرباها العرقية ، كانت تشعر بتضامن معنوي مع الجماعات السلافية في الشرق : أولاً ، مع الدولة السلافية الأرثوذكسية الكبرى ، روسيا ؛ وأيضاً مع الأمم السلافية الأخرى : صربيا ، وسكان البوسنة والهرسك ، وبلغاريا ، الخاضعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للامبراطورية العثمانية .

وكانت القوميات السلافية في النمسا ـ هونغاريا تحتل مكاناً أصيلاً في أوربة . ولو كان للقوميات السلافية ، في الملكية النمساوية ، في التاريخ ١٨٥٠،

دور سياسي يتناسب مع عددها ، لكانت الملكيـة دولـة سلافيـة ، وبشكل خـاص للسلافيـة تمـد جسراً بين أوربـة الجرمـانيـة أو اللاتينيـة وأوربـة الشرقيـة : ولكن القوميات السلافية في النمسا ـ هونغاريا لم تقم بهذا الدور .

## سلاف امبراطورية النمسا وسلام الملكية في ١٨٤٨

وفي التاريخ الذي نحن فيه ، ١٨٥٠ ، كانت تسيطر على أوربة ذكرى حديثة العهـد ، وهي ثـورة ١٨٤٨ . ففي حـوادث ثـورة ١٨٤٨ ، التي أثرت في الملكيـة النمساوية ، احتل السلافيون مكاناً هاماً متفوقاً ، لأن القوميات السلافيـة أنقـذت الـدولـة النمسـاويـة . ففي شهر نيسـان ١٨٤٨ ، عنـدمـا صرح المـؤرخ التشيكي بالاتسكي ، باسم أبناء وطنه ، بأن تشيكيي مملكة بوهيميـا لن يرسلوا نوابـاً لبرلمـان فرانكفورت ، حيث يتقرر مصير الأمة الألمانيـة ، أدخل السلافيون بصوتـه بـذور نظام جديـد في أوربـة . وقـد أزال هـذا الموقف من بـالاتسكي الخلـط الـذي أراد الألمـان إدخـالـه بين فكرة العصر الوسيـط عن الإمبراطوريـة المقـدسـة ، والفكرة الحديثة للـدولـة القوميـة . وفي الواقع ، كان من الواضح جـداً ، أن الإمبراطويـة الرومانية الجرمانية المقدسة امتدت حتى نهر الدانوب وشملت مملكة بوهيميـا . وكان هذا الشكل هو الشكل الذي كانت عليه الإمبراطورية المقدسة في العصر الوسيـط . ولكن ، لإعادة بناء أوربة من جديد على مبدأ القوميات ، وعلى الفكرة الحـديثـة للدولة القومية ، كان من المستحيل إدخال تشيكيي بوهيميـا ، الشعب السلافي ، في حدود الدولة الجرمانيـة الحـديثـة . وبـالتـالي ، فإن الألمـان ، بـدعوتهم تشيكيي بوهيميا إلى تـأليف جزء من دولـة ألمـانيـة قوميـة ، كانوا يخلطون بين فكرة العصر الوسيـط والفكرة الحـديثـة ؛ وإن مـوقف التشيكيين يـوضـح من جـديـد قضيـة معقدة ، ويجنب خلطاً خطراً .

ويؤكد هذا الجواب من بالاتسكي أن الحق الجـديـد ، المتعلق بمرحلـة التطور

التاريخي ، الذي بلغته أوربة ، كان مؤسساً على حرية الشعوب ، أي على قبولها لتشكيل دولة ، وعلى عدم التبعية إلا إلى الدولة التي وافقوا على تشكيلها ووجودها . فإذن يرى أن حق التقليد التاريخي يعارضه حق مبني على حرية الشعوب ، أي على عقد . وسنرى فيما يأتي كيف أن وجهة نظر بالاتسكي الأصيلة قبلت بها بعض الأمزجة التي فرضتها ظروف وملابسات الحالة الموجودة آنذاك . وفي الوقت ذاته ، كشف بالاتسكي لأوربة الغربية ، التي قلما كانت تشك ، في وجود عالم سلافي في أوربة الوسطى ، يختلف عن العالم الجرماني والعالم اللاتيني معاً .

وهكذا نرى أن دور السلافيين لم ينفد بهذا القرار من بالاتسكي والتشيكيين في بداية ثورة ١٨٤٨ .

ففي حزيران ١٨٤٨ ، انعقد مؤتمر سلافي في براغ وضم ممثلين عن جميع القوميات السلافية في المملكة ، وأراد أن يفرض على النمسا مصيرها كدولة سلافية غير قومية ، لأن قضية تشكيل دولة سلافية لم تكن مطروحة على بساط البحث ، وإنما دولة يجد فيها السلافيون مكاناً متناسباً مع عددهم ونفوذهم ، أي دولة تعيش بتوازن عادل بين عناصرها المختلفة وقومياتها المتنوعة .

ولم ييأس السلافيون بسبب الإجراءات الفظة التي فرقت المؤتمر السلافي ، في حزيران ١٨٤٨ ، ولا بسبب القمع الذي أعقبها . وظلوا خلال سنتين ، من آخر ١٨٤٨ إلى بداية ١٨٥٠ ، أوفياء لقول بالاتسكي الشهير المطبق عموماً باللغة الفرنسية بشكل موجز : « إذا لم توجد النمسا فيجب اختراعها » . وجملة بالاتسكي الصحيحة التي تضمنها الجواب الذي وجهه التشيكيون لبرلمان فرانكفورت كانت هذه : « من المؤكد أنه إذا لم توجد ، منذ زمن طويل ، دولة نمساوية ، فيجب علينا ، لمصلحة أوربة بل والإنسانية ، أن نعمل بأسرع ما يمكن على تشكيلها » .

وهكذا كان يحسن للدفاع عن القوميات السلافية ، التي ستسلم ، على خلاف

ذلك ، لنفوذ ألمانيا ، وتخاطر بأن تشمل في تشكيل هذه الدولة الجرمانية التي يبشر بها ، أن تقام ، في وسط أوربة ، دولة تعاقدية ، نمسا تعاقدية تؤمن للقوميات السلافية ضمان استقلالها وحرياتها ونموها القومي ، في حماية قوانين عادلة . ولهذا فإن النواب التشيكيين ، الذين رفضوا الذهاب إلى البرلمان التأسيسي الألماني في مدينة فرانكفورت ، ذهبوا إلى البرلمان التأسيسي في ڤينّا ليعطوا إلى النمسا دستوراً حراً ، ليبرالياً ، وعلى أثر الثورة الشعبية ، في تشرين الأول ، انتقل هذا البرلمان من ڤينّا إلى كريمسير ( كروميريز باللغة التشيكية ) في مورافيا . وهنا أرادوا النقاش مع ألمان النمسا ومع القوميين السلافيين الآخرين في ظروف نمسا ليبرالية .

وأكثر من ذلك أيضاً ، أن هونغاريا ، انطلاقاً من صيف ١٨٤٨ ، ثارت على حكومة ڤينّا ، في ١٨٤٩ ، وأعلنت استقلالها ، وللمصلحة المشتركة ، رأى السلافيون بأنه يجب ألا يقبل هذا الانفصال من هونغاريا . حتى إن السلافيين أنجدوا الإمبراطور لتوطيد وحدة الإمبراطورية . وكان الجيش النمساوي ، الذي زحف على الهونغاريين ، يتألف بخاصة من جنود سلافيين : وكان كرواثيو **يلاتشيتش** يؤلفون فيه القوة الرئيسية . وأخيراً ، ولما كانت الجيوش السلافية في إمبراطورية النمسا غير كافية ، فإن سلافيين آخرين أيضاً ، وهم كتائب **باسكيفيتش** الروسية التي أرسلها القيصر ، جاؤوا بالقرار النهائي .

إذن ، يرى ، عبر ثورة ١٨٤٨ المختصرة بسرعة . أن الخدمات الأساسية التي قدمت للإمبراطورية النمساوية وأمنت وجودها وبقاءها ، كانت من صنع السلافيين .

## جزاء السلافيين : الحكم المطلق

وبعد فهل كوفئ السلافيون جزاء عملهم ؟ هذا هو السؤال الذي ينبغي

الإجابة عنه ؟ لقد كوفئوا بحل برلمان كريمسير ، وأضاعوا المنبر الذي يستطيعون منه إسماع أصواتهم ، وعرض دواعيهم ، ويستطيعون منه إقناع الأمم الأخرى لبناء نمسا تعاقدية . ففي آذار ١٨٤٩ ، منح الإمبراطور الشاب فرنسوا ـ جوزيف الأول دستوراً . وهذا الدستور ، الذي فرضه العاهل ، حل محل الدستور الذي أراد سنه ممثلو القوميات السلافية والبلاد الأخرى في إمبراطورية النمسا . وهذا معناه أن نظاماً إمبراطورياً قد وضع لا نظاماً حراً ليبرالياً . وفي هذا الدستور ، كانت المادة ( ٨٦ ) تصون حقوق العاهل كلها ، وتسلم ، في الواقع ، رعاياه للاستبداد والحكم المطلق .

ويحسن أن نبحث لماذا فعلت الحكومة النمساوية بهذا الشكل حيال السلافيين ، وما هي الفكرة السياسية التي وجهتها ؟ كانت حكومة إمبراطورية النمسا ، في ذلك الحين ، تابعة للإمبراطور فرنسوا ـ جوزيف . وكان شاباً ، عمره ثمانية عشر عاماً . وفي الواقع ، كان زعيم السياسة والموحي بها الوزير الأول ، الأمير **فيلكس شفارتزانبرغ** . وكان هذا النبيل النمساوي من أصل بوهيمي ، وله ارتباطات مع البلاد التشيكية ، ويعارض في كل شيء المفاهيم الليبرالية لرجال ١٨٤٨ . فقد كان يريد الحفاظ على تفوق آل هابسبورغ في ألمانيا . وحولته نظراته السياسية عن القوميات أو الأمم . فلم يهتم إلا بالسلالة وبجاه السلالة . وفي الحقيقة ، إن البيت الهابسبورغي حمل زمناً طويلاً التاج الإمبراطوري ، التاج الانتخابي للإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ، ولذا كان هذا البيت عقد ( غلق ) نظام أوربة الوسطى . وكانت هذه الذكرى ، وهذه الهيبة تخامران دوماً شفارتزانبرغ ، ولم ييأس من أن يعيد لهما قوة جديدة ودافعاً جديداً . ويرى أن الشعوب ليست إلا رعايا ، وعليها أن تدفع الضريبة ، والأعباء العسكرية التي تتعهد بها للجيش ، وأن تقدم للسلالة الوسائل التي توجه

بها دولة قوية . وقد أمنت هذه السياسة السلالية لزعيم الدولة النمساوية دوراً متفوقاً في أوربة .

وفي هذا الاتجاه يمكن القول إن شفارتزانبرغ يوجه شطر الغرب مصالح الملكية ، ويضع في ألمانيا ، وليس في الملكية نفسها ، مركز اهتماماته . وكان هذا معنى **خزي أولمتز** ، في ١٨٥٠ ، الذي فرض على البيت المنافس ، بروسيا . وما كان شفارتزانبرغ ليسمح لبيت بروسيا بأن يتزعم الحركة القومية الألمانية . ولا أن تحل بروسيا محل النمسا في إدارة قضايا ألمانيا . ولن يكون الأمراء الألمان إلا أتباعاً لإمبراطور النمسا الذي تعيش فيه وتحيا هيبة وقوة قدامى أباطرة الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة . وهكذا ، بضربة قوة ١٨٤٩ ، كان انتصار شفارتزانبرغ على النظام الحر الذي كان قيد التحضير في النمسا ، انتصار نظام تقليدي يرجع إلى العصر الوسيط على دولة حرة ليبرالية وقومية يُحلم بتأسيسها .

ولا تتعلق نتائج هذا النصر بالملكية النمساوية وحدها ، بل كانت تهم أيضاً مصير ألمانيا ، لأن شفارتزانبرغ ، بسيطرة إرادة بيت آل هابسبورغ على سياسة ملك بروسيا أو البرلمانات الألمانية ، كان يؤكد تفوق النظام الملكي التقليدي والوسيطي ( من العصر الوسيط ) على الشعب الألماني . وأخذت النمسا ، منذ الآن ، في أوربة ، صفة دولة الماضي التي تنجز ضدها الوحدة الألمانية ، هذه الوحدة المثقلة بالأخطار على السلافيين . وهكذا أصبحت الحالة معقدة جداً ، لأن الشعب الألماني ، كالشعوب السلافية ، ولكن ، لأسباب مغايرة ، كان خصماً لسياسة النظام القديم الذي تمثله نمسا شفارتزانبرغ .

## معارضة القوميات السلافية لسياسة شفارتزانبرغ

ووجدت القوميات السلافية أيضاً معارضة لسياسة الأمير شفارتزانبرغ .

وسواءً أأنقذت الحكومة النمساوية أم لم تنقذ بالقوميات السلافية ، أو كانت مدينة أو غير مدينة للمساندة التي قدمتها إليها القوميات السلافية ، وسيلة للتغلب بالضبط على منافسات الأسر الألمانية الأخرى ، أو جهود الشعب الألماني لتأسيس نظامه القومي في أوربة الوسطى ، فلا يمكن إلا أن تكون على غير وفاق مع المثل العليا للقوميات السلافية . وإذا ما حلل هذا المثل الأعلى للقوميات ، لوجد أنه يتضمن نقد السلطة التقليدية والمبدأ الملكي بمبدأ الحرية . ولقد رأينا ، فيما سبق ، أن بالاتسكي كان يدافع عن الفكرة التي كان على السلافيين أن يختاروا بموجبها مصيرهم السياسي ، وقد اختاروها بتمييزهم عن سكان الكونفدراسيون الجرماني أو الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ، وبأمل تأسيس النمسا التعاقدية ، واختاروها مبدأ حرية ، مبدأ اختيار ، ولا شيء يعارض ، أكثر من ذلك ، مبدأ السلطة والتقليد وتقرير المستقبل بحكومة مركزية .

ومن المؤكد أيضاً أن النظام الذي ترغب به القوميات . نظام النمسا التعاقدية ، لا يمكن أن يفهم دون برلمان ، إلا أن شفارتزانبرغ لا يمكن أن يقبل بوجود برلمان . لماذا ؟ أكان ذلك لرد فعل ، أو لتعلق بالماضي ، أو لمعارضة طبيعية من أرستقراطي لمطالب الطبقات الحرة والبورجوازية ؟ لا شك في ذلك ، ولكن لشيء أخطر أيضاً : وهو أن الأمير شفارتزانبرغ يريد نمسا قوية ، تعتمد على الجيش ، سيدة سياستها الخارجية ؛ وإن وجود برلمان يعني رقابة السياسة الخارجية من قبل ممثلي الشعب . وهذا ما لا يمكن أن يقبل به .

وأخيراً ، وجدت القوميات بصورة حتمية في نزاع مع بعضها . فإذا تركت القوميات تسيطر ، فهذا يعني فتح الطريق لمناقشات عديدة خطرة جداً على قوة الدولة وأمن سياستها . وفي الحقيقة ، والحوادث الآتية تثبت ذلك ، أن الملكية استخدمت بصورة ملحقة ، نزاع القوميات لتضعف قومية بأخرى . لا شك في

ذلك ، ولكن لفقدان ماهو أفضل . لأن المبدأ يبقى نفسه وهو ألا يسمح للقوميات بأن تدخل في الملكية النمساوية ، أي في النظام ، عنصر فوضى يضعف السياسة ويقلل من هيبتها في أعين الخارج .

ومقابل هذه السياسة ، ظلت القوميات تطالب بحقوقها ، وتعلن رفضها لهذا النظام الاستبدادي ، وترغب في تحويل النظام ، وبحل عادل لحقوقها وتطلعاتها . وبهذا يختصر كل تاريخ المنازعات السياسية في النمسا - هونغاريا من ١٨٥٠ إلى ١٩١٤ . إنه نضال القوميات ، وبخاصة ، القوميات السلافية ، للحصول على نظام يضمن حقوقها ويمكن أن تمنحه موافقتها . وهذا النظام معقد جداً وليس في الوسع فهمهِ إذا لم يؤخذ بعين الاعتبار إظهار بعض الأفكار التى تلقي بعض الضوء على ظلام هذا التعقيد .

## الأفكار الهامة لدراسة مشكلة القوميات

### آ ) الثقة بديمومة الملكية

الفكرة الأولى ، هي أن قول بالاتسكي ظل صحيحاً زمناً طويلاً . وحتى في الأربعة والستين عاماً التي سندرسها ، لم يفقد شيئاً من حاضره . لقد فكرت القوميات السلافية دوماً بأن الحل الأفضل هو التفاهم مع حكومة ڤينّا ، وبالتالي ، ابتداء من ١٨٦٧ ، مع حكومة بودابست . لأنه لا يوجد من لدنها تعلق شخصي بالسلالة أو العاهل . لأن فرنسوا - جوزيف لم يكن رجلاً شعبياً جداً ، رغم أنه لم يكن مثقلاً بلا شعبية كما قيل أحياناً ، ولم يكن ذلك نتيجة ولاء . وإنما على الأكثر نتيجة عادة مديدة ، أو أيضاً فقدان تصور . إذ لم ير جيداً بمَ يستعاض عن الإمبراطورية . لقد كان يقبل بأن جميع هذه القوميات التي ألفت ، خلال زمن طويل ، جزءاً من الإمبراطورية النمساوية ، كانت محكومة بأن تبقى

معاً ، وأنه من اللازم الحصول على تحويل النظام وتكييفه . أما إلغاء النظام فلم يكن مرغوباً فيه . هذه هي القناعة العميقة ، ومع الإصرار على هذه النقطة لم تكن قناعة متحمسة وحارة ؛ لقد كانت مشاركة قلبية أقل مما كانت يقيناً عقلياً أوِ نصيحة فطنة وتبصر . إنها توضح لنا ديمومة الملكية في الكثير من السنين التي لم تذهب فيها الاضطرابات الداخلية إلى بعيد لتطرح على بساط البحث قضية وجود النظام نفسه . إنها تكييف دائم للنظام الذي يبحث عنه ، وليست تدميره . وسنرى فيما يأتي كيف أن بعض الرجال السياسيين تنبؤوا وصرحوا بقولهم : «إذا لم تقبل النمسا تحويلات فسترول» . ولكنهم ، مع قولهم هذا ، ظلوا مقتنعين بأن هذا التطرف ، الذي كشفوا عنه في مستقبل بعيد ، لن يروه بأنفسهم .

### ب ) التقدم الثابت للقوميات

#### ١ً ـ بالولادة

وبعد ذلك يجب أن يفكر بأن القوميات السلافية ما فتئت تتقدم بين ١٨٥٠ و ١٩١٤ ، والأرقام التي أعطيناها ، في بداية هذا الفصل ، تمثل ، في تاريخ ١٩٠٠ ، تقدماً كبيراً عن الحالة في ١٨٥٠ . فمن ١٨٥٠ إلى ١٩١٤ ، كان عدد السلافيين في الإمبراطورية النمساوية آخذاً بالازدياد .

وهذا التزايد يتضح بسببين : الأول ، بسيط جداً ، والثاني ، وهو أصعب على الفهم ، لا يقل أهمية . الأول : هو أن السلافيين ينتسبون إلى شعوب ريفية ، ولادتها دوماً قوية جداً . وهذا صحيح جداً . فإذا أخذ ، على سبيل المثال ، الشعب التشيكي ، غداة حرب الثلاثين عاماً ، أي في منتصف القرن السابع عشر ، نحو قبل مائتي عام ، قبل النقطة التي نحن فيها ، نجده فقير الدم ، أنهكته الحرب وعبور الجيوش ، والبؤس الذي أعقب الاحتلالات المتتابعة . وبعد مائة عام ، في زمن جوزيف الثاني ، توصل إلى بناء نفسه من جديد بقوة ولادته وحدها .

ومن الواضح ، إذا تقدمنا في هذه الدراسة الديموغرافية ، أن نرى أن زيادة الولادة السلافية في الريف ، كانت تقابل بنقص الولادات السلافية في المدينة ، وبدراسة ديموغرافية مدينة مثل براغ ، يرى أن الولادات في الأوساط التشيكية ، كما في غيرها في الأوساط الألمانية ، كانت أقل مما في الأوساط التشيكية في الريف . وأخيراً ، ودون الدخول في دقائق الأمور التى تؤدي إلى بعيد ، يمكننا البقاء متعلقين بالفكرة القائلة بأن القوميات السلافية تزداد بولادتها القوية .

## ٢ً - بوقف نزع الجنسية

والسبب الثاني في زيادة القوميات السلافية ، وهو أصعب على الفهم ، يجعلنا نقطع الصلة مع العادات الفكرية التي ندين بها إلى أوربة الغربية . وفي الواقع ، أن القوميات السلافية جنت فائدة كبرى من وقف « نزع الجنسية » .

يجب ألا نتصور بأن كل التشيكيين ، منذ الأصول ، يتكلمون باللغة التشيكية ، وأن التشيكيين الذين نلقاهم في إمبراطورية النمسا ، أو الكرواتيين ، أو القوميات السلافية الأخرى ، بل وحتى كل الذين يصرحون بأنهم تشيكيون نحو ١٨٦٠ ، يتحدرون ، في الأصل ، من تشيكيين ؛ وإن كلَ الذين يصرحون بأنهم ألمان يتحدرون من ألمان ؛ وأن القوميات التي اعتدنا أن نراها ، نحو آخر القرن التاسع عشر ، يقوم بعضها ضد بعض بشدة وصرامة ، ولا تقبل فيا بينها ، وحتى بين عائلاتها ، اتصالات وتحالفات واحتكاكات ، قد حافظت على هذا الموقف عبر تاريخ الدولة النمساوية ؛ لأن في ذلك خطأً خطيراً . ففي القرن السابع عشر ، وفي القرن الثامن عشر ، وأيضاً في بداية القرن التاسع عشر ، كان كل شخص يدخل في الحضارة النمساوية ، ويأخذ مكانة اجتاعية في العالم النمساوي ، مها تكن أصوله القومية ، يتبنى اللغة الجرمانية ، لا عن مشاركة إطلاقاً بمثل أعلى قومي لا يوجد بعد ، وإنما عن اختلاط بحضارة ناعمة نقية لغة التعبير فيها اللغة

الألمانية . وقد زال هذا الحادث منذ منتصف القرن التاسع عشر . وبتقدم المدارس الناطقة باللغة السلافية ، وبانتشار الصحف والكتب ، وبنمو التقاليد الفكرية والفنية ، بقيت القوميات السلافية سلافية في الكثير من الأوساط : فالشاب من أصل تشيكي ، مثلاً ، يستعمل لغته في المدرسة الابتدائية ، والمدرسة الثانوية ، وفي الجامعة ، وفي ظواهر الحياة كلها . وشيئاً فشيئاً يعلم انتزاع النخبات السلافية جنسيتها لصالح الفريق الجرماني ، وتصبح القوميات السلافية على هذا النحو أكثر عدداً وأكثر تجانساً وتماسكاً .

## نزاع اللغات

ومن الممكن بهذا الشكل تعيين أهمية اللغة في هذا التطور التاريخي . وإذا استطاع **رونان** ، في محاضراته الشهيرة ، في عام ١٨٨٢ ، « ما الأمة » ، أن يقول بأن اللغة ليست دليلاً على القومية ولا الأمة . فأقل ما يصح أن يقال في إمبراطورية النمسا ـ هونغاريا ، هو أن اللغة أصبحت أكثر فأكثر ، في القرن التاسع عشر ، دليلاً على القومية ، وأن القوميات السلافية قويت أكثر فأكثر بالولاء للغتها . ولنضرب مثلاً : الفريق السلوفيني . ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقط فهم أهمية لغته ، وأكد السلوفينيون إرادتهم بالتكلم باللغة السلوفينية ، والتخلي عن اللغة الألمانية . ولذا امتد الفريق السلوفيني في المجتمع ، حيث يرى عدد عظيم من المحامين والأطباء والصحافيين السلوفينيين . وهذا حادث اجتماعي على غاية الأهمية .

وإن تقدم هذه اللغات القومية السلافية ، الذي يعزز الطابع السلافي في الملكية النمساوية ـ الهونغارية ، لا يمكن أن يتم إلا على حساب اللغات الأخرى في الإمبراطورية . ومن الواضح ، في منتصف القرن التاسع عشر ، إذا كانت اللغة المسلكية لمحام أو طبيب أو مهندس ، في إمبراطورية النمسا ، اللغة الألمانية ،

وأمكن بعد خمسين عاماً أن يصبح الإنسان طبيباً أو مهندساً أو محامياً باستعمال اللغة السلافية ، فإن الكسب يكون للفريق السلافي ، والخسارة للغة الألمانية ، أي للفريق الجرماني . وقد ظلت اللغة الألمانية في الإمبراطورية النمساوية ، اللغة الإدارية والسلالية ، لغة البلاط ولغة الإدارة ، وأيضاً لغة العاصمة ڤينّا ، وإذا وجد في براغ أو زغرب ، في كرواتيا ، سلافيون من الممكن أن يجهلوا أو يسيؤوا معرفة اللغة الألمانية ، فإن السلافيين المقيمين في ڤينّا يتكلمون الألمانية بطلاقة . وأكثر من ذلك ، إن اللغة الألمانية كانت أيضاً لغة الفريق القومي ، الألماني في النمسا وبوهيميا . وفي هذه المنطقة بخاصة ، كان الألمان يشعرون بأنهم مهددون بكل تقدم في اللغة التشيكية . وفي رد الفعل يجيبون بهجوم إزاء القوميات السلافية . وسينمو تشددهم ، وسيكون عداؤهم للسلافيين ، في بداية القرن العشرين ، أشد مما كان في منتصف القرن السابق . وهذه حال اللغة المجرية التي كانت لغة الفريق المسيطر في مملكة هونغاريا . وكلما حصل الفريق الهونغاري على فوائد في الإمبراطورية . وبخاصة انطلاقاً من ١٨٦٧ ، أراد أن يجعل لغته القومية لغة الدولة الهونغارية ، وناضل ضد تقدم اللغات الصربية ـ الكرواتية ، والسلوفاكية أو الروثينية . ولم يكن في مصلحة الهونغاريين أن يروا انتشار لغات القوميات غير الهونغارية ، لأن تقدم هذه اللغات ينزع عن مملكة هونغاريا طابعها القومي ، طابعها المجري .

## اختلاف مستويات الثقافة بين القوميات

والنقطة الأخيرة هامة جداً لفهم تاريخ القوميات . وإذا كانت هذه القوميات حية ، متحركة ، وفي تقدم دائم ، كما حاولنا الدلالة عليه ، فلم تكن كلها في الأصل ، ولا أيضاً في تاريخ ١٩١٤ ، في مرحلة تطور واحدة : التشيكيون ، والسلوفاكيون ، والبولنديون ، والروثينيون والصرب والكرواتيون

والسلوفينيون ، هذه القوميات السلافية التي لم تبلغ درجة واحدة من الثقافة أو التماسك القومي . لماذا ؟ لأن بعض المناطق كان عندها ، منذ زمن طويل ، تقاليد فكرية أو تقاليد تاريخية تنقص غيرها . وقد أفادت بعض القوميات ، منذ زمن طويل ، من تقدم المدارس على كل درجات التعليم . ولنأخذ مثلاً براغ نحو منتصف سنوات ١٨٨٠ لنرى أن كل مؤسسات التعليم التي نجدها في نفس التاريخ مثلاً ، في بلجيكا أو في هولاندا ، توجد فيها ممثلة وفي أيدي التشيكيين . وعلى العكس ، في نفس الحين ، يلاحظ عند السلوفاكيين أو عند الصرب ، أن عدداً كبيراً من مؤسسات التعليم ومن الصحف ، ومن الدرجة المرتفعة في الثقافة القومية والأدب ، أقل تقدماً بكثير ، وأقل تطوراً بكثير . ولا تعرف نفس تأثير التيارات الروحية الكبرى للأدب الروسي أو الأدب الغربي .

وهذه الاختلافات في النضج الفكري للقوميات سيعبر عنها بالشكل الذي تقوم فيه هذه القوميات برد الفعل على الصعيد السياسي .

## المصالح المختلفة المطابقة لمصالح القوميات

ويطيب لنا الإصرار على هذه الاختلافات ، لأن الحركة القومية أي حركة النخبة في هذه القوميات ، هي على العموم حركة ليبرالية - بورجوازية ، ولا سيا في البلاد الصناعية، مثل بوهيميا . ولكن يمكن أن تكون أيضاً في البلاد الزراعية ، مثل كرواتيا وسلوفينيا ، حركة يوجهها الإكليروس ، أي حركة إكليركية . وهذا الاختلاف يرجع في الجزء الأكبر منه ، إلى أسباب عرضناها من قبل . إن الزمن ، الذي كانت توجه في القومية التشيكية بالإكليروس الريفي ، كان في بداية القرن التاسع عشر . والزمن الذي كانت فيه القومية التشيكية ، على العكس ، موجهة بشخصيات بورجوازية ومفكرين علمانيين ، كان في منتصف سنوات ١٨٦٠ . وفي هذا التاريخ عرف السلوفينيون الظروف السياسية والاجتماعية التي عرفها التشيكيون في بوهيميا قبل ستين أو سبعين عاماً .

وكان النضال ضد القوميات السلافية توجهه العناصر الألمانية والمركزية البوروقراطية في فينا . وقد استيقظت المقاومة عند العناصر البورجوازية ألتي اتينا على ذكرها ، ولكننا نجدها أيضاً في الأوساط الأرستقراطية وفي الإكليروس . والواقع أن الأوساط الأرستقراطية والإكليروس تعتمد على الطبقة الريفية ، وفي الغالب تعارض مصالح وأفكار العاصمة بمصالح وتقاليد مناطق الملكية العقارية والمناطق الزراعية . وعليه فالتعبير السياسي للقوميات وجد في الدياط الاقليمي . ولكن الملكية العقارية كانت هنا أيضاً تدافع عن قضيتها . وعندما يتكلم عن مركزية وتوحيد الملكية ، كان يتكلم في الغالب ضد المصالح الخاصة في الأقاليم ، وأصبحت الدياطات كمنابر القوميات ، منبر أوساط المحافظة الاجتماعية ، والطبقة النبيلة والإكليروس . ولذا نرى في النضال حول دساتير إمبراطورية النمسا ومملكة هونغاريا أن الفكرة الليبرالية والفكرة المركزية مجتمعتان في الغالب ، وأن الحركة الاتحادية ، وهي حركة مشجعة للقوميات ، ستكون ، بالمناسبة ، مشجعة لحلول سياسية معتدلة أو حتى رجعية . ويجب ألا ننسى مطلقاً كل هذه الفوارق اللونية . وكلما تقدمنا نحو آخر القرن ، رأينا أمامنا قضية أخرى ، وهي أن مجتمع إمبراطورية النمسا - هونغاريا آخذ بالتصنيع شيئاً فشيئاً ، ورأينا عندئذ نشوء طبقة كادحة . فكيف يمكن الحفاظ في هذه الطبقة الكادحة على الفكرة القومية عندما تنمو عندها عاطفة الطبقة التي هي عاطفة دولية ( أممية ) ؟ وبتعبير آخر ، كيف يمكن لعامل تشيكي أن يفكر بأن يكون تشيكياً وعاملاً ولا يشعر بتضامن مصالحه مع مصالح العمال الألمان ؟ وكيف يشعر ، على الصعيد القومي ، أنه متضامن مع البورجوازية الرأسمالية التشيكية بنفس الدرجة التي يتضامن فيها مع العامل الألماني أو العامل المجري على الصعيد الاجتماعي ؟

## تنافس القوميات فيما بينها

وهناك نقطة أخيرة : وهي أن هذه القوميات السلافية المشتركة المصالح ، ضد الحكومة المركزية في فينا أو بودابست ، كانت منقسمة فيما بينها ، وأحياناً متعارضة في المصالح الأساسية . والحالة ضاربة بخاصة في غاليسيا وفي هونغاريا حيث نجد روثينيين يسمون أيضاً أوكرانيين . وهؤلاء الأوكرانيون يمثلون في غاليسيا وفي المناطق الشرقية من سلوفاكيا ، كما في بعض كانتونات البوكوفين ، عنصراً ريفياً متخلفاً جداً يعيش في ظروف اقتصادية قاسية تماماً ، عسيرة وأليمة معاً . وإذا كان سيده . كما في مملكة هونغاريا ، من الهونغاريين فالحالة تكون بسيطة : أي معارضة القومية السلافية للقاهر الهونغاري . ومن الممكن القول تقريباً بأن كل شيء على العموم صالح للقضية السلافية . أما في غاليسيا ، حيث يكون المالك سلافياً آخر ، وهو البولندي ، فإن المعارضة تقوم بين فريقين سلافيين : الفريق الأوكريني والفريق البولندي ، وإن قوميتين سلافيتين تقف إحداهما ضد الأخرى . ونرى المظهر نفسه للقضية ، وبأقل خطورة في بعض الأوقات ، عند الكراوتيين وعند الصربيين ، وما من شك في وجود فكرة الوحدة اليوغوسلافية التي يدافع عنها اسقف جاكوفو ، المونسنيور ستروسماير . ولكن الصربيين ، بالنسبة لبعض الكرواتيين ، يعتبرون رعايا ، وإن نمو القوميات السلافية في جنوب الملكية يجب أن يعمل لفائدة ولصالح الكرواتيين . وهنا أيضاً ، نجد قوميتين سلافيتين متعارضتين وفي حالة شقاق . ويجب أن نضيف أيضاً الاختلافات المذهبية بين الكرواتيين الكاثوليك والصربيين الأرثوذكس . وفي المركز البولنديون الكاثوليك والأوكرانيون الموحدون . وتوضع قضايا مماثلة بشأن التشيكيين والسلوفاكيين : ففي بعض الأوقات ، أراد التشيكيون والسلوفاكيون أن يتحدوا وتبنوا لغة أدبية واحدة . وفي أوقات أخرى ، طالب

السلوفاكيون بلغتهم الخاصة . وخافوا من تقاربهم مع التشيكيين لدرجة يرون فيها تدني نفوذ لغتهم المعبرة عن فرديتهم القومية . وإذن فمن الممكن ان نتوقع تاريخاً معقداً جداً .

ومهما يكن هذا التاريخ معقداً ، فلا أقل من أنه يملك منطقاً داخلياً ومن السهل معرفته من الأفكار التي حاولنا الإيحاء بها في هذا الفصل .

# الفصل الثاني

## الحكم المطلق

## من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٩

من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٩ مضت تسع سنوات من الرجعية التي أطلق عليها عموماً اسم « نظام باخ » بالرغم من أن الموحي والمبدع لهذا النظام كان الأمير شفارتزانبرغ . ولكن هذا توفي في ١٨٥٢ ، وبقي اسم وزير الداخلية ، باخ ، قرين هذا النظام .

### صفات الحكم المطلق في ١٨٥٠

لقد كان هذا الحكم المطلق رد فعلٍ ضد الحركة الليبرالية لدور ١٨٤٨ ، ولكنه رد فعل من نوع خاص ، ولا يؤلف مطلقاً رجوعاً خالصاً وبسيطاً إلى النظام القديم . وفي الواقع ، ظلت بعض نتائج ١٨٤٨ مقبولة ، مثل : إلغاء النظام الإقطاعي ، وحذف الامتيازات القضائية التي كانت للطبقة النبيلة . وعلى هذا النحو فقدت الطبقة النبيلة ، في إمبراطورية النمسا ، جزءاً من شوكتها . بيد أنها ظلت قوية ، على الأقل ، وأبقى نظام ملكيات الأطيان[1] للابن البكر ، في بعض العائلات النبيلة ، عدداً من الملكيات العقارية التي يفيد منها وينجو من تجزئتها ، ولكن يمكن أن تضاف لها ملكيات عقارية أخرى تابعة له بصفة فردية ، وعندئذ يكون مالكاً لها ملكية تامة . وأهم من كل ذلك ، أن مبدأ المساواة بين المواطنين ، رعايا إمبراطورية النمسا ، أصبح الآن مقبولاً . ومع ذلك

---

(١) نظام ملكيات الأطيان هو MAJORATS OU FIDEI COMMIS

فإن هذه التحويلات لم تدخل لفائدة المواطنين ، بل كانت لصالح الدولة النمساوية ، لأن النظام في ذهن شفارتزانبرغ وباخ يجب أن يخدم مصالح السلالة والدولة النمساوية دون اعتبار أفضليات وتطلعات مختلف الرعايا ، وبالأحرى مختلف القوميات .

في ١٨٤٨ ، تنازل الأمبراطور فردينانـد الأول عن العرش لصالح ابن أخيه الإمبراطور الشاب فرنسوا - جوزيف . وقد حكم هذا العاهل من ١٨٤٨ إلى ١٩١٦ ، أي عرف حكماً من أطول الأحكام في التاريخ -. وأثرت شخصيته وأفكاره السياسية في مختلف الأنظمة التي تعاقبت في الامبراطورية بين ١٨٥٠ و ١٩١٦ . وتطور فرانسوا - جوزيف كثيراً بين سن الثانية عشر عاماً وسن الستة وثمانين عاماً . بيد أن بعض الأفكار عنده لم تتغير إطلاقاً . وبينما كانت معاصرته ، الملكة فيكتوريا ، ملكة انكلترا ، تعرض نموذجاً للعاهل الدستوري ، وحكومة على اتفاق مع برلمان يحترمها ، وبموجب دستور ، حافظ فرانسوا - جوزيف طوال حياته على حالة رأي عاهل من النظام القديم ، وأمين على رسالة سياسية - دينية : واجبه أن يؤمن قبل كل شيء عظمة بيته وقوة دوله في أوربة . لقد كان رجلاً وجدانياً وقام بواجبه بأصول وجدّ ودأب ، وأعطى في الغالب انطباعاً عن إرادة عشوائية ، دون أصالة فكرية ودون تفهم عظيم جداً للأوضاع . كان عاجزاً عن التنبؤ ، ومتكيفاً جهد المستطاع مع الظروف ، ومستسلماً للتغيرات التي يأمل أن يجد فيها حل راحة ومهلة .

في ١٨٥٠ ، كان المبدأ الذي أخذه عن شفارتزنبرغ ، ضرورةإمبراطورية نمساوية موحدة ، وبالتالي مركزية . وصرح : « بجمع البلاد وشعوب الملكية في هيئة سياسية كبرى واحدة » . « وأن داعي الشعب يرى في التقارب الوثيق بين مختلف أجزاء الملكية شرطاً لعودة النظام والازدهار ، وضماناً لمستقبل هادئ

ومفرح » . وتصور ، في ذلك الحين ، أمبراطورية نمساوية واحدة لا تنحل : أي ألا تشكل مناطق الملكية كلها إلا بلداً واحداً ، تحذف فيه الجمارك ، وتكون نفس القوانين مقبولة في كل الإمبراطورية .

وبالتالي ، على نقيض خارطة القوميات التي تري رعايا إمبراطورية النمسا موزعين بين جماعات قومية متداخل بعضها ببعض ، يجب ان تقدم خارطة الإمبراطورية الموحدة التي لا تعرف حدوداً داخلية ، حتى ولا بين النمسا وهونغاريا . وأن تعامل الإمبراطورية ككل ، وأن تقوم سياسة الحكومة على إزالة امتيازات « الدول » القديمة ، وتحاول أن تؤمن للإمبراطورية كلها الازدهار الاقتصادي ، وتدخل أخيراً نظاماً سلطوياً يقضي على كل بادرة ليبرالية .

بأي شكل تفهم إدارة البلاد في هذا النظام ؟ من الممكن أن يرى في ذلك الحين ، كيف أن هذا النظام السلطوي الاستبدادي الرجعي ، بالنسبة لثورة ١٨٤٨ ، يحاول أن يكون في الوقت نفسه نظاماً مجدداً . ويبحث عن خلق شيء لم يوجد بعد . وفي الواقع ، لم تطرح على بساط البحث قضية مملكة هونغاريا ، ومملكة بوهيميا ، ومملكة كرواتيا ، وإنما عدة دوائر ، أي تقسيمات أرضية تتوزع بينها رعايا الملكية . وهذه الدوائر تذكر بالمقاطعات الفرنسية ، ولكنها كانت أوسع منها أحياناً . وكان منها سبع مقاطعات في بوهيميا ، واثنتان في مورافيا . وفي هونغاريا كانت الحالة طلعة وأكثر فضولاً أيضاً ، لأن مملكة هونغاريا القديمة كانت مقسمة إلى عدة بلاد . وإذا وضعنا جانباً كرواتيا وسلافونيا وترانسلفانيا ، يرى أن هونغاريا الأصلية تضم خمس دوائر : دوائر غروس - فارداين ، وبودابست ، وسوبروني ( اودنبورغ ) ، وبرسبورغ[١] ، وكاشاو[٢] وفوديفوديا أو دوقية صرابيا .

---

(١) اسمها السلافي براتيسلافا ، والاسم المجري پوسزوني

(٢) اسمها السلافي كوشيتش ، والاسم المجري كاسا .

وفي هذه الدوائر ، كان استعمال اللغات القومية مقبولاً بشكل يصغر أهمية اللغة المجرية ، لغة الهونغاريين . وكانت المجرية مسيطرة في دائرة بودابست ، والألمانية في دائرة سوبروني ، والسلوفاكية في دائرة براتيسلاڤا ودائرة كاشاو .

ومع ذلك ، ظلت اللغة السائدة في الإمبراطورية كلها اللغة الألمانية ، اللغة الرسمية ، لغة الجيش والإدارة ، أي لغة الدولة . وهذا في الواقع قانون تطور النمسا منذ زمن طويل . وإن كل مشروع تركيز وتنميط كان هدفه بالضرورة الجرمنة نظراً لسيطرة اللغة الألمانية .

## تطبيق النظام

كيف وضع هذا النظام في حيز التطبيق ، وبأي شكل استقبلته الشعوب السلافية ، وما هي انعكاساته على مصير القوميات ؟

لقد كان هذا النظام يعدل دون انقطاع ببراءات إمبراطورية تبرز النظام السلطوي وتضعف في كل مرة ما يمكن أن يحفظ من ليبرالية . فمن ذلك أن دستور ٤ آذار ١٨٤٩ ينص على برلمان . وبراءة ١٣ آذار ١٨٥١ قدرت أن يكون البرلمان هيئة استشارية يسميها العاهل والتاج ( ٢٠ آب ) ، وأن تكون الوزارة مسؤولة . ولكن أمام العاهل وحده . وهذه بوضوح صفة نظام الحكم المطلق . وتوج الكل ببراءات ١٣ كانون الأول ١٩٥١ التي ألغت الدستور وتكلمت مع ذلك عن مبادئ إدارة عضوية لبلاد تاج إمبراطورية النمسا .

وحتى عام ١٨٦٧ ، كان دستور إمبراطورية النمسا في تحول مستمر ، حتى أن أحد أصحاب الدولة التشيكية تكلم عن « مقبرة الدساتير » . ولكن تاريخ إمبراطورية النمسا كله ، وبخاصة تاريخ القوميات السلافية لا يتضمن في هذه التغييرات دساتير . بيد أنه ينمو أو يتوقف حسب الفوائد أو المحاذير الناجمة عن الدساتير .

وتوقع في داخل الإمبراطورية مجالس استشارية مؤلفة من أعضاء الطبقة النبيلة الوراثية ، ومن كبار الملاك وصغارهم ، ومن صناعيين ، بعد أن أعلن عن تنظيم اقتصادي أفضل للإمبراطورية . ولم تقم هذه المجالس الاستشارية بوظائفها . وكان عليها ، من حيث المبدأ ، أن تساعد ممثلي السلطة المركزية المباشرين في الدوائر . وهذا يعني أنها كانت موظفة نائبة وموظفة لدى الدوائر .

كان هذا النظام نظاماً مطلقاً ، نظاماً استبدادياً ، تسلطياً ، نظاماً يعارض كل البوادر الليبرالية . فقد خنقت براءات ١٨٥٢ الصحافة . ولنشر جريدة ، كان من اللازم الحصول على ترخيص مسبق ، ورفع ضمان ، أي دفع مبلغ ضماناً للمخالفات المستقبلية . ومن الممكن أن تعلق الجريدة بعد إنذار ، إذا ظهر أن ما نشرته خطير أو مشكوك فيه . ومن الممكن أن تقوم ملاحقات من أجل مقال لم ينشر ، ولكنه أودع عند الطباع فقط . ولا يمكن أن يسمح لأي جمعية دون موافقة الوزارة ، ويجب ان يعلن عن الاجتماعات لدى الشرطة التي تمثل فيها بعملائها . ويرى بسهولة ، في هذه الاجراءات الأخيرة ، تأثير النظام الذي أقيم في فرنسا بعد انقلاب ١٨٥١ . وهذه الرجعية التي امتدت في ذلك الحين على أوربة كلها ، وحتى على بعض بلاد أمريكا اللاتينية ، كانت تحمل نفس الطابع .

وآخر صفة لهذا النظام هي أفضالها على الكنيسة . ففي ١٨٥٥ ، وقعت الحكومة النمساوية مع الكرسي ـ الأقدس كونكورداتو تعلن أن رئيس اساقفة ڤينّا ، فيما يبدو ، يحقق مذهب الدولة المسيحية : وفي الواقع ، كان العاهل يسمي الاساقفة ويترك لهم بالتالي قسطاً كبيراً من السلطة في قضايا التعليم بخاصة : رقابة التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي . وأعلن أن التعليم الديني إجباري ، وأن الكنائس يمكن أن تقبل الهبات ، وأن « أموال الدين » التي تأتت عن المصادرات التي أجريت في زمن ماريا-تيريزا وجوزيف الثاني ، قد أعيدت إلى الكنيسة ،

وأن قضـايـا الزواج ، وحتى القضـايـا المتعلقـة بـالزواج المختلـط ، يجب أن تخضع للكنيسة فيا يتعلق بمسـائل قبولهـا وانتظـامهـا ، وأن تحكم السلطـات المـدنيـة في موضوعها . ومن الممكن للاساقفة أن يشهروا بالمؤلفاتِ بعد أن يحكموا بأنها خطرة لتـوقف السلطـة المـدنيـة انتشـارهـا . ومـا زال الـوضـع بعيـداً عن اليـوسفيـة ( الجوزفية ) . ويجب القول أخيراً إن النظام تدعمه ضابطـة درك منظمـة بصورة قوية ، وشرطة مائرة جداً وشكاكـة جـداً حتى السخريـة . ولكن يخشى خطرهـا على كل حال .

## تأثير النظام في مصير القوميات السلافية

آ ) في **هونغاريا** ، ملائم على الأكثر .

كيف استقبل هذا النظـام ، وكيف تجشمت القوميـات السلافيـة نتـائجـه ؟ سنرى أن الحالة كانت مختلفـة جـداً من قوميـة لأخرى ، ولا يخلو النظـام في هـذا الموضوع من الخداع والمكر .

من الواضح ، إذا درست في البدء المناطق السلافية في هونغاريـا ، أن تجزئـة هـونغـاريـا القـديمـة إلى دوائر ، وإلى دوائر منحت فيهـا بعض الأفضـال للغـات القومية ، كانت موجهة ضد هونغاريا ، وإن نوعـاً من العقـاب فرض عليهـا بعـد ثـورتهـا في ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ ، التي هـددت سـلامـة الملكيـة نفسهـا . واستقبلت كرواتيـا ، على سبيـل المثـال ، في ١٨٥٠ ، مطرانـاً في زغرب ( أو اغرام ) . فمـاذا تعني إقامة كرسي مطراني في كرواتيـا ؟ لقـد أريـد قبل كل شيء إضعـاف سلطـة رئيس أساقفة كالوكسا في هونغـاريـا . لأن الأكليروس الكرواتي ، وهو أكليروس سلافي القوميـة ، يخرج ، على هـذا النحو ، عن نفوذ رئيس أسـاقفـة هـونغـاري ، وسيكون لرئيس أسـاقفـة زغرب هـذا أهميـة كبرى في حيـاة القـوميـة الصربيـة ـ الكرواتيـة . ومـع ذلـك فـإن رئيس الأسـاقفـة سينحني أمـام أحـد أتبـاعـه وهـو

المونسنيور ستروسماير الأسقف الذي سمي في ١٨٤٩ في دياكوفو وهي مدينة صغيرة في كرواتيا . وكان ستروسماير كرواتياً وسلافياً مؤمناً مقتنعاً . وكانت سلطته تمتد ، في خارج إمبراطورية النمسا ، على الشعوب الكاثوليكية في البوسنة ، ويبدي عواطف طيبة جداً حيال الصربيين ، ويرى إخوته في العرق في صربيي فويفوديا صربيا أو في صربيي البوسنة ، وبالتالي صربيي البلاد التركية ، كما في صربيي إمارة صربيا . وإن اختلاف الدين لا يفزعه . فقد كان مقتنعاً بأن مستقبل الكنيسة ، أو كما يقول ، بأن الفكرة الكاثوليكية بأكملها لا يمكن أن تكون إلا مصالحة الكاثوليك اللاتين والأرثوذوكس . وفتح ذراعيه للصربيين ، وحاول كل الوسائط في تقريب الأرثوذوكس والكاثوليك . ويروى عنه أيضاً ، عندما يمثل أمامه خطيبان لا ينتميان لدين واحد ، أنه يكفي أن يرتدي هذان الشابان اللباس القومي ليتأثر قلبه ويسمح بهذا الزواج المختلط الذي ترفضه دوماً السلطة الكنسية الكاثوليكية .

وهذا لا يمنع ، في ذلك الحين ، من أن النظام السياسي في كرواتيا ، كان شديداً جداً . فقد كانت الصحافة مراقبة ، والجرائد تقاسي المر الكثير حتى تصدر . ولم تنج جريدة « سلاف الجنوب » إلا بفضل بان ( زعيم ) كرواتيا الذي أخذ انطلاقاً من ١٨٥٤ الاسم الألماني « شتاتهالتر » ولم يكن غير جيلاتش المحارب في ١٨٤٨ . ولكن إلى جانب هذه الصرامة والشدة على الصعيد السياسي ، كان يوجد من جانب الحكومة بعض اللامبالاة بنشاط الجمعيات العلمية ، ففي ذلك الحين ، أسس **كوكوليفيك** « جمعية التاريخ اليوغوسلافي » . وبدأت هذه الجمعية بتقميش الوثائق التي تساعد على دعم فكرة مملكة كرواتيا وسلافونيا ودالماسيا القديمة . وأكثر من ذلك أيضاً ، أن اللغة الصربية ـ الكرواتية ثبتت في سنوات ١٨٥٠ بتأثير وجهود كتابٍ مثل ڤوك ستيفانوفيتش كاراجيش . وفي الواقع أن اللغة الأدبية لم تتأسس بعد في هذه المنطقة من الإمبراطورية . لقد

وجدت لهجات سلاف الجنوب ، ولكن جهود كاراجيش انطلقت نحو تأسيس لغة أدبية مستمدة من قصائد وقصص شعبية صربية تجهز موديلات ونماذج الشكل ، ونحو تأليف معجم وقواعد لغة ( نحو ) . وكانت اللغة الأدبية التي خرجت من هذا المشروع ، لغة صربية ـ كرواتية خاصة وتستحق الانتباه إليها .

وفي الواقع ، كان لهذه اللغة الأدبية كتابتان لنفس الأشكال ونفس اللفظ : من جهة ، كتابة بحروف لاتينية من أجل الكرواتيين ؛ ومن جهة أخرى ، كتابة بالحروف السيريللية[1] من أجل الصربيين . وهذه الحالة في الفقه اللغوي تثير الفضول جداً . لأن هذه اللغة الأدبية فتية ، ومن الممكن القول بأنها حتى أيامنا هذه ما زالت في حالة تشكل . وكان يحلم بامتدادها أيضاً إلى الفريق السلوفيني . ولكن هذا الفريق أراد أن يحافظ على لغته ، وهي لغة تختلف قليلاً . ولم يمكن تحقيق الوحدة اللغوية النهائية للفرقاء الثلاثة : الكرواتي والصربي والسلوفيني . ولكن الجرائد والآثار الأدبية بدأت تستعمل منذ الآن اللغة الصربية ـ الكرواتية .

وفي الأجزاء الأخرى من هونغاريا ، في سلوفاكيا ، نجد نفس الاضطهاد ضد الأفكار الليبرالية ، وبالإجمال ، نفس الرضى لصالح الحركة اللغوية . ففي سلوفاكيا ، أي في منطقة برسبورغ ( بوسزوني أو براتيسلافا ) ، كانت اللغة الأدبية حديثة أيضاً ، وارتقت من اللهجة الشعبية إلى مرتبة وواقع اللغة الأدبية ، وهذه اللغة هي اللغة السلوفاكية . وهنا أيضاً نجد جديداً ، لأن اللغة الأدبية كانت زمناً طويلاً جداً في سلوفاكيا التشيكية ، حتى إن كبار الكتاب التشيكيين ، في هذا الدور والدور السابق ، مثل كولار ، بالاتسكي ، شافاريك ،

---

(١) السيريللية هي الألفباء السلافية التي تنسب إلى القديس كليمان في بلغاريا والمتوفى سنة ٩١٦ م . وهو تلميذ القديسين سيريل وميتود ، ولكن أصلها ما زال موضع جدل .

تلقوا ثقافتهم في جمنازات البلاد السلوفاكية ، وبخاصة جمناز براتيسلافا . وفي هذه السنوات ، وتحت تأثير الكاتب **لوديفيت شتور** ، توطدت اللغة السلوفاكية التي تختلف قليلاً عن اللغة التشيكية كلغة أدبية . وإذا فكرنا بالقوة المعنوية التي تعطيها اللغة القومية أمكننا أن نستخلص ، بالرغم من القمع السياسي ، بأنه يوجد تجمع قوى روحية للجموع السلافية في هونغاريا .

ولكن ، إلى جانب اللغة السلوفاكية ، يلاحظ في دائرة كاشاو ، نمو اللغة الروثينية ، وهي اللغة الروسية بالحروف الروسية . بيد أن بعض الأشكال الأصلية كانت متأتية عن لهجة البلاد . والرجل والكاتب الذي يسترعي النظر جداً في أصل نهضة اللغة الروثينية هو : **أدولف دوبريانسكي** .

وهذا شيء ضارب نوعاً فيما يتعلق بهونغاريا . ويحسن أن نذكر بملاحظة صحيحة لمؤرخ تشيكي ، **كميل كروفتا** . فقد كتب : « إن زمن حكم باخ المطلق الذي أثقل بشدة على التشيكيين ، كان على العكس ، بالنسبة للروثينيين ، زمناً قصيراً للخلاص من القمع المجري ، وزمن ازدهار لحياتهم الروحية وبخاصة لأدبهم » .

ويرجع هذا التطور أيضاً لطبع هذه البلاد التي يوجد فيها قليل جداً من البورجوازية الصناعية أو التاجرة ، وبالتالي ، قليل من العناصر الليبرالية ، فيما كانت حكومة فينا تحاول بخاصة احتواء ليبرالية الهونغاريين وقوميتهم .

وهكذا نرى أن كل ما يصغر أهمية المجري يصبح بالمقابل ملائماً للقوميات السلافية .

### ب ) في النمسا ، مناف بصراحة

إذا فحصنا الجزء الآخر من العالم السلافي في النمسا ، ورأينا ما يحدث في

بوهيميا ومورافيا ، وجدنا الحالة مخالفة تماماً . لأن قضية خلق لغة ، وتنظيم لغة أدبية لا تطرح على بساط البحث ، على اعتبار أن هذه اللغة وجدت منذ زمن طويل جداً ، ووصلت إلى نضج كبير ، كأي لغة أوربية أخرى ، على مستوى البولندية ، والألمانية ، والفرنسية ، والإنكليزية . وكانت لغة تستعمل على وجه الصحة في المؤلفات الحرة ، وفي الجرائد ذات الميول الليبرالية . وكانت الوطنية المحلية تظهر بالنسبة للحكومة النمساوية ، مطابقة للفكر الثوري . ولذلك نرى في بوهيميا وفي مورافيا ، وبخاصة في بوهيميا ، كل شدة النظام السلطوي الذي أتينا على وصفه من قبل . فقد كان الاضطهاد ينزل بالمواطنين التشيكيين ، وكان مصيرهم مغايراً تماماً لمصير السلوفاكيين والكرواتيين في نفس السنوات .

وطالت إجراءات القمع ، في بوهيميا ، عدداً عظيماً جداً من الأشخاص في ذلك الحين . ووضعت أسماء كل من اشتبه بهم في ثورة ١٨٤٨ على قائمة المشتركين وتعرضوا لإزعاجات أو إجراءات شديدة جداً . فمن ذلك أن بالاتسكي الزعيم الروحي والسياسي في بوهيميا ، وضع خارج المجتمع ، أي شهر به وبكرامته ، ولم يجرؤ أحد على مخاطبته . ولم تدم هذه الحالة طويلاً ، ولكنها بقيت بضعة أشهر . فمن ذلك أن أرهب بعض التشيكيين من ذوي الميول الوطنية العميقة ، واضطروا إلى قبول نظام باخ . ووجد أن عدداً منهم قبل ، في الإمبراطورية كلها ، وظائف حكام في مناطق الجنوب أو موظفين في الدوائر .

وبالمقابل ، كان الضحية المؤثرة بخاصة . في هذا الدور ، **هافيليتشك** الذي ظل اسمه شعبياً في بوهيميا . كان صحفياً لامعاً جداً في « ١٨٤٨ » ، وذا ميول مناوئة للاكليروس وشبه جمهورية . أوقف في ١٨٥١ ، بالرغم من نصائح أصدقائه الذين حذروه وأشاروا عليه بالفرار ، وسجن في **بريكسن** . وترى اليوم أيضاً ، في تشيكوسلوفاكيا ، نقوش شعبية تمثل توقيف هافيليتشك وسط أسرته ، في

مساء يوم من كانون الأول ١٨٥١ . وفي سجنه في بريكسن ، كتب مؤلفاً جدلياً سماه للشهرة : « تعميد القديس فلاديمير » . وعندما توفي في ١٨٥٥ ، كان على أصدقائه القيام بعمل شجاع للسير في جنازته وتشييعه ودفنه . ووضعت الروائية **بوزينا نمكوفا** على نعشه تاجاً من الأشواك . وحذفت الجرائد التشيكية الواحدة بعد الأخرى .

وكانت مشكلة التعليم هامة جداً أيضاً . فكيف تستعمل اللغة التشيكية في التعليم ؟ من الواضح ، أن حذفها لم يكن مطروحاً على بساط البحث . ولكن كان يراد تحديد انتشارها . وقبل ، في مراحل التعليم الدنيا ، أن تستخدم اللغة التشيكية . ولكن كلما ارتقى التعليم نحو دراسات أكثر أهمية ، وجب أن تكون اللغة الألمانية لغة التعليم : « يجب الانطلاق من هذا المبدأ وهو أن التعليم يجب أن يعطى في كل مكان ودوماً باللغة الأكثر صلاحاً لتقدم الدراسات ، أي أن تستخدم اللغة التي يألفها التلاميذ أكثر من غيرها ليستطيعوا الإفادة منها في التعليم » وفي الحالة التي يستحيل فيها استخدام اللغة الألمانية بصورة عادية ، فإنها تستخدم في الحد الذي تستطيع فيه أن تسهم في ثقافة جادة ، وستكون لغة التعليم الوحيدة في الصفوف العليا ، أي أن تكون دراستها إجبارية في كل الصفوف »[1] وبعد أليس هذا توكيداً لما بيناه في السابق ، وهو أن وحدة الإمبراطورية ومركزية الإمبراطورية كانتا تنزعان دوماً نحو تشجيع تقدم اللغة الألمانية ؛ وبالتالي فإن الإمبراطورية إمبراطورية ألمانية .

وكذا الحال في التنمية الاقتصادية . فقد كانت التنمية الاقتصادية سلاحاً ذا حدين : من جهة ، كان الازدهار يرضي رعايا الإمبراطورية ويرفع مستوى حياتها ، ويربطها بالنظام . ومن الطبيعي أن الناس حساسون بالرفاه وبنجاح

---

(١) ورد النص في براءة التعليم العام المؤرخة في ٩ كانون الأول ١٨٥٢ .

أعمـالهم . ولكن ، من جهـة أخرى ، يتضمن هـذا التقـدم الاقتصـادي خطراً على القوميات . فإذا كانت اللغة الألمانية لغة الموظفين الذين تكون للناس صلة بهم فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية ، فإن تقدم الإمبراطورية العام يمكن أن يقال عنه إنه تقـدم في اللغـة الألمـانيـة ، ويجب والحـالـة هـذه الكثير من الثبـات من جـانب التشيكيين من أجل أن يكون الازدهار الاقتصادي الذي يقترحه النظـام عليهم ، بتعبير تشيكي ومفيداً للغتهم القومية . ونرى مثالاً على ذلك في اتحـاد صنـاعي أقيم في براغ ، وحافظ ، بعناية الوطني **ريغير** ، في مناقشـاتـه وفي قراراتـه على اللغـة التشيكية .

هذه هي النتائج المختلفة ، ومن الممكن القول الملفتة للنظر في تنوعها ، لهـذا النظام المتسلط على حياة القوميات السلافية .

## مقاومة النظام

ما هي المعارضات التي أثـارهـا هـذا النظـام ؟ من البـديهي أن توجـد ، في الجزء النمساوي بخاصة ، معـارضـة القوميـات السلافيـة التي كانت تتزعمهـا عنـاصر برجوازية وليبرالية اضطهدها نظام باخ . ولكن وجدت أيضـاً معـارضـة الطبقـة النبيلة التي فقدت الكثير بزوال النظـام الإقطـاعي ، ولكنهـا ظلت غنيـة وذات نفوذ ، ولم تكن حساسة جـداً بشكل وطنيـة العنـاصر البورجوازيـة والليبراليـة ، وإنما حساسة بذكرى تقليد تاريخي يؤكد عظمة بوهيميا ، وكرواتيـا ، وبولنـدا ، أمام الآلة البوروقراطية التي كانت بيد الحكومة المركزية في فينـا وتريـد المسـاواة في كل شيء . وإذا أخذنا مثال فرنسا ، في العصر نفسه ، نجـد أن الطبقـة النبيلـة الشرعية القديمة لم تشـايع حكومـة نـابوليون الثـالث . وعلى هـذا النحو نرى ، في الأقاليم المختلفة ، في إمبراطورية النمسـا ، أن الطبقـة النبيلـة القـديمـة كانت تفكر بحنين إلى الزمن الذي كانت القضايا المتعلقة بالبلد ، المنطقة ، تناقش في الديـاط

لا في مكاتب نظام باخ ، حيث كان نفوذ السيد ( الأمير ) عظيماً في إقليمه ، لا بنفوذ الشتاتهالتر أو نقيب الدائرة .

أما **الإكليروس** ، فكان دون شك ، مفضلاً بنظام الكونكور داتو ، ولكنه كان يحذر نزعات فينّا ، لأن الأفكار الحديثة المعادية للإكليروس أخذت تنتشر في الأوساط الحكومية ؛ حتى إن الإكليروس ، الذي يمكن أن يكون مع ذلك راضياً جداً عن الكونكورداتو ، كان يشعر ببعض القلق من الروح التي ستطبق فيها . وفي الغالب جداً كان الإكليروس في الريف يتكلم بلغة أتباعه ، ويعتبر نفسه زعيماً روحياً لهم ، كما ينظر إليه أيضاً كزعيم سياسي وقومي . وكانت عاطفة عناصر الإكليروس في الريف تفيض بالوطنية وبالتعلق بفكرة القومية ضد فكرة نظام حكومي تسلطي ومركز في فينّا .

إذن لا يوجد إجماع في الشكل الذي استقبل به النظام . بيد أن المعارضات لم تنسق بعد ، حتى إن المذاهب الملهمة لها لم تتأكد .

## نحو نهاية النظام

ماذا حدث لهذا النظام وكيف أوقف ؟ إن السبب الذي من أجله لم يدم النظام ، نجده في السياسة الخارجية وقضية المالية . لأن البلد إذا أثرى ، وهذا أمر لا جدال فيه ، ترتب على الدولة أعباء ثقيلة جداً لا تستطيع مجابهتها . فقد كانت سياستها الخارجية مكلفة ، ولا تتناسب مع وسائطها ، وفوق ذلك أدت إلى إخفاقات . ففي ١٨٥٤ - ١٨٥٦ ، لم تتدخل الحكومة النمساوية في حرب القرم ، فأثارت بذلك استياء جميع العالم ، وبخاصة روسيا التي كانت تنتظر منها موقفاً مغايراً ، مكافأة للخدمات التي قدمتها لها لقمع الثورة الهونغارية في عام ١٨٤٨ . وإذا وجدت النمسا واسطة لعدم دخولها في الحرب ، فقد وجدت فيها أيضاً واسطة خرابها ودمارها التي تستنفد مواردها في نفقات تجنيد ليس له أي نتيجة .

وأخطر من ذلك أيضاً ، وهـذا معلوم ، أن حرب ١٨٥٩ مع فرنسا ومملكـة بيونت التي اتبعت بفقد لومبارديا .

وهكـذا أساء الظن بـالنظـام أثر سياسته الخـارجية السيئـة ، وكافحتـه المعارضة . وطلب الإمبراطور ، في ١٨٥٩ ، من باخ أن يقـدم استقـالتـه ، ووضع مكانـه ، على رأس الوزارة **غولوشـووسكي** . وكان هـذا بـولنـديـاً ،وأميراً كبيراً وسلافياً . ومن هنـا يرى تغير طـابع الحكومـة نفسـه . فبعـد تجربـة الحكم المطلق السـواسي والتسلطي ، استـدعي رجـل من المـاضي ، رجـل من الطبقـة الأرستقراطيـة . وفي آذار ١٨٥٠ ، دعـا الإمبراطـور الريخسرات ، أي مجلس الإمبراطـوريـة الاستشـاري المتـوقـع ، بمـوجب قرارات ١٨٥١ ، ولكنـه لم ينعقـد مطلقـاً . أمـا في هـذه المرة فقـد دعي وعـزز ، وأعلن بـأنـه سيكـون مـؤلفـاً من مشـاورين مـدى الحيـاة ، ومن ثمـان وثـلاثين مشـاوراً مختـارين من القـوائم التي قدمتها الدياطات ، على حين أن المشاورين مدى الحياة يعينون مبـاشرة من قبل الإمبراطور . وهـذا النظـام يفترض ، بـالتـالي ، العودة إلى الـديـاطـات ، ولكن الإمبراطور انتظاراً لذلـك عين مؤقتـاً الثمانيـة والثلاثين مستشـاراً . ولم يخترهم من بين الليبراليين حصراً . ولكنه اضطر ، مع ذلـك ، أن يـأخـذ بعين الاعتبـار رأي الألمان في ڤينّا ، والمجتمع ، حيث كان الصناعيون والتجـار وأصحـاب البنوك ذوي نفوذ عظيم ، وأن ينتخب من بين المستشـارين عـدة ليبراليين ألمـان . وكان هؤلاء يرون بأن مستقبل النمسا لن يكون أبـداً في اتجـاه الحكم التسلطي الـذي أريـد أن يتبع ، وإنما في اتجاه برلماني . وبالمقابل ، لم يستدع الإمبراطور الأوساط الليبرالية للقوميات ، لأننا لا نجد مشاورين تشيكيين بورجوازيين ، بل اتجه ، بالعكس ، نحو الطبقة النبيلة الهونغاريـة والبولونيـة والتشيكيـة ، ومن بين الكرواتيين دعـا المونسنيور ستروسماير فقط .

وسيكون هذا المجلس المعزز مسرحاً لبعض ظواهر لصالح تغيير النظام . فقد قامت معارضة بين النبلاء ، أنصار العودة إلى الفيدرالية ، والليبراليين النمساويين المناصرين أيضاً للتغيير ، ولكنهم يشعرون بأن الفيدرالية تشجع العناصر الرجعية في الطبقة النبيلة وعناصر القوميات الأخرى من غير القومية الألمانية . إذن ظل الليبراليون النمساويون متعلقين بالمركزية أي الحكم المركزي ؛ ولكن عوضاً عن مركزية سلطوية كمركزية باخ ، كانوا يريدون مركزية برلمانية . وعلى أي حال يمكن القول بأن النظام قد شجب وحكم عليه بالبطلان .

ويحسن أن تفهم جيداً الأفكار التي تدافع آنذاك عن أوساط الطبقة النبيلة . فقد تأتت هذه الأفكار في جزء كبير منها عن الهونغاريين ، وكان محاميها الكونت **سزكسن** . ولكن هذا كان ناطقاً باسم نبيل هونغاري آخر وهو الكونت **اوتفوس** . فقد درس هذا الأخير الحقوق والتاريخ ، وسبق أن اقترح تغييراً للنظام في السنة الفائتة في مؤلف كتب بالألمانية وهو « ضمانات قوة ووحدة النمسا » ( ١٨٥٨ )[1] . وهو يرى أن الإمبراطورية لا تتوحد ولا تعتبر ككل دون عنف على التاريخ والطبيعة والحقيقة . وفي قاعدة الإمبراطورية ، يجب الاعتراف بـ « الفرديات التاريخية ـ السياسية » أي التقسيمات الأرضية التي تطابق الأقاليم التاريخية القديمة أو دول إمبراطورية النمسا ، الأقاليم القديمة التي تطابق الأرض المأهولة ببعض القوميات . ويقول : « إن عاطفة القومية ، إنما هي ذلك الحب الذي يربط كل ساكن في الملكية بقومية أنصارها التي يعتبرها وطنه الخاص » : أي للوصول إلى الولاء إزاء إمبراطورية النمسا ، يجب ألا يخضع الإنسان مباشرة إلى حكومة فينّا ، وألا يمر بعاطفة الوطنية الهونغارية والوطنية البوهيمية أو الوطنية الكرواتية ، وبحب الأرض والتعلق بالنظم المحلية .

(١) EÖTVÖS, DIE GARANTİEN DER MACHT UND EINHEIT ÖSTERREICH'S, 1858.

وكان هـذا المبـدأ مبـدأ النظـام الـذي لاقى كثيراً من العطف بين أعضـاء الطبقات النبيلة من غير الطبقة النبيلة الهونغاريـة ، كما هي الحـال عنـد الكونت التشيكي الشاب **هنري كلام ـ مارتينيك** . ولذا عنـدمـا قرر الإمبراطور في ١٧ تموز عام ١٨٥٠ ، بأن الإمبراطورية الموسعة ستسـاق إلى إعطـاء رأيها في الضرائب الجديـدة أو في زيـادات الضرائب القـديمـة ، أفـادت لجنـة الموازنـة من الفرصـة ، وأعطت رأيها في إصلاح عام للإمبراطورية ، وأعربت للإمبراطور عن « أمنيتين » : إحداهما تأتت عن فريق الطبقة النبيلة وتطلب تحويل الإمبراطورية في الاتجاه المركزي على أن تعطى ضمانات للمواطنين ، أي أن تقوم الليبرالية البرلمـانيـة مقـام النظام التسلطي المطبق منذ ١٨٥٠ .

# الفصل الثالث

## دبلوم ١٨٦٠ وباتنتْ ١٨٦١

رأينا في الفصل السابق أن الإمبراطور فرنسوا ـ جوزيف كان عليه أن يقرر بين أماني أكثرية مجلس الإمبراطورية المعزز الذي يرغب في إقامة الفيدرالية ، وأماني أقلية هذا المجلس التي ترغب في إبقاء المركزية ، ولكن بعودة إلى النظام الدستوري . وإذا كان ممثلو الارستقراطية الكبرى مالكة الأطيان ، في مختلف أجزاء الملكية يدافعون عن الحل الفيدرالي ، فلا عجب إذا أخذ الإمبراطور برأيهم ، وأعلن على رعايا الإمبراطورية تغيير سياسته برسالة و بـ « دبلوم » ٢٠ تشرين الأول ١٨٦٠ .

### الدبلوم

### تحليل دبلوم ١٨٦٠

إن عنوان الدبلوم نفسه عنوان من النظام القديم يقرب من عنوان « الميثاق » الذي تبناه ملك فرنسا ، لويس الثامن عشر ، في ١٨١٤ ، من أجل الدستور الجديد . وفي هذا الدبلوم الذي منحه الإمبراطور ، يعبر عن إرادته ويحتفظ بالتالي بحق السيادة .

تعترف ديباجة الدبلوم بحرية المواطنين العامة في روح العصر ، وتؤكد أن جميع مواطني الإمبراطورية يمكنهم أن يتمتعوا بالحرية الدينية ، وأنهم متساوون أمام القانون ، والخدمة العسكرية ، والضريبة ، والمساواة في القبول للوظائف

العامة . ثم يتعهد الإمبراطور ، وهنا يتدخل الروح الدستوري ، عن نفسه وعن خلفائه بأن يسنّ ، ويغير ، أو يحذف القوانين بتعاون مع الدياطات ومجلس الإمبراطورية الذي تندب إليه الدياطات عدد الأعضاء الذي يحدده العاهل ؛ وأن يقبل الإمبراطور شكلاً من الرقابة على ممارسة حقه التشريعي . وبذا يكون مجلس الإمبراطورية على علم بقضايا النقد ( العملة ) . والاعتماد ، والجمرك ، والتجارة ، والبريد ، والبرق ، والخطوط الحديدية ، والقضايا المالية ، من ضرائب وقروض . أما المواد الأخرى كلها فهي من صلاحية الدياطات . وهو ، فيما يتعلق بالمملكة والبلاد التابعة لتاج هونغاريا ، في اتجاه الدساتير القديمة ، وفي غيرها ، في البلاد الأخرى ، في اتجاه الدساتير الاقليمية .

إذن كان القصد دستوراً يضع مبادئ دون الدخول في تفصيل عملي لتطبيقها . بيد أن أهمية الدبلوم عظيمة . فهو يفتح دوراً جديداً في تاريخ النمسا ، دوراً دستورياً وبرلمانياً .

وقد وجه لمختلف البلاد في لغاتها القومية . وهكذا نجد في براغ ، في المحفوظات القومية في تشيكوسلوفاكيا - نسخة من الدبلوم ، باللغة التشيكية ، تحمل توقيع الإمبراطور بخط يده « فرانتيشيك - جوزيف » ، بالشكل التشيكي . حتى إن وزير الشؤون الخارجية الذي وقع الدبلوم أيضاً ، وقع ، هراب رشبرغ ، الكونت رشبرغ بالتشيكية كالإمبراطور ، ليؤكد صحة توقيع الإمبراطور .

كيف يجب أن يفهم الدبلوم في حرفه وفي روحه ؟ في حرف الدبلوم ، نجد النص غامضاً . فهو يتضمن إقامة « ثنائية » ، لأنه يسجل فرقاً بين وضع هونغاريا ووضع البلاد الأخرى ، هذا مع العلم بأن الدياطات تدعى ، في هونغاريا ، بموجب الدساتير القديمة . وفي غيرها حسب الدساتير الإقليمية . إذن ، وطد ، في هونغاريا ، وضع سابق لثورة ١٨٤٨ ، ولكنه ، في باقي الإمبراطورية ،

فهم تحت نظام جديد لدعوة الدياطات . وعليه إذا دل الدبلوم على الصعيد الـذي يستطيع فيه مجلس الدولة أن يتدخل ، فـإنما يريـد أن يفهم بصورة غير مبـاشرة ماظل تابعاً للإمبراطور وحده . ولم تطرح قضية السيـاسـة الخـارجيـة ولا الجيش على بساط البحث ، لأنها قضايا خاصة بالعاهل . أمـا الليبراليـة ، أو إذا أريـد ، دستورية الدبلوم ، فقد وجدت حدوداً قريبة نوعاً .

وفي روح الـدبلوم ، نجـد أن الـدبلوم يقوض المركـزيـة ، ويعلن التخلي عن النظام التسلطي والمركزي : وهذا تغيير جدير بالتقدير ، ويتضمن تقدماً واضحـاً في هونغاريا . فتحت تأثير الطبقة النبيلة الهونغارية قرر الإمبراطور منحه ، وفي روح رجل سيـاسي هـونغـاري حـوّل الإمبراطـوريـة المركـزيـة والمطلقـة الحكم ، إمبراطورية باخ ، إلى إمبراطوريـة يكون فيهـا للـديـاطـات سلطـة تشريعيـة ، وبالتالي تأخذ شكلاً اتحادياً .

## الانفراج العام المتأتي عن الدبلوم

وهذا التحويل في الإمبراطورية ، وإن كان من الهام ملائم لهونغاريـا ، فقـد أتى بما يرضي القوميات الأخرى .

## في بوهيميا

يلاحظ مباشرة انفراج ملائم . فقد استقبل الرأي العام ، في بوهيميا ، الدبلوم بـالترحـاب ، وبقي ، خـلال بضـع سنـوات ، الصـك الأسـاسي الـذي تـذرع بـه التشيكيون للحصول على الحريات التي رفضت لهم .

لقد طالب الوطنيون التشيكيون بالسماح لهم من جديـد بتـأسيس « جرائـد تشيكية » ، وإيقاظ الحياة العامـة التي عرفوهـا قبل سنوات ١٨٥٢ ـ ١٨٥٥ . وفي الواقع ، منـذ خريف ١٨٦٠ ، أي بعـد بضعـة أسـابيع على منح الـدبلوم ، ظهرت

جريدة جديدة في براغ وهي « الحالة » ( الزمن ) . ثم في بداية ١٨٦١ ، ظهرت جريدة أخرى تسمى « ناردوني ليستي » ( الجريدة القومية ) ودامت في براغ حتى حرب ١٩٣٩ .

## في كرواتيا

في كرواتيا ، طالب مجلس البان ، وهو مجلس لإعداد تنظيم البلاد من جديد لانتخابات الدياط ، باحداث إدارة كرواتية خاصة في ڤيّنا ودمج كرواتيا ودالماسيا والتخوم العسكرية ببلاد الإمبراطورية . وفي بدء ١٨٦١ أنشئ مكتب كراوتيا وترأسه **إيفان مازورانيك** الكرواتي . ويدخل في اختصاص هذه المصلحة العدل والعبادات والتعليم العام .

ومع هذا ، إذا استقبل الدبلوم بالترحاب من قبل جزء من الرأي في الملكية ، فقد لاقى معارضة شديدة نوعاً في هونغاريا ، ومعارضة أشد من هذه الأخيرة في ڤيّنا أيضاً .

## المعارضة في هونغاريا

لقد ظهرت المعارضة في البدء مفاجئة نوعاً ، لأن الدبلوم وضع تحت تأثير الارستقراطيين الهونغاريين . ولكن هونغاريا لم تكن بكاملها وراء هذه الطبقة الارستقراطية الكبرى ، على اتصال مع البلاط : فقد ظلت نسبة قوية من الأمة موالية للمثل الأعلى الذي نادى به **كوسوت** الذي ظل من منفاه يجسد استقلال ١٨٤٨ وروح الانفصال عام ١٨٤٩ . وكان كوسوت وأنصاره يرون أن العود إلى دساتير هونغاريا السابقة ، أي إلى نظام حالة استعيض عنها ، في ١٨٤٨ و ١٨٤٩ ، بنظام آخر ليبرالي ودستوري مطابق لأماني الأمة ، إنما هو سبة وشتيمة . ومن جهة أخرى ، يعلن الدبلوم عن وجود مجلس إمبراطورية في المستقبل . وإذن فقد

حوفظ على وحدة الإمبراطورية ، وزعم الهونغاريون بأنه يعترف بالاستقلال التـام لدولتهم .

ومع ذلك ، فإن سياسيين آخرين ، مثل الكونت **اتفوس** ، وأيضـاً المحـامي **دياك** ، وسيكون دور هذا الأخير عظيماً ومسيطراً في الدور الذي نـدرسـه كلـه ، اعترفوا بتنازلات ذات قيمة مع ذلك . وإن دعوة دياط هونغـاريـا للانعقـاد يمكن أن تهيئ نجاحات أخرى وتقدم بخاصة للأمة الهونغارية منبراً لتسمع صوتهـا . ولـذا استعـدوا لانتخـابـات الـديـاط حسب الـدسـاتير القـديمـة . ووطـد عمليـاً نظـام الكوميتـات ( الكونتيـات ) . وسرح الموظفون الألمـان أو الموظفون الـذين يرجع أصلهم إلى أجزاء أخرى من الملكية . ولكن وجد من جديـد ظهور مرشحين بعـدد عظيم من روح ١٨٤٨ ، حتى إن الهيئـة الانتخـابيـة التي أعيـد تـأليفهـا لانتخـاب الدياط الجـديـد ، كانت تحركهـا وتنعشهـا روح استردادية وعـداء لحكومـة ڤينّـا يعادل ولاءها لذكرى الدساتير القومية في ١٨٤٨ و ١٨٤٩ .

ونجم عن ذلـك دور اضطراب وفـوضى مـؤقت ، ولاشــك ، ولكنــه يكفي لإقلاق حكـومـة ڤينّـا والعنـاصر العسكريـة في حـاشيـة الإمبراطـور . ففي نظر الجنرالات ، يمثل الهونغاريون دوماً الشعب المتمرد عام ١٨٤٩ ، وحركتهم تشير إلى الأخطار التي تضمنتها تنازلات تشرين الأول ١٨٦٠ .

## المعارضة في النمسا

إن حالة إمبراطورية النمسا الخاصة ، في هـذا العصر ، تسترعي الانتبـاه ، إذا أريد أن يفهم جيداً الاستياء الذي أثاره الدبلوم آنـذاك في ڤينّـا . وفي الواقع ، إن ارستقراطية الملكية النمساوية تتمتع بنفوذ كبير جداً ، وتدافع عن سياسـة محـافظـة ملائمة للكنيسة ولمصالح كبار المالكين العقاريين ، وتؤلف طبقة أقليـة احتكاريـة دون علاقات كثيرة مع باقي الشعب ، وتقف جانبـاً بعيـدة عن الحركـة الليبراليـة

التي تستجيب لتقدم الصناعة والتجارة في الجزء الغربي من الإمبراطورية بخاصة . وهنا فكرة يجب الرجوع إليها غالباً لفهم الحوادث ، وهي أن كل حل اتحادي فدرالي يأخذ طابعاً رجعياً . وفي الوقت الذي يكون مصالحاً حيال القوميات ، ويبدو ، بسبب هذا ، تقدمياً ، يخول ، على صعيد السياسة الداخلية ، تفضيله لعناصر الطبقة النبيلة .

وهكذا يتضح موقف العناصر الألمانية البورجوازية ، في ڤيِنّا والنمسا ، التي تسمى آنذاك « المجتمع الثاني » . وهذا التعبير يدمغ جيداً طابع النظام القديم للملكية النمساوية في ذلك العصر . ويتألف هذا « المجتمع الثاني » من محامين ، وأطباء ، وصناعيين ، وأصحاب بنوك من كل الذين يشاركون إجمالاً بمصالحهم وبنشاطهم في التطور الاقتصادي للعصر ، ولكن لم يكن للنبلاء ، من أي بلد كانوا ، تشيكيين ، أو هونغاريين ، أو حتى ألمان ، معهم إلا قليل من العلاقات ، ولا يوجد على الإطلاق علاقات عائلة لعائلة . ومنذ ذلك الحين ، لم يكن بإمكان العنصر الليبرالي النمساوي إلا أن يخشى تحويل الملكية الذي يعد بنفوذ مسيطر ، للدياطات ، لأن هذه الدياطات ستخضع حتماً لنفوذ الارستقراطية من أصحاب الأطيان .

ولا عجب إذن أن يحدث ، في الأسابيع التي تلت الدبلوم ، اضطراب كبير جداً . حتى إن الشك خامر الإمبراطور ، وفي شهر كانون الأول جرد الكونت غولو شوسكي من وظائفه كوزير أول ، واستعيض عنه بألماني ، **شميرلنغ** ، وهو موظف قديم من نظامي شفارتزنبرغ وباخ ، وشخصية تمثل معاً التقليد المركزي والأفكار الليبرالية نسبياً .

## باتنتْ شباط ١٨٦١ ومحتواها

كانت نتيجة تسمية شميرلينغ ، في شباط ١٨٦١ ، نشر صك متمم لـدبلوم

تشرين الأول ، وهـو البـاتنتْ . وفي الغـالب ، يمثـل هـذان الصكان بـأنهما متناقضان ، ويكتب أن الباتنتْ حذفت الـدبلوم . لا شيء من هـذا البتـة . لأن الباتنت تممت الدبلوم باعطائها إيضـاحـات دقيقـة عن الصورة التي سيشكل فيهـا مجلس الإمبراطوريـة والـديـاطـات . وإذا نفـذت في الـدبلـوم الروح الفـدراليـة ( الاتحـاديـة ) ، فـإن البـاتنت تسجـل عـودة إلى المركـزيـة ، وتعلن أن مجلس الإمبراطـوريـة سيتـألف من **مجلس أمراء** يضم أعضـاء وراثيين وأعضـاء حـق ، وأعضـاء يعينهم الإمبراطور مـدى الحيـاة ؛ ومن **مجلس النواب** الـذين تنتخبهم الدياطـات . ويتفق هـذا جيـداً مع مـا أعلن عنـه دبلوم تشرين الأول : وهو أن الإمبراطـور يحكم بتعـاون الـديـاطـات ومجلس الإمبراطـوريـة الـذي تنتخبـه الدياطات .

ومـع ذلـك ، تقـول مـادة في البـاتنتْ بـأنـه من الممكن ، إذا كان ذلـك ضروريـاً ، أن ينتخب النواب مبـاشرة من قبـل الشعب . ويتـألف مجلس النواب من ٣٤٣ عضـواً ، وعلى بـوهيميـا أن ترسـل إليـه ٥٤ نـائبـاً ؛ وكارانثيـا ودالمـاسيـا وغاليسيا ٣٨ ؛ ومورافيا ٢٢ ، وكل من سيليزيا والكارنيول وايستريا ، وتريستا ، وغوريتز ٦ ؛ وسالسبورغ ٣ ؛ وهونغاريا ٨٥ ؛ وترانسلفانيا ٢٦ ؛ وكراوتيا ٩ .

ويجب أن تضاف المملكة اللومباردية ـ البندقية بـ ٢٠ . ويرى بالتالي عـدد كبير للدياطات التي ترسل نوابها . وهذه الدياطات نفسها تنتخبها الكوريـات ، إلا في هـونغـاريـا حيث حـوفـظ دومـاً ، حسب روح الـدبلـوم ، على الـدسـاتير القديمة . والكوريات نفسها هي **جماعات** نـاخبين . وقـد حصلت جمـاعـة كبـار الملاكين في الدياطات على عدد عظيم جداً من المقـاعـد . ففي بوهيميـا خصص ٧٠ مقعداً من أصل ٢٤١ مقعداً إلى كورية ( جماعة ) كبـار ملاكي الأطيـان . ومن ٧٠ مقعـداً خصص ١٦ مقعـداً لأبكار المـلاك . وهـذه الـ ١٦ مقعـداً تمثـل اذن امتيـازاً

للطبقة الارستقراطية العقارية التقليدية . وإلى جانب جماعة كبار المالكين توجد كورية المدن ، وكورية غرفة التجارة ، وكورية الأرياف .

ونظم توزيع الناخبين والمقاعد بصورة تستطيع الحكومة فيها أن تؤمن في الدياطات الحصول على الأكثرية التي تحتاجها . وفي الواقع ، إن الأرياف لم تأخذ إلاّ عدداً صغيراً جداً من المقاعد : ففي بوهيميا ، كانت الدوائر الانتخابية مقسمة بشكل يجعل كل ٥٠٠٠٠ ناخب ألماني ينتخبون ممثلاً واحداً . وعليه كان تقسيم الدوائر تعسفياً تماماً ، لأن الملكية الكبرى كانت تفضل على حساب الجماعات الأخرى ، والعنصر الألماني في المدن على حساب العنصر السلافي في الأرياف . وهكذا كان تركيب هذه الدياطات التي تسمي بدورها النواب في مجلس الإمبراطورية .

ويتدخل تعقيد آخر مثقل بالنتائج على موقف هونغاريا بخاصة : فقد كان لمجلس الإمبراطورية شكلان : كان « ضيقاً » أو « واسعاً » وهو ضيق عندما لا يجلس فيه نواب هونغاريا ، وفضفاض ، عندما يجلس فيه نواب هونغاريا . وهذا يعني ، في الشكل الضيق ، أنه يؤلف برلماناً للأجزاء الأخرى في الإمبراطورية دون هونغاريا . وفي الشكل الواسع يؤلف برلماناً للإمبراطورية بكاملها . ومن هنا يتعزز أيضاً الطابع الثنائي للدبلوم . وأخيراً ، وربما في هذه النقطة يلاحظ كثيراً الاختلاف في الروح مع دبلوم تشرين الأول . فبالنسبة إلى ما أعلنه دبلوم تشرين الأول ، تناقصت خصائص الدياطات ، ولم يكن في صلاحيتها إلا قضايا الزراعة والإسعاف العام وميزانية الإقليم . وازدادت إذن الأهمية التشريعية لمجلس الإمبراطورية ، وبدا الطابع المركزي للملكية ظاهراً .

وميزة هونغاريا هي أنها تندب ممثليها مباشرة للبرلمان الواسع ، على حين أن الدياطات الأخرى تندب إلى مجلس النواب الذي كان نفسه يؤلف جزءاً من

البرلمان الواسع . فإذن لا يوجد إلا سلطة فوق دياط هونغاريا ، على حين أنه توجد اثنتان فوق دياطات البلاد الأخرى .

وإذا كانت الباتنت متمماً للدبلوم ، فقد كانت على الأقل على نقيض روحه ، وبصورة أوضح ثنائية ومركزية ، فيما كان الدبلوم اتحادياً . إذن يمكن التنبؤ بأن البرلمان المركزي ، الذي تعززت سلطاته ، يسجل أكبر نشاط للعنصر الليبرالي والبورجوازي ، على حساب العنصر الارستقراطي والعقاري الذي سيكون له ، ولاشك ، تأثير كبير جداً في الدياطات ، ولكن تأثيره قليل كثيراً في الشؤون العامة للدولة . لأن الدياطات ليست السلطة الأساسية بل مجلس الإمبراطورية .

## الاستقبال الخاص للباتنت

## في هونغاريا

كيف استقبل الرأي الباتنت في مختلف البلاد ؟ في هونغاريا ، انعقد الدياط في بداية ١٨٦١ ، ودعي إلى التقرير في شأن هذه الباتنت ، ووجدت ترددات مختلفة بين الجماعات التي تؤلف الدياط ، وهي ترددات تهم التاريخ الهونغاري أكثر مما تهم موضوع دراستنا الخاص . ولكن دياط هونغاريا صرح ، بالإجمال ، بأنه لن يرسل نواباً إلى مجلس الإمبراطورية ، لأن الدستور - الدبلوم والباتنت - دستور منحه العاهل وليس قانوناً هونغارياً .

وقال حقوقي هونغاري في ذلك الحين : « ما هو القانون ؟ لا تطلبوه من رجل مثقف ، ولا تطلبوه من موظف ، ولكن اطلبوه من أي امرأة في هونغاريا . إنها تعرف كيف تجيبكم : القانون هو ما قرره الدياط والملك المتوج » . إن باتنت شباط ١٨٦١ منحت عندما لم تستجب قيناً إلى هذه الشروط . وإن الهونغاريين لا يمكنهم أن يقبلوا كثيراً سلطة ما فوق دياط

هونغاريا . ويطالبون إذن بالعودة إلى قوانين ١٨٤٨ ، وعلى الأقل العودة إلى مبادئ « البراغماتيك سانكسيون »[1] ، التي خولها الملك شارل الثالث ( هو شارل السادس في ألمانيا ) أبو ماريا ـ تيريزا في العام ١٧١٣ . ففي ذلك الحين قبل دياط هونغاريا الاعتراف بالوراثة في بيت آل هابسبورغ والاتحاد مع الدول الأخرى في الملكية . وبالتالي فإن فرنسوا ـ جوزيف إن لم يكن الملك الشرعي ، فعلى الأقل الملك الممكن في هونغاريا ، ولو توج ملكاً على هونغاريا ، واتفق مع الدياط ، لوجدت واسطة للتفاهم . أما على أساس باتنت شباط ١٨٦١ ، فذلك غير ممكن بعد .

وصوت دياط هونغاريا آنذاك على رسالة أعرب فيها عن أمانيه للعاهل ، وأرسلها إلى فرانسوا ـ جوزيف في شهر حزيران ، وكانت تدل على الاحترام ، ولكن هونغاريا سجلت فيها شروطها . ومع ذلك فإن واقع الدخول في مفاوضات مع العاهل عبر عن التخلي عن موقف **كوسّوت** المتشدد . فقد اعترفت هونغاريا بأنه من الممكن لمصلحتها أن تناقش مصيرها مع فرنسوا ـ جوزيف . وفرنسوا جوزيف ، ازاء القانون الهونغاري ، شخصية سرية . فهو ليس إمبراطوراً للنمسا ، وليس لهونغاريا ما تناقشه مع إمبراطور النمسا ، وليس ملكاً لهونغاريا ، لأنه لم يتوج ، وإنما هو عاهل صوري . ولا يمكن تسميته ملكاً ، ولا يراد تسميته إمبراطوراً ، والرسالة تحمل صيغة ديوانية مبهمة « السيد الجليل » .

وأجاب الإمبراطور دياط هونغاريا بصيغ مغطاة نوعاً . فقد اعترف في

---

(١) البراغماتيك سانكسيون لعام ١٧١٣ هو صك جعل الإمبراطور شارل السادس في الامبراطورية الجرمانية ( وهو شارل الثالث في هونغاريا ) بموجبه طريقة انتقال الإرث النساوي على طريقة الإرث الهونغاري ، وذلك بأن قرر بأن الممثل المذكر يفضل على المرأة حتى ولو كانت أقرب وريثة . وفي حال فقدان الوارث المذكر فإن المرأة الأقرب لآخر عاهل حاكم تخلفه . وبموجب هذا الصك خلفته ابنته ماريا ـ تيريزا .

الواقع ، بالمكانة الخاصة التي يجب أن تحتلها هونغاريا في إمبراطوريته . وأكد أن الباتنت والدبلوم لا يتجاهلان الوضع الخاص لهونغاريا ولا حقوقها التاريخية ، ولكنه طالب ، للمصلحة المشتركة ، بأن يكون الهونغاريون حاضرين في مجلس الإمبراطورية ، وأن يرسلوا إليه نوابهم . وأجاب دياط هونغاريا من جديد بأنه لن يرسل نواباً قبل الاعتراف بحقوقه الخاصة ، وحقه في مناقشة المصير السياسي المخصص له . وفي شهر آب ١٨٦١ ، أعلن الإمبراطور حل دياط هونغاريا .

## في كراوتيا

ويهمنا أيضاً دياط آخر ، دياط سلافي ، وهو دياط كرواتيا . فقد تلقى منذ البدء عروضاً من جانب هونغاريا . ففي الخطاب الذي ألقاه دياك في الدياط الهونغاري ، في شهر أيار ١٨٦١ ، أكد على أن هونغاريا تعتبر كرواتيا جزءاً من تاج القديس ـ اتين . ولكن هذا الجزء ، أخيراً ، له أيضاً الحق في دواعيه حسب تاريخه ، وإذا أراد الكرواتيون الدخول في مفاوضات من شعب لشعب ، فإن هونغاريا لا ترفض اقتراحاتهم .

وارتسمت في الدياط ، الكرواتي ثلاثة آراء أحزاب :

**الأول** ، محبذ للتفاهم مع هونغاريا ، ويمثله البارون راوخ

**الثاني** ، غير محبذ لهونغاريا ، وفي فكر جيلاشيش ، يريد أن يبحث عن فوائد في تفاهم مباشر مع شخص الإمبراطور في ڤينّا . ويتمثل هذا الرأي في حزب **مازورانيك والكاتب كوكو ليفيك .**

**الثالث** ، رأي الحزب القومي ، وكان يوجه هذا الحزب المونسنيور ستروسماير . فقد وسع نظرية هامة جداً وهي : « حق الدولة » الكرواتية . وفي الواقع ، شكلت كراوتيا ، في التاريخ ، مملكة ثلاثية ، « المملكة الثلاثية

المتحدة » من كرواتيا وسلافونيا ودالماسيا . وإذن طالب أعضاء حزب المونسنيور ستروسماير بالعودة إلى كراوتيا ودالماسيا وجزء من سلافونيا يسمى « التخوم العسكرية » حيث طبق نظام استثنائي لبلاد الحدود .

وبهذه الصفة تكون التخوم خارجة عن نفوذ دياط كراوتيا . وعليه فإن ما يطلبه دياط كراوتيا إنما هو العودة إلى توطيد البلاد والاعتراف بالحقوق التاريخية لكراوتيا . وإذا ما أعلن فرنسوا - جوزيف بأنه ملك كرواتيا فيبدو ذلك كاعترافه بأنه ملك هونغاريا .

وخول الإمبراطور نواب التخوم الحق في أن يأخذوا مقاعدهم في دياط كرواتيا ، ولكنه ألزم هذا الدياط بإرسال نواب إلى مجلس الإمبراطورية ، ورفض دياط كرواتيا . وبالتالي تبنت كرواتيا ، حيال النظام ، موقف هونغاريا نفسه ، مع هذا الفارق ، وهو أن كرواتيا تعلم جيداً بأنها مرتبطة بروابط تاريخية مع هونغاريا ، وإذن فهي مستعدة للتفاهم مع هونغاريا . عندئذ حل دياط كرواتيا ، في شهر تشرين الثاني ، بعبارات الامبراطور المصالحة .

## موقف الصربيين والسلوفاكيين

وعلى أرض هونغاريا وجد سلافيون آخرون في حالة أقل تفضيلاً وذلك لعدم وجود دياط عندهم . وهؤلاء هم ، من جهة ، **الصربيون** الذين عقدوا ، في شهر نيسان ١٨٦١ ، مؤتمراً قومياً في كارلوفيتز ، وتبنوا موقفاً مناوئاً لڤينّا بشكل واضح جداً ، وملائماً ، بالمقابل ، لحكومة هونغاريا . وكان دياك ماهراً جداً ، وتوصل إلى تطمين رعايا هونغاريا من غير المجر . فقد اعترف مؤتمر كارلوفيتز بأنه يتوجب على التخوم العسكرية أن تتبع كرواتيا . ولكنه طلب بأن يرتبط صربيو فيفوديا القديمة ، في صربيا ، بهونغاريا . بيد أن الصربيين ، في هذه

النقطــة ، لم يتبعــوا الكرواتيين . وإذا تخلــوا للكرواتيين عن منطقــة التخــوم العسكرية ، فإنهم يفضلون أن يظلوا رعايا هونغاريين .

**أما السلوفـاكيون** فلم يكن لهم ديـاط أيضـاً . حتى إن النظـام الانتخـابي المعقد لم يرسل سلوفـاكيـاً إلى ديـاط هونغـاريـا . وكان النـاطق بـاسمهم الروثيني الذي تكلمنا عنه ، وهو **دوبر يانسكي** الذي دافع في دياط هونغاريا عن سلافيي الشمال . ونظراً لعـدم وجود ديـاط ، وجـد السلوفـاكيون منبراً . وفي الواقـع ، في شهر حزيران ١٨٦١ ، إن الزعماء السلوفاكيين الكبـار من محـامين ، وصحـافيين ، وبعض أعضـاء الاكليروس ، تجمعـوا في مـدينـة صغيرة في تشيكـوسلـوفـاكيـا في **تـورشـانسكي ـ سفـاتي مـارتن** واتفقـوا على مـذكرة ، ورفعـوهـا إلى ديــاط هونغاريا . وضم وفدهم رجـالاً سيـاسيين هـامين مثل **مودرون** . وشخص الوفـد إلى بودابست . وطلب السلوفاكيون بـأن يعترف لهم ، عنـد تنظيم هونغـاريـا من جديد ، بأراضي خاصة ، دوائر ، وأن تقبل اللغة السلوفـاكيـة في هـذه الـدوائر ، كلغة المدرسة ، والكنيسـة والمصـالح العـامـة ، وأن يخول السلوفـاكيون فوائـد من أجل جمعياتهم الثقافيـة ، وتعليمهم ، وصحـافتهم ، وأن يؤسس كرسي لتعليم اللغـة السلوفاكية في جامعة بودابست .

وهذه المذكرة هامة . وبحث السلوفاكيون عن فوائد من حكومة بودابست ، وليس كما في ١٨٤٨ . من ڤينّـا ، من إمبراطـور النمسـا الــذي كان على اتفــاق مـع التشيكيين . وهذا يسجل بوضوح جداً انقسـامـاً لا يتضمن فرقـة ، وإنمـا اختلاف اتجاه بين التشيكيين والسلوفاكيين . وتكلم السلوفـاكيون بـاسمهم الخـاص لا بـاسم التشيكيو ـ سلوفاكيين .

وعملوا وحـدهم في ذلـك الحين ، واللغـة التي طـالبوا الاعتراف بهـا هي اللغـة السلوفاكية ، وليست اللغة التشيكية ، ولا لغـة كولار . وإنمـا لغـة **شتور** المتوفى

في ١٨٥٦ . في نفس السنة التي وضع فيها السلوفاكي **هاتّالا** أول كتاب للنحو السلوفاكي .

وعندما حل الدياط الهونغاري ، لم تعد المفاوضات معه بذات موضوع . وعندئذ شخص وفد سلوفاكي بزعامة المونسنيور **مويسس** ، أسقف **باسكا - بيستريكا** ، إلى ڤينّا وقدم للإمبراطور المطالب نفسها . وسمح الإمبراطور في السنة التالية بأن تؤسس في سلوفاكيا ، جمعية ثقافية ، وهي الجمعية المعروفة باسم « **ماتيكا سلوفينسكا** » أي « الخلية السلوفاكية » لنشر الكتب وتنظيم المحاضرات وتأسيس مدارس باللغة السلوفاكية ؛ وسمح أيضاً بفتح مدرسة ثانوية باللغة السلوفاكية .

## في بوهيميا

وإذا انتقلنا إلى بوهيميا لنرى بأي شكل استقبل التشيكيون الباتنت ، لفهم تطور السياسة التشيكية التي سنعرضها في فصل آت ، يجب أن نلاحظ في براغ ، منذ ١٨٤٨ ، تطوراً كبيراً سياسياً وفكرياً . فقد أنجز التشيكيون تقدماً كبيراً جداً في الحقل الثقافي كما في الحقل السياسي . كانت لهم مدرسة رومانتية وشعراؤها **ماشا** ، **اربن** ، **شيلاكوفسكي** . وفي سنة ١٨٥٥ ، صدر كتاب صغير ساحر ظل أساساً للثقافة القومية التشيكوسلوفاكية ، واليوم أيضاً ما من شاب تشيكي إلا وقرأ هذا المؤلف الجميل « **بابيكا** » أي « الجدّة » لمؤلفه **ب . نيمكوفا** .

وكان في براغ جامعة تعلم باللغة الألمانية ، وتعلم التاريخ الفومي حسب أفضل طرق العصر ، ولكن يوجد فيها كرسي للغة والأدب التشيكيين ؛ وجمعيات علماء ، مثل الجمعية الملكية للعلوم في بوهيميا ، تنشر كتباً وتجمع حول المؤرخ الكبير بالاتسكي طلابه مثل **جيندلي** وهو أستاذ التاريخ في الكلية ، **وتوميك** و **ايملر** الفقيه الذي أعد نشر مواثيق وتواريخ للماضي التشيكي .

وهذه الأوساط المشبعة بقوة بتقاليد بوهيميا يمكنها أن تتبنى ، في مناقشة الباتنت ، موقفاً قوياً بدرجة كافية . فقد دعمت حقوق بوهيميا ، للحصول في داخل النظام على نظام خاص . واعتمدت مطالبها على حجج تاريخية ، وكانت تساندها معرفة الماضي ، ويحركها إيمان وطني عظيم بالمستقبل القومي .

# الفصل الرابع

## التطور نحو التسوية النمساوية ـ الهونغارية في ١٨٦٧

بينما ينفرد الهونغاريون بالمقاومة السلبية ، ويوقفون بامتناعهم نظام ١٨٦١ ، يحاول التشيكيون عبثاً الحصول على فوائد بسياسة مغايرة تماماً ، ومع ذلك فإن الثنائية التي يخشونها ستتحقق لصالح الألمان والمجر ، وإن النظام الجديد ، نظام التسوية النمساوية ـ الهونغارية لعام ١٨٦٧ سيمسك بالأمم السلافية في وضع سياسي أدنى .

### موقف التشيكيين من الباتنت

### الطبقة النبيلة

لقد رفض الهونغاريون أن يوفدوا نوابهم إلى برلمان ١٨٦١ الذي أقرته الباتنت في ٢٦ شباط . أما الطبقة النبيلة البوهيمية ، ويجب أن نقول البوهيمية ، مفكرين معاً بالطبقة النبيلة الألمانية وبالطبقة النبيلة التي تبنت اتجاها تشيكيا ، فقد شعرت بعدم الارتياح الذي شعرت به الطبقة النبيلة الهونغارية ، عندما رأت أن الباتنت في ٢٦ شباط ١٨٦١ ، بدلت في روحها النظام الذي أعلنه دبلوم ٢٠ تشرين الأول ١٨٦٠ ، وأرجعت المركزية . وكان عند زعيم الطبقة النبيلة التشيكية كلام مارتينيك ، نفس الأفكار التي كانت عند الزعماء الهونغاريين مثل الكونت زيشسن أو الكونت اوتفوس ، ويرجو نظاماً اتحادياً تمارس فيه الطبقة

النبيلة نفوذاً مسيطراً وغالباً ، وكما كانت الطبقة النبيلة النمساوية تجهل البورجوازية الليبرالية ، كان يعرف قليلاً ، أو يجهل البورجوازية التشيكية الليبرالية ، حتى إنه يشعر بالحذر حيال رجال ١٨٤٨ ، حيال **ريغر** ، ولكنه يرى فيها قوة ويحاول الوصول إليها ، ويريد أن يقيم معها سياسة مصالحة ، وبخاصة ، بسبب قوة المدرسة التاريخية التشيكية . وكانت الطبقة النبيلة في بوهيميا ترى أن تاريخ بالاتسكي ، بالرغم من الروح الديموقراطية التي تحركه ، يبدي حججاً عديدة جداً لصالح هذا الحق التاريخي الذي تطالب نفسها به .

قررت الطبقة النبيلة البوهيمية أن تتبنى موقفاً مشابهاً تقريباً لموقف الطبقة النبيلة في هونغاريا . وكانت هذه الطبقة تطالب بـ « الحقوق التاريخية » لمملكة القديس - ايتين - والطبقة النبيلة الكرواتية من جهتها ، تطالب بحقوق المملكة « الثلاثية الموحدة » ؛ والطبقة النبيلة البوهيمية تذكر بحقوق وتاج القديس فانسيسلاس لصالح مملكة بوهيميا .

## وجود التشيكيين في برلمان ڤينّا

ولكن الأسلوب ، التاكتيك ، تغير ، فبينما قرر الهونغاريون والكرواتيون ألا يرسلوا نوابهم إلى البرلمان المركزي عن طريق الانتخابات في الدياط ، قبل التشيكيون أن يرسلوا نوابهم إلى ڤينّا ، وسمي الامبراطور بالاتسكي عضواً في مجلس الأمراء ، تحت تأثير الطبقة النبيلة بالطبع ، واستقبل النواب التشيكيين الذين انتخبهم الدياط ، ونذكر منهم أحراراً ، مثل **ريغر** أو المونسنيور **جيرسيك** ، اسقف شيسكيبو ديجوفيس ، قبلوا الذهاب إلى ڤينّا ، وتبنى الوفد التشيكي في جلسات البرلمان موقفين : تارة يدافع ، وتارة يصر كثيراً على الحجج التاريخية ويطالب بالاعتراف بمملكة بوهيميا .

ولا توجد حجج بالاتسكي في خطبه فحسب ، وإنما أيضاً في مراسلته

المنشورة حديثاً ، فمن ذلك أن رسالة ١٨٦٢ تعكس رأيه قبل بضعة أشهر ، وعندما كان في برلمان ڤينّا صرح : « إذا لم توجد حقوق تاريخية للتاج التشيكي ، فعندئذ لا يكون لفرانسوا - جوزيف حق في هذا التاج ، لأنه لم يرثه إلا بالحق التاريخي . ولم يرث أكثر مما كان خاصاً بسلفه فردينائد ، وليس له من حقوق أكثر مما أعطاه الدستور المجدد للبلاد » . وقد خول هذا الدستور المجدد للبلاد في ١٦٢٧ بعد واقعة « الجبل الأبيض » . ويدعي بته التشيكيون ، كما يدعي الهونغاريون بالبراغماتيك سانكسيون ( المؤيدات الذرائعية ) لعام ١٧١٣ . ويتابع بالاتسكي : « ومن المستحيل عليه أن يزيد في حقوق التاج والأمة التشيكية أو أن ينقصها أيضاً . وفي ١٨٤٨ دعيت الأمة إلى مشاورة وإلى مناقشة في العلاقات الحقوقية الجديدة بين الملك والأمة . وقبل بلوغ الهدف بحل دياط كروميريج ، أقيم وضع معاكس للحق ، حتى ٢٠ تشرين الأول ؛ ومنذ ذلك التاريخ دعي الدياط من جديد ، للتفاهم على دستور جديد ، ووعد بأن يمتد هذا الدستور على الامبراطورية كلها »[1] وهذه إذن هي الاستمرارية الحقوقية للأعمال ( الصكوك ) التي بنيت عليها المطالبة بالحقوق التاريخية لبوهيميا ؛ الدستور القديم ، ودبلوم ١٨٦٠ ، الذي دعا إلى اتفاق جديد على نظام الامبراطورية .

لماذا تبنى التشيكيون هذا الموقف ؟ وهل ستكون لهم فوائد أكثر إذا ظلوا ممتنعين كالهونغاريين ؟ لقد نوقش هذا الأمر كثيراً ، حتى إن الفريق الليبرالي الأكثر تقدماً ، فريق **غريغر وسلادكوفسكي** ، أخذ على **بالاتسكي و ريغر** تخليها لتأثير الطبقة النبيلة ، وما من شك في أن رجال الدولة التشيكيين ذهبوا إلى ڤينّا بروح يجدوا فيها منبراً أوسع ، وكانوا يأملون أيضاً بلقاء السلافيين الآخرين ، ووجدوا فيها البولنديين ، ولكن الكرواتيين كانوا غائبين ، وكانوا

---

(١) Correspondance Familiales de palacky, narodny Listy, Ed, stloukal, 1930, P. 210, (17 Fevrier 1862)

يـأملـون أخيراً أن يرفعـوا القضيـة التشيكيـة أمـام الرأي الأوربي الـذي كان أكثر انتباها لكل ما يجري في برلمان ڤينّا مما يجري في مناقشات ديـاط براغ . وعلى كل حال بعد بضعة أشهر ، شعروا بأن عداء النمسـاويين الأحرار في ڤينّـا ، كان عظيمـاً جـداً ضـدهم . وكان هـؤلاء النمسـاويـون الأحرار ، بـاعتبـارهم ألمـان ، معـادين للسلافيين ، ولا يريدون تحويل الملكية في الاتجاه الذي يكون ملائمـاً لهم ، أي في الاتجـاه الاتحـادي الفيـدرالي ، وبـاعتبـارهم أحراراً كانـوا يكافحـون الاتحـاديـة الفيدرالية ، لأن الاتحادية تعني بالنسبة لهم نفوذ الأوساط المحافظة .

كتب بـالاتسكي إلى صهره **ريغر** : « لو كان الكرواتيـون يفهمـون الـوضـع لأدوا لنا خدمات كبرى جـداً ، وإذا استطعت فـاعمل في هـذا الاتجـاه ، وأفهمهم بـأنهم إذا ادعوا بـدبلوم ٢٠ تشرين الأول ، بصـورة مستقلـة عن المجر ، أمكنهم أن يطلبوا لأنفسهم الضمانات السياسية التي نحاول تـأمينهـا للتشيكيين والبولنـديين » وأضاف هذه العبارة الهامة جداً : « إذا كان للتيجان السلافية بنفس الدرجـة على الصعيد نفسه ، مثل هذه الحقوق ، فليس لنـا مـا نخشـاه من الألمـان ولا من المجر وسيعاون بالتقابل بعضنا بعضاً »[١] .

وفسحت المناقشات البرلمانية المجال لحوادث عـارضـة ذات معنى ومغزى : فمن ذلك أن نائباً ألمانيا من مورافيا باسم **جيسكرا** ( الاسم السلافي ) صرح بـأن تـاج بوهيميا يبدو له « تصوفاً » وليس له معنى ، بـالنسبـة لـه ، أكثر من لقب « ملـك القدس » الذي يحمله امبراطور النمسا . وهذا اللقب « ملـك القـدس » لقب شرف وفارغ ، مثل جمهوريـة البنـدقيـة التي كانت في بعض الأوقـات « ملكـة قبرص » ومثل ملـك انكلترا الـذي حمل خلال زمن طويـل لقب « ملـك انكلترا وفرنسـا »

---

(١) المصدر السابق نفسه : ص ٢٠٥ ، رسالة إلى ريغر ، ٨ تشرين الثاني ١٨٦١ .

ومثل لويس الرابع عشر وملك اسبانيا اللذين كان يحمل كلاهما لقب « كونت بورغونيا » في زمن ما .

## تقدم الأمة التشيكية

ومنذ ١٨٦٣ ، اقتنع التشيكيون بأنهم لا يكسبون شيئاً من بقائهم في ڤيـنّا ، وغادروا البرلمان ، وبقي البرلمان مؤلفاً من ألمان وبولنديين وبعض السلوفينيين . واستحق هذا البرلمان « الضيق » شيئاً فشيئاً اسمه آنذاك . ومع ذلك ظل يصوت على الميزانية ، ويمارس العمل التشريعي كما لو كان يمثل المملكة النمساوية - الهونغارية كلها .

ويجب ألا يصرف دور الامتناع هذا ، في ڤيـنّا ، نظرنا عن التقدم الذي حققه التشيكيون في بلدهم ، ولا عن تقدم دياط بوهيميا ونشاطه التشريعي . فقد كان يناقش القوانين المتعلقة بأراضي بوهيميا كـ : قانون الانتخاب لتعديل الدوائر الانتخابية بغية تصحيح الفائدة التي خولتها باتنت ٢٦ شباط ١٨٦١ إلى الدوائر الألمانية على حساب الدوائر التشيكية ، والصفة المناوئة للمساواة ، والملائمة للملكية الكبرى على حساب المدن والأرياف . وناقش الدياط أيضاً ، في ١٨٦٤ ، قانوناً في اللغات . وهذه القوانين ، من حيث المبدأ ، يجب أن تعرض على برلمان ڤيـنّا ، ولكنها أعدّت أخيراً . ومن هنا يرى كيف أن التشيكيين يؤكدون استقلال قوميتهم ووعيهم لتقدمهم .

وليس هذا كل شيء ، فقد تأكد التقدم الفكري والاقتصادي التشيكي في هذه السنوات التي لم يظهر فيها النواب التشيكيون في ڤيـنّا : فمن ذلك أن المؤلف الموسيقي **سميتانا** كسب شهرته بـ « المخطوبة المباعة » ١٨٦٦ . ونشأت جمعيتان فنيتان كبيرتان : إحداهما جمعية كونشرتو « الهلاهول » أي « الصدى » والأخرى ما زالت موجودة بعد وهي جمعية « اوميليكا بيسيدا » أي « جمعية الفنون » .

وأخيراً أسس الوطني الكبير **فوغنر** وصهره **تيرس** « جمعية السوكول » أي « جمعية الصقور » ، وستلعب هذه دوراً عظيماً في حياة الجماعة التشيكية . وهي رابطة جمنازية ( رياضية ) همها تنمية الأجسام المتناسقة وإيقاظ روح التضامن والفداء للقضية القومية .

ومع ذلك ، وجدت أيضاً اضطهادات الصحافة والدعاوى المقامة ضدها ونشاط الضابطة ( الشرطة ) الذي يذكر بالساعات القاتمة لنظام باخ . وفي الوقت نفسه، تدخل انقسام رهيب في الأوساط الفكرية والسياسية التشيكية على أثر الثورة البولاندية في ١٨٦٣ . فقد أوقعت هذه الثورة شعبين سلافيين في النزاع : الروس والبولنديين ؛ ومن الممكن القول ثلاثة شعوب إذا فكرنا بالروثينيين ، فلاحي الجزء الأوكراني من بولندا . فقد اتهم الروس البولنديين بالظلم ، وكان الزعيمان السياسيان **ريغر وبالاتسكي** ، اللذان لا يشعران بعطف كبير جداً على البولنديين ، يخشيان أن تفسد علاقاتها مع روسيا ، أكبر أمة سلافية ، ولذا كانا حساسين جداً بالتدابير التي اتخذها القيصر الكسندر الثاني ، من قبل لصالح الفلاحين ، وهي إلغاء القنانة . وعلى العكس كان الليبراليان الأكثر تقدماً ، **غريغر وسلادكوفسكي** يعتقدان بأن قضية العدالة إلى جانب الشعب البولندي ، ويشهران بالحكم الأوتوقراطي ( الفردي ) في حكومة القيصر .

ومن هنا كانت القطيعة بين الموجهين التشيكيين ، فمن ذلك أن **بالاتسكي وريغر** وجدا نفسيهما قد طرحا قليلاً نحو اليمين ، لأنهما لم يساندا قضية شعب ثائر ، وبدا أنهما ضالعان مع الحكومات الماضية ومنحازان لجانب العواهل ، وغادرا « النارودني ليستي » وأسسا جريدة جديدة « نارود » أي « الأمة » .

وهناك نتيجة أخرى لثورة ١٨٦٣ ، وهي أن بولنديي غاليسيا لم يتحركوا ، وبالعكس تقربوا من حكومة فيننا وانتظروا منها حماية ناجعة .

## التقدم نحو الحل الثنائي

وأخيرا ، كان لحوادث بولندا هذه نتائج على سياسة أوربة العامة : فقد اعتقد إمبراطور النمسا أن الوقت حان لتأمين تفوقه المعنوي ، على الأقل ، على السّادة الألمان ، وحاول أن يشد أواصر الكونفدراسيون الجرماني تحت إدارته ، ولكن محاولته هذه لعقد مؤتمر للعواهل في فرنكفورت ، في آب ١٨٦٣ ، أدت إلى إخفاقه بسبب امتناع بروسيا . ومنذئذ ارتسمت في أوربة الوسطى أكبر منافسة بين النمسا وبروسيا ، وهذا الإخفاق في الخارج ، أعطى الهونغاريين يقيناً بأن الملكية ستكون بحاجة لهم . وفي أحد الفصح ، في ١٦ نيسان ١٨٦٥ ، نشرت الجريدة الهونغارية الكبرى « بستي نابلو » مقالاً للزعيم **دياك** عرض فيه هذه النظرية : نظراً لغياب الهونغاريين في برلمان ڤيننّا ، لم يتمكن النظام العام من السير والعمل ، ولذا فإن الحالة العامة للملكية خطرة وحرجة ، ومع ذلك فإن الهونغاريين على استعداد للتفاهم شريطة أن يعترف بوضعهم الخاص في الملكية ، واستقلالهم وحقوقهم التاريخية . وفي هذه الشروط يضحون في سبيل المصلحة العامة والقضية المشتركة . وهذا الوضع بعيد تماماً عن تشدد **كوسّوت** .

وكان لهذا المقال دوي كبير جداً . ففي الملكية ، عرف بأنه يعلن عن تقارب بين العاهل والهونغاريين . وتصور حل يقتصر على اتفاق بين الفريقين الأساسيين ، الألمان والمجر ، عوضاً عن أن يكون عاماً وممتداً على جميع أمم الإمبراطورية .

وبعد بضعة أشهر على مقال دياك الشهير ، ظهرت في « نارود » سلسلة مقالات لبالاتسكي تحت عنوان : « فكرة الدولة النمساوية » أتى فيها بحل يعارض به حل دياك الذي يطالب ، باسم الهونغاريين ، بحقهم القديم ، أما التشيكيون فيبدون أكثر تواضعاً ، لأنهم يطلبون دبلوم تشرين الأول . وفي روح هذا الدبلوم

يجب أن تتجدد الملكية ، وتعطى دستوراً جديداً عوضاً عن باتنت شهر شباط التي بدا إخفاقها الآن واضحاً .

## فكرة بالاتسكي في الدولة النمساوية

وهذه المقالات ليست أصيلة جداً ، إلا أنها تشهد على تغيير أفكار بالاتسكي القديمة ، عندما كان في ١٨٤٨ ، يذكر بوحدة قضية التشيكيين والسلوفاكيين . لقد تبنى في « فكرة الدولة النمساوية » نظرية اوتفوس في « الفرديات التاريخية » وبالتالي ، نراه يتكلم عن مملكة بوهيميا ولا يتكلم عن أرض السلوفاكيين . ولكن الغرض الأساسي ، بخاصة ، يبدو في الخوف من الثنائية ومن أخطارها . لأن تقسيم الملكية بين الألمان والمجر يضع السلافيين في حالة يائسة ، ولا يبعد أن ينظروا خارج الملكية ، وأن يوجهوا انتباههم وأمانيهم شطر روسيا ، ولذا يفهم كيف أن بالاتسكي بدا حذراً ، قبل عامين ، في القضية البولندية ؛ لقد كان يشعر كم كان خطراً بالنسبة للتشيكيين وحتى سلافيي إمبراطورية النمسا ، أن تثار الدولة السلافية الوحيدة الكبرى في أوربا وعندها من القدرة ما يجعلها تأتي لمساندتهم .

ونذكر عبارة ذات مغزى اقتطفت من سلسلة المقالات التي كتبها بالاتسكي ، وهي عبارة أساسية في تاريخ القوميات السلافية . وستبقى شهيرة كالعبارة المذكورة في الفصل الأول : « إذا لم توجد النمسا فيجب اختراعها » . وهذه العبارة هي : « أن يوم إعلان الثنائية ، الحكم الثنائي ، سيكون بضرورة الطبيعة الحتمية ، في الوقت ذاته ، يوم ميلاد الجامعة السلافية ، في أقل شكل يرجى لها . وسيكون أهل الواحدة عرّابي الأخرى . أما ما يتبع ، فإن كل قارئ يمكنه أن يتصوره بنفسه . ونحن السلافيين سنلقى المستقبل بألم خالص ، ولكن دون وجل . وكنا قبل النمسا . وسنكون بعدها أيضاً » . وهذه الفكرة تتم

وتصحح فكرة ١٨٤٨ . ففي ١٨٤٨ ، وجب الحفاظ على النمسا ؛ أما في ١٨٦٥ فيجب التحذير ، لأن النمسا إذا لم تمنح العدل للقوميات السلافية ، فإن هذه القوميات ستبقى بعدها . ومع ذلك فإن مقالات بالاتسكي لم تغير ، في حينه ، شيئاً أثناء الحوادث .

## تعليق الباتنت

في شهر أيلول ١٨٦٥ ، علقت باتنت الدستور وحل محل الوزير شمرلنغ نبيل حاكم بوهيميا السابق ، الكونت **بلكريدي** . وأعلنت باتنت التعليق أن الدستور لا يمكن أن يطبق أمام رفض الهونغاريين المشاركة في جلسات البرلمان المركزي في ڤينّا . وستعرض نصوص جديدة على دياط هونغاريا ودياط كرواتيا ، وستعلم الدياطات الأخرى في الملكية بنتيجة هذه المفاوضات . ولا شيء من كل هذا يهدم دبلوم تشرين الأول ، وسيبقى دوماً الحجر الأساسي في بناء في حالة إنشاء .

ومع ذلك ، فإن تعليق الباتنت خطر جداً . لأنه يسجل خطوة أخرى نحو الثنائية . ونظراً لأنه يلغي باتنت ١٨٦١ ، فقد رحب به السلافيون بشكل جيد . وانعقد دياط بوهيميا ، في شهر كانون الأول ١٨٦٥ ، وطالب بتتويج الملك ، لأن فرانسوا ـ جوزيف لم يتوج بعد ملكاً لبوهيميا كسلفه في ١٨٣٦ . ولقد كان فرانسوا ـ جوزيف يحب التيجان كثيراً ، وأعطى وعده طواعيةً . وظلت كرواتيا تطالب بحق المملكة الثلاثية ، أي باتحادها مع التخوم العسكرية ودالماسيا . وعلق الإمبراطور كل شيء على المفاوضات بين كرواتيا وهونغاريا ، لأن كرواتيا جزء من مملكة هونغاريا التاريخية . فقبل دياط كرواتيا ، ودون أن يحصل على وعود تتعلق بالتخوم العسكرية أو دالماسيا ، أرسل اثني عشر مندوباً للتفاوض مع هونغاريا في ١٨٦٦ .

يجب أن تتجدد الملكية ، وتعطى دستوراً جديداً عوضاً عن باتنت شهر شباط التي بدا إخفاقها الآن واضحاً .

## فكرة بالاتسكي في الدولة النمساوية

وهذه المقالات ليست أصيلة جداً ، إلا أنها تشهد على تغيير أفكار بالاتسكي القديمة ، عندما كان في ١٨٤٨ ، يذكر بوحدة قضية التشيكيين والسلوفاكيين . لقد تبنى في « فكرة الدولة النمساوية » نظرية اوتفوس في « الفرديات التاريخية » وبالتالي ، نراه يتكلم عن مملكة بوهيميا ولا يتكلم عن أرض السلوفاكيين . ولكن الغرض الأساسي ، بخاصة ، يبدو في الخوف من الثنائية ومن أخطارها . لأن تقسيم الملكية بين الألمان والمجر يضع السلافيين في حالة يائسة ، ولا يبعد أن ينظروا خارج الملكية ، وأن يوجهوا انتباههم وأمانيهم شطر روسيا ، ولذا يفهم كيف أن بالاتسكي بدا حذراً ، قبل عامين ، في القضية البولندية ؛ لقد كان يشعر كم كان خطراً بالنسبة للتشيكيين وحتى سلافيي إمبراطورية النمسا ، أن تثار الدولة السلافية الوحيدة الكبرى في أوربا وعندها من القدرة ما يجعلها تأتي لمساندتهم .

ونذكر عبارة ذات مغزى اقتطفت من سلسلة المقالات التي كتبها بالاتسكي ، وهي عبارة أساسية في تاريخ القوميات السلافية . وستبقى شهيرة كالعبارة المذكورة في الفصل الأول : « إذا لم توجد النمسا فيجب اختراعها » . وهذه العبارة هي : « أن يوم إعلان الثنائية ، الحكم الثنائي ، سيكون بضرورة الطبيعة الحتمية ، في الوقت ذاته ، يوم ميلاد الجامعة السلافية ، في أقل شكل يرجى لها . وسيكون أهل الواحدة عرّابي الأخرى . أما ما يتبع ، فإن كل قارئ يمكنه أن يتصوره بنفسه . ونحن السلافيين سنلقى المستقبل بألم خالص ، ولكن دون وجل . وكنا قبل النمسا . وسنكون بعدها أيضاً » . وهذه الفكرة تتم

وتصحح فكرة ١٨٤٨ . ففي ١٨٤٨ ، وجب الحفاظ على النمسا ؛ أما في ١٨٦٥ فيجب التحذير ، لأن النمسا إذا لم تمنح العدل للقوميات السلافية ، فإن هذه القوميات ستبقى بعدها . ومع ذلك فإن مقالات بالاتسكي لم تغير ، في حينه ، شيئاً أثناء الحوادث .

## تعليق الباتنت

في شهر أيلول ١٨٦٥ ، علقت باتنت الدستور وحل محل الوزير شمرلنغ نبيل حاكم بوهيميا السابق ، الكونت **بلكريدي** . وأعلنت باتنت التعليق أن الدستور لا يمكن أن يطبق أمام رفض الهونغاريين المشاركة في جلسات البرلمان المركزي في ڤينّا . وستعرض نصوص جديدة على دياط هونغاريا ودياط كرواتيا ، وستعلم الدياطات الأخرى في الملكية بنتيجة هذه المفاوضات . ولا شيء من كل هذا يهدم دبلوم تشرين الأول ، وسيبقى دوماً الحجر الأساسي في بناء في حالة إنشاء .

ومع ذلك ، فإن تعليق الباتنت خطر جداً . لأنه يسجل خطوة أخرى نحو الثنائية . ونظراً لأنه يلغي باتنت ١٨٦١ ، فقد رحب به السلافيون بشكل جيد . وانعقد دياط بوهيميا ، في شهر كانون الأول ١٨٦٥ ، وطالب بتتويج الملك ، لأن فرانسوا - جوزيف لم يتوج بعد ملكاً لبوهيميا كسلفه في ١٨٣٦ . ولقد كان فرانسوا - جوزيف يحب التيجان كثيراً ، وأعطى وعده طواعيةً . وظلت كرواتيا تطالب بحق المملكة الثلاثية ، أي باتحادها مع التخوم العسكرية ودالماسيا . وعلق الإمبراطور كل شيء على المفاوضات بين كرواتيا وهو نغاريا ، لأن كرواتيا جزء من مملكة هونغاريا التاريخية . فقبل دياط كرواتيا ، ودون أن يحصل على وعود تتعلق بالتخوم العسكرية أو دالماسيا ، أرسل اثني عشر مندوباً للتفاوض مع هونغاريا في ١٨٦٦ .

انعقد دياط هونغاريـا ، وعين لجنـة من ٥٢ عضواً ، وانتخبت هـذه اللجنـة بدورها لجنة تحتية من ١٥ عضواً لإعداد مشروع تسوية بين العاهل وهونغـاريـا . وعجل بكل شيء ، بعد أن شعر بحرب محتملة الوقوع بين بروسيا والنمسا ، لإعـداد المشروع قبل نشوب الحرب . وفي الواقع ، أعـد هـذا المشروع بعـد قليـل ، وحـل الدياط بحجة أن الحرب قريبة .

**محك حرب ١٨٦٦**

## في هونغاريا

لقـد ألح على واقع أسـاسي ، وهو أن النمسـا تعتمـد أسـاسـاً على الجيش . لأن تـاريخ النمسـا في القرن التـاسـع عشر ، في الجـزء الأكبر منـه ، تـاريـخ دولـة عسكريـة . ولأن هزيـمة الجيش ستكون خطيرة على النظـام ، كما وقع في ١٩١٨ ، عندما وجهت الهزيمة آخر الضربـات للنظـام النمسـاوي ـ الهونغـاري . وفي سنـة ١٨٦٦ ، أمكن التسـاؤل مـا إذا كانت الملكيـة ستبقى بعـد الحرب . ولكن الفكرة التي رسخت بعمـق في فكر الشعب كانت في أن النمســا أقـل ضرراً من بروسيــا ، وبالتالي يتضح الموقف للأوساط الموجهة والرأي . وحـاول البروسيون أن يستميلوا الـهونغـاريين إلى جـانبهم فلم يجيبـوهم . والتجـأت الإمبرطـورة وأولادهـا إلى هونغـاريـا ، ونجحت نجاحـاً عظيمـاً لـدى الشعب الهونغـاري كصـورة للـذكرى الشهيرة لماريا تيريزا في ١٧٤٣ .

## في بوهيميا

في بوهيميا لم يكن للحوادث على الأقل أهمية . فقد حـاول بسمارك أن يحـدث الاضطراب في الرأي التشيكي من جهتين : من الجهــة الليبراليــة ، بعرض حــل للعنـاصر الأكثر تقـدمـاً ، إلى **غريغر** وإلى سلادكوفسكي ، واقترح عليهما تشكيل مملكة بوهيميا المستقلة على أن يكون ملكها أميراً من بيت ساڤوا ، وهو آميـديـه ،

الابن الثاني لملك إيطاليا **فكتور - ايمانويل الثاني** ، وقد أصبح آميديه فيما بعد ملكاً على اسبانيا . هذا وإن اقتراح أمير من بيت ساڤوا يعني عرض حل يمكن أن يعجب الليبراليين المتقدمين . وكانت هذه السلالة القومية والليبرالية في إيطاليا على علاقات سيئة مع الكرسي - الأقدس ، ويظهر أنها كانت الضمانات بسياسة ليبرالية .

ومن جهة أخرى ، كان المسعى الثاني معارضاً تماماً . فقد ظهر في بوهيميا كراس بعنوان : « بكاء التاج التشكيلي ، أو كلام تشيكيّ عجوز موجه إلى مواطنيه الأعزاء في عام البؤس ١٨٦٦ » . وقد حرر في حاشية رودولف أمير تورن وتاكسيس . وهو تشيكي شرعي معاد لڤيينّا بمزاج متطرف ورجعي . وربما ألف هذا الكراس وطبع في برلين . وفيه نرى هذه العبارة : « لننفصل عن النمسا ولنعش بدونها حياتنا المستقلة » . وهكذا كانت محاولات تفتيت النظام النمساوي - الهونغاري التي قام بها بسمارك في ذلك الحين . ولم يقف عندها مطلقاً ، ولكن ذكراها كانت بالغة .

## ولاء التشيكيين

وعلى العكس ، أظهر رجال الدولة التشيكيون ولاءهم كالهونغاريين ، حتى إنهم اقترحوا أن يسلحوا « الصقور » ، وهذا ما لم تجرؤ الحكومة على قبوله . وذهبوا إلى ڤيينّا يحملون تاج بوهيميا لئلا يقع في أيدي البروسيين . والتقى **ريغر** و **براونر الموراڤي** و **برازاك** برجال الدولة البولنديين **غولوشووسكي** و **لوبوميرسكي** ، وكذلك المونسنيور ستروسماير . وكانوا يأملون بأن تخرج حرب ١٨٦٦ نمسا اتحادية ( فيدرالية ) حسب تمنياتهم . والواقع هو أن معاهدة براغ ، التي انتزعت من النمسا منطقة البندقية ، عززت طابع الملكية السلافي . وفي شهر تشرين الأول ١٨٦٦ ، زار فرانسوا - جوزيف براغ . فهل يجب أن يستفاد من

هذه الزيارة للحصول على تعهدات ؟ لم يطلب رجال الدولة التشيكيون شيئاً جديداً ، واكتفوا ، في الشتاء التالي ، بأن يسمعوا الدياط بمطالبهم .

ويدل خطاب **ريغر** على التعلق المتين بالنمسا ، ولكن أيضاً على الطابع الشرطي لهذا التعلق ، ويلمح بالتهديد بدعوة بروسيا في الحالة التي يقوم فيها مع الهونغاريين اتفاق معاكس لمصالح التشيكيين ؛ ويقول ريغر : « نريد قبل كل شيء الحفاظ على الامبرطورية ، لأننا نرى في وجود هذه الامبرطورية ضماناً لاستقلالنا القومي ، وضماناً للأمم الصغيرة الأخرى التي تجمعت فيها . وعلى هذه الامبرطورية ، التي نريد الحفاظ عليها ، أن تعطينا وتؤمن لنا ظروف وجودنا ، كما يجب ألا تكون سيدة ، بل أماً عادلة رؤوماً : وبتعبير آخر ، من الصعب علينا أن نجيب شدتها وقساوتها بالحب ؛ ومن الصعب أن ينتظر منا في الساعات الخطيرة التي ربما لا تكون بعيدة ، تضحيات عامة إزاء حكومة لم تمنحنا العدل .

أيها السادة ، إن الكلب يمكن أن يلحس اليد التي تضربه ، ولكن الأمة التي تعرف معنى قيمتها وكرامتها ، تطالب بحقها ، وعلينا ألا نسكت وعلينا ألا ننكر حتى الآن بأن القوميات السلافية في النمسا لم تحصل على حقها . إما أن تكون القومية السلافية كصورة عن ساندريلاّن ( ساندرلاّ )[١] التي يتملق لأخواتها الكبيرات خلافاً لمصالحها ، فتلك ، أيها السادة حالة لا يمكن أن تدوم .وعلى الأخوات أن يكن سواسية فيما بينهن ، أو عندئذ لا تعجبوا إذا وجد في مكان آخر أمراء سحرة يدركون جمال وصفة الفتاة المحتقرة » . وأيضاً : « بين العملاق الروسي والعملاق الألماني ، يوجد على خارطة أوربة ، عدد من البلاد والأمم الصغيرة التي لا تستطيع أن تعيش بنفسها ، أو التي ، إذا كانت مثقلة بمصيرها الخاص ، يمكن أن تكون محرومة من استقلالها بجذب الدول المجاورة ، ملمحاً

(١) يشير هنا إلى قصة ساندريون ( ساندرلا ) للكاتب برّو Perrault .

بذلك إلى ألمانيا . إن دور النمسا في تاريخ العالم هو توحيد هـذه البلاد الصغيرة في كلٍ واحد ، لتستطيع الدفاع عن نفسها وتحمي بعضها ضد جيرانها ، ولتساعد بعضها في تنميتها المشتركة ، ولتتعرف بحقوق بعضها وتحترمها . هذا ، في قناعتي ، الدور العالمي للنمسا ، وليس لها غيره ، وليس لها ما تعمله في هذا العالم ، وليس لها سبب وجود ، وقد لفظ هذا التعبير الأخير بالفرنسية ، وإذا لم تفهم هذا الدور ، فلن يكون لها قوة ، ولا فكرة موجهة . وعندئذ ، أيها السادة ، تموت بضعفها الخاص وهرمها » . وهذه النصوص تبين السمو الروحي الذي ارتقت إليه المناقشات في دياط بوهيميا .

## إنجاز التسوية النمساوية ـ الهونغارية

### المفاوضات الأخيرة

وخابت الآمال السلافية مرة أخرى أيضاً . فقد استأنف فرنسوا ـ جوزيف المفاوضات مع الهونغاريين . وبدا هؤلاء مهرة جداً . وعندما طلبت الحكومة النمساوية منهم : أين نحن ؟ أجابوا بصوت دياك : « لا شيء بعد سادوڤا أكثر مما قبلها » ، أي إن هزيمة الملكية النمساوية في حرب ١٨٦٦ ، ضد بروسيا ، لا تجعلنا نجد الفرصة صالحة لنطلب أكثر . إننا نتمسك بما كان في نص مشروع الخمسة عشر . وتقدمت المفاوضات ، ودعا فرنسوا ـ جوزيف لوزارة الشؤون الخارجية الكونت **بوسْت** ، وهو وزير ساكسوني سابق ، عليم جداً بالشؤون الألمانية ، ويمكن أن يكون أكثر بكثير مما قيل في شؤون الملكية ، في كل حالٍ مناوئة جداً لبروسيا . وكان حلمه أن يستأنف بالشكل الذي تفرضه الظروف الخاصة في سنة ١٨٦٦ ، مشاريع مترنيخ وشفارتزنبرغ . ولا يعتقد بالحظ الماضي في جعل النمسا دولة أوربية عظمى . ولكن هذا الحظ لا يمكن أن يحاول إلا إذا لم يقم الهونغاريون ، في الداخل ، بمعارضة . ولم يهتم كثيراً بمصير الأمم السلافية .

ولاقت المفاوضات مع هونغاريا مصاعب . وليس في موضوعنا أن نعيد رسم تاريخها . ويكفي لفهم ما يأتي أن نذكر بأن استقلال هونغاريا سيعترف به مع قبول مبدأ تحالف دائم ووحدة مصالح في بعض النقاط : وذلك بأن تؤلف النمسا وهونغاريا دولتين مستقلتين : إمبراطورية النمسا ، ومملكة هونغاريا . ولكن سياستهما الخارجية واحدة . وهذا ما تمسك به الإمبراطور بصورة أساسية ، وبالتالي وحدة الجيش . وفي بداية شباط ١٨٦٧ تألفت وزارة هونغارية خاصة برئاسة الكونت **يوليوس آندراسي** . ثم عرض مشروع التسوية على دياط هونغاريا ، ووافق عليه في شهر أيار بالأغلبية . وفي حزيران ، توج فرنسوا - جوزيف ملكاً في بودابست .

ولكن التسوية ، من جهة أخرى ، يجب أن تعرض على برلمان النمسا . وعندئذ حدث خلاف بين بوست والكونت بلكريدي . كان بلكريدي يريد أن يوافق على التسوية مع هونغاريا برلمان خاص تنتخبه الدياطات ، وأن يكون للسلافيين فيه نفوذ كبير جداً يتناسب وأهميتهم العددية ، وبالتالي أن يطمئنوا ، أو ما يقارب ذلك ، إلى أنه سيعطى للاتفاق كل ضمانات الصلابة ، على اعتبار أنه سيوافق عليه تمثيل صالح للحكم في أمر الملكية . ولكن الكونت بوست توقع أن يقوم السلافيون بمعارضة ، وللانتهاء بسرعة اقترح حلاً أبسط بكثير : وهو البرلمان حسب باتنت ١٨٦١ . وفي الحقيقة ، إن باتنت ١٨٦٥ علقت باتنت ١٨٦١ ، ولكن من الممكن دوماً إعادة هذه ووضعها موضع التنفيذ من جديد . وانسحب بلكريدي ، وأصبح بوست رئيساً لمجلس الوزراء في النمسا . وأجريت انتخابات جديدة للدياطات لتستطيع هذه الدياطات أن ترسل نوابها إلى برلمان فينا . ومارست الحكومة ضغطاً شديداً جداً . وخسر السلافيون الأكثرية في دياط بوهيميا ، وراوغت الأوساط المحافظة ، وأخيراً حصل على برلمان مركزي ينقصه

النواب التشيكيون . وعندما انعقد ، وافقت الأكثرية على التسوية في كانون الأول ١٨٦٧ .

## موقف السلافيين

ما موقف الكرواتيين والتشيكيين والبولنديين أثناء هذه المفاوضات الأخيرة ؟ لقد صوت البولنديون على التسوية عن كره لموقف التشيكيين في قضية ١٨٦٣ ، وفي قضية أخرى سنوضحها بعد قليل .

## تحفظ الكرواتيين

أما بشأن الكرواتيين ، فإن الدياط الذي دعي ، في تشرين الثاني ١٨٦٦ ، عاود أمنيته في الحصول على الاعتراف بوحدة كرواتيا التاريخية ، وعلى المطالبة نفسها دوماً : دالماسيا والتخوم العسكرية . وأجل الدياط ، ثم دعي في أيار ، ولكن روعي ، في ذلك الحين ، إبعاد زعيمه الأساسي ، المونسنيور ستروسماير . فقد دعي الأسقف إلى ڤيننّا ، واقترح عليه الخيار بين أمرين : إما التصويت على التسوية النمساوية - الهونغارية ، وإما الذهاب إلى باريس وزيارة المعرض العام . وفضل المونسنيور ستروسماير الذهاب إلى باريس ، ولم يبدل غيابه موقف الدياط : لأن دياط كرواتيا ظل يطالب بأراضيه قبل كل تفاهم مع هونغاريا . وعندئذ حلّ في ٢٥ أيار ، وجرى تتويج بودابست دون مشاركة نواب كرواتيا .

## التشيكيون في موسكو

ولم يستطع التشيكيون ، في ذلك الحين ، أن يلعبوا دوراً نافذاً . وكانوا ينتظرون ويبحثون عن جهات أخرى تساندهم وتواسيهم . فمن ذلك أن معرض ١٨٦٧ قدم حجة سعيدة جداً أيضاً . فقد ذهب إليه **بالاتسكي وريغر** واتصلا

ببعض الأوساط الباريسية ، والتقيا في فندق لامبير في جزيرة القديس - لوي ، بزعماء الهجرة البولندية ، ونخص بالذكر منهم الجنرال الكونت **زامويسكي** ، وحاولا أن يجدا بهم حلفاء . ثم ذهبا إلى موسكو ، وعقد فيها اجتماع كبير لكل السلافيين . ولم يكن هذا المؤتمر مؤتمراً سياسياً ، بل مؤتمراً علمياً دعت إليه جمعية العلوم الطبيعية ، في موسكو ، جميع الأمم السلافية في أوربة . ومثل التشيكيين فيه **بالاتسكي وغريغر وريغر** والرسام **مانيس** . وأرسلت سلوفاكيا رجلاً سياسياً ، **مودرون** ، أحد مؤلفي مذكرة ١٨٦١ ، كما رأينا سابقاً . وأوفدت كرواتيا الدكتور الشهير **غاي** ، مؤسس الالليرية . وأرسل صربيو هونغاريا موفداً . ووجد أيضاً ممثلون عن البوكوفين وإمارة صربيا وبلغاريون . واستقبل القيصر الوفود في تساركويه - سيلو . وجرى نقاش كثير في غياب البولنديين . ولمح له العالم الروسي **پوغودين** ، الذي أصبح فيما بعد وزير التعليم العام ، تلميحاً ثقيلاً ومؤسفاً . ولكن ريغر حاول أن يبين ، في الظروف الخطيرة على مستقبل السلافيين ، كيف أن الاتحاد كان شرطاً للسلام الضروري للجميع . ولم يلق ، على وجه الصحة ، خطاباً سياسياً ، ولكنه أشار إلى الخطر الذي يجابه السلافيين من نجاح المفاوضات بين النمساويين والمجر ، وختم قوله بدعوة إلى تضامن الأمم الشقيقة : « أكرر ، أن ما قلته لكم ، أيها السادة ، لا يظهر عادلاً ولا ساراً لكثير منكم ، ولكنني ، والله على ما أقول شهيد ، لم أتكلم إلا بحبي لكم ، من قلب مخلص كلياً لجميع السلافيين ، وأرجوكم أن تفكروا بذلك بذهن مستريح . ولقد شاءت إرادة الله أن يقع كلامي على أرض صالحة . أكرر بأنني لا أسبب الضرر لحقوق الأمة الروسية ، وإذا ما اعترف البولنديون بحقها بإخلاص ، فإني آمل بأن الروس ، بصفتهم سلافيين صالحين ومؤمنين وتلاميذ كبيري الحواريين السلافيين ، **سيريل وميتود** ، سيكونون أول من يلفظ هذه الكلمة الجميلة ، كلمة الإحسان المسيحي : المصالحة » .

وللإجابة على تلميحات بوغودين ، حاول أن يقيم توفيقاً عادلاً بين شكاوى الروس الذين يأخذون على البولنديين **بولنة** الروثينيين ، وشكاوى البولنديين الذين يأخذون على الروس طرقهم في الدمج والضم .

أما ما يتعلق بروثينيي المنطقة البولندية فقد كانوا سبباً في سوء العلاقات بين البولنديين والروس .

# الفصل الخامس

## التسوية النمساوية ـ الهونغارية

### تحليل التسوية

### صفتها

كانت التسوية النمساوية ـ الهونغارية من أهم الأعمال في تاريخ القرن التاسع عشر . فقد أعطت حلاً لقضية وضعت ، على الأقل ، منذ ١٨٤٨ . لأن نظام الملكية النمساوية لم يتغير في خطوطه الكبرى من ١٨٦٧ إلى ١٩١٨ . ولكن أهميته الأوربية كانت عظيمة أيضاً . لأن سياسة النمسا الخارجية ، وهي عنصر أساسي في سياسة أوربه العامة ، جرت تبعاً للتسوية النمساوية ـ الهونغارية أو لردود الفعل في موضوعها من مختلف شعوب الملكية . وإذا استعملت صيغة مليئة بالتحفظ عن قصد ، وهي ما سمي التسوية النمساوية ـ الهونغارية ، فذلك للتذكير بفردية ، وهي أن التسوية النمساوية ـ الهونغارية ليست عملاً يمكن تأريخه بيوم ، ولكنها مجموعة قوانين متوازية تولد من جانب هونغاريا ، ومن جانب النمسا ، حالة واقع دائمة من وجه ، وقابلة للحذف كل عشرة أعوام ، من وجه آخر ، ونسميها التسوية النمساوية ـ الهونغارية . فمن جهة هونغاريا ، إن القانون ١٢ لعام ١٨٦٧ ( القانون الهونغاري العام له عرف ، وهو أن يدل على القوانين أو مواد الدولة برقم وبتاريخ السنة ) قد وافق عليه وأيده ملك هونغاريا في ١٢ حزيران . ومن جهة النمسا ، القوانين المتعلقة بالعلاقات مع هونغاريا ، وبالبناء السياسي والإداري

الخاص لإمبراطورية النمسا . وقد صوت **الرايخسرات** ( مجلس الإمبراطورية ) في ڤيننا على هذه القوانين الأخيرة ووافق عليها الإمبراطور في ٢١ كانون الأول . وهي تشكل دستور كانون الأول ١٨٦٧ .

ماذا يمثل القانون ١٢ بالنسبة لهونغاريا ؟

لفهم طابعه أو صفته جيداً ، يجب أن يكون لدينا بعض أفكار دقيقة وواضحة عن الحق الهونغاري العام ، الذي هو حق عام أصيل في أوربه ومفعم بذكريات وتقاليد العصر الوسيط . ففي هونغاريا ، نرى أن العاهل الحقيقي ليس هو الملك ، بل تاج القديس ـ ايتين . وهذا التاج ليس جوهرة فحسب ، ورمزاً مقدساً ، وإنما هو أعلى تجسيد للدولة الهونغارية ، ولا يستطيع الملك أن يمارس سلطته إلا إذا توج بالتاج ـ الأقدس . والملك والبرلمان والشعب يؤلفون أعضاء « جسد التاج ـ الأقدس » . وهكذا لم يوافق على القانون ١٢ إلا في ١٢ حزيران ، أي بعد أربعة أيام على تتويج فرانسوا ـ جوزيف . وقد خول هذا الاحتفال فرانسوا ـ جوزيف الوسيلة في ممارسة سلطته بصورة قانونية .

إن المبدأ الموضوع في المادة ١٢ إنما هو تثبيت **للبراغماتيك سانكسيون** ( المؤيد الذريعي ) لعام ١٧٢٣ ، التي وافقت عليها تباعاً دياطات شارل السادس ، ومن ثَمَّ اعترفت بها الدول الأوربية ، وكانت في أصل حكم ماريا ـ تيريزا .

ماذا تحتوي هذه البراغماتيك سانكسيون ؟

إنها تؤكد أن هونغاريا ، التي قبلت في ١٦٨٧ وراثة التاج في عائلة آل هابسبورغ ، تعترف بعدم حل الانتقال الوراثي مع كل دول آل هابسبورغ ، وتتضمن اتحاداً شخصياً بين مملكة هونغاريا والدول الأخرى لبيت آل هابسبورغ .

ومن هنا يفهم معنى استئناف البراغماتيك سانكسيون والعودة إليها . لأن الاعتراف بالاتحاد مع الدول الأخرى يعني قبول المصالح المشتركة ، وإن القانون ١٢ لا يعني إلا تطبيق مبدأ معترف به . فهو إذن اتفاق بموجب البراغماتيك ، بين الملك المتوج ودياط هونغاريا ، على الشروط العملية للسنوات القادمة . وقد حررت ديباجة القانون ١٢ بأسلوب ديواني ثقيل قليلاً وبشكل واضح . وهي تعلن : « إن البرلمان الهونغاري دعي ليبحث ، انطلاقاً من مبادئ البراغماتيك سانكسيون ، عن الكيفيات الصالحة لأمن وديمومة الملكية ؛ وليؤمن لبلاد تاج هونغاريا وباقي بلاد وأقاليم جلالته ، نفوذاً دستورياً في المعالجة الدستورية للشؤون المشار إليها أعلاه » . ويراد بذلك دستور جديد بين ملك هونغاريا والأمة الهونغارية التي هي نفسها تابعة للدستور الذي يمنحه نفس الملك ، ولكن بصفته امبراطور ( النمسا ) ، للأجزاء الأخرى في امبراطوريته .

أما في باقي الملكية ، فالامبراطور أكثر حرية في الظاهر . فهو غير مرتبط بأي عمل يصعد في التقليد والماضي ، وغير مرتبط إلا بالكلام الذي أعطاه في دبلوم تشرين الأول ١٨٦٠ . ولكن هذا الكلام ، كان ينتظر مراعاته : وذلك بأن يدعو ، بإرادته الخاصة ، برلماناً مشتركاً لجميع ممالكه وأقاليمه الأخرى غير الهونغارية ، ويعرض عليه نظاماً دستورياً جديداً . ولقد رأينا في الفصل السابق كيف أن هذا البرلمان لم يكن غير الرايخسرات الضيق الذي توقعته باتنت ٢٦ شباط ١٨٦١ .

## محتواها

أما وقد حللنا الصفة الحقوقية للتسوية ، وبينا كيف كانت مجموعة قوانين متوازية وتتناول نفس الموضوع ، فمن الممكن أن ندرس النظام الذي عينته للملكية بكاملها . إن القانون رقم ١٢ يشكل فيها المثل النموذجي . لأن قوانين

كانون الأول ١٨٧٦ ، في النمسا ، استأنفت بنودها الأساسية . وهنا يجب أن نميز الشؤون المشتركة الأصلية ، أي الشؤون التي كانت مشتركة أصلية بموجب البراغماتيك . وتتعلق بأمن وديمومة الملكية . وقد وضعت بصورة قطعية . وستدوم ما دامت الملكية . وهي التي تسمى في حينه « الصفة الدائمة لجانب » . وتأتي أولاً السياسة الخارجية . لأن لهونغاريا والامبراطورية النمساوية سياسة خارجية واحدة . وهذه السياسة تدافع عن « أمن وديمومة الملكية » . وبالتالي فإن للبلدين تمثيلاً دبلوماسياً واحداً . وكان سفراء فرانسوا ـ جوزيف يحملون لقب ، « سفير صاحب الجلالة امبراطور النمسا وملك هونغاريا » . ويقال في ڤينّا « قيصر وملك » وليس « امبراطور ـ ملك » . وبالواو ( و ) حرف العطف يفصل بين المدلولين ، النمساوي والهونغاري . ولكننا نجد تحت هذا التحفظ والحساسية نفس الدبلوماسيين ، ونفس السفراء ، ونفس القناصل .

ويأتي **الجيش** بعد ذلك . وكان فرانسوا ـ جوزيف شخصياً يعلق كثيراً على هذا الجيش . فقد كان زعيم الجيش ، ويعلم بأن ملكيته تعتمد على قوة عسكرية ضمان لسياسته الخارجية . وعليه فإن الجيش واحد لكل الملكية . وبه يوجد شيء فوق هونغاريا . حتى إن أنصار **كوسّوت** جرحوا في كرامتهم وصدموا من ذلك ، لأن الجيش لكل الملكية . وتعطى فيه الأوامر باللغة الألمانية . وما من شك في أنه أقيم أيضاً جيش بري هونغاري ، **الهونفد**[1] ، مرابط في المملكة مبدئياً ، وعليه ألا يخدم إلا في الدفاع عن الأرض الهونغارية . وتعطى فيه الأوامر باللغة المجرية . بيد أنه لم يكن أخيراً إلا ملحقاً بالجيش الحقيقي .

وفي المقام الثالث ، تأتي الأموال العامة ( المشتركة ) . فقد كان من اللازم وجود المال لدعم الجيش والسياسة الخارجية . ولكن شروط هذه الوحدة المالية

---

(١) HONVED

نظمت بمظهر آخر للتسوية . وهذا المظهر مؤقت وقابل للإلغاء . وفي الواقع توجد شؤون ذات مصلحة مشتركة بموجب التسوية . وتأتي أولاً الحصة التي يجب أن تعطيها هونغاريا ، على ميزانيتها الخاصة ، لنفقات الجيش والدبلوماسية . وهذه الحصة منخفضة تقريباً . فقد ثبتت بـ ٣٠ ٪ من الموازنة المشتركة . وعليه فإن هونغاريا لا تسهم حتى في ثلث الشؤون المشتركة للملكية . ويأتي بعد ذلك القضايا التجارية : التشريع التجاري والجمركي ، والضرائب المباشرة ، بالنسبة للإنتاج ، والخطوط الحديدية ، عندما تمس المصالح المشتركة للبلدين . ولكن هذه الاتفاقية الاقتصادية لم تبرم إلا من أجل عشرة أعوام . فقد أضيف إلى الجزء السياسي الدائم للاتفاقية ، جزء اقتصادي يتجدد كل عشرة أعوام . ونتيجة لذلك أقيم ثلاثة وزراء مشتركين : وزير الشؤون الخارجية ، ووزير الحربية ، ووزير الأموال المشتركة . ولا يوجد وزير للشؤون الخارجية في الوزارة الهونغارية أو في الوزارة النمساوية ، ولكن يوجد وزير للأموال المشتركة لا يهتم إلا بشؤون الجيش والدبلوماسية . فهو على هذا الشكل أمين خزينة يتلقى حصتي الدولتين ويتولى إدارتها .

وخارجاً عن هذه القضايا ، كانت كل دولة سيدة بلدها بصورة كاملة : ففي هونغاريا ، يوجد برلمان من مجلسين ، مع وزارة مسؤولة ، ورئيس لمجلس الوزراء ويشكل مجلس **الماغنات** المجلس الأعلى : ومجلس النواب يشكل المجلس الأدنى . ولن نصر على تفصيل تنظيم هذين المجلسين ولا على كيفية الانتخاب ، لأن هذا يجرنا بعيداً كثيراً ويبعدنا كثيراً عن موضوعنا وهو دراسة القوميات السلافية . حسبنا أن نذكر ببساطة أن مجلس الماغنات يتألف من ماغنات وراثيين ، ومنهم أعضاء العائلة الامبراطورية ، وهؤلاء أيضاً أعضاء في مجلس الأمراء في النمسا ؛ وان مجلس النواب ينتخب بنظام ضريبي معقد للغاية وقديم

أخنى عليه الدهر . وبالطبع ،كان لهونغاريا موازنة خاصة ، والبرلمان الهونغاري يصوت على جميع القوانين حسبما يعجبه ، شريطة ألا تتناقض مع التسوية النمساوية ـ الهونغارية .

أما **النمسا** ، فكان لها ، بموجب دستور كانون الأول ١٨٦٧ ، برلمان كما نصت عليه الباتنت المؤرخة في ٢٦ شباط ١٨٦١ ، تطبيقاً للدبلوم : أي برلمان تنتخبه الدياطات . وتوجد وزارة خاصة ، وبالطبع موازنة خاصة بالنمسا . وكما وجد **هونفد** أي جيش بري هونغاري ، فقد نظم أيضاً جيش بري ، **لاندفير**[١] ، خاص لامبراطورية النمسا .

بأي واسطة يراقب هذان البرلمانان الشؤون المشتركة ؟

كان كل برلمان يعين لجنة من ٦٠ عضواً تسمى وفداً . وتعقد الوفود جلساتها في وقت واحد كل سنة ، وبصورة متوالية في ڤينّا وفي بودابست . ولا تعقد جلساتها معاً أبداً لئلا تشكل سلطة فوق البرلمان النمساوي ، وبخاصة فوق الدياط الهونغاري ، ولأن الهونغاريين لا يمكن أن يقبلوا بـ « برلمان أعلى » . وكان الوفدان يعقدان جلساتها في مدينة واحدة ، ويتصلان كتابة . وكان الوزراء الثلاثة المشتركون : وزير الشؤون الخارجية والحربية والأموال المشتركة مسؤولين أمامها .

بم نحتفظ من هذه الحالة ؟

**أولاً** ، إن أزمة الملكية النمساوية الخطيرة جداً ، منذ ١٨٤٨ ، قد انتهت ، واستعادت هونغاريا مكانها في الحياة الدستورية للامبراطورية .

**ثانياً** ، لقد كسبت هونغاريا اللعبة ، لأنها وضعت شروطها ، وأيضاً ،

---

(١) LAND WEHR

لأنها بدت الآن كدولة متجانسة مع كل القدرة على استمرارها التاريخي ، وبظاهر دولة أقوى بكثير من النمسا ، لأن دستور هذه الدولة الأخيرة وافق عليه برلمان ابتر ، عندما لم يشأ التشيكيون أن يرسلوا نوابهم إلى برلمان ١٨٦٧ ، ويمكن القول إن امبراطورية النمسا دولة غير متيقنة من اسم لها . فهي تسمى « الممالك والبلاد الممثلة في مجلس الامبراطورية » . وكانت هذه الصيغة من تسمية الإدارة ، وهي اسم مجرد . وبروح الفكاهة والهزل كان يقال في ڤينّا : « الممالك والبلاد غير الممثلة بمجلس الامبراطورية » للتذكير بأن مجلس الامبراطورية يصنع كثيراً من المستائين وليس تعبيراً لإدارة قومية . ويستعمل أيضاً المصطلحان : « ليتانيا الغربية »[١] و« ليتانيا الشرقية »[٢] أو « غربي الليتا » و« شرقي الليتا » لترسيم الحدود بين الدولتين بنهر الليتا[٣] الصغير . ولكن هذه التسمية ليست رسمية .

## هونغاريا والكرواتيون

### اتفاق ١٨٦٨

حاولت هونغاريا حل قضية القوميات عندها بعملين : من جهة ، بالقانون ٣٠ لعام ١٨٦٨ الذي يؤلف الاتفاق مع كرواتيا التي يسميها الكرواتيون « ناغوبدا »[٤] ؛ ومن جهة أخرى بالقانون ٤٤ لعام ١٨٦٨ في القوميات .

ونعلم كيف أن كرواتيا دافعت بشدة عن ذكرياتها وفرديتها التاريخية ، وكيف عارضت تحويل الملكية في الاتجاه الثنائي . ومن العسير أن نقيم بدقة جوّ الرأي العام بعد التسوية النمساوية ـ الهونغارية عام ١٨٦٧ . فقد كانت هذه التسوية موضع انتقادات عديدة جداً ، وكان من العسير أيضاً وضعها في حيز

---

(١) ليتانيا الغربية أو غربي الليتا Cisleithanie للدلالة على النمسا

(٢) ليتانيا الشرقية أو شرقي الليتا « Transleithanie » للدلالة على هونغاريا

(٣) ليتا LEITHA

(٤) ناغوبدا NAGOBDA

التطبيق ، وبقيت في حالة أزمة وتوتر دائم من ١٨٦٧ إلى ١٨٧٨ . غير أنها ، عندما وضعت ، بدت نجاحاً ضخماً وتمتعت بجاه عظيم جداً . وبالرغم من أن معلوماتنا غير كاملة في هذا الموضوع ، فمن الممكن أن نقبل بأنها أحدثت تأثيراً كبيراً على المعاصرين .

لقد كان لهونغاريا شهرة ، ومن الممكن أن يقال أن هذه الشهرة شبه رومانتية بسبب مصائبها في العام ١٨٤٨ . وراقبت أوربه احتفال تتويج فرانسوا ـ جوزيف في شهر تموز ١٨٦٧ بكثير من الفضول والاهتام . وأعطته صحف العصر مكاناً كبيراً جداً . وفي معرض باريس كان الاحتفال بالتتويج أكبر حادث عرفته سنة ١٨٦٧ . وكان الرأي في الملكية الثنائية مأخوذاً به جداً . وهذا يفسر لنا ، على الأقل جزئياً ، السهولة النسبية التي سويت فيها القضية مع كرواتيا فيا بعد . فقد حدث ما يشبه التخلي قليلاً عن الموقف الاستردادي ، بالرغم من التحفظات التي ظل الزعماء الكرواتيون يبدونها . فقد سمي في كرواتيا زعيم ( بان )[1] جديد وهو البارون راوخ « الماجياروني » أي نصير الوفاق مع بودابست . وأجريت انتخابات جديدة لدياط كرواتيا . وفي هذه الانتخابات غُلِبَ الحزب الوطني ؛ ووجد حزب ستروسماير نفسه في أقلية ولم يحصل إلا على ١٤ مقعداً . وصرح الأربعة عشر نائباً في هذا الحزب بأنهم لا يمتنعون عن المشاركة في جلسات الدياط ، لأن الدياط ، الآن ، بتمنيات أكثريته ، عازم على التفاهم مع هونغاريا . ومنذ أن حصل الاتفاق لم يقوموا بمعارضة ، وخضعوا نوعا ما ، وحاولوا أن يطبقوا نظاماً لم يضعوه ولم يقيموه ، وكان يعزيهم أنهم لا يتحملون نتائج مسؤوليته . وباختصار لقد تم الاتفاق بين كرواتيا وهونغاريا ، ويذكر تماماً بالاتفاق الذي وضع بين هونغاريا وعاهلها ، بين هونغاريا والنمسا .

---

(١) بان BAN

وسمى دياط كرواتيا لجنة من اثني عشر عضواً للتفاهم مع البرلمان الهونغاري . وكما سميت في دياط هونغاريا لجنة من ( ٥٥ ) عضواً ومن ثم لجنة ثانوية من ( ١٥ ) عضواً ، ومن بعد لجنة من ( ٦٧ ) عضواً للتفاهم مع الحكومة الامبراطورية ، كذلك سمى دياط كرواتيا الآن لجنة للتفاوض باتفاق مع البرلمان الهونغاري . ويقوم الاتفاق على النقاط التالية : إن أرض « المملكة الثلاثية » لم تتشكل كما يرجو الكرواتيون . وفي الواقع ، بقيت دالماسيا متحدة بالنمسا ، وبالتالي تخلى الهونغاريون عن جزء من أرض المملكة ، وأصبحت الحالة في دالماسيا ، بهذا الواقع نفسه غريبة ، غير عادية ، وغطت أقاليم مازالت تابعة للامبراطورية العثمانية ، وحداً رقيقاً من مملكة هونغاريا - كرواتيا . ولكنها تتبع الدولة النمساوية ، ولا تتصل معها إلا بالبحر . وتمسك النمساويون في الحفاظ ما أمكن على شواطئ البحر الأدرياتيك ، ولم يتمسك الهونغاريون بالمطالبة بإقليم يمكن أن يعزز موقف كرواتيا . وهكذا أذعنت كرواتيا ، واقتصرت المملكة الثلاثية على كرواتيا وسلافونيا . وبالمقابل ، اعترفت كرواتيا بأن مملكتها تؤلف جزءاً من تاج القديس - ايتينْ ، وأن التتويج مقبول وساري المفعول على هونغاريا وكرواتيا . وهذا القرار هام جداً . فهو يعزز سلطة تاج القديس - ايتين ، ويضع كرواتيا في وضع ملحق تماماً . وطالب دياط ١٨٦١ بتتويج ملك كرواتيا . ولكن هذا التتويج لم يخول . ووجد تاج كرواتيا نفسه قد أدمج في « التاج - الأقدس » لمملكة هونغاريا . وأضيفت أسلحة مملكة هونغاريا إلى أسلحة مملكة كرواتيا ، وأصبحت كرواتيا دولة تابعة .

وبعد ذلك ، ينسخ الاتفاق ميكانيكية التسوية في كثير من النقاط . فقد وجدت شؤون مشتركة . وهذه الشؤون المشتركة هي الجيش ، باستثناء بعض القطعات التي ظلت مرابطة في كرواتيا وتعطى فيها الأوامر باللغة الكرواتية . وبدا كل ذلك بالبداهة معقداً جداً . ولكن المبدأ بقي واضحاً . ونسخت

الميكانيكية عن التسوية النمساوية - الهونغارية . فقد كان لهونغاريا وكرواتيا نفس الضرائب ، والتجارة ، والنقل ، والبريد ، والبرق . وكل شيء مشترك في البلدين . وأخيراً ، كان في الوزارة الهونغارية وزير كرواتي بلا حقيبة يمثل كرواتيا فقط . وتم التفاهم على موازنتها الخاصة . وذلك بأن تقتطع كرواتيا جزءاً منَها لشؤونها الخاصة ، وتعطي الباقي للموازنة المشتركة لمملكة هونغاريا وهذا النظام أيضاً هو نظام اقتسام الحصص . ولا تحتفظ كرواتيا لنفسها إلا بـ ٤٤ ٪ من مواردها . وهذا المبلغ ينظمه ويديره الدياط الكرواتي ، وهو مكرس لمصالح كرواتيا الخاصة : قضايا النفع المحلي ، والتعليم ، والعبادات ، والأشغال العامة ، والإدارة من الدرجة الدنيا ، والعدلية . ووجد دياط خاص لكرواتيا ، وتدور فيه المناقشات باللغة الكرواتية . وأمام هذا الدياط **حاكم** أو **بان** مسؤول يعينه الملك . ويمكن للدياط أن يصرح بأن البان ( نائب - الملك نوعاً ما ) لا يسلك سياسة مطابقة لأمانيه ، ويطالب عندئذ بعزله . ويعين الملك خلفه . وينتخب البان نفسه أربعة زعماء أقسام : وهم شخصيات هامة جداً في الإدارة النمساوية أو الهونغارية . ويسمون في فرنسا مديري وزارات : واحد للشؤون الداخلية ، وآخر للتعليم العام ، والثالث للعدلية ، والرابع للاقتصاد العام .

وعلاوة على ذلك . يبعث دياط كرواتيا ٢٩ نائباً إلى مجلس النواب الهونغاري بشكل امتياز . ومجلس النواب الهونغاري ، كما قيل ، يسمى حسب نظام انتخابي معقد لا من قبل الدياطات ، كما هي حال دياط النمسا : إذن يوجد استثناء لصالح كرواتيا . وهناك امتياز ، وهو أن الـ ٢٩ نائباً كرواتيا لهم حق الكلام باللغة الكرواتية في برلمان هونغاريا . وأكثر من ذلك وجد في مجلس الماغنات نواب حق من كرواتيا يسميهم الدياط . ولم يبق عددهم على حاله دوماً بين ١٨٦٨ و ١٩١٨ .

هذه هي التسوية بمجموعها بين كرواتيا وهونغاريا . ويرى فيها أن

كرواتيا تحتل مكاناً خاصاً في هونغاريا ، وأن القضية الكرواتية قد حلت أيضاً . حتى إن رجالاً مثل المونسنيور ستروسماير أو الكاهن القانوني راشكي صرحوا بأن على الكرواتيين أن يضعوا جانباً قضايا الحق العام ويحاولوا أن يؤمنوا لأمتهم أكثر فائدة ممكنة من هذا الاتفاق مع هونغاريا .

ومع ذلك ، بقيت مسألة ما زالت معلقة ، وهي قضية **فيومه**[1] ( أو **ريبكا**[2] في اللغة الصربية - الكرواتية ) ميناء كرواتيا . وهو ميناء هام ومنه تنفذ مملكة هونغاريا إلى البحر الأدرياتيك . وكانت كرواتيا تشعر بخطورة هذه القضية ، وتصرح « بأنها لن تترك هونغاريا تصل إلى البحر مارة على جسد كرواتيا » . ولذا اختصت قضية فيومه عمداً بمادة غامضة جداً في التسوية صرح فيها بأن الميناء يؤلف أرضاً مستقلة مع الاحتفاظ بالحقوق النظرية لهذه المملكة أو تلك عليه . ويمكن القول إن فيومه أفلتت عملياً من يد كرواتيا .

## القانون الهونغاري في القوميات عام ١٨٦٨

وبقيت القوميات الأخرى في هونغاريا وهي : الرومانيون ، والساكسونيون في ترانسلفانيا ، والسلوفاكيون في هونغاريا - العليا ، والصربيون في **البانات**[3] **والباشكا**[4] ، والروثينيون في هونغاريا - العليا . فما هي التدابير التي ستتخذ حيالهم ؟

لقد وجد قانون للقوميات ، وكان موضع مفاوضات عديدة جداً ، وطويلة جداً . وتفاصيله تهمنا هنا قليلاً . كما نوقشت مشاريع كثيرة في لجان البرلمان

---

(١) فيومه Fiume .

(٢) ريبكا Rieka .

(٣) البانات Banat .

(٤) باشكا Bachka .

الهونغاري . وأخيراً صوت على القانون ٤٤ في آخر سنة ١٨٦٨ . ويعكس هذا القانون أفكار **اوتفوس** ، ولكنه في الجزء الأعظم منه من عمل **دياك** وهو يستحق الاهتمام . ويبدو أن نجاحه مرتبط بصورة وثيقة بنجاح التسوية النمساوية - الهونغارية . ومعلوماتنا اليوم جيدة عن الموقف الذي اتخذه **السلوفاكيون** . فقد كانوا منقسمين إلى فريقين .

١ ) أنصار مذكرة توركانسكي - سفاتي - مارتن[1]، وكانوا يطالبون بتشكيل بلاد سلوفاكية مستقلة ذاتياً في داخل المملكة .

٢ ) رجال « المدرسة الجديدة » ( نوفاسكولا )[2]، وكانوا يقبلون بالتفاهم مع هونغاريا ويخضعون لنفوذ دياك . وكان لدياك ، في ذلك العصر ، في هونغاريا كلها ، وربما في أوربا كلها ، شعبية حقيقية ، لا بسبب نجاحه فحسب ، وإنما أيضاً لأنه كان يدافع عن أفكاره وقضيته داعياً لمبادئ ليبرالية على وفاق مع المثل الأعلى الأكثر انتشاراً في أوربة في الطبقات الاجتماعية الصاعدة ، ومع التقدم العام للأفكار والأخلاق . وقد أوحى دياك بالثقة حتى للقوميات غير المجرية .

إن قانون القوميات يسجل التخلي عن الطموح الذي كان عند بعض الهونغاريين في سنوات ١٨٤٨ . ويجمع معاً البلاد التي يتكلم فيها بالمجرية مع بلاد المملكة نفسها ، ويمتد بالحدود اللغوية حتى الحدود الجغرافية . وعبر اتفوس عن هذا بقوله : « هذا جنون » . ومن اللامعقول الزعم بإكراه كل سكان هونغاريا على التكلم بالمجرية ، والتصور بأنه يمكن الوصول إلى إطفاء اللغات القومية ليستعاض عنها في كل مكان باللغة المجرية . وإن قانون القوميات لا يدعو على الإطلاق إلى هذا الضلال . وهو يذكر بمبدأين آخرين :

---

(١) توركانسكي - سفاتي - مارتن . Turkansky - Svaty - Martin .

(٢) نوفا سكولا Nova Skola .

**الأول** : مبدأ الدولة الهونغارية . وقديماً كانت الدولة الهونغارية تضم نبلاء مملكة هونغاريا ، دون أي تمييز في الأصل . ومهما يكن هؤلاء النبلاء رومانيين ، أو سلوفاكيين ، أو كرواتيين ، فهم بصفتهم نبلاء أعضاء الأمة الهونغارية ، وعلى الدولة الهونغارية ألا تعرف إلا مواطنين هونغاريين . وقد أيدت الدولة الهونغارية ، دون تضييق لهؤلاء المواطنين الهونغاريين الحقوق التي يجب أن تعترف بها بصورة شرعية كل دولة للمواطنين . وبين هذه الحقوق يوجد حق المواطن في استعمال اللغة باختياره . وعليه فإن قانون القوميات يقبل بأن كل مواطن في مملكة هونغاريا مساوٍ للآخر ويتمتع بنفس الحقوق ويستطيع التكلم بلغته الأموية ، لغة الأم .

ومن جهة أخرى ، وهذه نقطة أساسية ، إن قانون القوميات لا يعترف بالقوميات كهيئة ، فهو لا يعرف السلوفاكيين ، ولا الرومانيين ، ولا الصربيين . ولا يعرف إلا زعايا المملكة الهونغارية . وفي هذا المعنى يجب أن يفهم مثل يستاء السلوفاكيون منه بصورة عميقة وهو : « السلوفاكي ليس إنساناً » . ولا يعني الهونغاريون بذلك أنهم لا يعترفون بالسلوفاكي مخلوقاً بشرياً ، وإنما وجد باعتباره مواطناً في مملكة هونغاريا ناطقاً باللغة السلوفاكية ولا شيء أكثر . ولذا فإن قانون القوميات لا يعترف بالقوميات كهيئات ولا يقيم دوائر إدارية خاصة بالقوميات .

**الثاني** : هو أن الدولة الهونغارية تشكل أمة سياسية ، وهي كأمة سياسية، بحاجة إلى لغة مشتركة . ولهذا تبنت المجرية . ولكن الصعوبة تكون في توفيق هذا المبدأ مع الأول .

وفي هونغاريا القديمة وجدت لغة مشتركة . وتعرف بالجواب الشهير لدياط هونغاريا باللغة اللاتينية : « نموت في سبيل حكم ماريا ـ تيريزا » .

وكانت اللغة اللاتينية لغة دولة هونغاريا . ولكنها أصبحت في غير متناول معظم رعايا هونغاريا في ١٨٦٧ ، واستعيض عنها بالمجرية ، ولكن خرجت عن ذلك بالحال صورة لبس بين مدلولين : وفي الواقع ، إن اللغة الهونغارية لغة الدولة الهونغارية ، هي في الوقت نفسه لغة الفريق المجري ، ومن الصعب جعلها لغة الدولة الهونغارية دون الإضرار باستعمال اللغة القومية عند مختلف القوميات . ومع ذلك فإن قانون ١٨٦٨ حاول اجتياز العقبة وذلك بأن كل مواطن في مملكة هونغاريا يمكنه أن يستعمل بحرية لغته الأموية ، إلا في البرلمان الهونغاري ، لأن اللغة الرسمية للدولة هي اللغة المجرية . وهذا يفترض أن المواطن الهونغاري من قومية أخرى ، غير القومية المجرية ، يجب عليه ، إذا أرسل إلى البرلمان ، أن يعرف اللغة الهونغارية ، وإلا فلا يمكنه أن يشارك في حياة الجمعية التشريعية .

ومن جهة أخرى ، تميز لغة « المصلحة الداخلية » ولغة « المصلحة الخارجية » . واللغة الأولى هي اللغة التي تنشر فيها جميع أعمال الحكومة والإدارة . والثانية هي اللغة التي يتوجه فيها الموظفون للمعنيين وأصحاب المصالح والمراجعين . ولأخذ حالة محسوسة نفرض أن سلوفاكياً لا يعرف الهونغارية ، فكيف يعمل لنقل طلب إلى عمدة مدينته أو قريته أو أيضاً إلى مجلس الكوميتا ( الكونتية ) الذي هو شكل للمجلس العام ؟ له الحق أن يتقدم بطلبه باللغة السلوفاكية ، لأن طلبه مصلحة خارجية ، وعندئذ يجاب بلغته نفسها .

ويسهر مبدأ القانون على أن كل مواطن هونغاري يستطيع العيش في الحياة القومية الهونغارية ، حياة الدولة الهونغارية ، وأن يعلم بكل القوانين بلغته ، وأن يكون مطمئناً بأنه يستطيع أن يستعمل لغته في كل علاقاته مع السلطات .

وفوق ذلك تستطيع الكومونات[1] أن تتبنى لغة أخرى غير الهونغارية ، إذا طالب خمس الكومون ( القومون ) بتطبيقها . وتستطيع الكنائس ، الكاثوليكية والبروتستانتية ، أن تختار لغتها ، ويمكنها أن تؤسس جمعيات دينية أو جمعيات ثقافية في لغتها . ويمكن للحكومة كذلك أن تسمح بتأسيس جمعيات ثقافية أو جمعيات اقتصادية لغة التعبير فيها لغة أخرى غير المجرية . ويمكن لمؤسسات التعليم أن تؤسس بمختلف اللغات . ويجب أن يكون في جامعة بودابست كرسي لتعليم جميع اللغات التي يتكلم بها في هونغاريا . بيد أن الموظفين ملزمون بمعرفة اللغة المجرية ، لغة الدولة .

إن المثل الأعلى لكل ذلك هو ربط رعايا هونغاريا بالدولة الهونغارية ودعوتها ، باعتبارها راضية عن الحريات العامة المخولة لها ، إلى المشاركة في الحياة العامة الهونغارية . وبالتالي ، إلى تعلم المجرية . ولكن القانون ، كما هو ، لا يحتوي إلا دعوة . ومن المؤكد أن غاية دياك واوتفوس تشجيع رعايا مملكة هونغاريا على تعلم المجرية لغة الدولة والبرلمان ، والإدارات . ويتصوران بأن من المفيد أن يضيف هؤلاء الموظفون إليها معرفة لغة خاصة ، أي أن يعرف موظفو هونغاريا ، في الحد المثالي ، لغتين على الأقل .

هذا هو معنى قانون القوميات لعام ١٨٦٨ . ومن عجب أن هذا القانون أثار في الدور ، من ١٨٦٨ إلى ١٩١٨ ، معارضة شديدة جداً ، وأنه ظل طوال الوقت عرضة للانتقاد ، وأنه لم يرض أحداً . بيد أنه إذا درس في نصه نفسه فمن غير الممكن ألا يعترف بأنه كان عريضاً وليبرالياً . وفي هذا التقييم تتفق نظرة المؤرخ الفرنسي **آيزنمان** ، والمؤرخ الهونغاري **زكفو** زعيم المدرسة التاريخية الهونغارية

---

(١) الكومونات أو« القومونات » Communes ( Municipe ) .

الحديثة ، والمؤرخ التشيكي **ماكوريك** ، والمؤرخ **بوكيس** مؤلف « تاريخ سلوفاكيا » . ولكن كان ينقص هذا القانون التطبيق بالروح الذي أوحت به . ويجب أن يضاف إلى ذلك أن واضعيه زالوا بسرعة جداً وأخذوا معهم المثل الأعلى الذي يمثلونه . وفي الواقع ، توفي اوتفوس في ١٨٧١ ، واعتزل دياك الحياة السياسية .

# الفصل السادس

## ليتانيا الغربية وحق الدولة التشيكية

### تحليل دستور ١٨٦٧ وضعفه

إن دستور كانون الأول ١٨٦٧ ، في إمبراطورية النمسا ، ينسخ ، بالإجمال ، أحكام الباتنت الأساسية لعام ١٨٦١ ، ولكنه يخول الدياطات حقوقاً أوسع . ونلاحظ ، في الغالب جداً ، أن المقابلة بين الدبلوم والباتنت والتسوية النمساوية - الهونغارية تبدو كسلسلة أعمال يعارض بعضها بعضاً . بيد أنه ، في الواقع ، إذا وجدت اختلافات عميقة بين أحكامها ، فالقصد منها مبدئياً هو التكييف الدائم لنفس النظام ، لأن كل واحد من هذه الأعمال يأخذ عن السابق .

يتألف الرايخسرات ، برلمان الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية ، من مجلسين : مجلس الأمراء ومجلس النواب ، ومجلس النواب تنتخبه الدياطات الإقليمية . وكان في ليتانيا الغربية ، أي إمبراطورية النمسا في غرب نهر الليتا ، ١٧ دياطاً إقليمياً . وهذا الرقم كبير بشكل كاف . ولهذه الدياطات سلطات تتعلق بالعبادات والإدارة والأشغال ذات النفع المحلي والتعليم . وتنتخب من قبل **الكوريات**[1] حسب نظام ١٨٦١ . والوزارة مسؤولة أمام الرايخسرات . وهذه الأحكام التشريعية توطد إذن حكومة دستورية وبرلمانية في النمسا .

وهذه الـ ١٧ دياطاً التي تمثل ١٧ إقليماً ، تطابق أراضي ذات سعة متغيرة جداً : بعضها صغير ، مثل أرض فورارلبرغ ، أو أراضي دياط غوريتز . ولم يكن

---

(١) الكوريات Curies

لدياط ايستريا أراضي هامة كثيراً . على أن هنالـك أراضي أخرى أكثر سعـة كما في التيرول ، وأخرى ، أخيراً لها أبعاد دول صغيرة مثل بوهيميا أو مورافيا .

وأراضي هذه الأقاليم مأهولة تارة بقومية واحدة ، وتـارةً بوشيج فوق العـادة من القوميات . ونجد قومية ألمانية واحدة في النمسا العليا والدنيا ، في سالزبورغ ، والفـورار لبرغ ؛ وعـدة قـوميـات في كارنثيـا ، مثـلاً ، حيث نجـد ألمـانيين وسلوفينيين . والكارنيول ، يحتلهـا السلوفينيـون في الغـالب ، بـاستثنـاء جـزيرة صغيرة جرمانية داخلة فيها . وفي بوهيميا ومورافيا ، نجد قوميتين مسيطرتين وهما التشيكيون والألمانيون . وكذلك في التيرول نجد ايطاليين وألمانيين . ودالمـاسيـا ، يحتلهـا سلافيون ، صربيون - كرواتيون ولكن المـدن ايطـاليـة ، وفي غـاليسيـا ، قوميتان سلافيتان : البولونيون والروثينيون .

وإذا قارنا ليتانيا الغربية بليتانيـا الشرقيـة ، نرى أن ليتـانيـا الغربيـة ليس عندها نفس قوة الحق العام التي لليتانيا الشرقية . فهذه الأخيرة تبـدو دولـة شبـه موطدة من قبل ، بالرغم من اختلافات القوميات ، بينما نجـد في ليتـانيـا الغربيـة نظاماً حكومياً قوياً يتمثل بالسلالة ، والجيش ، والإدارة ؛ وبلداً نما فيـه التقـدم الاقتصـادي جيـداً ، والصنـاعـات فيـه أكثر عـدداً وقـوة وتطـوراً مما في ليتـانيـا الشرقية ، المنطقة الزراعية بخاصة . ومن الممكن الكلام ، في ليتانيا الغربية ، عن حضارة ، الحضارة النمساوية بصفاتها الأصيلة ، ومزيج سكانها المتـأثر بـالتـأثيرات الجرمانية واللاتينية ؛ والعاصمة ، فينّا ، بفخامة اوابداها ووتيرة حياتها الخـاصـة ؛ وكل هذا تعبير ساحر وجذاب لهذه الحضارة . ومع ذلك ، فإن كل هـذه الملامح ، التي يمكن أن تعطي للبلاد الشعور بـالقـوة ، لاتمنـع ، إذا فحصنـا قضـايـا الحـق العـام ، من الحيرة لـلاعتراف بـدولـة حقيقيـة في النمسـا . وقـد قلنـا ، في الفصـل السابق ، أن الامبراطورية ليس لها اسم . لأن هذا الاسم يـدل على هـذه المجموعـة

من الأراضي بالمصطلح : « الممالك والبلاد الممثلة في دياط الامبراطورية ، الرايخسرات . ودستور ١٨٦٧ نفسه ضعيف للغاية ، بسبب امتناع التشيكيين والمورافيين عن الحضور إلى برلمان فينا . وكان الفريق التشيكي - المورافي يمثل ، في ١٨٦٧ ، ٢٥٪ من سكان ليتانيا الغربية . وهذا الفريق قوي فكرياً واقتصادياً ، وليس لمطالب القوميات الأخرى من الأهمية ما لمطالبه .

وفي الواقع ، كان **السلوفينيون** مقسمين بين كارنثيا ومنطقة غوريتز أو غوريتزيا - حسبما يطلق الاسم الايطالي أو الاسم الألماني - والكارينول ، وحتى قسم من ايستريا والقليل من ستيريا . وكانوا يطالبون بنظام أرضي مطابق بصورة أفضل لوجود قوميتهم ، وبتجمعهم في منطقة إدارية واحدة . ولكنهم لم يحصلوا على ما أرادوا . ومن الممكن القول إن مطالب السلوفينيين قد أهملت في ذلك الحين .

وأبرم **البولونيون** وفاقاً ضمنياً مع حكومة فينّا ، وحصل « النادي » البولوني في البرلمان ، ويسمى « كولو »[1] أي « الحلقة » ، على تأمين بأن يحترم استعمال اللغة البولونية في غاليسيا ، وأن ينتخب الموظفون النمساويون في الاقليم من بين البولونيين .

وأدى هذا الاتفاق مع بولونيي غاليسيا إلى طرح مطالب الروثينيين . فقد كان الروثينيون يريدون أن تنقسم غاليسيا إلى إدارتين : الأولى ، إدارة الغرب ، حيث يسيطر البولونيون ؛ والثانية ، إدارة الشرق التي يريدون أن تكون خاصة بهم . ولكن لم يجعل إلا إدارة واحدة لكل غاليسيا . وبالتالي ، فإن العنصر الروثيني ، رغم كثرة عدده . وجد خاضعاً لنفوذ العنصر البولوني المسيطر .

---

(١) كولو Kolo

ووجدت بين الروثينيين والبولونيين اختلافات عديدة : فهم لا يتكلمون لغة واحدة . وليس لهم دين واحد ، لأن البولونيين كاثوليكيون رومانيون ، والروثينيون موحدون أو أرثوذوكس .

وكانت كل هذه المطالب القومية أقل اعتباراً من مطالب التشيكيين والمورافيين ، لأن هؤلاء برفضهم المشاركة ، في الظروف التي أوجدها دستور ١٨٦٧ ، بجلسات دياطاتهم المحلية وبجلسات البرلمان المركزي في فينا ، حالوا بالإجمال دون عمل النظام .

## معارضة الفريق التشيكي - المورافي

ماهي مطالب الفريق التشيكي - المورافي وما هو الاسلوب الذي سيستعمله لظفرها ؟

في ١٨٦٧ ، كان الرجال السياسيون التشيكيون ، وبخاصة ريغر ، مقتنعين بأنهم يجدون أنفسهم الآن ، في ليتانيا الغربية في نفس الوضع الذي وجد فيه الهونغاريون من ١٨٦١ إلى ١٨٦٧ ، في إمبراطورية النمسا المعتبرة ككل . ولم يكن ممكناً أن تخول الملكية النساوية دستوراً قابلاً للحياة إلا باتفاق أو تسوية نساوية - هو نغارية في عام ١٨٦٧ ، عندما قررت الحكومة المركزية الاعتراف بمطالب وأماني الهونغاريين . وفي ليتانيا الغربية أيضاً ، لم يكن بالإمكان إعادة النظام إلى الحياة الدستورية مالم يتم الاتفاق ويتحقق بين الحكومة والتشيكيين .

لذا كان السياسيون التشيكيون يشعرون بأن الوضع ملائم جداً لهم وقرروا الافادة منه للحصول على كثير من الأمور من الحكومة المركزية : أحدها خطير جداً ، وهو انفصال السلوفاكيين عن التشيكيين . وفقد الأمل تماماً من إعادة تعديل المناطق الإدارية والسياسية في الامبراطورية بشكل يؤلف فيه التشيكيون

والسلوفاكيون فريقاً واحداً ، بعد أن أصبح السلوفاكيون تابعين لمملكة هونغاريا . وأذعن التشيكيون لهذا الانفصال ، وفكروا بأن يجدوا تعويضات في مكان آخر . ولاشك في أن الفريقين يذكران من حين لآخر إخاءهما . فمثلاً ، في سنة ١٨٦٨ ، عندما انشئ أول مسرح قومي ، قدم وفد سلوفاكي إلى براغ بزعامة السلوفاكي **اوربان**[1] . وتكلم هذا الرئيس بكلام مؤثر وقال : « نحن لكم وأنتم لنا » . ولكن هذه التصريحات الجميلة ، من هذا النوع ، ظلت نظرية .

والنتيجة الثانية لنجاح هونغاريا هي أن التشيكيين وجدوا فيه قوة المثل . ولذلك تبنوا لنجاح قضيتهم الخاصة الأسلوب الذي نجح مع الهونغاريين ، ولذلك لن يشاركوا مطلقاً لافي الدياطات المحلية ولافي مجلس الامبراطورية ، الرايخسرات ، مالم يقم اتفاق بين إمبراطور النمسا ، بوصفه ملك بوهيميا ، والأمة السياسية التشيكية .

## حق الدولة التشيكية

### أ ) مملكة بوهيميا

كان باستطاعة التشيكيين أن يختاروا بين موقفين ممكنين :

١ ـ التفاهم مع الفريق الألماني ، في ليتانيا الغربية ، على قضية اللغات القضية الأساسية ، وتوطيد هذا الاتفاق والعيش معاً بقبول النظام الدستوري لعام ١٨٦٧ . وكان لهذا النظام فوائده ، لأنه كان نظاماً برلمانياً ودستورياً .

٢ ـ التفاهم مع العاهل على أساس الحق التاريخي لبوهيميا .

وفضل رجال الدولة التشيكيون الحل الثاني ، أي التفاهم المباشر مع العاهل . ويتضح خيارهم بالجاه الحديث الذي حصل عليه العاهل من التسوية

---

(١) أورباں Aurban

النمساوية - الهونغارية ، كما يتضح أيضاً بالبنية الاجتماعية والسياسية في بوهيميا . ولابد لنا هنا من ذكر بعض كلمات توضيحية مع النظر إلى الماضي .

لقد كانت بوهيميا تؤلف مملكة بحدود واضحة المعالم محددة : في الشرق ، خط يفصل مورافيا عن مملكة هونغاريا ، أي البلاد التي يقطن فيها السلوفاكيون ؛ في الشمال وفي الغرب ، الحدود التي يعرفها كل واحد ، لأنها ظلت حدود تشيكوسلوفاكيا ، وهي الحدود التاريخية لمملكة بوهيميا التي تضم ثلاثة أقاليم : بوهيميا الأصلية ، أو مملكة بوهيميا ، ومارغرافية موارفيا ، ودوقيات سيليزيا . وفي الحقيقة كانت مملكة بوهيميا أكبر من ذلك سابقاً ، وتشمل **اللوزاس** التي تم التنازل عنها ، في ١٦٣٥ ، في صلح براغ ، وبقي فيها اليوم أيضاً سكان سلافيون وهم صرب اللوزاس ؛ كما تشمل سيليزيا التي تخلي عن القسم الأعظم منها إلى فريديريك الثاني بمعاهدة ١٧٤٤ ، ولكن قسماً منها ظل تابعاً لمملكة بوهيميا .

ومملكة بوهيميا مازالت موجودة من حيث المبدأ . والمؤرخون التشيكيون ، وبخاصة المؤرخون الحساسون في قضايا الحق العام يلفتون النظر إلى أن تخصيص الاقطاعات ، حتى في دور الحكم المطلق ، كان يقوم به امبراطور النمسا بصفة ملك بوهيميا : وإن آخر تتويج ملكي تَمَّ في براغ في ١٨٣٦ ، عندما اعتلى العرش سلف فرانسوا - جوزيف ، وهو فرديناند الأول ؛ وإن حقوق مملكة بوهيميا تصعد بعيداً جداً ، وإن هذه الحقوق أيدت بعدة أعمال متعاقبة : الدستور « المجدد » في ١٦٢١ ، والاعتراف بمملكة بوهيميا أيضاً ببعض الأعمال في بداية ١٨٤٨ . ولكن بوهيميا ، من وجهة نظر القوميات ، تبدي وضعاً دقيقاً : ففي محيط المملكة ، إن في سيليزيا أو في شمال مورافيا ، أو في المنطقة الشمالية - الغربية ، في جنوب بوهيميا ، كان تجمع ألماني قوي جداً يحتل المناطق الغنية - مناطق صناعات المناجم . وكانت الصناعات الكبرى في البلاد ، من نسيجية وخشبية ومعدنية ، في أيدي الألمان .

## ارستقراطية بوهيميا

ومن جهة أخرى ، مازال يوجد في بوهيميا وفي مورافيا ، ملكيات عقارية كبرى جداً ، وكانت ملكاً لعائلات نبيلة ظلت شوكتها الاجتماعية عظيمة . وكانت هذه العائلات النبيلة من أصل تشيكي أو من أصل ألماني . ولكن قضية الأصل هنا كانت أقل أهمية بكثير من الموقف السياسي الذي كانت تتبناه هذه العائلات . ومن الممكن أن يميز فيها نحو ١٨٦٧ فريقان :

**الأول :** فريق سلالي بخاصة موال للإمبراطور ، وكان على رأسه الأمير **كارلوس اورسبرغ** . وكان هؤلاء النبلاء يتكلمون الألمانية . ويوجهون اهتمامهم أولاً شطر فينا ، شطر البلاط . وعلاوة عن الفارق الليبرالي ، تذكر هذه الحالة بحالة الأمير فيلكس شفارتز نبرغ ، مستشار إمبراطورية النمسا ، الذي كان ، بالرغم من أصله البوهيمي ، يخدم أولاً سلطة البيت النمساوي والسلالة .

**الثاني :** ويسمى على وجه العموم « الطبقة النبيلة التاريخية » ، وكان على رأسها الكونت **كلام مارتينيك** ، أحد كونتات تون ؛ وعضو آخر من أسرة شفارتز نبرغ ، وهو الكونت شارل دو شفارتز نبرغ ، أصغر ابن أخ للمستشار الآنف الذكر ؛ وأخيراً ، شخصية هامة جداً في المملكة وهو الكاردينال دوشفارتزنبرغ ، رئيس أساقفة براغ ، وأخو المستشار . ولم يكن هذا الحبر رجل أفكار سياسية عميقة جداً . كان وسيماً ، وأمير كنيسة كبيراً ، ومتعلقاً جداً بطقوس الماضي ، ويرى أن مهنته تكون ناقصة إذا لم يحي في حفلة ، في كاتدرائية القديس - غي ، كل أبهات الماضي ، ويضع على رأس عاهله تاج القديس - فانسيسلاس .

ونلاحظ جيداً أن هذه « الطبقة النبيلة التاريخية » - التي تتألف من تشيكيين كابراً عن كابر ، وأيضاً من ألمانيين من أصل بعيد ، لأن آل

شفارتزنبرغ ، مثلاً ، كانوا قد أتوا إلى المملكة على أثر مواريث ، نحو آخر القرن السابع عشر - كانت تحسد في أعماقها « الطبقة النبيلة التاريخية » في هونغاريا ، وتزعم بأن يكون لها ، في الامبراطورية نفس الدور السياسي لتلك ونفس النفوذ . وكانت قليلة الحس أو أقل حساً من فريق اورسبرغ الموالي للقيصر بامبراطورية النمسا . ولكنها كانت أكثر حساً بذكرى مملكة بوهيميا ، وبدت مشجعة للمطالب التي تسم دستور ١٨٦٧ بالبطلان ، وتريد أن تقيم مقام هذا النظام المركزي ، الذي يفيد فينا ، نظاماً اتحادياً فيدرالياً يفيد براغ كثيراً .

**وريغر** نفسه ، بالرغم من أصله البورجوازي ، ومن كونه ممثلاً للأفكار الليبرالية ، ومن أنه لم يعش نفس شكل الحياة ولا نفس الماضي اللذين كان عليهما كبار أمراء بوهيميا ، تقرب منهم ليعطي لمطالبه مزيداً من التصلب وليعارض بـ « الحقوق التاريخية » لمملكة بوهيميا ما مرَّ في برلمان فينا في ١٨٦٧ . وتجاوزت المطالب هذا التعبير ، وصار الكلام عن « حق الدولة » ، حق مملكة بوهيميا في أن يعترف بها كدولة ذات سيادة ، بنفس الشكل الذي اعترف به لهونغاريا ، وألا ترى تسوية مصيرها إلا بتفاهم بين دياطها وعاهلها . وفي كل هذا نسخ لما فعله الهونغاريون .

وفي هذه السنوات ، تأثر الرأي التشيكي كثيراً . وأحاط تاج القديس - فانسيسلاس بعبادة شبيهة بعبادة تاج القديس - ايتين . ومن الواضح الآن أنه يوجد هنا نوع من الاهتمام يختلف تماماً عن نوع ١٨٤٨ حيث وجدت ، على الصعيد الأول ، أفكار ليبرالية ، وأفكار قومية ، وأفكار في اتجاه الفلسفة السياسية في القرن الثامن عشر . وضرب مثل عن هذه العبادة بالعودة إلى تاج براغ ، وقد نقل هذا التاج إلى فينّا عند تقدم الجيوش البروسية في ١٨٦٦ ، وعندما نقل إلى براغ ، في شهر آب ١٨٦٧ ، نقل في القطار ليلاً ، خشية المظاهرات . وبالرغم من

الساعة المتأخرة أو المبكرة جداً التي بلغ فيها القطار المحطات الأساسية للخط الحديدي بين ڤينّا وبراغ ، فقد كانت المحطات مليئة بالعالم ، وعلى المرتفعات أشعلت النيران كسياج شرف . وأخيراً لدى وصوله إلى براغ ، قامت فرحة عفوية كبرى ، وهرع الجمهور إلى طريق العجلة التي تضم التاج ورافقها حتى القصر .

إذن كان يطالب بـ « حق الدولة » في بوهيميا تبعاً للماضي وتبعاً للحقوق الدائمة لتاج القديس ـ فانسيسلاس . وهكذا ، في ٢٢ آب ١٨٦٨ تجمع النواب التشيكيون الذين لم يحضروا جلسات دياط بوهيميا ، ووقعوا تصريحاً أكدوا فيه أن دستور ١٨٦٧ باطل ، وأن لبوهيميا حقها التاريخي ، وأن هذا الحق يجب أن يعترف به .

## حق الدولة التشيكية والألمان

ومنذ ذلك الحين ، وضعت قضية أخرى وهي : إذا وطدت حقوق تاج بوهيميا ، وأصبح العنصر التشيكي العنصر الموجه للسياسة في بوهيميا ومورافيا فماذا سيحصل للألمان ؟ لقد استلهم ريغر ، حيال الألمان ، من المثل الذي ضربه دياك تجاه الكرواتيين : فإذا ما تم اتفاق بين مملكة بوهيميا وحكومة ڤينّا ، فسيتم بالمقابل ، اتفاق آخر ، في داخل مملكة بوهيميا التي أعيد بناؤها ، بين التشيكيين والألمانيين .

ونتساءل لأي نقطة أثرت ذكرى دياك في ريغر ؟ نجد الدليل فيما قاله للألمانيين : « استطيع أن أؤكد لكم بشرفي وبالله بأن ليس لنا أية نية في أن نُفَضِّل على الألمانيين في دولتنا الجديدة . وإذا شئتم ألا تصدقوا وعد الشرف ، فالأحرى أن تثقوا بحكمتنا . إننا نفهم جيداً أننا قريبون جداً من الحدود الألمانية . وهذا كاف لئلا نتخذ أي إجراء من شأنه أن يكدر صفو إخواننا المواطنين الألمانيين . وأسمح لنفسي بأن استعمل كلام دياك : « نقدم لكم صفحة بيضاء لتكتبوا عليها

بأنفسكم جميع الضمانات التي تأملون بموجبها حماية قوميتكم في هذا البلد . ونحن مستعدون للموافقة على كل هذه الضمانات . لأن هذا سيكون تأميناً لنا على أنكم تعملون أيضاً على صيانة وحدة هذه المملكة » .

**أسلوب التشيكيين**

**١ ) المظاهرات**

هذا هو موقف التشيكيين . فكيف بذلت جهودهم وما النتائج التي حصلوا عليها ؟

انطلاقاً من ١٨٦٧ ، تبنى رايخسرات فينا موقفاً ليبرالياً ومناوئاً للاكليروس بوضوح . وشكل الأمبراطور وزارة ليبرالية ، أو كما قيل ، وزارة « بورجوازية » ومن الغريب أن يرى أنه خول ، خلال بعض الوقت على الأقل ، رئاسة هذه الوزارة البورجوازية إلى نبيل ، وعلى وجه الدقة ، إلى **كارلوس اورسبرغ** ، نبيل بوهيميا الموالي للإمبراطور ، وبقي **بوست** وزيراً للشؤون الخارجية . ولكن بوست كان من رأيه البحث عن وفاق مع التشيكيين ، كما حصل على وفاق مع الهونغاريين . ومامن شك في أن بوست كان متعاطفاً مع الهونغاريين . وأجرى المفاوضات معهم بكثير من الإصرار والتصميم والرغبة في النجاح أكثر مما مع التشيكيين .

إن ما يلهم سياسته ، هو أنه كان ، على الأقل ، خلال سنوات ، يأمل ، وهو الساكسوني الأصل والمناوئ جداً لبروسيا ، أن يجد ثاراً للإخفاق الذي منيت به النمسا في ١٨٦٦ في حربها مع بروسيا . لقد فكر ، في ذلك الحين ، بالتحالف مع فرنسا . وبما أن دستور ١٨٦٧ ، في غياب التشيكيين يعطي كل السلطة لألماني النمسا ، الذين كانوا أكثر فأكثر معادين لألماني الكونفدراسيون الجرماني وللسياسة البسماركية ، فقد تصور بأنه يجب أن يعتمد على العناصر السلافية في

سياسته المعارضة . وكما كسب بسهولة تحالف كبار الأمراء البولونيين ، حاول الآن ، الحصول على تحالف الأمراء التشيكيين .

كانت المفاوضات بين بوست وزعماء بوهيميا ناشطة بصورة كافية . ولكنها خضعت لتقلبات . فبينما كانت تجري في سنوات ١٨٦٧ و ١٨٦٨ و ١٨٦٩ ، كان الاضطراب القومي آخذاً بالازدياد في بوهيميا . وكان التشيكيون ينتهزون كل المناسبات للإعراب عن حماستهم الوطنية وأملهم بمستقبل أفضل . فتارة يقومون باحتفال على شرف رجل عظيم : كالاحتفال ببلوغ بالاتسكي السبعين عاماً ، في ١٨٦٨ ، وجعله عيداً قومياً . وظل بالاتسكي رجل بوهيميا العظيم . وكان منذ بضع سنوات أقل اندماجاً بالشؤون السياسية من صهره ريغر ، وبدا تجسيداً وشاهداً على حق بوهيميا التاريخي . ولهذا السبب كانت الطبقة النبيلة تجامله وتتملق له ، بالرغم من أنه اعتبر ، في ١٨٤٨ ، في بعض الوقت طريداً وثورياً . وأحياناً تقام أعياد كعيد وضع الحجر الأساسي للمسرح القومي أو الحج إلى أماكن يقدسها تاريخ بوهيميا في المملكة نفسها ، أو في الخارج ، مثل الحج إلى كونستانس ، حيث حكم على يوحنا هوس وأعدم ؛ أو الحج إلى « بيلا هورا » ، الجبل الصغير بالقرب من براغ ، وهو « الجبل الأبيض » حيث قهر جيش ملك بوهيميا ، فريديريك الخامس ، في ١٦٢٠ . وكان ذلك نهاية لاستقلال بوهيميا استقلالاً كاملاً . بيد أنه وجدت تناقضات في هذه المظاهرات ، لأنه إذا قبل أن بوهيميا كانت قد فقدت استقلالها في ١٦٢٠ ، بعد معركة الجبل الأبيض ، أصبح من العسير الادعاء بدستور ١٦٢٧ الذي أعلن فيما بعد . ولكن هذه الحمية الوطنية تدل على المثل الأعلى الذي يحرك الأمة التشيكية التي تجاوزت لامنطق التفاصيل . وأخيراً ، كانت هذه المظاهر تسمى بكلمة تشيكية « تابوري »[1] أي معسكرات .

---

(١) تابوري Tabory

ويقصد بها رحلات جماهيرية في جوار براغ نحو جبل بركاني صغير يسمى جبل ريب[١] ، حيث أنشئت في العصر الوسيط ، على مكان لعبادة قديمة للنار ، كنيسة كرست للقديس - جورج . وهذا المكان القريب التناول بسهولة من براغ كان يساعد على تجمع شعبي كبير . غير أن هذه المظاهرات قمعت بشدة . وأجريت محاكمات صحافة وتوقيفات . ولكن هذه الإجراءات لم يكن منها غير إذكاء العاطفة القومية .

في سنة ١٨٦٨ ، شخص ريغر إلى باريس ، وقدمته لنابوليون الثالث أخت الإمبراطور بالرضاع ، السيدة **كورنو**[٢] ، فسلمه مذكرة عن القضية التشيكية تصر هذه المرة على قضية القوميات أكثر مما تصر على قضية الحق التاريخي الذي لا يهم نابوليون الثالث . لأن التشيكيين كانوا في عز فورانهم ، ولما كان هدفهم الأساسي الاعتراف بالحق التاريخي ، لذلك كانوا يستخدمون جميع الوسائل لجذب انتباه أوربه لهم .

وعندما نشبت حرب ١٨٧٠ ، فكر بوست خلال بضعة أسابيع بالتدخل لصالح فرنسا . وأعطى الأمر بتجمع قطعات من الجيش في بوهيميا . ومن الممكن أن يتساءل ما إذا كانت النمسا تتدخل وتضرب ألمانيا من الخلف . ولكن الهونغاريين حالوا دون بوست وما يريد ، كما حالت دونه سياسة رئيس مجلس وزراء هونغاريا ، الكونت يوليوس آندراسي . وبدا من الضروري تماماً في ذلك الحين أن يعجل بالتفاهم مع التشيكيين ، وإرجاع هؤلاء إلى الحياة العامة . وأجريت انتخابات جديدة لدياط بوهيميا ، وأسفرت هذه الانتخابات عن الأكثرية للحزب الوطني . وعاد التشيكيون إلى الظهور ثانية في دياط بوهيميا . وهذه هي النقطة الأولى . وكان الإمبراطور يأمل في أن يقرروا المجيء إلى

(١) ريب Rip

(٢) السيدة كورنو Mme Cornu

الرايخسرات . ولكن التشيكيين الأوفياء دوماً إلى المثل الـذي ضربـه الهونغـاريون لهم ، سيفعلون ما فعل هؤلاء انطلاقاً من ١٨٦٦ . وأفـادهم ديـاط بوهيميـا منبراً ، وجعلهم أقوى على الاستمرار في مفاوضاتهم مع العاهل .

## دياط-بوهيميا والبنود الأساسية

كانت الوزارة في ذلك الحين ، وزارة ذات ميول اتحادية فيـدراليـة ، يرأسهـا بولوني ، وهو الكونت **بوتوكي**[1] ، وقـدم ديـاط بوهيميـا رسـالـة إلى العـاهل مع مذكرة مطولة ومفعمة بتذكرات تـاريخيـة رصـدهـا بـالاتسكي وأعـاد النظر فيهـا حقوقيون أيضـاً . وفي ٢٦ أيلول ١٨٧٠ ، وعـد فرنسوا - جوزيف بـأن يتوج ملكاً على بوهيميا ، وأعطى بذلك كلاماً رسمياً وعلنياً . وفي كانون الأول ، احتج دياط بوهيميا على انتصارات الألمان في فرنسا ، متنبئاً بضم الألزاس - لورين ، وقام على كل سيـاسـة من شأنها تقرير مصير السكان دون مشـاورتهم ، وتفصل فـريقـاً من مواطني الدولـة التي ينتمي إليهـا للانتماء إلى دولـة أخرى . وهـذا الاحتجـاج المؤثر جـداً ، في وقت لم تتقبـل فرنسـا فيـه إلا الرفض لكل مـا تطلبـه من نجـدات ، لم يعجب الحكومة النمساوية ، وصرح بوست بأن هذا التـدخل في السيـاسـة العـامـة للإمبراطورية لايتسامح به مطلقـاً . وظل التشيكيون يرفضون الظهور في مجلس الإمبراطورية . وأخيراً قرر فرنسوا - جوزيف التفاوض معهم .

وقـامت بـالمفـاوضـة وزارة أخرى ، وزارة هـوهنفـارت[2] ، التي تشكلت في شباط ١٨٧١ ، وكان هدفها الوصول إلى اتفاق . وتتـألف هـذه الوزارة من ألمـان ، مثل هـوهنفـارت نفسـه ، وكان رأيهم فيـدراليـاً ، وبـالتـالي ، مستعـدين لقبـول تغييرات في دستور كانون الأول ١٨٦٧ . كما تضم الوزارة وزيراً آخر ألمانيـاً منـاوئـاً

---

(١) بوتوكي Potocki

(٢) هوهنفارت Hohenwart

لبروسيا وهو شيفله[١] ، وسيكون له دور كبير في المفاوضات . وأخيراً كانت الوزارة تضم تشيكيين : مثل وزير التعليم العام تيريشيك[٢] ، وكان حقوقياً متمرساً جداً على المفاوضات السياسية ؛ والدكتور هابيتينيك[٣] ، وقام بالمفاوضات **شيفله** مع زعيمين سياسيين تشيكيين : ريغر ، وكلام مارتينيك ، ممثل « الطبقة النبيلة التاريخية » . وبعد بضعة أشهر تم التوصل إلى اتفاق على نقاط مبدأ أساسية تسمى « البنود الأساسية » .

تتصور البنود الأساسية الحالة في بوهيميا كما يلي : أولاً ، يقبل التشيكيون الظهور في مجلس الإمبراطورية ويوافقون على التسوية ؛ وهذا يعني نفس التنازل الذي قام به الهونغاريون للنمسا ، أي الإعتراف بالشؤون المشتركة . وبالتالي ، يعطي التشيكيون موافقة مملكة بوهيميا على نظام التسوية . وعندئذ يتأمن بقاء الملكية . ومن جهة أخرى ، يعترفون بمكانهم في إمبراطورية النمسا ، في ليتانيا الغربية . وهنا توجد نقطة هامة جداً : فبينما كان للدولة الهونغارية كامل الاستقلال ، كان يبشر بتأسيس مملكة بوهيميا ، ولكن مواطني مملكة بوهيميا سيظلون نمساويين ، ولن تكون صفة مواطن خاصة لبوهيميا . وسيوجد للشؤون العامة المشتركة ، برلمان مشترك ، مجلس النواب ، ولكن هذا المجلس لن يضم إلا ممثلي الدياطات ، وستمتد صلاحيته على شؤون الجيش ، والعملة ، والبنوك ، والقروض ، والبريد ، والبرق ، والخطوط الحديدية . وسيكون في الوزارة وزير من بوهيميا ، وسيكون هذا الوزير مستشاراً ملكياً لبوهيميا . وأخيراً ، سيصبح مجلس الأمراء مجلساً للشيوخ . وستتوسع صلاحية الدياطات ، فيما يتعلق بكل الشؤون التي لاتكون على سبيل الحصر خاصة بمجلس الامبراطورية . وسيبدل

---

(١) شيفله Schäffle

(٢) تيريشيك Tireček

(٣) هابيتينيك Habětinek

النظام الانتخابي بشكل يقل فيه ممثلو المدن ويكثر فيه ممثلو الأرياف . وهكذا يشجع ويعزز بوضوح العنصر التشيكي في بوهيميا ومورافيا .

وأدت البنود الأساسية ضمناً إلى تعديل الملكية كلها : فقد خسر مجلس الامبراطورية لحد ما صفته كبرلمان مركزي ليصبح نوعاً من كونغرس دياطات . وازدادت سلطة الدياطات . وعليه توجد لامركزية بالنسبة إلى نظام ودستور كانون الأول . وإن لم تعرض على بساط البحث قضية الغاء هذا الدستور ، الذي أصبح مكيفاً . ولكن كما صححت باتنت شباط ١٨٦١ ، في اتجاه مركزي ، روح الدبلوم الفيدرالية ، فإن ما سيخرج من البنود الأساسية سيصحح كذلك ، في اتجاه فيدرالي ، الروح المركزية لدستور ١٨٦٧ .

وأخيراً ، تصور لبوهيميا قانون لحماية الأقليات يعترف في بوهيميا بمساواة اللغات ، ويؤسس تقسيماً إدارياً لتحديد المناطق الإدارية والانتخابية حسب القوميات التشيكية والألمانية . وستسهر ، في دياط بوهيميا ، كورية خاصة ، كورية القوميات ، على تنفيذ قانون القوميات .

وباختصار ، إن دياط بوهيميا ، في ايلول ١٨٧١ ، تقبل ووافق على عدة أعمال : جواب من الملك يعد بالتتويج . ونذكر هنا مقطعاً من هذا الجواب . وسنرى فيه تأكيداً بالاعتراف بمملكة بوهيميا ؛ ومن جهة أخرى ، الرغبة الملفتة للنظر التي فرضتها الضرورة لربط العمل الجديد بكامل مجموعة الأعمال السابقة . فقد صرح فرنسوا - جوزيف - الذي كان حساساً جداً بفكرة هذا التتويج ، وحريصاً على أن يقدم في كل دولة على أنه ملك محلي وممثل للتقاليد الخاصة بكل من هذه الدول بهذا القول :

« ذكرى منا واعترافاً بوضع حق دولة تاج بوهيميا ، واقتناعاً بالمجد والقوة اللذين قدمها هذا التاج لنا ولأسلافنا ، وذكرى منا أيضاً للولاء الكامل الذي

سأُند به شعب مملكة بوهيميا ، في كل عصر ، عرشنا ، نعترف عن طيب خاطر بحقوق هذه المملكة ، ونحن على استعداد لأن نكرس هذا الاعتراف بيمين تتويجنا . وبما أننا ، من جهة أخرى ، لانستطيع التخلص من الاتفاقات الرسمية الصريحة التي عقدناها مع الممالك والبلاد الأخرى وعبرنا عنها في دبلومنا ، في ٢٠ تشرين الأول ١٨٦٠ ، وفي القوانين الأساسية للدولة المنشورة في ٢٦ شباط ١٨٦١ ، وفي ٢١ كانون الأول ١٨٦٧ ، فلا ننسى يمين التتويج التي أقسمناها لمملكة هونغاريا ، مملكتنا » . إذن كان القصد تكييف العمل الجديد مع مجموعة التشريع السابق لها . ووافق دياط بوهيميا أيضاً على قانون الأقلية والقانون الانتخابي . وبالتالي سويت قضية بوهيميا ، وسيتوج الملك بعد بضعة أسابيع في براغ .

## إخفاق البنود الأساسية

## الهونغاريون والألمانيون

كيف ستقوم القوميات الأخرى برد الفعل ، وأولها هونغاريا ، التي دعيت ، بموجب اتفاق ١٨٦٧ ، إلى فحص كل تغيير يمكن أن يحدث في ليتانيا الغربية ؟ لقد أبدى الألمانيون في بوهيميا ، وألمانيو سيليزيا والنمسا ، عند إعلان الاتفاق مع دياط بوهيميا ، قلقاً شديداً واستياءً عظيماً . من ذلك أن نائباً ألمانياً ألقى كلاماً معرباً وثقيلاً على مستقبل الملكية وعلى علاقاتها مع الألمانيين : « لم نغلب في سودان لنصبح ، نحن ، جزيرات للتشيكيين » . كذلك وقف ألمانيو النمسا ، مواطنو الإمبراطورية النمساوية ، متضامنين مع ألماني الإمبراطورية التي تأسست في بداية السنة واعتبروا كل انتصار لألماني الرايخ انتصارات لهم . ولكن معارضة الهونغاريين كانت أخطر أيضاً . فهم يصرحون بأن البنود الأساسية أتت بتغيير دستوري في نظام ليتانيا الغربية . ولهذا فإن الاتفاق النمساوي - الهنغاري لعام ١٨٦٧ وجد عاجزاً . إن التسوية افترضت تنظيماً دستورياً كما وافق عليه

الإمبراطـور بتثبيت أعمـال ٢١ كانـون الأول ١٨٦٧ . وبـالتـالي ، إذا تحـولت إمبراطورية النمسا في اتجاه فيـدرالي ، بتخويل فوائـد كبرى إلى قوميـة سلافيـة ، تدمر الاتفاق .

### الضغوط الخارجية

وأخيراً ، قلقت الحكومات الأجنبية أيضـاً من التحويل الـذي سيـدخل على الإمبراطوريـة . ويـأتي أولاً الحكـومـة الألمـانيـة . فقـد فكر بسمارك بـأن نجـاح المطـالب التشيكيـة سيجر الألمـانيين إلى مـوقف استردادي ، وأن ألمـاني النمسـا ، وبخاصة ألماني بوهيميا سيطالبون بارتباطهم ثانية بالرايخ . غير أنه قدر بأن لديـه مايكفي من صعوبات ليسير من جديد الآلة التي أنشـأهـا برايخ ١٨٧١ ، ولم يشـأ أن يحمل نفسه قضايـا جـديـدة . وقـام لـدى فرانسوا ـ جوزيف بمسعى بواسطـة ملـك سـاكس ، الصـديق الشخصي للإمبراطور . ويقول مؤرخو النمسـا أيضـاً إن الحكومة الروسية كانت تخشى من أن يؤدي تحويل النمسـا ، في اتجـاه مشجع جـداً للسلافيين ، إلى مطالب في بولونيا الروسية . وبالرغم من جميع الآمال التي عقدهـا التشيكيون على الصداقة الروسية ، يبدو أن حكومة القيصر كانت تعمل ضدهم .

وباختصـار ، إن مجلس التـاج ، الـذي انعقـد في شهر تشرين الأول ١٨٧١ ، وكان منتظراً منه أن يُعلم بأن الاتفاق تَمّ ، وأن تتويج الملـك سيكون بعـد بضعـة أيـام ، خرج منـه قرار معـاكس : فقـد تخلى عن كل شيء ، وقـدمت وزارة هوهنفارت استقالتها . وفي الوقت الـذي أوشـك التشيكيون فيـه أن يقطفوا ثمـار جهودهم وصبرهم الطويل ، استسلموا ليـأس فظيع جـداً ، وارتفعت احتجـاجـات عابثـة بصورة مطلقـة في ديـاط بوهيميـا . وصرح الأمير شـارل شفـارتز نبرغ بـأن حقوق تاج بوهيميا سيدافع عنها « حتى التضحية التامة بالأرواح والأموال » . أمـا الآن فلا أمل يرجى . هذا هو تاريخ المحاولة لحل القضية التشيكية في اتجـاه حق الدولة مستلهمة من المثل الهونغاري .

## النتيجة

لقد تناقش المؤرخون كثيراً في أسلوب التشيكيين . ومن الممكن أن يقرأ في مؤلفات **ارنست دوني** أو **لوي ايزنمان** صحافاً من النقد هامة للغاية . ويرى هؤلاء المؤرخون أن التشيكيين استسلموا للضلال بتشبيه حقوق تاج بوهيميا بحقوق تاج هونغاريا . والحقيقة ، أن أرض هونغاريا كلها كانت تابعة لتاج هونغاريا . أما بالنسبة لتاج بوهيميا ، فقد لبس الأمر بين ماكان يطلب لمملكة بوهيميا الأصلية ، وما كان يجب عمله أيضاً لتقبل به مورافيا وسيليزيا . لقد كانت سيليزيا محتلة من قبل الألمان ، ولم تشأ الانضمام إلى سياسة دياط بوهيميا . ولم يذعن دياط مورافيا إلا بعد مقاومات عظيمة جداً ، بسبب العنصر الجرماني القوي جداً الذي كان يضمه بين أعضائه . والأخطر من ذلك أن الهونغاريين لم يكن عندهم أقلية مسلحة جيداً سياسياً واقتصادياً ، وأن الأقلية الألمانية في بوهيميا لم تكن أقلية تدعمها دولة كبرى من نفس العرق كما كانت أقلية بوهيميا في الرايخ الألماني في ١٨٧١ . وفي الحقيقة ، أخيراً ، إن حق الدولة ، وهو فكرة قديمة ترضي الارستقراطية ، لم يكن له كبير نفاذ على الطبقات الجديدة . وقد برهن المستقبل على التخلي شيئاً فشيئاً ، في بوهيميا ، عن هذه الفكرة ، فكرة الحق . ومع ذلك ، فإن هذه الحجة صحيحة بخاصة للدور التالي . ففي تاريخ ١٨٦٧ ، ١٨٦٨ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧١ ، على وجه الدقة بسبب الضياء الذي أحاط نجاح هونغاريا وحصولها على فوائد بمناداتها ومطالبتها بحق الدولة ، كان لحق الدولة التشيكية من جانبه قوة كبرى جداً من الاقناع والوجاهة .

وعلى أي حال ، كانت نتيجة هذا الاخفاق عداء كبيراً بين التشيكيين والألمانيين في بوهيميا . فقد قام كل من الفريقين في وجه الآخر وأصبحت الحالة أحرج بكثير مما كانت عليه في نقطة الانطلاق .

# الفصل السابع

## القوميات السلافية في هونغاريا

## حتى آخر القرن التاسع عشر

يتناول البحث في القوميات السلافية ، في هونغاريا ، حتى آخر القرن التاسع عشر ، ناحيتين : الأولى ، دراسة القوميات السلافية ؛ والثانية ، كرواتيا الخاضعة لنظامها الخاص حسب تسوية ١٨٦٨

### تطبيق قانون القوميات

### الحياة السياسية والمجتمع في هونغاريا

لمتابعة سياسة الهونغاريين والتطبيق الذي أجرته مختلف الحكومات للقانون ٤٤ لعام ١٨٦٨ في القوميات ، لا بد لنا من عرض الظروف العامة ، السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها مملكة هونغاريا . وهذه الظروف خاصة جداً وصعبة الفهم دون بعض الجهد في التفكير .

لقد ثبتت قوانين ١٨٦٧ - ١٨٦٨ ، التي درسناها ، أطر نظام سياسي حديث . وبعثت هونغاريا التاريخية القديمة حرةً ، بجهاز حقوقي يزعم بأنه يتجاوب وحاجات الأزمنة الحديثة . وفي الواقع ، إن النظام الانتخابي المعقد[1] يعطي التفوق إلى الطبقات العليا في المجتمع وبخاصة ، في البلد الزراعي ، إلى

(١) يوجد للمجلس الأدنى ٣٦ فئة انتخابية .

الملكية العقارية ، بالإضافة إلى الملكيـة المنقولـة . ويجب ألا يـذهب عن البـال ، حتى نحو ١٨٨٠ ، أن أقل من ٦ ٪ وانطلاقـاً من ١٨٨٠ ، أن ٦ ٪ فقـط من السكان كانت تتمتع بالحق الانتخابي ، وأن الملكية العقارية موزعة بين « مالكي الأطيان » أي أمراء أغنيـاء جـداً يملكون دومينـات واسعـة ؛ والطبقـة النبيلـة الوسطى التي أفقرت ، ولكنها تهوى الحياة السياسية ؛ وأعضـاء الطوائف الـدينيـة في الكنيسـة الكاثوليكية الزمنية والنظـاميـة ، أو الطوائف البروتستـانتيـة ، وبخـاصـة مجـامع الكنيسة اللوثرية . أما البورجوازية فغائبة تقريباً . وكانت التجـارة والأعمـال ، وهي مـا زالت قليلـة النمو في التـاريـخ ١٨٦٨ ، بين أيـدي عـدد قليـل جـداً من البورجوازيين من أبناء البلاد ، ومن عدد عظيم من الإسرائيليين الـذين مـا فتئوا يدعون إليهم وافدين جدداً من أبناء دينهم . وعندما يقال هونغاريا وهونغـاريـا السياسية ، فهذا يعني حتى آخر القرن ،الطبقة الارستقراطية الهونغارية .

يبدي هذا المجتمع ملامح أصيلة : كان مثقفاً ، منفتحاً على الأفكار الغربيـة ، فروسياً ، جذاباً ، لاتينياً في أشكاله ، مهذباً للغاية ، مصقولاً ناعماً . وكان يعرف كيف يعظم النظريات السياسية التي يـدافع عنهـا . وبهـذه الصفـات سحر المجتمع الهونغـاري الملكـة اليزابث . فقـد شرعت العـاهلـة بـدراسـة اللغـة الهونغـاريـة ، وصارت تفخر بأنها تتكلم الهونغـاريـة كفلاح هونغـاري ، وعلمت أولادهـا اللغـة المجرية على أيدي مربين هونغاريين . وحاولت تجنيس السلالة . وعـدا عن ذلـك نرى أن الحضـارة الهونغـاريـة ، ويجب أن نلح على ذلـك ، طبعت جميـع هـؤلاء الوافدين الأجانب ، أي السلوفاكيين ، والرومـانيين ، والصربيين الـذين يعيشون في هـونغـاريـا ويبلغـون مستـوى أعلى في المجتمـع ، يـأخـذون مـلامـح الطـابـع الهونغاري ، وحتى أكثرهم مقاومة لاستعمال اللغة المجريـة ، بل والأوفيـاء لقوميتهم الأصلية أيضاً . ونجد عند الذين يتمجرون والذين يقاومون التمجير ويدافعون عن

الأفكار القومية نفس الأخلاق والعادات ، وبالإجمال نفس شكل تصور الوجود في هونغاريا . لقد كانت هونغاريا بلد الحياة اللامعة البراقة والسهلة . ففيها ترقص رقصة الشارداس[١] الشهيرة ، ويثمل بالخمر والموسيقى ، وبخاصة الموسيقى الغجرية ، التزيغان[٢]. ولم يكن هؤلاء الغجر هونغاريين ولا سلافيين ولا رومانيين ، ولكنهم أعطوا للبلد بكامله ذوق موسيقاهم الساحرة .

وكانت هذه الحياة تنتشر ، حتى في الأوساط الريفية ، بتقاليدها الشعبية الغنية ، وأغانيها العذبة اللذيذة ، وبزاتها الملونة والمثقلة بالأزهار والأشرطة ، وبتزيين المنازل ، والمطرزات على الموائد ، والخزف المتغير الألوان والرسوم الملفتة للنظر كثيراً . وفي هذه الحضارة النسيج وحدها بصورة كاملة ، مثل يقول : « لا حياة خارج هونغاريا ، وإذا وجدت حياة فليست على هذا النحو » . ولا بد من الوقوف على هذه الملامح إذا أريد تقييم الحوادث بصورة عادلة .

## متطلبات الحياة الحديثة والجهاز الإداري

في هذا البلد وفي العصر الذي تلا التسوية ، كان من الضروري بذل جهد ضخم جداً لإدخال الحياة الحديثة ، وتجديد الجهاز الإداري في الدولة ، والجهاز الاقتصادي ، ورسم الطرق ، أو توسيع الطرق التي كانت موجودة من قبل ، ومد الخطوط الحديدية ، وشق القنوات ، وضبط سيول الجبال وأنهار منطقة سلوفاكيا : **فاغْ** ، **نيترا** ، **هرون** . وهذا يفترض القيام بعمل كبير جداً . ويجب أن يفكر أيضاً ، بأن سكان هونغاريا في مجموعهم كانوا شعباً ريفياً يضم عدداً عظيماً من الفلاحين المتخلفين جداً في جبال **تتراس** ، وفي الجبال المعدنية في سلوفاكيا ، جنوب تتراس . وكان من الضروري وجود جهاز من الموظفين عديد

---

(١) الشارداس CZARDAS

(٢) التزيغان TZIGANE

ومتعلم ، وكان ينقصها إطلاقاً . ونرى أن المؤرخ الهونغاري المعاصر ، وعلى وجه التأكيد أفضل مؤرخ للمدرسة الهونغارية ، **زكفو**[١]، ألف كتاباً ممتازاً باللغة الألمانية باسم « الدولة الهونغارية »[٢]، وألح فيه كثيراً على الحاجة الماسة لجهاز إداري . وفيه يرى السبب العميق لسياسة يرثى لحالها ، لأنها تسوق هونغاريا إلى نزاع زعم واضعو قانون ١٨٦٨ أنهم تجنبوه وهو : النضال ضد القوميات . ولما لم تستطع هونغاريا تسوية قضية القوميات ، فقد عرفت التجزئة الأرضية التي يشكو منها هونغاريو السهل في وطنيتهم مع من ظلوا متعلقين بفكرة الدولة القديمة .

وأظهر زكفو المؤثرات العديدة والمتناقضة التي أثرت على الموجهين الهونغاريين انطلاقاً من ١٨٦٨ . لأن القطيعة الملفتة للنظر وقعت بين المثل الأعلى القديم الأوربي والإنساني الذي كان يمثله اوتفوس ودياك ، وبين السياسة التي تبناها خلفاؤهما . فقد تخلى هؤلاء في عجلتهم لتمثل الشعوب الأجنبية عن سمو النظرات التي صنعت قوة جيل التسوية ، ولجؤوا إلى طرق فظة ، مقتنعين بأن على الدولة أن تكون قوية ، وأن تفرض نفسها بالقوة ، وأرادوا أن يعجلوا كثيراً جداً بالعمل . وتحت ضغط هذه الحاجة إلى جهاز إداري ، لم يترددوا في خلقه بصورة اصطناعية بفرض التعبير المجري في كل مكان . وفي عجلتهم هذه لبلوغ النتيجة بسرعة ، خلطوا بين فكرة الدولة وفكرة الأمة ، وأرادوا الحصول حالاً على جهاز يتبنى فوق ذلك القومية المجرية لتشكيل دولة هونغارية .

منذ ١٨٧٥ ، صفي حزب دياك ، ووصل السلطة حزب جديد وهو حزب

---

(١) زكفو SZËKFU

(٢) يمكن الرجوع إلى مؤلف ج - زكفو باللغة الفرنسية وهو بعنوان :

ETAT ET NATION , P. U. F. , PARIS 1945

الكونت كولومان تيسزا . وقد تشكل من اتحاد قسم من حزب دياك القديم بحزب المعارضة السابق للتسوية . وكان تيسزا زعيم حزب التحالف . وبالنسبة إلى دياك ، واوتفوس ، **وزيشيني** ، أي عظماء رجال دور الاستقلال ، وأيضاً بالنسبة إلى كوسوت ، يجسد تيسزا الطبقة النبيلة الهونغارية الوسطى ، كما يقول المؤرخ ايزنمان ، أو على الأقل ، الطبقة النبيلة الإقليمية الهونغارية التي تنقصها نظرات الارستقراطيين العامة الذين كانوا في الغالب على صلة بأوربة الغربية ، أو الذين أنموا ثقافتهم كثيراً . وكانت أفكار كولومان تيسزا أقل بكثير من مهارته وأسلوبه . فعوضاً عن أن يبحث عن مبادئ وتطبيقها ، اعتمد على أهواء ومصالح ، وبدت الحالة معقدة . وفي الحقيقة ، إن العنصر الأمين على سياسة كوسوت الذي يأسف على إبرام التسوية أو يلح على المطالبة بالاستقلال حيال النمسا ، يتألف من الطبقة النبيلة الصغيرة المتجمعة في السهل الهونغاري . وعلى العكس ، كان العنصر الذي يأتلف مع التسوية كثيراً ، في المناطق الخارجية التي يحتلها الأجانب . وعليه فإن التناقض الأول كان في أن الكونت تيسزا يبحث في هذه المناطق عن سَوْق جهاز سياسي وإداري . ولذلك لا نعتقد بأن هذا الجهاز كان أجنبياً ، بل لأن النظام الانتخابي كما طبقته الحكومة الهونغارية ، في ذلك الحين ، كان مهيّأً للفساد بسهولة . فمثلاً لم يكن التصويت سرياً ، بل كان شفهياً . وكان الناخب يأتي إلى مكتب التصويت ليسمي مرشحاً يصوت له . ومن جهة أخرى ، كانت هيئة المقترعين قليلة العدد جداً . ولنذكر أنها كانت أقل من ٦ ٪ من الناخبين . ومن هنا تفهم الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها .

### تطبيق الانتخابات

أما وأن تكون الانتخابات الهونغارية دوماً انتخابات فاسدة ومدبرة فهذا شيء معروف . ولذلك لا يوجد أي فارق ، في هذا الاعتبار ، بين المناطق

المأهولة بالمجر والمناطق التي يسكنها الأجانب . وقد أكد زكفو هذا الواقع بالعبارات التالية : « لم يكن باستطاعة المقترعين أن يصوتوا إلا في مكان واحد ، وهو المدينة الرئيسية في المنطقة الإدارية . وكان وصولهم وإقامتهم في هذه المدينة محددين من قبل الإدارة ، ومراقبين من قبل الدرك . وعند الانتخابات يحدث اضطراب عظيم ، لأن الجماهير التي منعت من التصويت تثور ، وتقوم مشادة بين أنصار مختلف المرشحين : هونغاريين أو غير هونغاريين ، ويطلق الدرك النار على الجمهور » . ومن هنا يرى كيف كان تطبيق النظام الانتخابي شرقياً ومطابقاً قليلاً للمثل الأعلى وللتعاملات الغربية ، ويضيف المؤرخ الهونغاري : « إن الفارق الوحيد هو أنه عندما يرتكب مثل هذه الشراسة الانتخابية ، في مدينة هونغارية في السهل الكبير ، ضد مرشح حزب الاستقلال ، لا يهتم بها كثيراً في الخارج ، وتنسب إلى الصفة المعيبة للنظام الانتخابي الهونغاري . ولكن إذا حدثت ضد مرشحين غير هونغاريين ، فإن هذا الفعل تتناقله الصحافة الأوربية بكاملها » ولا يهمنا ذلك كثيراً ، إن كل ما يهمنا حفظه هو تطبيق هذا الأصول في كل البلاد على حساب المجر والأجانب على حد سواء . وكانت طرق الفساد الانتخابي تتم بطرق فساد برلماني . وبفضلها حافظت الوزارات الليبرالية عموماً ، ووزارة الكونت كولومان تيسزا على السلطة خلال خمس عشرة سنة ، من ١٨٧٥ إلى ١٨٩٠ .

ونتيجة ذلك هي أنه عوضاً عن أن يطبق قانون القوميات بأمانة وإخلاص للصفة الليبرالية التي ألمعنا إليها ، نرى الحكومات الهونغارية تتابع مجيرة النخبات الأجنبية . ولم يكن القصد مجيرة السكان الريفيين بالقوة ، لأن هذا لا يمثل شيئاً عظيماً ، ولا يقدم شيئاً ، وإنما تأمين القوة للدولة الهونغارية . فكان على كل شخص ، وكل فرد يريد الارتقاء على السلم الاجتماعي ، ويصبح مرموقاً في

التجارة أو الصناعة أو الإدارة أو التعليم أو الاكليروس ، في كل الفروع ، حيث يقتضي النشاط ثقافة ومسؤولية ، أن يصبح مجرياً . ولا يكفي أن يكون مواطناً هونغارياً متعلقاً بالدولة الهونغارية ؛ إن ما يجب هو أن يكون أيضاً مجرياً وناطقاً بالمجرية .

## المجيرة في المناطق السلوفاكية

ومنذ ذلك الحين ، ناضلت الحكومة الهونغارية ضد اللغات القومية . وبالرغم من حماية المبدأ التي منحها قانون ١٨٦٨ ، حاولت أن تنشر استعمال اللغة الهونغارية على حساب اللغات الأجنبية . وقد بدأ هذا العمل قبل تيسزا بإرادة الحكومة ، وبإفراط من الغيرة عند بعض الموظفين . ومن المؤكد أن الموظفين الهونغاريين ، وبخاصة زعماء المناطق الذين يمكن تشبيههم بالمحافظين ، رؤساء المحافظات ، حاولوا اجتذاب حسن التفات الحكومة بغيرتهم على صالح المجيرة ، ونسبوا لأنفسهم شرف كل تحديد أتوا به لممارسة حق اللغات الأجنبية . وفي ١٨٧٤ ، نلاحظ عند السلوفاكيين أمثلة على ذلك . يجب أن نتمثل في ذهننا أن سلوفاكيا ، أو هونغاريا العليا بلد جبال وغابات مترامية ومراع واسعة ، وأن المساكن تتجمع في الوديان فقط : وادي **نيترا** ، **فاغ** ، **هرون** ، وأن هذه المساكن تتجمع في قرى أو في مدن صغيرة ، وأن بعضها يؤلف جمهوريات محلية ، بروح نعرة محلية ، وحتى منافسات بين مدينة وأخرى أيضاً .

وعملاً بقانون ١٨٦٨ ، وبخاصة بعض الفوائد الممنوحة في ١٨٦١ لسلوفاكيا ، كانت كثير من المدن تملك مدارس ثانوية سلوفاكية أسستها طوائف بروتستانتية أو كاثوليكية . ومنذ ١٨٧٤ ، بدأ النضال ضد المدارس الثانوية السلوفاكية ، وشرع به باتهامات جرائد سلوفاكية حكومية وموظفون غيورون متحمسون . فقد اتهم جهاز هذه المدارس الثانوية بإحياء الروح السلافية الجامعة وتعهدها

بالنباء . وكان الحكومة الهونغارية تشعر دوماً برهبة عميقة من أن تمارس روسيا نفوذها على هؤلاء الأجانب من أصل سلافي . ووجه الاتهام بالجامعة السلافية إلى كل السلافيين تقريباً الذين لم يشاؤوا أن يتمجيروا ؛ وأحياناً بلغ الاتهام فلاحين طيبين لا يفقهون شيئاً من ذلك ، باعتبارهم غير أهل لأن تكون لديهم فكرة واضحة عنَ الجامعة السلافية . وهكذا أعلن أن المدارس الثانوية السلوفاكية مفعمة بفكرة الجامعة السلافية . وقامت تحقيقات الموظفين ضدها . واعترف هؤلاء أن جهاز التعليم فيها كانت تحركه روح خبيثة . وأغلقت المدارس الثانوية . وبسبب إغلاق هذه المدارس الثانوية الكاثوليكية أو البروتستانتية ، منيت الأمة السلوفاكية بخسائر جسيمة جداً . وفي هذه المناطق النائية التي يجعلها مناخ الشتاء صعبة التناول جداً ، يمكننا أن نقدر مدى الاضطراب الذي يمكن أن يحدثه حذف مدرسة ثانوية للمشاريع العائلية بشأن فتى مراهق . فإلى أين يجب أن يرسل ؟ إلى أقرب مدرسة ثانوية . وهذا يعني أن يعهد به إلى مدرسة ثانوية مجرية ، أي تكريسه للمجيرة . وكثير من الناس الطيبين لم يدركوا أنهم بعملهم هذا إنما يعدون فصل أولادهم عن قريتهم الأصلية .

وبعد ذلك قامت حملة ضد « جمعية الخلية » السلوفاكية : فقد حصل السلوفاكيون ، بعد زيارتهم للملك فرانسوا ـ جوزيف ، في ١٨٦١ على تأسيس جمعية « الخلية » السلوفاكية لنشر اللغة السلوفاكية ، وجمعيات الكتب السلوفاكية . وعلقت « الخلية » أولاً ، ثم فتشت ، وحجزت أموالها . ولم يكن للسلوفاكيين آنذاك نواب في برلمان بودابست . كان لهم في البدء في سنوات ١٨٧٠ ، ممثل منهم وهو **بوليني ـ توت** ، ولم يجدد انتدابه . وفي قضية « الخلية » أنجدهم صربي يدعى **ميليتيش** ، وقد لعب هذا دوراً هاماً في الدفاع عن الصربيين والسلوفاكيين معاً ، وتساءل كيف يمكن حذف جمعية تضم الملك بين أعضاء لجنة الرعاية ، وإلى من تعود أموال « الخلية » . لقد كان يرى أن هذه

الأموال يجب أن تعود إلى الأمة السلوفاكية . وأجاب الكونت تيسزا : « لا توجد أمة سلوفاكية ، ولا توجد إلا أمة هونغارية » . وبالتالي ، كان على الجمعية المؤسسة لنشر المعارف والتربية الشعبية عند إلغائها ، أن تسلم أموالها للأمة ، أي يجب أن تعود أموالها للأمة الهونغارية .

وعلى الدوام وجد نوع من خلط أو تلاعب بالكلمات بين لفظ **دولة وأمة** . والدولة الهونغارية في الوقت نفسه هي الأمة الهونغارية ، ولكن القوميات في ذلك الحين ، وجدت نفسها نوعاً ما مختلطة ومنتشرة في هذه الأمة الهونغارية ، وتزول شخصيتها في الوقت الذي يراد الإمساك بها ، ولا يعترف بها حقوقياً . وقد تساءل الكاتب والوطني السلوفاكي **هوربان** ، ما إذا كان من الأفضل التخلي في مثل هذه الظروف عن اللغة السلوفاكية والعودة إلى اللغة التشيكية كلغة تعبير أدبي للفريقين . فقد ألف باللغة التشيكية عام ١٨٧٦ ، تقويمه المسمى **نيترا** ، ولكنه لم يثبت على هذه الخطة ، وكان لابنه سياسة معارضة لسياسته تماماً .

لقد وجه حذف الجمعية السلوفاكية ضربة عظيمة جداً للسلوفاكيين . وكانت القوميات الأخرى أمامهم في هونغاريا أكثر صلابة وأفضل تسلحاً ، ولا سيا الصربيين في **الباشكا والبانات** ، في شمال كرواتيا ـ سلافونيا ، والرومانيين في ترانسلفانيا . وحافظ هذان الفريقان الروماني والصربي على استقلالها أكثر من غيرهما . ويهمنا الصربيون كالسلافيين ، ولكن يهمنا الرومانيون أيضاً ، لأن موقفهم سيؤثر على موقف السلوفاكيين . فقد استطاعوا أن يحافظوا على جمعياتهم ويصونوا مؤسساتهم . وعند الصرب حافظت الكنيسة الارثوذوكسية على دور عظيم جداً . وكانت تؤلف بحق هيكل القومية الصربية في هونغاريا ، بالرغم من الاضطهادات التي تحملتها . وكانت لها صفة كنيسة على حدة ، ولم تختلط

باعتبارها كنيسة ارثوذوكسية ، بالكنائس البروتستانتية أو الكاثوليكية المشتركة للمجر ولغير المجر . وحافظت أصالتها الدينية على الجزء الأكبر من الفريق الصربي .

ولكن توقيف تقدم القوميات لا يكفي . ولذا تجب المجيرة وبخاصة مجيرة التعليم . ولذا أنشئت مدارس الدولة بعدد عظيم . وأخذت هذه المدارس تنافس المدارس الحرة ، أي المدارس الكاثوليكية أو المدارس البروتستانتية ، وتعلم باللغة المجرية . وقد نشرت ذكريات هامة جداً لرجال دولة سلوفاكيين يقصون فيها حياة طفولتهم[1] .

لقد أخذوا إلى المدرسة ، وعلموا فيها اللغة المجرية مباشرة . وكانت بالنسبة لهم لغة صعبة ومربكة ، وتختلف تماماً عن اللغات السلافية . ولا أحد يتكلم حولهم بها ، في المنطقة السلوفاكية التابعين لها . وكان قانون ١٨٧٨ ـ ١٨٧٩ يطلب من جميع المعلمين معرفة اللغة المجرية . ثم امتدت رقابة الدولة للتعليم الحر . وزيد عدد ساعات الصفوف ( الفصول ) باللغة المجرية . وفي ١٨٩١ فتح القانون الشهير بحدائق الأطفال دور حضانة لا يتكلم فيها إلا بالمجرية ، وبشكل يفرض استعمال المجرية على أطفال جميع القوميات منذ نعومة أظفارهم . وأخيراً في ١٨٩٣ ، حدد قانون المربوط الأدنى للمرتب الذي يقبضه المعلم . وكانت الغاية سحق موازنات المدارس الحرة تحت عبء ثقيل جداً . وإذا لم تستطع المدارس الحرة تحمله يمكنها طلب مساعدات ، ولكن هذه المساعدات لا تمنح إلا للمؤسسات التي تراعي النظام في عدد ساعات التعليم المخصصة للغة المجرية .

وعدا ذلك ، أسست جمعيات لنشر اللغة المجرية ، كالجمعية التي يرعاها الارشيدوق جوزيف عضو الأسرة الإمبراطورية المقيم في هونغاريا . عقدت هذه

(١) JUDR . EMIL STODOLA . PRELOM (1933) - DR . VAVRO SROBÁR Z. MAJHO ZIVOTA (1946)

الجمعية اجتماعاً كبيراً في نيترا في ١٨٨٣ ، ونظمت جوائز لتشجيع اللغة المجرية في مسابقات عامة ، ومنحت الجمعية مكافآت للتلاميذ الذين أظهروا تقدمهم باللغة المجرية . ووجدت أيضاً جمعية تلفت النظر وتضم سلوفاكيين مجريين . وقال فيها أسقف بروتستانتي لوثري كلاماً له مغزاه ومعناه : « لسنا شعباً سلوفاكياً ، وإنما نحن أفراد نتكلم السلوفاكية » . « وإن هؤلاء الأفراد الذين يتكلمون السلوفاكية ينتمون إلى الدولة الهونغارية ويظهرون ولاءهم للجمعيات التي تتكلم السلوفاكية وتريد الحفاظ على صفات اللغة القومية بالسلوفاكية » .

## مقاومة المجيرة

كانت نتائج المجيرة استياءً عميقاً ومقاومة عظيمة جداً ، ولا سيما في أوساط الشبيبة . ومن الممكن أخذ أمثلة من هذه المذكرات السلوفاكية : قصة رب أسرة يوصي ابنه بقوله : « لا تتدخل في شؤون القومية قبل أن تجتاز نضجك » أي شهادة التحصيل الثانوي . وتعلم الشبان المجرية ولكنهم حافظوا على استعمال السلوفاكية ، حتى إن كثيراً منهم طردوا من المدارس الثانوية بتهمة الجامعة السلافية ، واضطروا لمتابعة دراساتهم في مؤسسات أخرى أو في الخارج . ومنذ ذلك الحين بدأت هجرة السلوفاكيين لسببين : سبب اقتصادي للفلاحين الفقراء ، وسبب فكري للشبيبة التي ترتقي اجتماعياً . ولكن المقاومة وجدت أيضاً في الكنيسة . ومع ذلك ، فقد كان للاكليروس الكاثوليكي موقفان : فالأساقفة الذين كانوا على اتصال وثيق بالحكومة ، شجعوا عموماً انتشار اللغة المجرية ، حتى إن بعضهم أخذوا يوصون الكهان بأن يطلبوا إلى الأطفال أن يلفظوا بالمجرية صيغة السلام المألوفة : « المجد ليسوع المسيح » . وإذا قبل بعضهم ، فقد احتج كثير منهم بقولهم بأنه ليس بإمكانهم التعليم الديني لرعاياهم إلا باللغة القومية ، وإلا فإن الشعب يحرم من التعليم الديني الناجع . وأوصى البابا ليون الثالث عشر في

رسالة بابوية في ١٨٨٦ ، الأسقفية المجرية بالحفاظ على التعليم الديني والتبشير والصلاة باللغة القومية . ولكن هذه الرسالة لم يستجب لها إلا قليلاً .

وفي الوقت نفسه ، تحسنت الحالة الاقتصادية بشكل محسوس لجميع القوميات وربما أكثر بوجه خاص للقومية السلافية . لأن برنامج المجيرة كان يتضمن أيضاً تنمية اقتصادية . فمن ذلك أن مدد خط حديدي ينطلق من كوشيس ( كاسّا ) للاتصال على حدود سيليزيا ، بخط **بوهومين** . وبالتالي فإن وادي الفاغ الذي ظل حتى الآن من غير الممكن الوصول إليه ، وصله الخط الحديدي واجتازه ، وتحسنت الحالة الاقتصادية في المنطقة ، ولنستمع في هذه النقطة إلى شاهد سلوفاكي : « هذا عصر مجيد لصناعة دباغة **ليبتوفسكي - سفاتي - ميكولاش** . وشجعت مؤسسة خط حديد كوشيس - يوهومين في ١٨٧٣ ، استيراد الجلود الخام ووصول المواد الأولية ومنتجات الدباغة ، وخشب الأرجنتين ، والآلات من ڤينّا ، وألمانيا ، وانكلترا وسمحت بتصدير الجلود المحضرة لتجار ڤينّا و **بيستاني** وغيرهما ، مما أحدث فوراناً في الحياة الاقتصادية . وأسس بنك التتراس[١] في ١٨٨٥ ، ونظمت شركات بناء ، وارتفع بسرعة مستوى الطبقة الوسطى في هذه المدن الصغيرة في الجبل السلوفاكي . وفي ١٨٨٧ ، أظهر السلوفاكيون تماسكهم بتنظيم معرض للمنتجات السلوفاكية ، ولا سيما المطرزات .

وعلى الصعيد السياسي ، انعدم النشاط خلال سنوات طويلة . وأمام النظام الذي استخدمته الحكومة ، رأى السلوفاكيون بأنهم لا يستطيعون النضال وتخلوا عن الحياة السياسية . وكان زعيمهم المفكر شاعراً لامعاً وعقلاً رومانسياً وحالماً ، وهب قوة تعبير عظيمة ، وهو سفيتوزار بن هوربان ، هوربان فاجانسكي . كتب في جريدة « **نارودني نوفيني** » وعرض خطناً سياسياً أقل بكثير مما هو مثل

(١) جبل التتراس هو أعلى جزء من جبال الكاربات بين بولونيا وتشيكوسلوفاكيا .

أعلى . وقال إن السلوفاكيين يمثلون النواة البدائية للعرق السلافي كله . وعليهم أن يبقوا أنقياء من كل اتصال بالأمم السلافية الأخرى التي عداها الغرب . وعلى الأمة السلافية أن تقصر دفاعها على لغتها ، وأن تنتظر سلام روسيا القيصرية . وإن روسيا القوية « روسيا المقدسة » ستأتي يوماً لنجدة السلوفاكيين وتعيد لهم حريتهم .

ومن الصعب تقييم تأثير سفيتوزار هوربان فاجانسكي . فقد أسهم في الخبل السياسي ، وفي الوقت نفسه أيقظ الحمية القومية . وسيحدث التنظيم السياسي الجديد لسلوفاكيا في الآجل ، تحت تأثير المثال الروماني .

## مؤتمر القوميات ومعارضة الأحرار الليبراليين

لقد ذهب قسم من الشبيبة السلوفاكية للدراسة في جامعة بودابست ، وكانت العائلات الغنية ترسل أبناءها لمتابعة دراستهم في عدة كليات ، كما يفعل أمراء مورافيا أو سلوفاكيا في القرن السادس عشر ، الذين ينطلقون في « جولة في أوربة » مع موكب من المربين والخدم ، ويزورون المدينة بعد المدينة والبلد بعد البلد . وهكذا كان شبان العائلات الموسرة في سلوفاكيا ، في آخر القرن التاسع عشر ، يقضون ستة أشهر في ڤيِنّا ، وستة أشهر في برلين ، ومثل ذلك في بودابست . وفي هذه المدينة الأخيرة يلتقون بالرومانيين والصربيين ، ويكتشفون الوسائل التي كان هؤلاء يدافعون بها عن قوميتهم ، وكانت الحكومة تود التظاهر دوماً بالحرية الليبرالية في بعض الأحوال . وبعد تطبيق سياسة التمثل التي أتينا على ذكرها ، طاب لها أن تبرهن على أنه في اللحظة التي تحترم فيها الدولة الهونغارية ، فإن هذه الدولة تعرف كيف تظهر نفسها ليبرالية حيال قومياتها . وسمحت في ١٨٩٥ بعقد مؤتمر للقوميات في بودابست يجتمع فيه الصربيون والرومانيون والسلوفاكيون . وصوت هذا المؤتمر على قرار يعترف بسلامة مملكة

القديس - ايتين . ولكنه يطالب ، عدا تطبيق قانون ١٨٦٨ ، بتوزيع جديد للأراضي الإدارية .

ويرى المؤرخ الهونغاري زكفو أن هذا الطلب مبالغ فيه . فمن جهة ، أخطأت الحكومة الهونغارية عندما أرادت المجيرة بالقوة ، ولكن القوميات ، من جهة أخرى ، نزعت دوماً إلى جعل « الدومين » الذي تسكنه أرضاً مغلقة وخاصة بلغتها على سبيل الحصر . وبدا لزكفو أن وجود أراضي مغلقة ضار بوحدة البلاد .

وبالإجمال ، شجبت سياسة تيسزا لعدة أسباب : أولاً ، بمعارضة المجر الذين يأخذون عليها استعدادها لإرضاء ڤينّا ، وكثرة مرونتها في تطبيق التسوية . وثانياً ، بالمعارضة الكاثوليكية التي أفزعتها إجراءات الدولة ، والليبرالية التي كانت تهدد امتيازات الكنيسة . فقد كافح الكاثوليك مشروع الزواج المدني الذي فكرت فيه الحكومة بسبب عدائها للأكليروس ، وبسبب القلق من المجيرة على حد سواء . لأن سحب سجلات الأحوال المدنية من مختلف الطوائف الدينية يعني جعل الأحوال المدنية مصلحة من مصالح الدولة ومصلحة « مجيرة » . وبفضل التقدم الاقتصادي أخذ العنصر اليهودي مكانة عظيمة في الأمة : ففي ١٨٤٨ كان عدد اليهود في هونغاريا ٢٤١٠٠٠ ؛ وفي ١٨٩٠ بلغ ٧٠٧٠٠٠ ؛ وفي ١٩٠٠ أصبح ٨٣١٠٠٠ . ويقال بأنهم يشكلون ربع السكان في بودابست ، بينما كانوا في الحقيقة ٢٣ ٪ منهم . ومن هنا اللقب « يودابست » الذي أطلق على مدينة بودابست على سبيل التسلية . وكان اليهود يؤلفون عنصراً متنفذاً من وجهة النظر الاجتماعية : ففي هونغاريا ٤٨ ٪ من الأطباء، و٦٨ ٪ من المحامين كانوا يهوداً . وإذا قام هذا الفريق بمثل هذا التقدم ، فذلك بالرغم من غنى بعض أوساط أبناء البلاد الأصليين ، أوساط التجارة والصناعة ، لأن العنصر الريفي ، المجري أو الأجنبي ، كان متعلقاً بأطيان الملكيات العقارية ، وظل في حالة متخلفة جداً ، وأحياناً في

حالة البؤس ، وعلى كل حال ، كان يرقى بصعوبة جداً نحو الطبقة المتوسطة .

وسقط نيسزا ، في ١٨٩٠ ، ولكن الوزارات الليبرالية ظلت على حالها خلال خمسة عشر عاماً أيضاً . ومع ذلك ، يلاحظ في ١٨٩٤ ، تحت تأثير أفكار البابا ليون الثالث عشر والمرسوم الحبري « ريروم نوفاروم »[1] تجمع الأحزاب السياسية في هونغاريا . ففي الأوساط الكاثوليكية ساد القلق من سياسة الحكومة ، وقامت محاولة للوقاية من نتائجها على الدين أو على القوميات أيضاً . وتشكل حزب جديد وهو ، الحزب المسيحي - الاجتماعي أو الشعبي . وكان زعيمه ماغناً هونغارياً وهو الكونت **زيكي** . فقد تبنى في إحدى مواد برنامجه الدفاع عن القوميات . وأكد على وجوب تطبيق قانون ١٨٦٨ ، وإلا فإن البلاد بكاملها تتعرض للخطر . وانطلاقاً من ١٨٩٦ ، السنة التالية لمؤتمر القوميات ، قرر السلوفاكيون أن يدعموا في الانتخابات المرشح المعارض لحزب الحكومة ، أي مرشح الحزب الشعبي ، مرشح الكونت زيكي . وبعد هذا الدور الطويل من الامتناع دخل السلوفاكيون الحياة العامة من جديد ، ولكن سيطرة الحزب الليبرالي لم تنقطع إلا في ١٩٠٥ .

## تطبيق التسوية مع الكرواتيين

إن تسوية ١٨٦٨ تمثل معاً انتصار المجر ونظاماً قابلاً للاحتمال نوعاً ما بالنسبة لكرواتيا . وكان برنامج المونسينور ستروسماير وأصدقائه ، مثل الكاهن القانوني **راكي** ، يتلخص بهذه العبارة : « إن جل اهتمامنا يجب أن ينصرف منذ الآن إلى تنظيم البلاد وإلى التعليم العام » . وكانت الحياة السياسية متنوعة . فتارة تبدو الحكومة قاسية جداً إزاء الكرواتيين . وهذا هو الدور الأول ، دور البارون

---

(١) Rerum novarum.

راوخ ؛ وتارة ، بالعكس ، تبدو سهلة المراس وتميل للمصالحة والوفاق . وانطلاقاً من ١٨٧٢ ، انقسم دياط كرواتيا إلى ثلاثة أحزاب :

**الأول** ، حزب متشدد ، حزب حق الدولة . وهو معاد للصربيين ، ويطالب بأن يتولى الكرواتيون إدارة البلاد . وابتداءً من ١٨٧٨ ، طالب باتحاد البوسنة والهرسك بكرواتيا ، واعتبر العنصر الصربي عنصراً أدنى . وكان زعيم هذا الحزب **ستارسيفيك** . وكانت جريدته « الهرفاتسكا » أي « الكرواتي » .

**الثاني** ، حزب المونسينيور ستروسماير .

**الثالث** ، حزب البارون راوخ ، حزب « المتمجيرين » .

وحصل الدياط على فوائد ، وعلى تكيفات متعاقبة للتسوية الهونغارية - الكرواتية لعام ١٨٦٨ : فمن ذلك أن قسم الموازنة الذي كان محتجزاً للشؤون الكرواتية ، قد زيد . كما ازداد أيضاً عدد النواب في برلمان بودابست ، وانتقل من ٢٩ إلى ٣٤ في ١٨٧٣ ، ثم إلى ٤٠ في ١٨٨١ . وألحقت بكرواتيا أرض التخوم العسكرية كلها . ولكن الصربيين الذين يسكنون هذه التخوم فضلوا التبعية لبودابست كما في السابق ، بعد أن وجدوا بعض الحرية في بعدهم عن الحكومة المركزية ، واعتادوا على شكل الحكم الذاتي . وكانوا يخشون أن يفقدوه باتحادهم مع كرواتيا . ومن ١٨٨٣ إلى ١٩٠٥ ، مرّ دور طويل شغلته حكومة **بان - خوين - هيدرفاري** ، قريب الكونت تيسزا ، وكان إدارياً بارعاً وقاسياً على الكرواتيين ، وتوصل إلى احتوائهم بعضاً ببعض ، معتمداً على حزب ستارسيفيك ضد حزب ستروسماير ، ومشجعاً الصربيين ضد الكرواتيين . لأن كثرة المنافسات تجعل النظام مرتبطاً به .

وفي السنوات الأولى من القرن العشرين ، وجد الصربيون والكرواتيون أنفسهم أيضاً في حالة فزع من نفوذ اليهود الاقتصادي . وكان هؤلاء يتكلمون

الألمانية . ولاحظ الصربيون والكرواتيون أن المجر يسحقون كرواتيا سياسياً ، وأن « الألمانيين » سيسحقونها اقتصادياً . ولذا تقاربوا أمام الخطر المشترك . وتطابق تجمع القوميتين مع حوادث هامة : وهي تجديد جميع المواقف السياسية في هونغاريا خلال أزمة عامة امتدت من ١٩٠٣ إلى ١٩٠٦ ؛ ووفاة المونسنيور ستروسماير ، المعمر جداً . وبوفاته زال أعظم وجه قومي سيطر على تاريخ سلافيي الجنوب خلال أكثر من نصف قرن .

# الفصل الثامن

## إمبراطورية النمسا والقضية التشيكية - الألمانية
## من ١٨٧١ إلى ١٩٠٥

من الممكن أن يفيد حكم المؤرخ التشيكوسلوفاكي المعاصر بروكيس[(١)] مدخلاً لدراسة الدور من ١٨٧٠ إلى السنوات الأولى من القرن العشرين . وفيه يقول : « بالرغم من أن وجهة النظر التشيكية - الفتية ظهرت فيما بعد معقولة ومثمرة من وجهة النظر السياسية ، فإن عناد الشيوخ - التشيكيين المدعم بإيمان قوي بالحق والعدل ، كان على درجة عالية من السمو المعنوي ، وبه تحولت الأمة التشيكية خلال خمس وثلاثين عاماً عن النشاط السياسي ، ثم عادت إليه في زمن الحرب العالمية الأولى أثناء النضال في سبيل الاستقلال التشيكي - السلوفاكي » . وهذا يعود إلى القول بأن ثلاثة وأربعين عاماً انقضت بين ١٨٧١ وحرب ١٩١٤ ، بحث فيها التشيكيون عن فوائد بسياسة انتهاز أكثر من سياسة مبادئ كبرى . ثم جرى تبني موقف آخر يستلهم من المبادئ ويدعم جهد التشيكيين والسلوفاكيين في الحرب العالمية الأولى لتحريرهم .

وهذا الوضع يدعونا لأن ندرس أولاً : دور الانتهاز ، وثانياً إعداد المثل الأعلى الجديد .

---

(١) بروكيس PROKES

## أهمية القضية التشيكية - الألمانية

### عدم وجود قضية بولونية

لماذا كانت القضية الأساسية ، في ليتانيا - الغربية ، القضية التشيكية - الألمانية ؟ أولاً ، لأنه لا توجد قضية بولونية حقيقية . لقد كان البولونيون في حالة إن لم تكن ممتازة في الحق ، فقد كانت ، في الواقع ، ملائمة بصراحة . كان **البولونيون** يدارون عموماً ببولونيين . وكانت اللغة البولونية متداولة في غاليسيا . والدياط فيها يمثل برلماناً صغيراً مستقلاً ذاتياً . أما ضحايا النظام فهم **الأوكرانيون** . وأما **الروثينيون** ، ويعتبرون بولوني المستقبل ، فلا يمكنهم أن ينهضوا إلا باندماجهم في القومية البولونية ، وإلا فعليهم أن ينتظروا ويراوحوا مكانهم . وأما الشعوب السلافية الأخرى ، في ليتانيا الغربية ، **كالسلوفينيين** ، فقد ظلت طويلاً ضعيفة جداً إلى أن يضع مصيرهم على بساط البحث قضية حقيقية . ولكن هذه القضية أخذت تتأكد رويداً رويداً وأصبحت جادة عشية حرب ١٩١٤ .

### قضية الطبقة الوسطى

ولكن القضية التشيكية - الألمانية ، بخاصة ، كانت هامة بذاتها . وتعود إلى الطابع السياسي والإجتماعي للتطور الصناعي والتجاري المتقدم جداً في ليتانيا الغربية ، حيث كانت الطبقة الوسطى في صعود مستمر وباستمرار تدفق شخصيات جديدة في طبقة وسطى تشيكية مؤلفة من قبل وهامة في بوهيميا وفي مورافيا . وبالمقابل كانت الطبقة الوسطى ألمانية في سيليزيا . بيد أننا نرى شيئاً فشيئاً ظهور طبقة وسطى تشيكية من الطبقة الريفية السلافية التشيكية ، أو من العمال التشيكيين الذين يأتون ويقيمون في سيليزيا . ولكن هذه الطبقة لم تبلغ نفوذاً كبيراً جداً في المنطقة قبل نهاية القرن .

إن الشيء الأساسي إذن كان صعود واستمرار زيادة الطبقة الوسطى التشيكية . وهذا ما اعترف به المؤرخ ايزنمان في كتابه ، « التسوية النمساوية ـ الهونغارية » بقوله : « إن البورجوازية ، التي ستكون المدافع الطبيعي عن الأفكار الليبرالية والدستورية ، كانت منقسمة ، منذ أن وجدت في النمسا حياة عامة ، أي منذ ١٨٤٨ ، وعلى وجه التخصيص منذ ١٨٧٠ ، بمشكلة القوميات . وكانت قضية القوميات قضية لغات ، وقضية طبقات وسطى ، وقبل كل شيء قضية تشيكية ـ ألمانية .

كان السكان يزدادون دون انقطاع في بوهيميا . فقد وجد ٣,٧٣٥,٨٤٠ مليون نسمة في ١٨٠٠ ، وهذا الرقم يمثل سكان مملكة بوهيميا وحدها ، وليس سكان دولة بوهيميا ، أي أنه لا يضم شعب مورافيا وسيليزيا . وبلغ ٤,١٠٠,١٨٤ نسمة في ١٨٤٠ ، و ٥,٥٨٦,٦٥٢ في ١٨٨٠ ؛ و ٥,٦٦٩,٦٧٣ في ١٨٩٠ ؛ و ٦,٢٣٠,١٠٨ نسمة في ١٩٠٠ . وفي هذا التاريخ صرح ٣,٩٣٠,٠٩٣ شخص بأن التشيكية لغتهم المستعملة ، وأن ٢,٣٣٧,٠١٣ يتكلمون الألمانية .

وهناك أرقام أخرى لها معنى كبير . فعلى ٦,٢٣٠,١٠٨ نسمة كان ٢,٢٥٥,٢٧٣ شخص يشتغلون بالزراعة ؛ و ٢,٦٤٧,٨٠٥ بالصناعة . وأخيراً ٦٧٦,٤٧٨ بالتجارة والمواصلات . أما ما يتعلق بالعمل فنجد ٨٩٨,٠٦٠ عمال معامل ، مقابل ٣٨٢,١٢٧ عاملاً زراعياً .

## أمة دون دولة

وبالإجمال . كانت الحالة مغايرة جداً لما رأيناه في هونغاريا . لأن عدم وجود أنظمة سياسية في بوهيميا يمثل محاذير كبرى بالنسبة للتشيكيين . لقد كان هؤلاء يرون بأنهم يعاملون مواطنين من المنطقة الثانية ( من الدرجة الثانية ) في بلد يسهمون في ثرائه بقوة . ولكن حياتهم أبعد من أن تكون مهددة ، وكانت

تتأكد من سنة لسنة ، وتجد تعبيرها في الآثار الأدبية والفنية . وبخاصة في الآثار الرائعة التي أخذت مكانها اليوم في ثقافة الأوربي العامة . ونخص بالذكر آثار المؤلف وعازف البيانو **سميتانا** المتوفى عام ١٨٨٤ ، وقد اشتهر بأوبرة ، « الخطيبة المباعة » و « ليبوش » ، وبخاصة القصيدة السمفونية « وطني » التي لاقت نجاحاً ربما كان متأخراً ، ولكنها تستحق التقدير ؛ وآثار انطون **دفوراك** مؤلف « الأغاني السلافية » و « الهزليات » و « سمفونية العالم الجديد » العظيمة التي يرجع تاريخها إلى ١٨٩٣ ؛ وآثار **فيبيك** و **شوك** . وهذه الروائع ذات القيمة العالمية لم يولد مؤلفوها صدفة في بوهيميا ، أو لم يكن لهم أي رابطة بالبلاد . بل كانوا تشيكيين اقحاحاً يعبرون عن العبقرية الخاصة بالجماعة التشيكية .

ولم تكن الآثار في الشعر والأدب مهيأة لشهرة واسعة بسبب قلة انتشار اللغة . ولكن كتابها ، رغم أنهم معروفون قليلاً ، كانوا عبقريات من طبقة كبرى . فقد كان الشاعر والروائي **نيرودا** مؤلفاً لقصص ساحرة وقصائد تؤلف جزءاً من الثقافة الكلاسيكية لتشيكي اليوم ؛ و **سفاتوبلوك شيك** مؤلف « أغاني الرقيق » ؛ و **ڤرشليشي** ، بمواهبه البراقة وبثقافته الواسعة كان قادراً على كتابة « مآسي » مستوحاة من الأدب القديم أو من قصائد كبرى متأثرة بنفحة الشاعر الفرنسي فيكتور هوغو في « أسطورة العصور » ؛ والروائي **آلواس جيراسيك** حصل على شعبية واسعة برواياته الشعبية والوطنية التي تجعلنا نفكر بروايات **اركمن - شاتريان** ؛ ومن نوع آخر تماماً ، الشاعر **يوليوس زيّر** الرقيق ، الناعم ، والمبدع الكامل للقصائد . وكان متأثراً بالأدب الرمزي لآخر القرن . وملاحظاً شغفاً بايطاليا ، ولاتينياً وسلافياً على حد سواء بكامل مظهر حساسيته وفنه .

ومن جهة الرسامين الذين تأثروا ، بالإضافة إلى موهبتهم الأصلية ،

بالرسامين الفرنسيين ، نذكر **شيتوسي** ، **وكوساريك** ، **وسيرماك** شادي حروب شبه جزيرة البلقان في ١٨٧٧ - ١٨٧٨

وباختصار ، إن قوة قومية تفاجئ الأجنبي في بوهيميا ، في سنوات ١٨٧٠ - ١٨٩٠ ، ويلقى فيها حادثاً غير منتظر لم تهيئه له عاداته الغربية . وهذا الحادث هو وجود أمة دون دولة .

## عودة التشيكيين إلى الحياة السياسية

### أخطار السلبية

كيف فعلت هذه الأمة دون دولة للحصول على حل القضايا السياسية المؤجلة بعد إخفاق محاولة « حق الدولة » والتخلي عن البنود الأساسية في ١٨٧١ ؟

لقد تبنى التشيكيون من ١٨٧١ إلى ١٨٧٨ موقفاً سلبياً : لم يظهروا لا في دياط بوهيميا ولا في الرايخسرات ، وظلوا خارج الحياة السياسية في ليتانيا الغربية . وماذا ينتظرون ؟ إن امتناعهم . وهو ما يسميه بروكيس « امتناع شيخ - تشيكي » يتضح عندما يعاود لحسابه أسلوب الهونغاريين للحصول على نفس النتيجة ، أي الاستقلال ، أو الاستقلال الذاتي لمملكة بوهيميا . وبما أن المفاوضات أخفقت فماذا يعني الآن دور جديد من السلبية ؟

وإذا كان هذا الموقف لا يخلو من عظمة ، فقد كان في الواقع غير نافذ وخطر . ولم يكن لهذا التخلي عن النشاط السياسي نتائج شخصية خطيرة جداً على الارستقراطية ، الطبقة النبيلة العليا ، التي كانت قد دافعت عن حق الدولة . لقد كان كبار الأمراء يعيشون في دوميناتهم ، ويقضون حياة زهو براقة وغالباً أبوية وكريمة ، بل وعريضة ومرفهة ، ولم يتغير شيء في مصيرهم . أما

بالنسبة للبورجوازية الصاعدة ، فكان يخشى من التخلي إجمالاً عن الحكم العملي لدياط بوهيميا وعن النفوذ في مجلس الإمبرطورية الذي كان لـ « ڤينّا » وللألمانيين . ومن المعلوم أن دياط بوهيميا كانت تنتخبه كوريات . وأن عدداً من المقاعد كان مخولاً لكل كورية . وكانت الكورية الأكثر تفضيلاً كورية كبار الملاك . وفي سنوات ١٨٧٠ ـ ١٨٨٠ ارتسمت حركة تلفت النظر يسميها التشيكيون « الشايروس » . كان الألمانيون يشترون الأطيان المعروضة للبيع . إما لأن المالك بحاجة إلى المال ، أو لأن الورثة ، في حال الإرث . لا يريدون الحفاظ على الدومين . وإذا لم يكن عند الألمانيين الأموال الضرورية ، كانوا يتوجهون إلى البنوك ، ولا سيا إلى البنوك اليهودية في ڤينّا . وعلى هذا النحو حاول النفوذ الألماني الكسب في الدياط .

وكان الجيل التشيكي الناشئ يشكو من هذه السلبية التي أوحى بها بالاتسكي ومن ورائه صهره ريغر ، ولكن هذا الثوري في ١٨٤٨ ، أصبح موالياً للإمبراطور . وعندما كان يقول : « الإمبراطور » يبدو أنه قال كل شيء وكان ينتظر دوماً قراراً من علٍ . وفي حين من الزمن أثبتت الحوادث أنه كان على صواب . فانطلاقاً من ١٨٧٨ ، كان الامبراطور فرنسوا ـ جوزيف قطعاً مستاءً جداً من الوزراء الليبراليين ، وفكر بأن يأتي بالتشيكيين إلى البرلمان . ولكن لم تطرح على بساط البحث تسوية حقيقية للمشكلة التشيكية ولا إقامة مملكة بوهيميا . وكل ما تم تصوره تنازلات عملية قادرة على تحسين الحالة ، بانتظار مستقبل أفضل تسوى فيه القضية بحق . واستعد « الشيوخ التشيكيون » طواعية لهذا الترتيب .

## دواعي الحكومة

لماذا كان فرنسوا ـ جوزيف يرجو عودة التشيكيين إلى البرلمان ؟

لأن الحزب التشيكي المؤلف من « الشيوخ التشيكيين » ومن الطبقة النبيلة المنادية بحق الدولة ، يمثل حزباً محافظاً . وقد استاء الإمبراطور من السياسة الليبرالية التي سيرته عليها الوزارات البورجوازية منذ عشرة أعوام ، فأراد أن يعيد تشكيل الأكثرية المحافظة التي كانت تعمل بتفضيلاته الشخصية . ومن جهة أخرى ، كان يرغب بتعزيز العنصر السلافي في برلمان ڤينّا ، أي إضافة الأصوات التشيكية إلى الأصوات البولونية بعد أن شعر باستياء كبير من موقف الألمانيين في السياسة الخارجية . وفي مؤتمر برلين ١٨٧٨ خولت الدول الملكية الثنائية إدارة بلاد البوسنة والهرسك مع بقائها تحت سيادة السلطان العثماني . ولم تنقل هذه السيادة إلى النمسا إلا في ١٩٠٨ ، بعد ثورة جمعية الاتحاد والترقي على السلطان . وأصبحت هذه الأقاليم تؤلف نوعاً من « أراضي الرايخ »[1] التابعة لإدارة النمسا - هونغاريا . ولنشر عابرين ، كيف أننا نجد تقريباً ، في نفس الوقت ، وفي بلاد أخرى ، نفس الإهتمامات أو نفس الطرق السياسية . فكما أن بسمارك أسس على الالزاس - لورين التابعة لألمانيا اتحاد جميع الدول الألمانية ، كذلك ، بعد قليل من الزمن على التسوية النمساوية - الهونغارية وجد بلدا النمسا وهونغاريا مشتركين في إدارة أرض واحدة . ومع ذلك فإن الألمانيين والهونغاريين يرون بأن النجاح كان للسلالة الحاكمة ، ويخشون أيضاً من تعزيز العنصر السلافي في الملكية . وحاول الإمبراطور ، للإجابة على معارضتهم أن يعاود كسب أصوات السلافيين الذين لا يرون ، لنفس السبب ، عن غير رضى ، عواقب احتلال البوسنة والهرسك .

وكذا الحال في الحلف النمساوي - الألماني لعام ١٨٧٩ . فللوهلة الأولى . كان هذا الحلف النمساوي - الألماني يرضي الألمانيين . لأن سياسة الملكية على هذا النحو

---

(١) REICHLAND

ستكون على اتفاق مع سياسة الرايخ الألماني . ولكن ألماني النمسا . وبخاصة الجناح المناصر للجامعة الجرمانية الذي كان يوجهه **شوْنرر** كانوا يتصورون بقلق نتائج هذا التقارب على السياسة الداخلية للملكية الثنائية .

وفي الحقيقة ، كان بسمارك في سياسته الخارجية بحاجة إلى حلف مع النمسا ووضعت هذه على ما يظهر ، تحت تصرفه جيشاً هاماً ، وشكلت كتلة من دولتين ضد روسيا ، على وجه الاحتمال . ولكن هذا اللجوء إلى السياسة الخارجية والجيش النمساوي لا يمكن أن يكون نافذاً إلا إذا تأمن السلام الداخلي في النمسا ، أي إذا لم تشكك منازعات القوميات في صلابة النظام . ولذلك أفهم بسمارك بأنه لن يتدخل في قضايا النمسا ، وعلى كل حال لم تجد المطالب التي بالغ فيها أنصار الجامعة الجرمانية تشجيعاً منه .

واعتبر ألمانيو النمسا ـ ونجد هذا الرأي في بعض مؤلفات المؤرخين الألمانيين ، والمؤرخين الألمانيين في بوهيميا ذوي الاتجاهات المناصرة جداً للجامعة الجرمانية ـ إن بسمارك ، منذ ذلك الحين ، قد تخلى عنهم وسلمهم للحكومة النمساوية التي سيكون للسلافيين لديها الكثير من النفوذ والنفاذ .

## شروط الوفاق

إن الحالة الداخلية ، بسبب السياسة الليبرالية ؛ والحالة الخارجية ، بسبب ضم البوسنة والهرسك ، وبسبب الحلف النمساوي ـ الألماني ، جعلت حكومة ڤينّا ترغب بتعزيز الأكثرية السلافية والمحافظة في البرلمان . وتم التوصل إلى ذلك بالمصالحة مع التشيكيين كما تصورها « الشيوخ التشيكيون » حسب الشروط التالية : أن يحتفظ التشيكيون بمبدأ حق الدولة ، وألا يعترفوا بدستور ١٨٦٧ إلا بعد هذا التحفظ المبدئي . وأن يساعدوا على تطبيقه باعتبارهم سيظهرون في

البرلمان . وأن يخولوا شكلاً انتخابياً ملائماً لدياط بوهيميا ولتسوية مشكلة اللغات لتثبيت حقوق اللغة التشيكية بصورة قطعية في إدارة بوهيميا .

وظهر التشيكيون في برلمان ڤينّا ، وشكلوا فيه « نادي حق الدولة التشيكية » ، وضم هذا النادي الطبقة النبيلة التاريخية « الشيوخ التشيكيين » ، وبعض « الشبان التشيكيين » . وسيكون هذا النادي مسرحاً لاختلافات كبرى جداً ، وحتى كراهية شديدة بين الشيوخ والشبان التشيكيين الذين هم رجال من نفس العمر . ومع ذلك ، فإن الجيل الشاب سيعزز الحزب « التشيكي الفتي » . وكان الطالب الشاب والمحامي الشاب يعتقدان بأنهما متخلفان إذا اكتتبا في حزب « الشيوخ التشيكيين » . وتجدنا أمام موقفين متباينين وهما : « الشيوخ التشيكيون » باعتبارهم محافظين ؛ « والشبان التشيكيون » باعتبارهم ليبراليين . وكان « الشبان التشيكيون » مناوئين صراحة للاكليروس ويطالبون بالإقلال من نفوذ الكنيسة الأرستقراطية كثيراً والمتسلطة في رأيهم .

## الحل المستحيل
## براءات ستريماير[1]

كان أول جواب لهذا الموقف من التشيكيين ، إعلان براءات ستريماير ، في ١٨٨٠ ، التي سميت هكذا باسم الوزير الذي اصدرها . وموضوعها تثبيت حقوق اللغتين في بوهيميا . فمن حيث المبدأ ، ظلت لغة الدولة ألمانية ، ولكن التشيكية قبلت في حالات عديدة جداً كـ « لغة خارجية » . وعليه يجيب موظفو العدالة والإدارة على الطلبات بلغة الطالب ، وتتخذ القرارات الإدارية بلغة أصحاب المصالح . والقضايا الجنائية تعلم ويقضى بها بلغة المتهم . والدعاوى المدنية بلغة الطالب ، وتوضع المحاضر بلغة الإدلاء ، ويجيب الموظفون السلطات البلدية والمحلية باللغة التي قدمت هذه السلطات بها الطلب .

---

(١) ستريماير STREMAYER

وكانت النتيجة المنطقية لبراءات ستريمايرفي بوهيميا ، وفي مورافيا ، أن يكون الموظفون على علم باللغتين ، أي أن يعرفوا الألمانية والتشيكية . ولم يكن هذا الطلب غير معقول : لأن الألمانيين الذين يعيشون في بوهيميا ، كانت اللغة التشيكية معروفة عندهم ومألوفة . فهم يسمعون التكلم بها حولهم ، ويقرؤونها على كتابات المخازن وإعلانات المسرح . . . وغيرها . وعليه لم يكن مستحيلاً الطلب إليهم تعلم اللغة التشيكية ، ولم يلقوا الصعوبات التي يلقاها ، في هونغاريا ، مثلاً ، موظف روماني أو هونغاري عين في سلوفاكيا ، أو موظف من أصل صربي عين في ترانسلفانيا ، عندما يريد أن يتعلم لغة البلاد . إلا أن هنالك قضية مبدأ : وهي أن الألماني في بوهيميا ، في ذلك العصر ، كان يشعر بالعارفيا لو تعلم التشيكية . وتذكر حالة تلفت النظر : وهي أن أستاذاً في كلية براغ كان قد ألف أثراً علمياً ، وهو « تاريخ بوهيميا الديني » ، وكان يفخر دوماً بأنه لا يعلم كلمة واحدة من اللغة التشيكية . ومن المؤكد أنه يبالغ في قوله هذا مبالغة شديدة .

## المقاومة الألمانية

صرح ألمانيو بوهيميا أن ازدواج اللغة مستحيل ، وأن براءات ستريماير لا يمكن أن تقبل ، واقترحوا شيئاً آخر ، حلاً كان له عظيم الأثر عليهم : وهو أن تقسم بوهيميا إلى بلاد ناطقة باللغة الألمانية ، وإلى بلاد ناطقة باللغة التشيكية : وذلك بأن تحد البلاد التي يتكلم فيها بالألمانية بحدود لغوية . وكانت هذه الفكرة سائدة في العصر ، لأن السلوفاكيين طلبوا ، في الواقع ، نفس الشيء في مذكرتهم . بيد أن هذا الحل كان يبدي للتشيكيين أخطاراً فظيعة ، لأنه يخاطر بكسر الوحدة التاريخية لمملكة بوهيميا . ولم يكن هنالك مطلقاً حدود تفصل الألمانيين عن التشيكيين . فهل سيجزأ هذا البلد ؟ لنلاحظ أنه فكر ، في ١٨٤٨ ،

بتقسيم بلاد الإمبراطورية حسب القوميات ، وكانت هذه الفكرة فكرة **بالاتسكي** ، إذ كان يتصور ، باختصار ، بأن يترك محيط بوهيميا للألمانيين ، ولكن التشيكيين في هذا الحل ، وجدوا أنفسهم ، بالمقابل ، مرتبطين بالسلوفاكيين ، في إمبراطورية واحدة ، تؤمن لها الحكومة المركزية الدفاع وتضمن الوحدة . أما الآن ، فبموجب حق الدولة ، لا يهتمون بالسلوفاكيين ، ولا يمكنهم أن يتسامحوا ، في داخل بلدهم ، بتشكيل بلاد ألمانية تكسر السلامة الأرضية والتاريخية . وأخيراً إن هذه الأرض اللغوية قد تمدد مُلك ألمانيا ، ولا حاجة بنا للإلحاح على النتائج الانفصالية التي تنجم عن ذلك . وقد شهدناه عندما عرضت قضية ألماني السوديت في عام ١٩٣٨ .

أما **التشيكيون** فلم يكونوا كذلك راضين جداً عن براءات ستريماير ، ويرونها أضحوكة ومجانة ويقولون : « إن جميع الحقوق التي أعطتنا إياها براءات ستريماير ، هي عندنا ، منذ زمن طويل . وعندما تكتب بلدية ، في الماضي ، باللغة التشيكية ، إلى دياط بوهيميا أو إلى مصلحة من المصالح الكبرى التابعة للدياط ، لم يرفض أبداً إجابتها . ومن جهة أخرى ، كانت القوانين تعلن منذ زمن طويل باللغتين . وأثارت براءات ستريماير إستياء الجميع ».وفي الواقع ، لم تغير شيئاً في الوضع .

وبالمقابل ، إن عدة تدابير تتعلق بالنظام الانتخابي لدياط بوهيميا خولت التشيكيين فوائد وسمحت لهم ، في ١٨٨٣ ، أن يكونوا أكثرية في الدياط . وفي ١٨٨٤ ، أنشئت غرف تجارة تشيكية جديدة . وفي ١٨٨٢ : تضاعفت جامعة براغ بانفصالها إلى جامعتين : إحداهما تشيكية والأخرى ألمانية . وكان ذلك نجاحاً عظيماً للتشيكيين . وستشكل الجامعة التشيكية في براغ جيلاً جديداً وعقائدية جديدة كاملة . وفي ١٨٨٣ ، كان افتتاح المسرح القومي حادثاً عظيماً في الحياة التشيكية . وسنتكلم عن « جيل المسرح القومي » بمقابلته بـ « جيل الجامعة » .

ولكن ، كما كان منتظراً ، في البرلمان ، كان التشيكيون يشاركون بسياسة محافظة استاء منها الألمانيون الأحرار ، وبخاصة في موضوع التعليم : ففي عدة إجراءات يطول شرحها كان للاكليروس نفوذ عظيم على التعليم . وهكذا رجعت الحال إلى ما كانت عليه في الوزارات التي سبقت الوزارات الليبرالية . وعندئذ شهر الألمانيون بالتشيكيين ، واعتبروهم حلفاء سياسة معادية للحرية . وشكلوا جمعية اسموها « اتحاد المدارس »[1] لإنشاء مدارس ألمانية في البلاد ، ولمحاولة النضال ضد نفوذ الاكليروس . وشعر التشيكيون بأنهم مهددون بهذه الغرب ـ ليتانية القوية التي امتدت في الإمبراطورية كلها ، وأسسوا بدورهم « الخلية المدرسية »[2] لإنشاء مدارس تشيكية . أما التشيكيون ، الذين يتصرفون بموارد كبرى بشركاتهم وبالثراء الشخصي لبعض العائلات ، فحاولوا أن ينشروا في أبعد بلد ممكن ، نحو الحدود ، وفي الغالب في مناطق يحتلها الألمانيون ، مراكز ثقافة تشيكية « مدرسة »[3] . وكان هدفهم أن يجمعوا التشيكيين المقيمين كعمال أو مستحدثين في مدينة ألمانية ، وأن يضموهم لبعضهم ليحافظوا جيداً على وعيهم التشيكي . وأن يفتحوا لهم مدارس تشيكية ليحصل أولادهم دراساتهم الابتدائية باللغة التشيكية .

### اتفاق ( بونكتاس ) ١٨٩٠ والمعارضة التشيكية الفتاة

في ١٨٨٦ ، وأمام نجاح التشيكيين ، غادر الألمانيون دياط بوهيميا . ولكن هذا النوع من القطيعة لم يأت بحل مجدٍ لا إلى هؤلاء ولا إلى أولئك . وفي ١٨٨٩ ، سجل الحزب « التشيكي الفتي » تقدماً في الانتخابات لدياط بوهيميا . ففزعت الحكومة الإمبراطورية ، وتنبأت بأن الشبان التشيكيين يمكنهم ، بعد قليل ، أن

(١) اتحاد المدارس = SCHULVEREIN

(٢) الخلية المدرسية = MATICE SKOLSKA

(٣) مدرسة = SOKOL

يرسلوا نواباً لمجلس الإمبراطورية . ولإنقاذ الأكثرية المحافظة ، أوصت الحكومة « الشيوخ التشيكيين » بأن يتفاهموا مع الألمانيين . وتفاوض زعماء « الشيوخ التشيكيين » مع الزعماء الألمانيين في بوهيميا على تسوية تسمى « اتفاق ١٨٩٠ » وتتناول هذه التسوية النقاط التالية : تقسيم مجالس بوهيميا الإدارية الكبرى التابعة لدياط بوهيميا إلى قسم تشيكي وقسم ألماني ، وبخاصة المجلس المدرسي والمجلس الزراعي . وكذلك المحكمة العليا في بوهيميا التي تعادل محكمة إستئنافية ، سيكون لها مجلس شيوخ تشيكي ومجلس شيوخ ألماني ؛ وأن تكون المحاكم مزدوجة اللغة أو ألمانية أو أن تكون المناطق القضائية محددة باللغة . وأن تحدث في الدياط كورية جديدة ، كورية القوميات ، ولها حق الرفض ( الفيتو ) . وبالمقابل ، أن يحصل التشيكيون على غرف تجارة جديدة في بوهيميا الشرقية .

لقد كان اتفاق ١٨٩٠ اتفاقاً داخلياً بين التشيكيين والألمانيين ، ولم يكن اتفاقاً مع العاهل ، كاتفاق ١٨٧٠ . واستاء منه الرأي التشيكي . كما استاء منه الرأي الألماني ، ولكن بشكل أقل . غير أن « الشبان التشيكيين » صرحوا بأن « الشيوخ التشيكيين » وهنوا الآن بالسياسة ويحاولون سلامهم من جانب الحكومة ، ويمنحون تنازلات واسعة كثيراً . وعندما ظفر الحزب « التشيكي الفتي » في انتخابات الإمبراطورية عام ١٨٩١ ، أعرب فرانسوا - جوزيف عن استيائه ودهشته بقوله « يا له من جمعية عجيبة » . وكان كل سر العالم ، بالنسبة لفرانسوا - جوزيف ، الانقسام إلى « جمعيات »[1] ، وإنها لجمعية زائفة تلك التي وصلت إلى السلطة . وفي الواقع ، كان القصد البورجوازيين الأحرار ، وفي السياسة ، آراءً مختلفة الألوان ، لكنها مصطبغة بصبغة معاداة الاكليروس . وبين

---

(١) جمعيات GESELLSCHAFTEN

هؤلاء البورجوازيين كان المحامي **كرامار** و **مازاريك** ، الأستاذ في جامعة براغ .

## المحاولات غير المثمرة الأخرى والاضطراب في بوهيميا

وفي السنوات التالية ، أثارت قضية اللغات اضطراباً عظيماً جداً في بوهيميا . وكانت كل وزارة ، في ليتانيا الغربية ، تصل إلى السلطة تأمل بالإتيان بحل ، ولكنها لا تتوصل ، ويمتد الاضطراب إلى المدن وإلى براغ أيضاً حيث تقوم مشادات ومعارك شوارع بين التشيكيين والألمانيين ، وحتى في ڤينّا حيث قوضت الغوغاء المخازن التشيكية . وكان التشيكيون كثراً في العاصمة ، ويمثلون فيها ، كما يقول فرانسوا - جوزيف جمعية تجارية ، وبخاصة جمعية السلع الغذائية والخضار المبكرة الطازجة ، وبصورة عامة التجارة الصغرى . وكانت الأمزجة في هذه السنوات ثائرة وأبعد ما تكون عن الهدوء ، واستشاطت غضباً بين التشيكيين والألمان ، ووقف الفريقان الواحد أمام الآخر أكثر مما كانت عليه الحال في ١٨٤٨ أو في ١٨٦٠ .

ويبقى أن نذكر مراحل هذا النزاع العظيم والمحاولات المختلفة التي لم تؤد إلى شيء . فعقب وزارة **تافيه**[١] ، وهي وزارة محافظة دامت من ١٨٧٩ إلى ١٨٩٣ ، كانت وزارة **فيندشغريتز**[٢] ، وهي ائتلاف من الأحرار والبولونيين والألمانيين المحافظين ، وتمثل وسطاً صغيراً معادياً للتشيكيين . ثم وصل إلى السلطة في ١٨٩٦ ، بولوني وهو الكونت **باديني**[٣] ، واشتهر ببراءته في اللغات . اقترح أمرين : توسيع الحق الانتخابي إلى دياط الإمبراطورية بتخفيض الضريبة على

---

(١) تافيه TAFFE

(٢) فيندشغريتز WINDISCHGRAETZ

(٣) باديني BADENI

كوريات الأرياف ، وبإنشاء عدد من المقاعد خاصة دون الزام بالضريبة . ولم يكن هذا العمل بالتصويت العام بعد ، ولكنه يمثل تنازلاً ليبرالياً . ومن جهة أخرى ، صدرت في العام ١٨٩٧ ، براءة في اللغات : وهي أن تصبح اللغة التشيكية لغة « المصلحة الداخلية » ، وأن تكون ازدواجية اللغة إجبارية على الموظفين . ومنحوا بضعة أشهر لتعلم اللغة التشيكية . وقد ذهب هذا الإجراء إلى أبعد مما ذهب إليه ستريماير ، ونتج عنه اضطراب في البرلمان ، وسقطت على أثره وزارة باديني ، وخلفتها وزارة جديدة برئاسة البارون **غاوتش**[١] ، وعرضت حلاً وسطاً : وهو أن توجد مناطق ألمانية ومناطق ثنائية اللغة ، ومناطق تشيكية تماماً . فلم يرض أحد بهذه الشروط وسحبت براءات غاوتش ، وعاد الوضع إلى النظام السابق .

ومع ذلك ، انفرج الرأي التشيكي . لأن وزارات آخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت تضم وزيراً تشيكياً دون حقيبة وزارية . ولا يستجيب حضوره إلا لعرف : وهو تسمية مواطن تشيكي وجيه وزيراً في وزارة ليتانيا الغربية : كالاقتصادي **براف**[٢] ، أحد أصهار ريغر ؛ أو أستاذ من الجامعة التشيكية وهو المؤرخ **رزك**[٣] ؛ أو حقوقي مثل **راندا**[٤] . وهذا الوزير دون حقيبة ، في وزارة ليتانيا الغربية ، يقوم بدور الضامن والمدافع عن المصالح التشيكية . وفي ذلك حماية لوضع أبناء وطنه .

وفي هذه السنوات ، لم تكن التنمية الاقتصادية أقل أهمية . فقد كانت الصناعة والزراعة مزدهرتين . ولهذا ازداد عدد العمال التشيكيين ، وأتوا إلى

---

(١) غاوتش GAUTSCH

(٢) براف BRAF

(٣) رزك REZEK

(٤) راندا RANDA

المناطق الصناعية في شمال بوهيميا التي يحتلها الألمانيون . وكانت الجمعيات التشيكية تسهر على هؤلاء العمال ، وتحول دون غرقهم في الجمهور الألماني ، وتقترح ، عن طريق المدارس والجمعيات الرياضية وحتى الفنادق حيث يمكنهم الاجتماع ، تشكيل إطار قومي أو مجموعة قومية . وفكرت الحكومة بشيء آخر : فحول سنتي ١٩٠٥ ـ ١٩٠٦ ، أرادت أن تنيب الاهتمام الاجتماعي مناب الاهتمام بالقوميات . وتألفت احزاب جديدة على أساس قضايا اجتماعية لا على أساس قضايا القوميات : ففي آخر القرن ظهر في النمسا « الحزب الزراعي » وكان لهذا الحزب قطاعه التشيكي ، ويضم هذا القطاع أناساً يعتبرون انفسهم كتشيكيين ولا شك ، ولكنهم لا يضعون على الصعيد الأول لاهتماماتهم مثلاً أعلى سياسياً ، كأعضاء حق الدولة . وكذا الحال بالنسبة للحزب الاجتماعي ـ الديموقراطي . وإذا كانت الحكومة الإمبراطورية تناصر قليلاً التجديدات الديموقراطية . إلا أنها على الأقل تابعت هذه الحركة بعطف : ألم تعمل على تناسي المنازعات القومية والسياسية ، وتضعف حركة القوميات ، وتخلق اهتمامات جديدة لكل الإمبراطورية تعود بالفائدة لوحدة هذه الإمبراطورية ! ؟

# الفصل التاسع

## الأفكار الديموقراطية في النمسا ـ هونغاريا ومازاريك

### تجديد المجتمع والأفكار في النمسا ـ هونغاريا

لقد بينا في الفصول السابقة الطابع الأرستقراطي للمجتمع النمساوي ، وانطلاقاً من ١٨٧٠ ، التقدم الاقتصادي الذي توقف ، في الحقيقة ، بكارثة وأزمة ١٨٧٣ ، ولكنه ما لبث أن توطد بسرعة ، وأدى إلى تغييرات اجتماعية ، وبخاصة في القوميات السلافية المستعدة والمهيأة للولادات بكثرة . وهذه وقائع لم تعرها الحكومة ولا الجهاز السياسي للقوميات كثيراً من الانتباه ، ولكنها ، مع ذلك ، قلبت الشروط العامة للحياة في الملكية الثنائية ، وأكثر من ذلك أيضاً أن الحكومة رأت فيها فرصة لأسلوب جديد عندما حاولت أن تنقل المصلحة السياسية من الصعيد القومي أو من صعيد القوميات إلى الصعيد الاجتماعي ، بتوسيع حق التصويت . وهكذا وجدت « الكورية الخامسة » في وزارة باديني ، في النمسا ، وفي النمسا وحدها ، وبدأ التصويت العام انطلاقاً من ١٩٠٧ .

أما الطبقة العاملة ، التي لم توجد في النمسا ، أو التي أدى نمو الصناعة إلى ازديادها ، وظلت لحدٍ ما غير منظمة ، فقد أصبحت الآن موضع جذب الهيئات الصناعية وحزبين كبيرين : من جهة ، الحزب المسيحي ـ الاجتماعي ؛ ومن جهة أخرى ، الحزب الاشتراكي . وفي داخل هذين الحزبين ، أو حسب العقائديات التي

يمثلها هذان الحزبان ، تجدد بناء الجماعات القومية . فقد تشكلت أحزاب كاثوليكية ذات نزعات اجتماعية في بوهيميا ، ومورافيا ، وسلوفاكيا ، وعند السلوفينيين حيث أصبح الحزب المسيحي - الاجتماعي قوياً بخاصة . وكذلك ظهرت التجمعات القومية في داخل الحزب الاشتراكي ، مثل حزب الاشتراكيين التشيكيين . وحدث تنظيم جديد مماثل جذب الطبقة الريفية المتخلفة جداً في بعض المناطق ، وألف جمعيات تعاونية . وفي هذه الظروف وضعت قضايا جديدة ، ولم تعد القضايا الدائمة لتتصور بنفس الشكل الذي كان . وهكذا نرى تجديداً في الأفكار بعامة وأفكاراً سياسية .

وكان بين الذين أسهموا أكثر من غيرهم في الاتجاه الجديد ، أستاذ في جامعة براغ وهو **توماس غارّيغ مازاريك** . فقد احتل مكانة عظيمة بنفوذه الفكري بخاصة الذي مارسه من ١٨٩٠ إلى ١٩١٤ . وهذا يوضح أن معاصريه لم يعطوه الانتباه الذي يستحقه ، لأن الصراعات السياسية كانت دوماً في الصعيد الأول لاهتماماتهم ، ولأن الأحزاب القديمة حافظت على جاهها وهيبتها ، ولأن مازاريك لم يكن محرضاً ، بالرغم مما أخذ عليه ، ولا خطيباً برلمانياً كبيراً .

ومن الممكن أن نتأكد بدهشة أن الصحافيين الأجانب الذين زاروا بوهيميا في هذه السنوات ، وأرادوا إعلام الجمهور بشأنها ، لم يذكروا اسم مازاريك[١] .

وكان الزعيم السياسي للأمة دوماً ريغر على رأس حزب « الشيوخ التشيكيين » أما حزب « الشبان التشيكيين » الذي حصل على الأكثرية انطلاقاً من ١٨٨٩ في دياط بوهيميا ، وانطلاقاً من ١٨٩١ في الرايخسرات ، فكان زعيمه

---

(١) راجع على سبيل المثال المؤلف : J. ET F. RÉGAMY, NOS FRÈRES DE BOHÊME, 1907 . وهو استطلاع صحفي فرنسي ممتاز .

المحامي الثري **كاريل كرامار** . ومع ذلك فإن نفوذ مازاريك تجاوز حدود بوهيميا وأثر في القوميات السلافية كلها في الملكية .

أما ارنست دوني ، المؤرخ الفرنسي للبلاد السلافية ؛ الذي كرس القسم الأعظم من أثره لدراسة بوهيميا ، فقد تكلم عن مازاريك ، في الجزء الثاني من مؤلفه الأخير ، « بوهيميا منذ الجبل الأبيض » وهو بعنوان : « النهضة التشيكية نحو الفيدرالية » . وتقييمه العادل يفاجئ ببعض الشدة ، ولكنه نافذ ويعرف جيداً النفوذ الذي مارسه مازاريك ، منذ ذلك الحين ، على تجديد الأفكار والمجتمع في النمسا - هونغاريا . وفيه يقول : « مازاريك نبي ، وهذا يعني أن من لم يكونوا تلاميذه قد استاؤوا في الغالب من سلوكه التعليمي ، وحكمه الحادة البالغة وتنبؤاته الغائمة ، واعترف بكل تواضع أن صوفيته ، بالنسبة لي ، لا تحتمل ، وهذا لا يمنعني من الاعتراف بأن فيه عقلاً واعياً جداً ، وكاتباً نادر القيمة ، وعظيماً يخرج الشحارير من وكناتها . وعنده المناقب ، وبخاصة المثالب التي كانت ضرورية أكثر من غيرها لتلك الساعة من الحياة القومية » . وفي أبعد من ذلك أيضاً يقول : « ومهما تكن أشكال فأل مازاريك والغموض البالغ لتنبؤاته ، فما من شك في أنه نشر كثيراً من الأفكار الصحيحة والجديدة ، وهيأ تحويلاً للسياسة البوهيمية »[1]

## مازاريك وجامعة براغ

## تسمية مازاريك في براغ

اتجه مازاريك نحو عمله بإنشاء جامعة تشيكية في براغ . ونذكر أن جامعة براغ التي تسمى « جامعة شارل - فردينانـد »[2] ، انقسمت ، في ١٨٨٢ ، إلى

---

(١) DENIS, ERNEST, BOHÊME DEPUIS LA MONT AGNE BLANCHE, TII, P. 576, NOTE 1 ET P. 596.

(٢) شارل هو الامبراطور شارل الرابع الذي أسس جامعة براغ ، في ١٣٤٨ ؛ وفردينانـد هو فردينانـد الأول ، =

جامعتين : جامعة ألمانية وجامعة تشيكية . وكان هذا التحويل إجراءً خطيراً . فحتى ذلك الحين ، في الواقع ، ظلت جامعة براغ تستعمل اللغة الألمانية لغة للتعليم ، بالرغم من أن بعض الكراسي كانت كراسي لغة ، وتاريخ ، وأدب تشيكي . وكذلك في جامعة بودابست ، وهي جامعة مجرية اللغة ، وجد مبدئياً ، بموجب قانون ١٨٦٨ ، كراسي لغة وأدب لكل لغة من اللغات التي يتكلم بها في مملكة هونغاريا . أما الجامعة التي أحدثت في براغ في ١٨٨٢ ، فكانت بكاملها جامعة تشيكية ، أي أن جميع الدروس تعطى فيها باللغة التشيكية . وتضم كلية طب ، وكلية علوم ، وفي ذلك تقدم عظيم جداً للقضية القومية .

وفي الواقع ، إن الحكومة النمساوية ، بإنشائها هذه الجامعة الثانية ، تجاوزت أماني التشيكيين . فقد طلبوا ، ببساطة ، أن يزاد ، في جامعة براغ ، عدد الكراسي باللغة التشيكية . ولكنهم كانوا يخشون من فكرة تجهيز جامعة كاملة بأساتذة تشيكيين . وكان عليهم أن يناضلوا في كليات أوربة ضد استدعاء أساتذة يمكنهم التعليم باللغة التشيكية . وفي الحقيقة ، فتح سَوْق الجامعات في أوربة الوسطى عن سعة ، وكان الأستاذ في الغالب يعلم في بلد آخر غير بلده . ونذكر على سبيل المثال أن أستاذ اللغة السلافية في جامعة برلين كان مواطناً نمساوياً ، من قومية سلافي الجنوب . وتوجهت براغ إلى كل من يستطيعون شغل كراسي في جامعتها . وكان الشاب الخريج في الفلسفة من جامعة ڤينّا توماس مازاريك من بينهم .

كان مازاريك ابناً لفلاحين سلوفاكيين من تخوم مورافيا ، من منطقة مجاورة تماماً لهونغاريا ، حيث يتكلم بلهجة انتقالية بين لهجات مورافيا

= إمبراطور ألمانيا ، الذي أحرز انتصاراً على التشيكيين البروتستانتيين في « موقعة الجبل الأبيض » وأعطى للبلاد دستوراً جديداً في ١٦٢٧ .

وسلوفاكيا . واسم مازاريك اسم سلوفاكي ويعني « جزار » . صنع هذا الرجل نفسه منذ المدرسة الابتدائية ، وتابع بعناد دراساته ، ثم حصل على درجاته العلمية من جامعات ألمانية مختلفة ، ومن ڤيننّا . وتزوج أميركية . الآنسة غارّيغ . وهي سليلة بعيدة لهوغنوت فرنسيين غادروا وطنهم إلى بلاد مختلفة قبل أن يستقروا في العالم الجديد . كانت دراسة مازاريك الفلسفة ، وبصورة أدق الأخلاق وعلم الاجتماع . وكان قارئاً عظيماً ، وعارفاً واعياً لمختلف الثقافات الأوربية ، ولم يكن ناقلاً حافظاً ، وكان يتطلع إلى تعليم حسي على صلة بوقائع الحياة . وباختصار ، كان عالماً بالاجتماع من الطبقة الأولى وسابقاً للتنظيم الكامل لمدرسة علم الاجتماع كما رآها آخر القرن . وزوجته الآنسة غاريغ ، أميركية ، طهرانية ، ذكية جداً ، تهتم بقضايا عصرها الإنسانية والاجتماعية . ولإعطاء قليل من الفوارق اللونية لطبعها ، يمكننا ذكر كلام كان من عادتها أن تقوله لأولادها الذين توجه تربيتهم بالكثير من التعقل والحكمة : « في أمريكا لا يكذب أبداً » وكان الكذب في نظرها ذنب أوربه . وهي التي جعلت زوجها يقبل بالكرسي المقترح في جامعة براغ . لأنها لاتحب ڤيننّا كثيراً ، ولم تكن تعرف براغ مطلقاً . وكان لديها انطباع في أن مجتمعاً جديداً يتشكل فيها . وقدمت قضية إنسانية وسيسلط عليها تعليم زوجها الأنوار . هذه هي الظروف التي قبل بها مازاريك الكرسي المقدم .

لقد كان لطبع وفكر مازاريك ما يكفي من أصالة ، حتى إن الإنسان يمكن أن يجد نفسه حائراً لأول وهلة بظهور التناقضات : كان لهذا العقل المنظم حدوده ككل عقل بشري ، وكان حساساً جداً بالطبيعة ويحبها . ولكنه كان غير مبال بالجمال الصوري ويميل إلى اعتباره بذخاً لا نفع فيه ويحول الفكر أو البحث عن هدفها الحقيقي للذائذ الظاهر وحدها . كان يتذوق البراهين السريعة والقوية ، وفي الوقت نفسه ، يوصي بالموضوعية واحترام الحقيقة ، والمعرفة الكاملة للموضوع . وهذا يفترض ، على صعيد التاريخ أو علم الاجتماع ، معرفة واسعة

جداً . ومع ذلك ، لم يكن رجل المعرفة العميقة والدقيقة ، أي لم يكن فقيهاً ، وإنما كان رجل النظرات العامة ، ومثقفاً وممتازاً بلا حدود . وعنده نوع من فلسفة في الصحة والسلوك الأخلاقي ، والهيئة الخارجية ، ويرى فيها انعكاساً لمظهر معنوي . وكان شغفاً بالتعليم الشعبي ، ويريد أن يتوجه إلى الشعب ، ويتصور عمله أستاذاً كتربية للشعب . وهذا ما آخذه عليه ارنست دوني في طبعه التنبؤي عندما يتوجه إلى أناس سذج ويحاول ربطهم ببعض أفكار أساسية .

### قضية المخطوطات

لقد كان أول اختبار لقواه ، سنة ١٨٨٦ وما يليها ، بقضية تشيكية خاصة ولكنها خطيرة كأزمة حقيقية للرأي في بوهيميا ، وتستحق بهذه الصفة مكاناً في تاريخ القوميات . وهي قضية المخطوطات : ففي بداية القرن ؛ في ١٨١٧ ، نشر قيم مكتبة متحف براغ ، **هانكا** ، مخطوطات وزعم بأنه اكتشف إحداها في كنيسة **كرالوفه - دفور** ، والأخرى في **زيلينا هدرا** ، وحدد على وجه التقريب تاريخيها : الأولى في القرن الثالث عشر ، والثانية في القرن التاسع . وهذه المخطوطات قصائد حماسية تمجد الحروب القديمة بين السلافيين والتتر والجرمن ، وحافلة بالأحداث الأسطورية ، وبتلميحات إلى حوادث حقيقية ، وقد كتبت بلغة ساذجة وبراقة وغنية بالصور الفاتنة . ويبدو أن وجود هذه المخطوطات يدل على الثقافة العالية جداً والقديمة جداً عند الشعوب التي كانت تحتل هضبة بوهيميا في العصر الوسيط . وقدمت هذه المخطوطات أفكاراً وموضوعات للروائع التشكيلية أو الموسيقية كإحدى أوبرات سميتانا « ليبوش » . وإذا أذاع دوبروفسكي شكوكاً بحجج لغوية ، فقد أعلن المؤرخان بالاتسكي وشافاريك ثقتهما المطلقة في صحة هذه النصوص ، ولم يخشيا اقتباس معلومات منها . غير أن أستاذاً من الجامعة التشيكية في براغ ، وهو **جان غيباور** توصل إلى الاعتراف

بتزييفات في المخطوطات واقتنع بأن هذه النصوص لا يمكن أن تكون مؤلفة في العصر الذي نماها إليه المكتشف هانكا ، وخلص إلى خداع يذكر بخداع **ماكفرسون**[١] . وتحدونا الرغبة إلى الإشارة بهذه المناسبة ، إلى تفصيل حاد : فقد اعترف النقد اللاحق ان في هذه المخطوطات بعض تأثيرات من الشاعر الفرنسي شاتوبريان ، بالتأكيد من رواية « آتالا » وربما من رواية « الشهداء » . ولكن عندما أقام شاتوبريان في براغ ، في ١٨٣٣ ، حدث بالمخطوطات وبصحتها التي لا يشك بها أحد . وفي « مذكرات ما بعد اللحد » نراه يوجه تحية احترام إلى الأشعار القديمة الشهيرة . ومن البعيد جداً الشك في أن فيها انعكاسات من آثاره الخاصة .

وربما أخطأ غيباور عندما نشر في انسكلوبيديا ألمانية أول مقال ضد صحة المخطوطات . لأن القضية انتقلت بالحال من الصعيد العلمي إلى الصعيد السياسي . وشغف الرأي ، في بوهيميا ، بالقضية.، وصرح بأن العالم كله وثق بالمخطوطات ، وأن صحتها أكيدة ، وأن الهجوم عليها يعني اعتداءً على التقاليد التاريخية وعلى التراث الفكري الصحيح للبلاد . ومنذ قليل أسس مازاريك في براغ مجلة « الأثينييوم »[٢] . ولم يستطع شخصياً أن يحكم ، باعتباره عالماً في الاجتماع ، في قضية لغوية فقهية . ولكنه قدم ضيافة مجلته لمقالات غيباور ، فانقلب قسم عظيم جداً من الرأي ضده . وأخذ النزاع طابعاً حماسياً تجاوز كثيراً القضية الحقيقية : وهي معرفة ما إذا كانت المخطوطات أصلية أولا . وكان موقف مازاريك ثورياً حين قال : « الحقيقة العلمية هي الأساس . وإذا كانت المخطوطات صحيحة ، فمن حق بوهيميا أن تطالب بها في تقليدها القومي . ولكن

---

(١) ماكفرسون MACPHERSON : كاتب إيكوسي ( سكوتلاندي ) نشر نصوصاً باللغة الغائلية ( السلتية ) ونسبها إلى شاعر سلتي يسمى أوسيان وأعطى منها ترجمات .

(٢) الأثينييوم : L'ATHENAEUM

لا شيء أخطر على أمة من ربط نقطة شرف بنصوص مشبوهة » . ولقد قام البرهان على الخداع ، ولم يؤلف التشيكيون هذه القصائد الجميلة الفاخرة في القرن التاسع وفي القرن الثالث عشر . وعليه ، فلا مندوحة ، لشهرة الشعب التشيكي ، عن الاعتراف بخطإٍ عندما يساعد التقدم الذي صنعه في العلم على اكتشافه . ومن البلية المطالبة بمجد أدبي غير صحيح » أو هذه العبارة الضاربة : « إن شرف الأمة يتطلب الدفاع والاعتراف بالحقيقة ، لا أكثر » . وهكذا أكد حقوق الحقيقة العلمية على الأحكام المسبقة العاطفية . ودام نزاع المخطوطات سنين طويلة . ودعمه مازاريك بشجاعة عظيمة جداً . ومن الواضح أن القضية كانت معقدة . واليوم يقبل بأن المخطوطات لم تؤلف على وجه التأكيد في العصر الوسيط الذي أشار إليه هانكا . ولكن يحتمل قليلاً أن يكون هانكا هذا هو مؤلف المخطوطات . فحول نواة من القصائد قديمة نسبياً استطاع أن يرتب شكلاً أدبياً أكثر غنىً وإشراقاً ، وتصور أن ينسب إلى تزييفه تواريخ لم تستطع أن تقاوم نقداً لغوياً - فقهياً وتاريخياً للغة وللنص .

وفي هذا الاختبار الأول أثبت مازاريك على أنه مجدد ، وأنه عقل شجاع جداً يدافع عما يعتقد بأنه حقوق الحقيقة العلمية تجاه الاعتبارات السياسية والعاطفية . لقد أراد أن يجعل من التقليد القومي التشيكي قوة معنوية تتجاوب مع أنوار العقل وحدها .

وانطلاقاً من ١٨٨٩ ، عندما هدأت قضية المخطوطات قليلاً ، اهتم مازاريك بالسياسة عن كثب ، ودخل في الحزب « الفتى التشيكي » مع **كاريل كرامار** ، ولكن سرعان ما انفصل عنه ، ومنذ ١٨٩٣ تبنى موقفاً مستقلاً وتقدم للانتخابات بشعار يلفت النظر ، الشعار « الواقعي » .

## واقعية مازاريك

### معنى هذه الكلمة

لفهم هذا التعبير « الواقعي » تجب العودة إلى المقابلة القديمة في العصر الوسيط بين « واقعي » و « اسمي » أو « لفظي » ، وإن كان اختيار مازاريك لهذا الاسم غريباً جداً عن فلسفة العصر الوسيط . ولم يشأ أن يأخذ الكلمة « الوضعي » خشية الاختلاط مع تقاليد أوغست كونت وقد قرأه كثيراً . ويعني بـ « واقعي » أن المبادئ السياسية التي تذكر ، والعبارات التي تستخدم في برنامج سياسي ، يجب أن تطابق دوماً واقعاً ولحدٍ ما تجربة علمية . وفي ذلك يقول : « أقول ببضع كلمات ما أعني من واقعية ، في الحد الذي لا تخرج فيه هذه الواقعية عن الاعتبارات السابقة : لقد قلت أكثر من مرة ، وعلانيةً ، إن الواقعية ليست ولا تريد أن تكون حزباً فحسب . إنها توجيه وطريقة . وبالتالي ، ليس للواقعي سلفاً برنامج سياسي كامل يزعم تطبيقه ، بل إنه يتبنى موقفاً فكرياً تنجم عنه اختياراته .

وكانت كلمة « علمية » في موضع الشرف كثيراً في ذلك العصر . وقد تكلم **غامبتّا** السياسي الفرنسي ، هو أيضاً ، في خطاب له في ١٨٧٢[١] عن موقف ديموقراطي أكثر و « علمي » أكثر . ومع ذلك فلم يكن لهذه الكلمة « علمي » كبير وزن عند غامبتا ، الفكر اللامع ، ورجل الدولة ، والخطيب المصقع . إنها تنازل للموضة . بيد أنها عند مازاريك تطابق قناعة وتجربة متجددة دون انقطاع .

---

(١) خطاب ألقاه غامبتا في غرونوبل في ٢٦ أيلول ١٨٧٢ ، وكان الإحساس في أنه يوجد في الديموقراطية شيء أكثر من وضعي ، وأكثر من عملي وأكثر من علمي .

## مراجعة القضية التشيكية

انساق مازاريك في مراجعة القضية التشيكية ودراستها بشكل جديد . وفي « القضية التشيكية » التي هي عنوان لكتاب يقوم فيه بدراسة قيم ، ويبحث عن القيم التي تستجيب للضرورات الحياتية للأمة التشيكية في النقطة التي وصلت إليها في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية في الظروف العامة للنمسا وأوربة والعالم . ويخضع للنقد القيم الدينية والاجتماعية ، ويؤكد في هذا الحين قطيعة مع الكنيسة الكاثوليكية ، وبخاصة ، مع سياسة الاكليروس المحافظة في ليتانيا الغربية سواء كان هذا الاكليروس تشيكياً أو ألمانياً . ويعلن تعلقه بالمثل الأعلى الهوسي[1] ، وتقاليد يوحنا هوس والإصلاح البروتستانتي . وهذه الآراء تحمل تأثير زوجته وتأثير بالاتسكي الذي كان هو أيضاً من أصل بروتستانتي وتاريخه يعرض نضال يوحنا هوس اللاهوتي كنوع من تصور مسبق للإصلاح البروتستانتي والثورات الليبرالية والفلسفية والسياسية في بداية القرن التاسع عشر .

وكذلك يرفض مازاريك الاعتراف بأي امتياز للطبقة النبيلة في مجتمع ما زالت الأرستقراطية فيه تحافظ على نفوذ كبير جداً . ومنذ هذا الحين ، وفي هذا الحد سيكون جمهورياً ، ولم تكن القضية بالنسبة له إقامة النظام الجمهوري مقام النظام الإمبراطوري في ليتانيا الغربية . وفي الواقع ، لم يكن مازاريك محرضاً ، بل رجل دراسة . والمهم كثيراً عنده أن يكون ديموقراطياً أكثر بكثير من أن يكون جمهورياً . لأن الديموقراطية موقف روحي يستجيب لبعض الحاجات اليومية . والجمهورية شكل سياسي يكرس آراء ديموقراطية إذا كانت الظروف ملائمة . وهذه الظروف لا تبدو له أيضاً أنها أتت إلى النمسا .

---

(١) بالنسبة إلى يوحنا هوسّ Jan Hus وهو مصلح تشيكي . ( ١٣٦٩ - ١٤١٥ ) وكان مديراً لجامعة براغ ، وتبنى آراء المصلح ويكليف الانكليزي المعادية للبابوية والاكليروس .

## القضية الألمانية

يتضح موقف مازاريك حيال الألمانيين بهذه المراجعة العامة للقيم فهو يكافح الكراهية للجرمانيين التي يراها في العالم السياسي التشيكي . وفي الواقع ، صدمه تناقض : وهو أن الكراهية بين التشيكيين والألمانيين أصبحت شديدة جداً . وانطلاقاً من ١٨٩٢ ، كان مازاريك على ثقافة واسعة جداً تختلف بسعتها عن الثقافة الجرمانية في جامعات ليتانيا ـ الغربية . فقد قرأ وتأمل في الكتّاب الروس والفرنسيين والأنكلو ـ ساكسون . وأخذ عنهم نوعاً من فلسفة غير انتقائية وهذا يجعلنا نفكر بـ فكتور كوزن ـ وإنما فلسفة شخصية وإيضاح أصيل لمختلف المؤثرات . ويعجب لهؤلاء التشيكيين الذين لا يمكنهم أن يشاهدوا ألمانيا في الشارع دون الشعور بحركة عنف وهياج ، ويحتجون في كل آن على كل ما هو ألماني ، ويستسلمون ، دون أن يلاحظوا ، إلى مؤثرات ألمانية بخاصة ، وكافح هذا الكره للجرمانيين من حيث المبدأ ، في الحد الذي قاوم فيه الجرمنة .

## القضية السلافية

ورأيه في القضية السلافية له معناه أيضاً . فقد قيل لأي نقطة كان السلافيون محبين للروس ، وكيف كان الرجال السياسيون في كل القوميات السلافية ، في الملكية ، ينظرون نحو العالم الروسي ويرون سلامتهم من روسيا ؟ إن مازاريك يشهر بمحبة الروس وبالمجاملة المفرطة حيال حكومة القيصر . وكما لا يريد أن يخلط بين محبة الجرمانيين والجرمنة ، كذلك لا يريد أن يخلط أيضاً بين محبة الروس ومحبة القيصر . وتبدو له حكومة القيصر حكومة متسلطة ، أرستقراطية ، عسكرانية ، بوروقراطية ، مغلفة بإحكام عن كل تأثير ديموقراطي ، ودون اهتمام بحاجات الشعب الحقيقية . ويرفض الدخول في مشاركة مع هذا التعاطف المفرط للأمور الروسية الذي يعتمد على خطأ أو لبس .

وعلى سبيل المثـال . اهتم كثيراً بتولستوي ، ولكن خـاب ظنـه ، بعـد أن اكتشف عنـد تـولستـوي حبـاً للشعب خـالص النيـة ، ولكنـه عـاطفي ومظهري بصـورة محضة ، ودون تطابق حقيقي مع حاجات الطبقة الفقيرة . فقـد حـاول تولستوي أن يخيط جزمته بنفسه ، فأساء العمل ، لأنه لم يكن حـذاء وابن مهنـة . واشتغل مازاريك في شبابه في مشغل حداد ، ولم يسل نفسه بصنع شيء من الحديد وجـده عنـد البـائع . ويرى أن الوقوف عنـد حركات رمزيـة مضيعـة للـوقت فيما يعيش الفلاحون عيشـة البؤس في القريـة المجـاورة ، ويعملون في الجهل التـام والرذيلـة والشقاء . وكتب مازاريك رسالة بعنوان : « روسيا وأوربة » شجبت مبـاشرة في روسيا بسبب أفكاره الانتقادية جداً للنظام القيصري .

## القضية السلوفاكية

وبين القضايا السلافية ، يجب الإلحاح بخاصة على القضية السلوفـاكيـة وكان مـازاريـك أول تشيكي ، في آخر القرن التـاسـع عشر ، طرح من جـديـد القضيـة السلـوفـاكيـة . فهـو يرجـع في أصلـه إلى تخـوم مـورافيـا وسلـوفـاكيـا ، وتكلم السلوفاكية في طفولته ، ومن بعد اختار اللغة التشيكية ، وعرف في السلوفـاكيين شعباً متخلفاً اجتماعيـاً تقوده بورجوازيـة مستسلمـة لكثير من الأوهـام السيـاسيـة والعـاطفيـة ، وأنـه ينبغي القيـام بتربيـة الشعب السلـوفـاكي ودفعـه نحـو التقـدم الصحيـح . وأن المثـل لا يمكن أن يـأتي إلا من التشيكيين لأن التشيكيين والسلوفاكيين يؤلفون جماعة واحدة ، ولأن تقدم البعض تابع حقاً للآخرين .

ولقد رأينا كيف تعقدت القضية السلوفاكية بقضية حق الـدولـة . وانطلاقـاً من الوقت الـذي تصور فيـه إعـادة بنـاء الـدول في حـدودهـا التـاريخيـة لم يكن مستحيـلاً على التشيكيين المطـالبـة بـاتحـادهم مـع السلـوفـاكيين . وكان مـوقف مازاريك حذراً . ولكنه ثبت شيئاً فشيئاً وضم أيضاً عنصراً ثورياً . فقـد قـال في

مذكراته : « عندما أتيت إلى براغ ، كنا نجتمع مع أساتذة الجامعة في فندق ساكس ، وفي محادثاتنا طرحت رأياً وهو أنه يجب علينا نحن التشيكيين تصور الاتحاد السياسي مع السلوفاكيين . أما الآخرون مثل **رزك** أو **غولز** ، و**ابراميسي** ، والحقوقيين **هوتّ** و**راندا** فقد ذكروا ضدي كلام **ريغر** بأن القضية السلوفاكية قضية منتهية ، قضية بديهية ، وطالبوا بالحق التاريخي للدولة : لأن الدولة التشيكية كانت ، في الحق ، تتألف فقط من الأقاليم التاريخية ، بوهيميا ، ومورافيا ، وسيليزيا . وتخلوا عن سلوفاكيا . فقمت ضد هذه التاريخية الخاصة . فما هو ، في الحقيقة ، الحق التاريخي ؟ وما هو الحق التابع للزمن والتابع لمعرفة ما إذا طبق أو لم يطبق ؟ أليس الحق ببساطة هو الحق دون اعتبار آخر ؟ ألا تستطيع النمسا والمجر ، عند اللزوم ، أن يطالبوا لأنفسهم ضدنا بحق تاريخي ؟ وبديهي إنني لا أرفض كاملاً الحق التاريخي ، ولكني أضمه إلى الحق الطبيعي ، أولاً ، لأنه ديموقراطي أكثر : الحق ليس مبدأ وراثياً ، وإنما هو تطلع كل أمة وكل إنسان إلى حياتها أو حياته الخاصة . ومن جهة أخرى ، إن سلوفاكيا تهمني : فبموجب الحق التاريخي ، كان علينا أن نترك سلوفاكيا للمجر . وأخيراً لست متعاطفاً جداً مع الحق التاريخي ، باعتباره ثمرة ألمانيا بعد الثورة ، ألمانيا الرجعية »[(١)].

وكان مازاريك ، في ذلك الحين ، يدعو لتعليمه في براغ طلاباً سلوفاكيين . ويحسن أن نستشهد بوثيقة مميزة جداً ، وهي رسالة كتبها ، في شهر شباط ١٨٩٥ ، إلى أحد تلاميذه السلوفاكيين ، وفيها ينصحه بتأسيس جريدة باللغة السلوفاكية لدراسة القضايا السلوفاكية ، ويقول :

---

(١) K. ČAPEK - Hovory S. T. G. MASARYKEM, محادثات مع ت . مازاريك ، ج ٢ ، ص ٦٤ .
وقد نشرت هذه المحادثات بعد أن أعاد النظر بها مازاريك .

« السيد الدكتور . حتى الآن لم أكتب إلى تولستوي ، ولكنه ، هو أيضاً ، لم يرسل لي شيئاً . وأرى أن القضية السلوفاكية لا تهمه . ولهذا أردت أن أكتب لك . لأن القضية أقرب إلينا كثيراً وتمسنا أكثر ، نحن التشيكيين وأنتم السلوفاكيين . وفي الحقيقة ، إننا بحاجة إلى ما تشير إليه المقاطع الأساسية في مقالاتكم عن تولستوي ، وهو التجديد المعنوي . فمنذ سنوات والقضية السلوفاكية تؤرقني . وقد كلمت الكثير من السلوفاكيين ، وحتى الآن لم يشرع بشيء . وبين الطلاب السلوفاكيين في براغ من يرون القصد . وقد أبدى اثنان استعدادهما لتكريس نفسيهما للعمل للشعب بخاصة ؛ وهما : الفيلسوف **سميتانيه** ، والطبيب **شروبار** ، ويريدان أن يؤسسا مجلة أسبوعية في براتيسلافا أو في **ترنافا** ، وينشرا فكرة سياسة شعبية حقاً . وقدما إلي مشروعاً . وسأكلمك بهذه الأمور في العطلة الصيفية ، والآن أدلك ببساطة على الخطوط الكبرى ، وسأنتظر ما تقول بها بنفسك . أما بالنسبة لي ، وحسب تجاربي ، فلدي خطة بما يجب وبما يمكن عمله ، ولكني لست على عجل من أمري ، لأن السلام فيكم وعلى جماعتكم أن تبدأ العمل . وأرسل إليك في الوقت نفسه « تشيكا اوتازكا » أي « القضية التشيكية » ، وليست القضية السلوفاكية إلا متمماً لها . وأفضل من ذلك القول إن ما يجب علينا عمله عليكم أن تعملوه أيضاً . ومع التحية الودية - مازاريك[1] » . وهذه الرسالة المعتدلة والمتحفظة جداً تضع حداً لنوايا مازاريك وموقفه السياسي : فهو يريد أن يعرف القضايا المحسوسة ويوضحها دون الاهتمام بشيء آخر غير حاجات الشعب .

وفي الحقيقة ، لم يكن مازاريك مشجعاً جداً للغة السلوفاكية . ألم يكن

(١) لقد ذكرت هذه الرسالة في مؤلف شروبار . وكان من عادة مازاريك أن يقضي العطلة في سلوفاكيا . وهي عادة فريدة عند تشيكي في ذلك العصر ، فيما كان أبناء وطنه يقضون عطلة الصيف في جبال بوهيميا أو على شاطىء بحر الأدرياتيك . وكانت إقامة مازاريك في سلوفاكيا تتيح له فرصة البحث في القضية السلوفاكية .

نفسه مثالاً للسلوفاكي الذي أتم دراسته وتربيته باللغة التشيكية . ولا جدال في أن اللغة التشيكية أكثر تطوراً من السلوفاكية ، وتبدو له أداة فكرية عليا .

وكان هذا معنى حضوره للأعياد التي أقيمت للذكرى المئوية لميلاد الشاعر السلوفاكي كوللر[١] . وفيه كتب مازاريك : « كان كوللر أول شاد للفكرة السلافية . وهو أهل للاهتمام عن يقين . ويجب أن يقنعنا هذا بالأهمية القصوى للقضية السلوفاكية . لقد حان الوقت لا لنغني أغاني سلوفاكية . وإنما لنشعر ونحس « سلوفاكياً » ونفكر « سلوفاكياً » . ولم هذا التلميح بالأغاني السلوفاكية ؟ لأن التقارب ، حتى ذلك الحين ، بين التشيكيين والسلوفاكيين ، على ما يبدو ، ليس له من موضوع غير الفولكلور ( التقاليد الشعبية ) : لقد روت مذكرات رجل دولة سلوفاكي بإعجاب عيداً أقام فيه السلوفاكيون حفلة موسيقية ( كونشرتو ) في براغ ، في جزيرة زوفَن ، وأنشدوا أناشيد سلوفاكية بحضور **ريغر** . ويرى مازاريك أن هذا النوع من التظاهر غير قابل للإهمال ، ولا مجرداً من معنى . ولكنه يجده غير كاف . وإذا وضع المسألة التشيكو - سلوفاكية على غير ما كانت عليه منذ زمن طويل جداً ، فقد دعا الجهاز السياسي الجديد في سلوفاكيا إلى تفكير خصيب .

## التأثير العام لمازاريك

ولن ننسى كيف أن مازاريك كان يتدخل في كل مرة كلما دعا الداعي إلى قضية تهم مبدأ العدل وحقوق الإنسان .

لقد انحاز علناً في قضية صعبة جداً وهي قضية **هيلسنر**[٢] . وهيلسنر هذا يهودي من النمسا اتهم خطأ بجريمة تمس العادات والأخلاق . ولقد رأينا كيف أن

---

(١) كوللر : Kollár ( ١٧٩٣ - ١٨٥٢ ) .

(٢) هيلسنر HILSNER .

العنصر الإسرائيلي قد عظم في الملكية الثنائية وشارك في التقدم الاقتصادي والمالي ، ولاقى كثيراً من الخصوم . واستغلت صحافة الأوساط المعادية لليهود قضية هيلسنر . ولم يخش مازاريك مجابهة الأباطيل الشعبية والتشهير بالمكائد المعنية والفخاخ التي نصبتها مرة أخرى الأهواء التي تعتقد بأنها قومية .

وكان إشعاع كرسيه عظيماً على سلافيي الجنوب : الصربيين ، والكرواتيين ، والسلوفينيين . وانطلاقاً من ١٩١١ ، وحتى إعلان الحرب ، حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ كان نائباً في الرايخسرات ، وتدخل في محاكمة أغرام ( زغرب ) عام ١٩٠٧ ، عندما قامت حكومة بان كرواتيا بعملية نهب في الشعب الكرواتي ، واتهمت بالخيانة العظمى خمسين رجلاً سياسياً كرواتياً ، وضمت إلى إضبارتهم وثائق تدعي بأنها اكتشفت تآمرهم مع الحكومة الملكية في صربيا . وقد ذكرت هذه الوثائق في مقالات مؤرخ مسموع ومحترم جداً في النمسا ، وهو الأستاذ **فريد يونغ** . وبدت موثوقة جداً . غير أن مازاريك أخضعها للنقد ودل على ضعفها ، واعتقد أن بالإمكان التأكيد بأنها صنعت في مفوضية النمسا في بلغراد . وفي هذه النقطة الأخيرة ، من المحتمل أنه لم يكتشف كل الحقيقة ، لأنه لم يُبرهن على أن الوثائق صنعت في المفوضية ، ولكن من المؤكد أنها لم تكن أصلية ، ودحض مازاريك خطأ خطراً .

وهكذا ، فإن هذا الأستاذ الذي لم يختلط مباشرة في حياته الجامعية كلها بالحياة السياسية ، ما فتئ في كل الحوادث الكبرى في النمسا - هونغاريا يدلي برأي يريده مستقلاً ، ويفهم بشكل أفضل التطور اللاحق ، عندما اعترف بأفكار مازاريك وطبيعة عمله . ففي بلاد الملكية الثنائية كلها استيقظت الشبيبة الفكرية في القوميات السلافية بفضله على الطرق الفكرية لأوربة الغربية ، وعلى الأفكار الديموقراطية . ويفهم أيضاً رد فعل الألمانيين . ففي هذه السنوات أطلق

أساتذة الجامعة الألمانية في براغ - وبخاصة الأستاذ زاور، الجرماني المتشدد، صوت الإنذار : أيها الطلاب الألمان، شطر براغ ! وهذا يعني أن الطلاب الألمانيين ما كان عليهم بالضبط، بحجة أن براغ أصبحت شيئاً فشيئاً مدينة سلافية، ان يختلفوا إلى جامعات ڤينّا أو انسبروك أو جامعات الإمبراطورية، إن واجبهم، بالعكس، أن يحتشدوا في براغ ليكونوا فيها المدافعين عن الجرمانية ضد الفكرة التشيكية المتمردة على النفوذ الألماني .

وكان لموقف مازاريك نتيجة أخرى . فقد قابل نفوذ الصحافة والصحافيين والرجال السياسيين، بجامعة براغ كمركز حقيقي لنهضة فكرية وأخلاقية وسياسية . وفي بداية القرن الحالي حاشا للتشيكيين أن يفقدوا شجاعتهم بتجربة جامعة تشيكية حصراً، وكانوا يطالبون بإلحاح بإنشاء جامعة جديدة في برنو .

وألح طويلاً على تاريخ هذا الرجل الطليعي، لأنه يوضح الحوادث التي جرت فيما بعد، ولأنه أسهل لرسم لوحة القوميات السلافية عشية حرب ١٩١٤ .

# الفصل العاشر

## القوميات السلافية في النمسا ـ هونغاريا

## عشية حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨

### دور ١٩٠٥ ـ ١٩١٤

كان الدور من ١٩٠٥ إلى ١٩١٤ مثقلاً بالحوادث ، وأخذت القضايا الأوربية فيه تعقيداً متزايداً ، وتعلق مصير القوميات السلافية بالسياسة الداخلية والسياسة الخارجية لدولتين . وبالرغم من أن ذلك لم يلاحظ دوماً ، فإن مصير القوميات السلافية كان عاملاً أساسياً في النظام الأوربي .

وعدا التقدم الاقتصادي الذي أدى إلى تحويلات اجتماعية في النمسا ـ هونغاريا ، تجدر الإشارة إلى ثلاثة وقائع : **أولاً** ، الأزمة الخطيرة التي حلت بالملكية الثنائية نحو ١٩٠٥ . وقد يتساءل ما إذا كانت التسوية الاقتصادية ، أساس التسوية العامة ، ستتجدد ، وما إذا كان موقف الهونغاريين سيسبب إنهيار النظام . لقد جنب النزاع قليلاً ، ولكن الانذار كان عظيماً ، وتوصل الملك إلى توطيد الوضع مهدداً بالتصويت العام الذي لا يريده الرجال السياسيون الهونغاريون .

**والواقع الثاني** ، هو السياسة الخارجية . فقد كانت أوربة انطلاقاً من ١٩٠٤ منقسمة إلى معسكرين ظاهرين : روسيا ـ فرنسا ـ إنكلترا ؛ والحلف

الثلاثي : النمسا ـ ألمانيا ـ إيطاليا . وبالرغم من أن النمسا ـ هونغاريا اقتصرت في هذا الحلف الثلاثي على دور مساعد براق ، فقد مارست عملاً هاماً جداً . بحثت عن منافذ : فقد شهدت هونغاريا زيادة نشاط ميناء **فيومه** ، والنمسا نشاط تريستا ، واتجهت الملكية بكاملها نحو سالونيك ـ وأفاذت النمسا ـ هونغاريا ألمانيا التي وجدتَ في قوتها العسكرية متمماً لقوتها ، ولكن النمسا ـ هونغاريا جرت ، في سياستها البلقانية ، ألمانيا التي لا ترى فيها دوماً مصلحتها الواضحة . وتفاقمت الحالة كثيراً بالنسبة للنمسا منذ أن انتقلت صربيا من زبون للنمسا في عهد سلالة **آل اوبرينوفيتش** التي انطفأت بصورة مفجعة في ١٩٠٣ ، إلى زبون لروسيا في عهد آل **قره جورجيفيتش** . وفي ١٩٠٨ ، ضمت النمسا نهائياً البوسنة ـ هرسك ، ونما بذلك التنافس مع صربيا . وفي ١٩١٣ ، في آخر الحروب البلقانية ، أثارت النمسا إنشاء مملكة البانيا لتمنع صربيا من الحصول على منفذ على بحر الأدرياتيك ؛ ولتمنع ايطاليا من أن يكون لها موطئ قدم على الشاطئ الشرقي لهذا البحر . وباختصار ، إن النمسا ، بحكومتها الجرمانية ـ المجرية ، وأكثرية شعبها السلافية ، وجدت في نزاع عتيد مع روسيا والدول السلافية الصغيرة التي تدور في فلكها .

والواقع الثالث ، هو أن النمسا ، في أوربة القلقة والمهددة بالحرب ، تبنت منذ ١٩٠٧ ، التصويت العام . وعليه فإن أكثرية الناخبين ستكون سلافية ، إذا لم يجر تصحيح على التصويت العام بنظام توزيع المقاعد . وأدركت هونغاريا خطر التصويت العام ولم تقبل به عندها .

ومن السهل بعد تعريفنا لهذا الدور ، رسم لوحة للقوميات السلافية المختلفة عشية حرب ١٩١٤ ودراستها حسب تجمع إقليمي . دون الإهتمام مطلقاً بالحدود بين النمسا وهونغاريا .

## سلافيو الشمال

### التشيكيون وتقدمهم القوي

ما هي حال سلافيي الشمال ، أي **الجماعة التشيكيـة** ، أولاً : من تشيكيين وموراڤيين وسلوفاكيين .

إذا أمكن تحقيق تسوية بين الألمانيين والتشيكيين ، في ١٩٠٥ ، في موراڤيـا ، فإن الطبقة النبيلة التاريخية ، التي تعتقد بأنها فوق الأحزاب في بوهيميـا ، بـذلت جهوداً لتفاهم جديد ، ولكن دون الحصول على نجـاح . ولم تسو الحـالـة السيـاسيـة تماماً في بوهيميا بين الألمانيين والتشيكيين . بيد أن الأمة التشيكيـة ، منـذ ١٨٥٠ ، تقـدمت تقـدمـاً عظيمـاً يلاحـظ في نمو المـدن وتعزيز المواقع التشيكيـة في كل من بـوهيميـا ومـوراڤيـا . وكانت براغ ، في ذلـك العصر ، مـدينـة بـأغلبيـة عظمى تشيكية ، ومجلس بلدي تشيكي . ومؤسسات تعليم عديدة جداً ، لا بالجـامعـة التي تكلمنا عنها طويلاً ، وإنما بمستوى التعليم الثانوي ، والمدارس الثـانويـة ، وجمنـاز **ريال** ومدارس ريال ، ومؤسسات التعليم النسوي ، والمدارس الابتدائية العالية ، والمدارس الابتدائية . ويضاف إلى ذلـك مـدارس تقنيـة ، وكليـة تقنيـة ، وأخيراً نظام كامل للتعليم . وكان عدد نفوس براغ ٥٧٧٨٦٧ نسمة منهم ٥٣٧٨٢٦ تشيكياً ، و ٣٤١٨٢ ألمـانيـاً فقـط . وقـد أعطيت هـذه الأرقـام حسب التعـداد النمسـاوي . وبالتالي فإن أكثرية هامة من التشيكيين تضفي على العـاصمـة طـابعهـا القومي . وكذا حال مدن الأقاليم التي حققت تقدماً عظيماً أيضاً .

إن نمو الصناعة في مناطق الشمال من بوهيميا التي يسكنها الألمانيون ، دعا إلى جذب جهاز عمـال تشيكي كثير العـدد . وهؤلاء التشيكيون المحـاطون بـالجمعيـات كالمدارس ، أو حيث لا يوجـد مـدارس ، بجمعيـات بسيطـة قوميـة ووطنيـة ، لم يكونوا في الغالب ، على الأقل ، مهددين بنزع الجنسية ، لأن الأطفال التشيكيين

في المناطق الألمانية يمكنهم أن يتلقوا التعليم في مدارس لغتهم ؛ ولأن جماعات الأقليات التشيكية ، في المنطقة الألمانية ، كانت أصلب بكثير مما كانت عليه قبل خمسين عاماً . وإذن نرى تعزيزاً للطابع التشيكي في المدن ، وتقبلاً للشعب التشيكي في المنطقة الألمانية أصلاً .

هذا ، ويجب ألا يخدعنا تنوع الأحزاب . فمن الواضح أنه يفاجئ المراقب لأنه يظن أن الجماعة التشيكية كانت بالإجمال متحدة جداً في هذا العقد من ١٨٥٠ إلى ١٨٦٠ : فحوالي ١٩٠٨ ـ ١٩١٠ نجد غباراً من الأحزاب على درجة من النضج القومي والفكري والسياسي الذي وصلت إليه الأمة التشيكية . وهذا التفرع لم يكن دليلاً على الضعف مطلقاً ، بل هو بالأحرى مؤشر ثراء . فمثلاً ، في دياط بوهيميا ، الذي يضم أعضاءه بحسب الفئات ، كان يوجد ٧٠ نائباً من كورية كبار الملاك . وفي هذه الكورية حزبان : الموالون للدستور أي الألمانيون ، والمحافظون من ذوي الميول التشيكية الذين لم يتخذوا موقفاً قومياً شديداً كالذي اتخذه كلام مارتينيك اوشفارتزانبرغ قبل أربعين عاماً . وبين الأحزاب الأخرى المنتخبة آنذاك من قبل الكوريات الثلاث الأخرى : غرف التجارة ، والمدن والأرياف ، كان الحزب الزراعي أهمها وله ٤٣ مقعداً . ثم يأتي حزب « الفتى التشيكي » أو كما يسمي نفسه « المفكر ـ الحر » . وكان لهذا الحزب تأثير كبير جداً في براغ ويعتمد على مجموعة زبائن تقليدية ، وله ٣٨ مقعداً . وبعد ذلك يأتي حزب حق الدولة التقدمي ، وهو حزب جديد ، وذو نزعات قومية ، ودون رابط مع الطبقة النبيلة ، وله ٥ مقاعد . وأخيراً حزب « الشيوخ التشيكيين » الذي مازال موجوداً وله ٤ مقاعد ؛ وحزب « الواقعيين » أي حزب الأستاذ مازاريك ، وله مقعد واحد . وهذا يؤكد ما قلناه في مازاريك . وهو أنه كان يتمتع بنفوذ فكري عظيم جداً لا يعبر عنه مباشرة على الصعيد السياسي . وهناك سبعة مقاعد إلى جماعات أخرى ، واحد منها للحزب الكاثوليكي الشعبي ، وهذا الحزب قوي جداً في مورافيا

ومجموع هذه المقاعد ١٦٨ مقعداً . ويبقى ٧٠ مقعداً للألمانيين وهم منقسمون إلى أحزاب أيضاً . وعليه فإن الاحتمال ، الذي سيؤدي بموجبه التصويت العام إلى احلال الفكرة الاجتماعية محل الفكرة القومية ، لم يتحقق . والاختلافات الاجتماعية والفوارق السياسية تلاحظ ، ولكن في داخل التجمعات القومية . فمن ذلك أن زعيم التشيكيين السياسي **كاريل كرامار** ، زعيم حزب « الفتى التشيكي » كان محباً جداً للروس ، ومع ذلك كان موالياً جداً للنظام النمساوي ، وفي وقت ما كان نائباً لرئيس مجلس الإمبراطورية في ڤينّا .

ولم تسوَّ القضية التشيكية ـ الألمانية ، لأن المعارضة الألمانية تلاحظ شيئاً فشيئاً بازدياد وبصفات مميزة جديدة . وكانت أفضل تنظيماً وأكثر عنفاً أيضاً حيال التشيكيين مما كانت عليه قبل أربع وستين عاماً . وأخذت طابعاً جرمانياً . وصرح ألمانيو بوهيميا بأن حكومة ڤينّا تشجع السلافيين في كل شيء ، بدليل أن تقدم الأمة التشيكية كان حجة بأيديهم ، وأن لا أمل لهم إلا في ألماني الإمبراطورية ، وعارضوا بآل هوهنتسولرن آلَ هابسبورغ ، وبألوان علم الرايخ الألماني الوان العلم النمساوي . وفي ١٩١٢ ، ظهرت لأول مرة كلمة لاقت نجاحاً عظيماً جداً ، وهي اسم « السوديت » التي لم تستعمل أبداً حتى ذلك الحين . وفي الحقيقة ، إن الألمانيين في محيط بوهيميا لا يعتبرون أنفسهم على الإطلاق جماعة قومية متحدة . فكما يوجد في داخل ألمانيا معارضات ملحوظة بين البافاريين والبروسيين والهانوفريين ، كذلك وجد سكان محيط بوهيميا الناطقون بلهجات ألمانية مختلفة ، أنفسهم أقرب كثيراً إلى المنطقة المجاورة للإمبراطورية : بافاريا ، ساكس ، سيليزيا ، منهم إلى أي منطقة جرمانية أخرى في بوهيميا . وبالعكس ، إن كلمة « السوديت » تدل على تضامن بين جميع ألماني بوهيميا ومورافيا ، ويرجون بسطه على الجزيرات الألمانية المنعزلة التي كانت في طريق الزوال في منطقة هونغاريا العليا .

ومن مورافيا ، حيث خفت النزاع التشيكي - الألماني ؛ باتفاق ١٩٠٥ ، يعبر إلى سلوفاكيا .

## السلوفاكيون : خطر المجيرة والمقاومة القومية

لقد تغيرت الحالة في سلوفاكيا بين ١٩٠٥ و ١٩١٤ ، وظهرت المجيرة فيها بشكل أثقل من ذي قبل ، وبخاصة بالقوانين المدرسية لعام ١٩٠٧ ، وهي القانون رقم ( ٢٦ ) والقانون ٢٧ ، التي تسمى باسم الوزير الذي دافع عنها ، **قوانين البرت أبّوني** . وهذه القوانين شديدة جداً وتعرف بخاصة العقوبات التي يمكن أن تنال المعلم إن كان معلماً حراً أو موظف دولة ، إذا لم يعط تعليماً مطبوعاً بصورة كافية بالروح القومية المجرية ؛ وإذا نشر بين تلاميذه ، أو قبل بينهم انتشار أفكار خطرة على وحدة الدولة ولغتها وسياستها ؛ وإذا دعم ، بالعكس ، أفكاراً ملائمة لدول أجنبية ، ويقصد بذلك روسيا . وأصبح النظام شديداً ، ومن الصعب إنكار نتائجه . وإذا أخذنا بالإحصاءات الهونغارية نجد أن نسبة المواطنين الهونغاريين ، الذي يستعملون اللغة المجرية ، كلغة أم ، أي الذين يسمون مجراً ، قد ازدادت أكثر مما يسمح به فائض الولادات على الوفيات بكثير . ففي هونغاريا وكرواتيا ، والأرقام لكلا البلدين . كان يوجد في ١٨٥١ : ٤,٨١٨,١٧٠ مجرياً على مجموع سكان البلدين ، أي بنسبة ٣٦,٥ ٪ من المجر ؛ وفي ١٨٨٠ ، وجد ٦,٤٧٨,٧٢٠ أي بنسبة ٤١,٢ ٪ ؛ وفي ١٩٠٠ : ٧,٤٧٧,٣٣٢ ، أي بنسبة ٤٢,٨ ٪ ؛ وفي ١٩١٠ أخيراً وجد ٨,٧٤٢,٣٠١ مجري أي بنسبة ٤٥,٤ ٪ .

وتضرب النظر نسبة بودابست . فقد بينا من قبل أن براغ ، في ذلك العصر ، أصبحت مدينة تشيكية ، ولكن بودابست أصبحت مدينة مجرية . ففي منتصف القرن ، كان فيها ٥٥٠٠٠ نسمة . أما الآن فأصبح فيها ٨٥٠,٠٠٠ . وهذا دليل على نمو الدولة ، لا بأهمية المصالح الإدارية فحسب ، وإنما أيضاً بعدد الناس

الـذين يفـدون إليهـا للإقـامـة فيهـا . وأصبحت بـودابست مركـز أعمـال ونشـاط اقتصـادي . وعلى هـؤلاء الـ ٨٥٠٠٠٠ شخص وجــد ٧٥٠,٠٠٠ مجري . إذن فسكان هونغاريا ، من مجر أو وافدين يؤلفون فيها الآن شعب عـاصمـة مجريـة حقيقيـة ، لأن كثيراً من الوافدين تمجيروا فيها .

وكانت سلـوفـاكيـا تجهـز حصتهـا إلى هـؤلاء المتمجيرين . وفي مـدارس سلوفاكيا ، من مدارس مجرية أو مدارس ما زالت في أيـدي السلوفـاكيين ، أخـذ تعليم المجرية أهمية متزايدة ، وتحقق مـا كان يرغب بـه رجـال الـدولـة المجر ، وهو مجيرة النخبات . ومع ذلك فإن نسبة عظيمة من السكان كانت تهتم بالحياة القوميـة السلوفـاكيـة . ووجـد ثلاثـة أحزاب : وكان أقـدمهـا **الحزب القومي ؛ حزب تورشانسكي سفاتي ـ مارتن** . وكان زعيمـه الروحي **هوربـان فـايـانسكي** . وفي هذه الجماعة البورجوازية بخاصة ، ظل الوفـاء المتحمس نفسـه حيـال روسيـا ونفس المثل الأعلى المنتظر في السلامة التي ستأتي بها . ولكن النفاذ السيـاسي لهـذا الحزب كان أقل من نفاذ الحزبين الآخرين اللذين يضمان الشبان الذين انبثقوا عن الحالة الجديدة والأفكار الجديدة ، والآمـال الجـديـدة ، وهمـا : **الأول** ، جمـاعـة شروبار ، ويمثل النزعة الملائمة للتشيكيين وللمذهب المازاريكي . وكانت جريـدتـه « الصوت » تدافع عن أفكار وطرق مازاريـك ، وهكـذا كان يتجـه شطر براغ ، وأخذت الصداقة التشيكية ـ السلوفاكية بفضله دفعاً جديداً .

**الثاني** ، الحزب الكاثوليكي الشعبي ، وكان يتبع في البدء شريفـاً هونغـاريـا وهو الكونت **زيشي** . أما الآن فيتزعمه كاهن قوي للغـايـة . فصيح ، متحمس ، زعيم سيـاسي حقيقي ، ومحرض شعبي ، وهو الأب **هلنكا** خـوري وعمـدة مـدينـة **روزومبيروك** في وادي الفــاغ . وفي ١٩٠٧ ، وقــع حــادث خطير ، وهــو أن الأسقف علق هلنكا من وظائفه لأنه قام بتحريض سياسي ضـد الـدولـة المجريـة .

وعندئذ ثارت ثائرة السكان الكاثوليك المتحمسين والمتعلقين بكهنتهم . واستأنف الأب هلنكا الحكم في روما . وبانتظار النتائج ، ذهب ليلقي محاضرات في مورافيا ، في البلد الذي ولد فيه الأستاذ مازاريكِ ، وهو **هودونين** . وفي غيابه أراد الأسقف أن يبارك كنيسة في قرية صغيرة تدعى **سرنوفا** . ولكن شعب سرنوفا عارض مباركة الأسقف أو أحد ممثليه للكنيسة ما لم يعد الأب هلنكا إلى خوريته في روزومبيروك . وتبع ذلك مشادة دموية . ودعي الدرك الهونغاري للنجدة وأطلق النار على الجمهور . وكان لـ « مذبحة سرنوفا » انعكاسات كبيرة في الرأي الأوربي . وبعد زمن ، وعلى أثر مسعى لدى البابا بيوس العاشر ، وتقديم عريضة وقعها ثلاثون ألف كاثوليكي سلوفاكي ، أعيد الأب هلنكا إلى وظائفه ، ولكنه مثل أمام محكمة هونغارية أخذت عليه نشاطه السياسي المخالف صراحة للمصلحة القومية ، واتهم بالخيانة العظمى ، وحكم عليه بعقوبة غير شديدة كثيراً . وأصبح مجري القضية السلوفاكية .

وذهب الأب هلنكا بإرادته إلى بوهيميا ، وعقد صلات مع التشيكيين . إلا أنه أحس بشيء من الحذر حيالهم لأنه رآهم عبر سروبار الذي يعكس أفكار الأستاذ مازاريك الذي انفصل عن الكنيسة وشايع التقليد البروتستانتي . وبالإجمال لعب الأب هلنكا قليلاً على دواستين : فقد اعتمد بالمناسبة على التشيكيين للدفاع القومي عن السلوفاكيين ، ولكنه لم يعتمد كثيراً عليهم ، لأنه يخشى عقائديتهم العقلانية .

**الثالث** ، وهو الحزب الذي كان يتزعمه رجل سياسي ديموقراطي متأثر بمازاريك ولكنه يميل أيضاً إلى حلول أخرى ، وهو **ميلان هودزا** . وبحث هذا عن تقارب مع ڤينّا ضد بودابست ، وظهر في حلقة الأرشيدوق الوارث ، فرانسوا - فرديناند الذي يحاول أن يجمع من بين أحزاب المعارضة في هونغاريا ،

حلفاء لسياسته المستقبلية الغامضة ، ولكن يؤمل منه تغييرات ملائمة للقوميات ، أو ، على كل حال ، معادية للحكومة الهونغارية وللسياسة الهونغارية كما كانت مسيرة منذ ١٨٦٨ .

## روثينيو هونغاريا وبؤسهم

ومن الجماعة السلوفاكية ، ننتقل إلى الجماعة الروثينية التي ستقودنا نحو الجماعة البولونية وتقيم جسراً بين هونغاريا وليتانيا الغربية . يرى عند الروثينيين أو الاوكرانيين - الذين ستؤلف بلادهم الهونغارية فيما بعد ، في زمن الجمهورية التشيكوسلوفاكية ، بين ١٩١٨ - ١٩٣٨ ، روثينيا أو روسيا الكارباتية - ان مجيرة النخبة كانت ناجعة جداً . لأنا لا نجد تقريباً مدارس تعلم باللغة الأوكرانية : فعلى ٦٠٠ مدرسة ، في هذه المنطقة ، وليس هذا بكثير ، وجدت ١٨ مدرسة فقط تعلم بالأوكرانية ؛ ولا توجد نخبة أدبية أو فكرية أوكرانية . ومع ذلك . ارتسمت حركة لعودة الشعب - وهنا أيضاً نجد تأثيرات تولستوي - وجرائد تنشر للشعب الأوكراني . ولكن من يقرأ هـــذه الصحف ؟ إن الشعب الأوكراني غير متعلم تقريباً ، وأكثر من ذلك ، في حالة اقتصادية بائسة جداً :

إن ١ ٪ من ترابه يشكل الملكية الكبرى ، و ٢ ٪ الملكية الوسطى ، والباقي كله يتألف من قطع أراضي صغيرة لا تكفي لإعاشة عائلة ، وما يتبقى مراعي وغابات . وفي منطقة الروثينيين هذه ، يشعر حقيقة وكأن الناس يعيشون في عصر آخر . وهذه هي الحالة الاقتصادية التي يمكننا تصورها لفلاحي أوربة الغربيـــة في القرن الخــامس عشر أو في القرن الرابع عشر . والشعب متخلف للغاية ، ومن غير الممكن أن يمارس أي دور سياسي .

## روثينيو غاليسيا ومطالبهم

وأقوى من أولئك بكثير ، كان روثينيو غاليسيا لا سيا وأنهم كانوا يعتمدون

على روسيا ، ويقدم لهم أوكرانيو روسيا مساعدات اقتصادية وروحية معاً . وأدخل التصويت العام إلى غاليسيا كما في ليتانيا - الغربية كلها .

ويطالب روثينيو غاليسيا الآن بنصيب أكبر بكثير في الحياة السياسية . ويطلبون إنشاء كراسي للتعليم الأوكراني في جامعة لڤوف وفي جامعة كراكوفيا ، ويشكون من معاملتهم مواطنين من الدرجة الثانية .

## البولونيون وخيبة آمالهم

إن البولونيين ، أي كبار الأمراء الذين رأينا لهم كثيراً من الممثلين بين رؤوساء مجلس النمسا ، رجال **بلكريدي** ، **وباديني** ، وغولو شوسكي وبوتوكي ، الذين صوتوا على التسوية النمساوية - الهونغارية في ١٨٦٧ ، يعتبرون بأنهم عملوا عبثاً أو ضد مصالحهم القومية ؛ وأن كل ولائهم للجرمن وكل آمالهم في حكومة النمسا ، أدت إلى التصويت العام . وما هو التصويت العام بالنسبة لهم إن لم يكن آمالاً تعطى للفلاحين البولونيين ضد سيطرة كبار الملاكين الإقطاعيين ، ومن جهة أخرى ، تشجيعات للروثينيين ، أي إلى شعب منافس لهم .

يضاف إلى ذلك أيضاً اختلاف هام جداً ، وهو الاختلاف الديني ، لأن الروثينيين إما موحدون أو أرثوذوكس . ففي ١٩١٤ اقيمت دعوى ضد روثينيي هونغاريا ، في ماربورود - وهي مدينة صغيرة في جنوب جبال الكربات أصبحت فيما بعد تابعة لرومانيا - اتهمت فيها بالمؤامرات المعادية للقومية جماعة من الفلاحين الروثينيين تركت الكنيسة الكاثوليكية أو الكنيسة الموحدة وأعلنت عن اعتناقها الديانة الأرثوذوكسية .

هذه هي حالة الروثينيين والبولونيين ، ويجب أن نذكر أيضاً أن فقر هذه المنطقة يسبب هجرة قوية جداً . فقد كان الروثينيون والسلوفاكيون يهاجرون

بخاصة نحو أمريكا . وفي أمريكا تألفت بورجوازية وصلت أحياناً إلى وضع اجتماعي واقتصادي قوي ، أوكرانيا روحية أو سلوفاكيا روحية لم تتحولا مطلقا عن الوطن الأم ، بل بالعكس ، تفكران بمساعدة أشقائها **الأوربيين** في وضعهم الاقتصادي أو السياسي البائس .

## سلافيو الجنوب

### السلوفينيون

إذا انتقلنا من سلافيي الشمال إلى سلافيي الجنوب ، نرى قضية أخطر بكثير ، وعناصرها مرسومة بوضوح . إن السلوفينيين ، الذين يمكن أن يظن بأنهم مهيؤون ليكونوا مجرمنين ، أو بمعنى معتدل منسين ، أي مهيؤون ليصبحوا غساويين ، استعادوا ، بالعكس ، كثيراً من الحيوية القومية . فقد لاءمهم التصويت العام والتطور الاقتصادي . ووجد عند السلوفينيين تعاونيات زراعية يديرها رجل سياسي مرتبط بالحزب المسيحي الاجتماعي ، وهو **ايفان كريك** ؛ وصحف وأدب سلوفيني ومدارس سلوفينية ، أو مشتركة من السلوفينيين والألمانيين . واستعاد العنصر السلوفيني أهميته في **الكارنيول** أولاً ، ثم في **ايستريا وكارانثيا** ، وبعض أركان ستيريا الجنوبية ، وفي جميع المناطق . والسلوفينيون كاثوليكيون جداً ويتزعمهم اكليروسهم ، وربما كان هذا الاكليروس أكثر تطوراً من الاكليروس السلوفاكي ، وعلى كل حال أرفع كثيراً في التسلسل الكهنوتي . ولهذا لا توجد عند السلوفينيين نفس المعارضة التي توجد بين الاكليروس الأدنى الوطني والاكليروس الأعلى المجير في سلوفاكيا . ورغم أنهم كاثوليكيون ومتعلقون بفكرة لغتهم السلوفينية ، فهم يتقبلون فكرة تقارب أوثق مع الصربيين ـ الكرواتيين .

كذلك ، كان السلوفينيون يطالبون بمدينة هامة في النظام النمساوي وهي

**تريستا** هذا الميناء الكبير الذي حاولت الحكومات النمساوية في آخر القرن التاسع عشر أن تجهزه ليعوض خسارة البندقية . وفي تريستا كثير من السلوفينيين الذين يظهرون أنفسهم كما هم . وعلى هذا النحو توطد ارتباط مع الجماعة الأخرى من سلافيي جنوب النمسا ، أي مع الدالماسيين .

وافاد الدالماسيون من التصويت العام . وطالبوا بصفتهم الصربية ـ الكرواتية ، وفي الغالب ضد نفوذ بورجوازية المدن الإيطالية ، بيد أنهم في ذلك الحين ، يفكرون بإيطاليا أقل مما يفكرون بحكومة فيينّا .

وفي سنة ١٩٠٥ انعقد في **فيومه** مؤتمر لسلافيي الجنوب وطالب بالقربى الوثيقة بين كل جماعات سلافيي الجنوب . وبدئ باستئناف التعبير « يوغوسلافي » للدلالة على جماعة واسعة تضم معاً الكرواتيين وكل الصربيين ـ أي صربيي كرواتيا وهونغاريا والبوسنة ـ هرسك ومملكة صربيا ـ والدالماسيين والسلوفينيين .

## الكرواتيون والفكرة اليوغوسلافية

كانت الجماعات السياسية في كرواتيا متباينة دوماً . كان حزب حق الدولة ، **حزب ستار شيفيك** قومياً كرواتياً ، وغير مجند دوماً للفكرة الصربية ـ الكرواتية ، ويشدد بقوة على صفة الكرواتيين ، وعلى الدين الكاثوليكي ، ويقبل بأنه يجب على الكرواتيين إعطاء دفع إلى المنظومة كلها

وإلى جانب ذلك كانت الجماعة الصربية ـ الكرواتية تحاول ، بالعكس ، اتحاداً وثيقاً بين الصربيين والكرواتيين .

وهذه الجماعات المختلفة لم تتفق فقط في فكرة الطائفة اليوغوسلافية وإنما أيضاً في فكرة تشكيل دولة يوغوسلافية . ولكن دون أن يقال بوضوح ما

ستكون هذه الدولة اليوغوسلافية ، وما إذا كانت ستنفصل عن النمسا أو لا . ونتساءل ما الفرق مع الحالة في ١٨٦٠ - ١٨٧٠ ؟ إذا استثنينا حزب ستارسيفيك وفي بعض الظروف ، لم تطرح على بساط البحث قضية حق الدولة والمملكة الثلاثية . لأن ما يتصور الآن شيء أوسع بكثير وعلى أساس عرقي . وناضلت الحكومة ضد هذا النفوذ الصربي - الكرواتي : حاولت أن توقع بين الصربيين والكرواتيين ، ولكن عندما وصل الأمر إلى إجراءات شديدة جداً كإجراءات حكومة بان **سوهاي** التي علقت الدستور في ١٩١٢ ، شكل جميع الصربيين - الكرواتيين كتلة واضطرت الحكومة ، في ١٩١٣ ، إلى توطيد الشرعية من جديد .

## البوسنة - هرسك

لقد أرادت الحكومة أن تطبق في هذا البلد سياسة مستوحاة من سياسة ألمانية في الألزاس - لورين : حاولت أن تعطي دياطاً خاصاً للبوسنة - هرسك لتربطه بالنظام . ولكن جماعة بوسنة - الفتاة كانت تحركها روح صربية وطالبت باتحاد جميع سلافيي الجنوب : وعندئذ أصبحت حالة الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية حرجة جداً . لأن النمساويين والهونغاريين كانوا يهتمون بسلافيي الجنوب الموزعين على دولتيهما . لقد اتهمت صربيا ، البلد المستقل والمنتمي إلى نفس العرق الذي ينتمي إليه اليوغوسلافيون الآخرون ، بأنه مركز للمكايد والمؤامرات ضد الملكية النمساوية - الهونغارية ، ولكن وجدت وراءها دولة كبرى حامية ، وهي روسيا . وفي ذلك الحين قامت محاكمة دعوى اغرام ( زغرب ) التي تكلمنا عنها عندما تكلمنا عن الأستاذ مازاريك وقد أقيمت هذه الدعوى بناء على اتهامات شرطة وعلى وثائق مزورة بحق أربعة وخمسين وطنياً كرواتياً اتهموا بتدبير مؤامرة ضد أمن الدولة بمساعدة صربيي المملكة .

ولكن سياسة العداء هذه كانت تقابل أحياناً بسياسة إنشائية ، وهي السياسة

التي جعلت بعض الأشخاص وحتى الوارث لعرش فرانسوا - جوزيف وهو الأرشيدوق فرانسوا - فرديناند ، يتصورون تعديل الملكية بشكل تضم **ملكية ثلاثية** . وعندما يتكلم عن ملكية ثلاثية في ١٨٧٠ كان يفكر في بوهيميا . أما الآن فالتعبير يطبق على مملكة سلافية جنوبية تضم كرواتيا ، والبوسنة - هرسك ، والمناطق السلوفينية ، وبالتالي ، مملكة جديدة تتشكل من بلاد تابعة للنمسا ، ومن بلاد تابعة لهونغاريا ، وفي ذلك تحويل خطير للنظام وللتسوية .

## الحالة العامة للنظام

### العلاقات بين السلافيين

هل توجد علاقات بين هذه الجماعات المختلفة ؟ لقد وجدت بينها علاقات أكثر مما كان في الماضي . وهذا يرجع بالضبط إلى التقدم التقني : الخطوط الحديدية ، والبرق ، والصحافة . والرأي اليوغوسلافي الآن يعلم بما يحدث عند سلافيي الشمال ، وبخاصة عند التشيكيين . وامتد إشعاع كرسي مازاريك في جامعة براغ على مناطق سلافيي الجنوب . ولم تعد الحال تشبه الآن الحال في ١٨٦٠ ، عندما كان الرجال السياسيون التشيكيون : بالاتسكي ، وريغر ، وبراونر ، يذهبون إلى ڤيينّا بأمل اللقاء بالمونسنيور ستروسماير . ولم يعد القصد ، كما كان في السابق ، تجمعات سياسية ضيقة تلتقي في برلمان ڤيينّا . إن الجماهير الآن ، والرأي العام بكامله تتأثر بنفس الطوارئ ، وبنفس الحوادث .

ويرى ذلك بشكل أفضل أيضاً ، عندما تحدث أزمات دولية : مثل ضم البوسنة - هرسك في ١٩٠٨ ، وحوادث آخر شتاء وربيع ١٩٠٩ ، والحروب البلقانية في ١٩١٢ - ١٩١٣ . إن جميع سلافيي الملكية ، ما عدا البولونيين الذين وقفوا قليلاً على حدة ، سلافيي الشمال وسلافيي الجنوب يهتزون بنفس الآمال

وبنفس التعاطفات ويتوجهون إلى الأمم السلافية في البلقان . ومن هنا يخرج انطباع وهو أن النمسا - هونغاريا الآن محكومة بالتفتيت والزوال . ويحدد في داخل الملكية وفي خارجها تاريخ لهذه التجزئة : وهو وفاة الإمبراطور العجوز .

## توقعات المستقبل

لقد أصبح فرانسوا - جوزيف في السنوات التي قطعناها شيخاً عمره ثمان وسبعون ، ثمانون عاماً . وكان عمره أربعة وثمانين عاماً في ١٩١٤ . كان قوياً وضعيفاً معاً ، كما يحصل لكثير من المسنين ، وينتظر موته ، وهو مازال على قيد الحياة . ولكن تحقيق هذه التنبؤات غير أكيد . إن موضوع موت الإمبراطور العجوز ، وهو مؤشر أكيد لتفتيت الإمبراطورية ، استغلته الصحافة في أوربة كلها ، ووجدت فيه فرصة لتنبؤات حالمة . وكان يبالغ في الوضع دون الأخذ بعين الاعتبار صلابة قوتين : من جهة **الجيش** الذي صانه عناد الإمبراطور ؛ ومن جهة أخرى ، **البوروقراطية** . وهذه البوروقراطية النمساوية - الهونغارية ، وبخاصة النمساوية ما زالت قوية جداً لدرجة نفذت فيها التعبئة ضد روسيا في ١٩١٤ . وفي الحقيقة بلغت هذه التعبئة أناساً أقل من التعبئة الفرنسية أو الألمانية ، وبخاصة التعبئات اللاحقة . ولكن إذا أمكن لهذه التعبئة أن تتم في كل الملكية ضد روسيا ، فبذلك بفضل البوروقراطية . وهناك عامل ثالث لم يشر إليه المؤرخون في الغالب ، وكان عليهم أن يعلقوا عليه كثيراً من الأهمية : وهو أن الرفاه شجع نمو طبقة بورجوازية عريضة . وحتى بين القوميات السلافية ، كانت هذه الطبقة البورجوزاية تقدر النظام الذي يكفل لها الإزدهار . لقد كانت تنتقد النظام كثيراً على الصعيد السياسي ، ولا توفر عنه التهديدات رغم كل شيء ، بأن انقلاباً كبيراً يسبب له الخوف ويدفعه إلى البحث ، في الوقت المناسب ، عن حلول غير متطرفة .

### تهديدات على هونغاريا

ومن المؤكد ، بالمقابل ، عاش الإمبراطور أو مات ، ان النظام الثنائي ، منذ سنوات ١٩١٠ ، بنتيجة السياسة الخارجية والتصويت العام في النمسا ، سيلقى مصيره المحتوم بعد أجل قصير أو طويل . وان الجزء المهدد أكثر من الآخر في الملكية النمساوية ـ الهونغارية هو هونغاريا . لقد كانت القوى المتباعدة عن المركز تضغط على الشعوب الأجنبية في هونغاريا : كضغط صربيا على كرواتيا ، وسلافونيا ، وصربيي جنوب هونغاريا ؛ وضغط رومانيا على ترانسلفانيا التي لم يكن سكانها سلافيين ، بل لاتينيين ، ولكن يجب أن يؤخذوا بعين الاعتبار لتقييم حالة النظام كله . فقد حاولت رومانيا عبثاً أن تكون حليفة النمسا ـ هونغاريا . لأن الحكومة الرومانية ، وحتى الملك العجوز كارول ـ الألماني الشريف جداً ، من بعض الجهات ، يعلمان أن الرأي الروماني لا يرى ، رومانيا متحققة والوطن كاملاً إلا في اليوم الذي تضم إليها الترانسلفانيا . أما الروثينيون وإن كانوا أقل قوة ، فمن الواضح أنهم كانوا مسوقين بتأثير روثينيي الشمال . وعند السلوفاكيين نجد حركة قوية ترتسم في اتجاه التشيكيين .

وباختصار ، كان النظام بكامله محكوماً بمراجعة طال الأجل أو قصر .

### الخاتمة

إذا رجعنا بالفكر إلى اللوحة التي رسمناها منذ بداية هذه الدراسة ، وهي إمبراطورية ١٨٥٠ ، التي ما زالت زراعية وإقطاعية ، ونظام باخ فيها متسلطاً وغير قابل للاحتمال ، ولكن كان يعلن بضرورتها كدولة لتساعد على نمو القوميات المتجمعة ، لبدت لنا الحال في ١٩١٤ مغايرة بصورة فريدة . لقد أصبحت القوميات عند البعض أمماً ، وتتطلع لتصبح دولاً ، أو لتتجمع من جديد في دول ، وتكون مطاليبها أقوى وأوضح كلما حققت تقدماً في النظام الاقتصادي

والاجتماعي . إن نظام ١٨٦٧ أصبح بالياً . وتبعاً للتصويت العام والأفكار المنتشرة يمكن القول إن القضية ، في إمبراطورية النمسا - هونغاريا ، توضع كنزاع عميق بين مختلف مفاهيم الدولة : مفهوم عسكراني وبوروقراطي تمثله النمسا بتأثير النموذج البسماري ؛ ومفهوم إقطاعي تمثله هونغاريا ؛ ومفهوم ديموقراطي حسب نموذج الديموقراطيات الملكية أو الجمهورية في أوربة الغربية الذي تبناه بالتدريج قسم من الرأي المستنير . غير أن ما يمنع هذا النزاع من بلوغ حدته ، وأخذ طابع محض تماماً بين هاتين العقائديتين ، هو وجود روسيا . لأن روسيا القيصرية والعسكرانية تمارس أيضاً جذباً على الشعوب السلافية من نفس العرق والأقرب إليها جغرافياً من العالم الغربي . وهناك قضية أخرى وهي معرفة ما إذا كان واقع روسيا يستجيب لهذا الجاه . لأن روسيا ١٩١٤ كانت في تحول كامل سياسي واجتماعي .وفي هذه الظروف يوشك محك الحرب أن يكون مخيفاً للملكيتين المتنافستين . أفلا تكون الحرب ، ولا سيما الحرب الطويلة لأوربة الوسطى ، في الوقت ذاته ثورة ؟

# الفصل الحادي عشر

## النمسا - هونغاريا في الحرب العالمية الأولى(*)

لقد تسببت الحرب العالمية الأولى في انهيار الملكية النمساوية - الهونغارية . ومع ذلك ، فإن مؤشرات التفتيت لم تظهر حالاً . ففي السنوات الأولى من الحرب ، أظهرت القوميات التابعة ، وبخاصة القوميات السلافية ، ولاءً كاملاً حيال الإمبراطورية . وأكثر من ذلك ، ان التدخل الإيطالي إلى جانب الوفاق ، في ١٩١٥ ، دعم ولاء سلافيي الجنوب . ولذا لا يوجد ، في السنتين أو الثلاث سنوات الأولى من الحرب ، على أرض النمسا - هونغاريا نفسها . ظاهرات إرادة تدمير هذه الدولة .

ومع ذلك ، فإن الحكومات التي تعاقبت في ڤيينّا وفي بودابست ، لم تعرف كيف تفيد من حالة الظروف هذه ، ولجأت إلى جمود تام . فقد رفض الوزير النمساوي الأول ، بخاصة ، الكونت شترغ دعوة البرلمان وحافظ على تقاليد المركزية البوروقراطية في النمسا .

وما دام فرانسوا - جوزيف حياً ، أي حتى تشرين الثاني ١٩١٦ . لا يلاحظ ، بالتالي ، أي جهد جاد للإتيان بحل لقضية القوميات . وبعد وفاته ، عندما اعتلى العرش ابن أخيه ، الإمبراطور شارل ، ظهرت تغييرات في

---

(*) راجع : Bauerbach , l'Autriche et la Hongrie pendant la guerre , Paris , 1925 , Z . A . B . Zeman , the break - up of the Habsburg empire , 1914-1918 , London , 1901 .

حكم النمسا - هونغاريا . ولكن قوى التفتيت كانت تعمل عملها في الإمبراطورية .

ما هذه القوى التي كانت تلغم الدولة النمساوية - الهونغارية أثناء الحرب ؟

هناك قوتان أساسيتان : الاجتماعية - الديمقراطية من جهة ، والقوميات من جهة أخرى .

**أولاً : الاجتماعية - الديموقراطية .** - في ١٩١٤ ، قامت الاجتماعية - الديمقراطية النمساوية ، كالاجتماعية - الديموقراطية في ألمانيا ، بواجبها ولم تحاول الحيلولة دون التجنيد العام . وكما في ألمانيا ، كانت عاطفة العداء عند الاجتماعيين - الديموقراطيين النمساويين حيال روسيا القيصرية شديدة للغاية . وفيها يعرف عدو الحرية والطبقات العاملة على العموم . وفي العناصر الشعبية كانت الحرب ضد روسيا القيصرية عنصراً يشجع الولاء والوطنية ، أي حب الوطن . ولكن هذا الرأي أخذ يزول بزوال الخطر الروسي وبخاصة بنمو الحركة الثورية في روسيا . وعندئذ وبوجود التطور السياسي في روسيا ، عظم الاقتناع في النمسا ، بأن الحرب حرب رأسمالية . وإن قيام القوميات يساعد على إنهاء الحرب عاجلاً ، فيما يخدم انتصار الدول الوسطى في الواقع مصالح الطبقات الموجهة .

ومع ذلك ، فقد وجد في الحرب اتجاه ظل موالياً للنمسا - هونغاريا ، وهو الاتجاه الذي يمثله الاشتراكي كارل رينر ، منظر مذهب الاستقلال الذاتي الشخصي . ففي ١٩١٥ ، اتخذ رينر موقفاً واضحاً جداً لصالح نظرية « أوربة الوسطى » التي يدافع عنها **فريديريك ناومان** . فقد امتدح تنظيماً أكثر مرونة لأوربة بعد الحرب ، والأمل في أن تحصل القوميات على وضع أكثر عدلاً . وفي مقالات مجلة « الكفاح » ، وفي « صحيفة العامل » في ڤينّا ، قام رينر بدعاية شديدة لصالح أفكار نومان ، نحو فكرة وحدة اقتصادية واسعة . وفي كتابه

« تجديد النمسا » الذي صدر في ١٩١٦ ، صرح بأن تشكيل الأمم الصغيرة إنما هو طوبائية رجعية . ولكن فكرة رينر هذه كوفحت بشدة في داخل الاجتماعية - الديموقراطية ، وبخاصة من قبل **اوتو باور** الذي دافع ، قبل الحرب ، عن أفكار رينر نفسها . فقد عاد من الأسر في روسيا في ١٩١٧ وأظهر عداءه لبقاء النمسا . ويشاركه في وجهة النظر هذه عدد عظيم جداً من الاجتماعيين - الديموقراطيين النمساويين ، وبخاصة **فيكتور آدلر** و **بينير ستوفر** . ولم ينكر **اوسترليتز** ، أحد أنصار باور ، في كلامه عن القوميات التابعة ، أن الحرب تركتها باردة ، ولا تتحمس لنهاية ظافرة ، بل بالعكس . « وكيف يعجب لذلك ؟ عندما يؤخذ على السلافيين أنهم لا يحبون وطنهم ، فإن هؤلاء السلافيين في ظروف ملائمة للإجابة ان هذا الوطن مشكوك فيه ، وطن كزوجة الأب . وعندما يقال لهم ان ليس لهم قلب ولا يحبون النمسا ، يمكنهم أن يجيبوا بأن النمسا ليس لها قلب يحبهم . ولا يخجلون من الاتهام بالخيانة » . وفي مؤتمر الحزب الاجتماعي - الديموقراطي ، في تشرين الأول ١٩١٧ ، الذي عقد في ڤينّا كوفحت نظريات رينر بشدة ، وعقب هذا المؤتمر حرر يسار الاجتماعية - الديمقراطية برنامجاً يطالب الآن بتقسيم النمسا إلى سبع دول ، تنتخب كل منها مجلسها التأسيسي ( الجمعية التأسيسية ) . وانطلاقاً من هذا الحين ، تصور الاجتماعيون - الديموقراطيون الألمان في النمسا الناطقون بالألمانية ، إمكانية « الانشلوس » أي إمكانية انضمام النمسا الألمانية إلى ألمانيا .

أما الجماهير ، فقد تجذرت أي أصبحت جذرية ( راديكالية ) في النمسا انطلاقاً من السنتين الأخيرتين للحرب ، انطلاقاً من الوقت الذي نقصت فيه السلع الغذائية بخاصة . وكان هذا النقص محسوساً بخاصة في ليتانيا الغربية ، لأن هونغاريا الزراعية كانت مستعدة قليلاً لتموين النمسا . وهذه الحال تترجم ببؤس آخذ بالنمو ، وبإضرابات جدية للغاية تفجرت بخاصة في كانون الثاني ١٩١٨ .

وهكذا يلاحظ ، بسبب هذا البؤس ، تغلغل متزايد للعقائدية البولشفية في الجماهير ، وهذه العقائدية البولشفية تشجع حق الأمم في تقرير مصيرها . وبالتالي تفت في عضد الملكية العجوز .

**ثانياً : القوميات .** ـ أما البؤرة الثانية للمعارضة والفصل ، فهي القوميات ، وكانت مقاومتها أكثر خطراً من معارضة الاجتماعية ـ الديموقراطية بسبب الموقف المعادي للملكية الذي أنماه زعماء مختلف الأمم من بولونيين ، وتشيكيين ، وسلافيين ـ جنوبيين . وفي هذا الموقف للقوميات ، من الضروري وضع فروق في الألوان وإدراك أمرٍ عام ، وهو أن حركة التفتيت جاءت بخاصة من المنفيين ، أي من أعضاء هذه القوميات الذين فروا من النمسا ـ هونغاريا وذهبوا إلى الخارج . وهذا يصح بخاصة على التشيكيين في بوهيميا ، لأن المقاومة التشيكية كانت أثناء الحرب بخاصة ، من عمل فريق من المهاجرين .

في خريف ١٩١٤ ، ذهب مازاريك إلى هولاندا ، واتصل هناك بعدد من الصحافيين الإنكليز والفرنسيين . وترك ، في بوهيميا ، في براغ . لجنة سرية تسمى « المافيا » وعليها أن تهيئ الأفكار لثورة ممكنة . أما هو ، فقد أعدّ ، في الغرب ، في فرنسا ، وفي إنكلترا ، وفي الولايات المتحدة ، حيث كانت له صلات عديدة ، عملاً واسعاً من الدعاية ، لصالح إنشاء دولة تشيكوسلوفاكيا بعد الحرب . وفي فرنسا أحدث لجنة قومية تشيكية مع شخصيتين أخريين أتتا والتحقتا به ، **بينيش** ، وهو تشيكي مثله ، و**ستيفانيك** السلوفاكي . وكان هؤلاء الثلاثة : مازاريك وبينيش وستيفانيك روح هذه اللجنة القومية التشيكية التي هدفها تشكيل دولة تشيكوسلوفاكية ، بعد الحرب ، تضم من جهة ، الممتلكات القديمة لمملكة بوهيميا ، ومن جهة أخرى ، السلوفاكيا . والنظرية التي يدافع عنها مازاريك هي أن مبدأ القوميات يتطلب تقويض الملكية الثنائية ،

وأن السلافيين والدول السلافية في المستقبل يؤلفون سوراً متراساً ضد الجرمانية . وقد وسعت هذه النظريات في الولايات المتحدة في مجلة « الاستقلال التشيكوسلوفاكي » التي كانت مجلة مخصصة للجمهور الأميركي . كما دوفع عنها ، في باريس ، في مجلة « الأمة التشيكية » وفي مجلة صدرت في إنكلترا أيضاً وتسمى « أوربة الجديدة » .

وكان لهذه النظرية بسرعة جمهور كبير ، وبخاصة في أوساط اليسار ، وفي الأوساط الماسونية بخاصة ، وأيضاً في الأوساط الجامعية . وفي ١٩١٦ ، كان بريان الوزير الفرنسي مقتنعاً بضرورة منح الاستقلال ، بعد الحرب ، للشعب التشيكي . وفي إنكلترا ، تشكلت لجنة دعاية نشيطة جداً وكان يوجهها اللورد **نورثكليف** . وفي إنكلترا ، دعم وجهة النظر هذه صحافيان هامان جداً ، وهما **ستيد** والمؤرخ سيتون ـ واتسون اللذان أخذا على عاتقهما قضية الشعوب السلافية .

ومع ذلك ، فإن اللجنة القومية التشيكية ، التي كان مقرها في باريس ، كان عليها أن تتغلب على المقاومات لتفرض نفسها . وهذه المقاومات أتتها أولاً من عدد من التشيكيين الذين ينظرون نحو روسيا أكثر مما ينظرون نحو فرنسا أو إنكلترا . وهذه حال كرامار، الذي عقد صلات وثيقة مع روسيا القيصرية في ١٩١٤ ، وستوقفه الحكومة النمساوية وتحكم عليه بالموت محكمة عسكرية في ١٩١٦ بتهمة الخيانة العظمى . ولكن وجهة نظر أنصار روسيا انهارت بواقع الثورة الروسية ، وفي مؤتمر كييف في ١٩١٧ ، تمت الوحدة بين المهاجرين لصالح نظريات مازاريك ، أي لصالح الغرب .

والمركز الثاني للمقاومة وهو الأهم ، كان البرلمانيون التشيكيون في رايخسرات ڤينّا . وكانوا ، عن اقتناع ، أو عن خوف من الانتقام ، لا يرغبون بقطيعة

مباشرة مع السلطات النمساوية . وهذا الموقف كان بخاصة موقف الزعيم الاجتماعي - الديموقراطي التشيكي **سميرال** . لقد ارتأت هذه الشخصيات أن بوهيميا ليس لها ما تكسبه من قطيعة فظة مع حكومة ڤيننا . وفي أيار ١٩١٧ ، أيضاً ، أكدّ النواب التشيكيون من جديد ولاءهم للملكية مطالبين بالاستقلال الذاتي لأمة تشيكوسلوفاكية بعد الحرب . حتى إن الإمبراطور شارل مقابل هذا الولاء من السلافيين عفا عن كرامار بعد أن حكم عليه بالموت .

إلا أن الحكومة النمساوية لم تقم حيال التشيكيين بالتنازلات في الوقت الملائم ، وإنما قامت بها آجلاً . وانطلاقاً من كانون الثاني ١٩١٨ ، طالب الزعماء التشيكيون في براغ ، هم أيضاً ، ببرنامج يتصور استقلال تشيكوسلوفاكيا في آخر الحرب ، وشايعوا بالتالي برنامج اللجنة القومية التشيكية . وصرح أحدهم ، في كانون الثاني ١٩١٨ ، بقوله : « إن أمتنا تطالب باستقلالها ، وتريد أن تشكل دولة ذات سيادة وديموقراطية تضم هذه البلاد التاريخية التي هي « الغصن السلوفاكي » .

وبالرغم من كل شيء ، فإن وجهة نظر المهاجرين اصطدمت بمقاومات ولم تفرض نفسها إلا بصورة تدريجية . وتلاحظ أيضاً صعوبات عند سلافيي الجنوب ، ولكن التحرير جاء من عند سلافيي الجنوب في الخارج . فقد كانت الحركة اليوغوسلافية ، أي الحركة لصالح دولة سلافية جنوبية تضم الصربيين والكرواتيين والسلوفينيين قوية للغاية قبل الحرب . ويمثلها بخاصة الدكتور **ترومبيك** . وقد تعرضت لهزات خطيرة جداً ، وتزعزعت في ١٩١٥ ، بتدخل إيطاليا إلى جانب الوفاق ، وبخاصة بهزيمة الجيوش الصربية في آخر ١٩١٥ ، لأن دول أوربة الوسطى فتحت واحتلت كل صربيا التاريخية . ومع ذلك ، وبالرغم من هذه الهزات ، فقد تحقق الاتحاد ، في تموز ١٩١٧ ، بين الكرواتيين والصربيين

في المنفى . ووقع اتفاق في هذا الشهر ، في جزيرة كورفو التي لجأت إليها الحكومة الصربية ، بين رئيس حكومة المنفى ، **باشيتش** . وكان يعمل باسم الصربيين ، كما يعمل **ترومبيك** باسم الكرواتيين . ويتوقع اتفاق كروفو ، في ١٩١٧ ، إنشاء دولة يوغوسلافية ، موحدة ، وغير قابلة للانقسام ، وعلى رأسها سلالة صربية وهي أسرة **آل قره جور جيفتش** ، ويأخذ السكان الكرواتيون فيها ، بالرغم من كل شيء ، بعض الاستقلال الذاتي . وهنا أيضاً تصورت الشخصيات في المنفى القطيعة مع الملكية الثنائية . وهنا أيضاً ، اصطدمت وجهة نظر المنفيين بمقاومات . فقد وجد ، في كرواتيا بخاصة ، حزب سياسي هام يسمى « حزب الحق » وعلى رأسه زعيم كرواتي كان منتسباً لمحيط فرانسوا ـ فردينانـد ، وهو **ايفو فرانك** ، وكان معادياً للغاية لكل اتفاق مع الصربيين ، ويطالب باستقلال كرواتيا ولكن في دائرة ملكية آل هابسبورغ ، ودون ارتباط مع الصربيين . ومن جهة أخرى وجدت أيضاً مقاومات بين السلوفينيين حيال إنشاء دولة يوغوسلافية . ولم يشايع الزعيم السلوفيني ، المونسنيور **كوروشيك** ، فكرة دولة يوغوسلافية إلا في ١٩١٨ .

وأخيراً يوجد **بولونيو غاليسيا** . والقضية البولونية ، على وجه التأكيد ، أكثر القضايا تعقيداً وصعوبة ، لأن البولونيين يقاتلون في معسكرين . فقد وجد بولونيون بروسيون ، وبولونيون نمساويون يقاتلون في نطاق الإمبراطوريات الوسطى ، وبولونيون خاضعون لروسيا يقاتلون إلى جانب الجيوش الروسية . ولم يحصل البولونيون على ما يرضيهم من أجل مستقبل بلدهم ، لا من جهة روسيا ، ولا من جهة الإمبراطوريات الوسطى . ولم تمن الحكومة القيصرية ولا حكومة برلين أو ڤيننا البولونيين بآمالٍ جدية . وصدر إعلان من نيقولا الثاني ، في كانون الأول ١٩١٦ ، ولم يخبر إلا عن رغبة روسيا

بإعادة بولونيا مؤلفة من أجزائها الثلاثة ، ولكن دون البحث عن وضع حدود جغرافية لبولونيا هذه ، ودون استعمال كلمة الاستقلال . وظلت وعود نيقولا الثاني غامضة للغاية . أما الإمبراطوريات الوسطى فكانت سياستها مقاومة جداً . إلا أن برلين وڤيننا قررتا في تشرين الثاني ١٩١٦ ، إعلان إنشاء دولة بولونية ، مع مجلس دولة مؤقت . وفي أيلول ١٩١٧ انتخب هذا المجلس . ومن جهة أخرى ، إن بولونيا هذه التي أعلن عن إرجاعها لا تضم إلا الأراضي الروسية ، أي القسم البولوني التابع لروسيا وعاصمته فارسوفيا ( وارسو ) . ومن هنا يفهم أن البولونيين ما كانوا ينتظرون شيئاً من روسيا ولا من النمسا ولا من ألمانيا .

في الأصل ، كان بولونيو النمسا ، وهم الغاليسيون ، الذين ينتسبون إلى هذا الجزء من بولونيا الذي يسمى غاليسيا ، موالين للدولة النمساوية . وبدت حكومة فرانسوا - جوزيف مشجعة لمطالب بولونيا ، وعرفت في الواقع كيف تخول البولونيين استقلالاً ذاتياً واسعاً . وكانت النتيجة في بداية الحرب أن ألفوا جوقات بولونية يقودها الاشتراكي **بيلسودسكي** ، وذهبت هذه الجوقات البولونية في ١٩١٤ جذلةً لكفاح روسيا القيصرية . ولكن موقف حكومة ڤيننا المشكك حيال المطالبة ببولونيا المستقلة ، جعل هذه الجوقات تتبنى بالتدريج موقفاً متحفظاً ، وانسحب بيلسودسكي من مجلس الدولة ، الذي تشكل في وارسو ، وسمي فيه قائداً ، وأخيراً تبنى موقفاً معارضاً انتهى باعتقاله ونقله إلى حصن بروسي في ماغدبورغ . وهكذا ثبطت حكومة ڤيننا ولاء الشعب الغاليسي . وبالتالي ، تبع مجموع الرأي البولوني وجهات نظر المجلس القومي البولوني الذي يوجهه **دموفسكي** والذي أقيم بادئ بدءٍ في موسكو ، ثم جاء واستقر في باريس وسلك سياسة تعاون مع الدول الكبرى الغربية ، هذه السياسة التي دافع عنها ودعمها بصخب كبير المؤلف البياني ( عازف البيانو ) الشهير **بادروسكي** ، فقد

قام في أمريكا بحملة مثمرة للغاية لصالح توطيد إقامة دولة بولونية . واشتد استياء البولونيين حيال الدول الوسطى ، وظهرت نقطة الذروة لهذا الاستياء في مفاوضات بريست ـ ليتوفسك . وتخلى النمساويون للأوكرانيين ، أي أقبح أعداء البولونيين ، عن منطقة شولم التي كان يطالب بها البولونيون . وهكذا أدى الأمر بالبولونيين إلى التوجه شيئاً فشيئاً شطر الوفاق ، أي شطر فرنسا وإنكلترا . هذا هو موقف القوميات حيال دمار دولة النمسا ـ هونغاريا .

وستتبع حركة القوميات هذه ، التي كان يوجهها المنفيون بخاصة ، عمل دول الوفاق ، فرنسا وإنكلترا ومن بعد الولايات المتحدة . فما هو موقف الحلفاء حيال النمسا ـ هونغاريا ؟

## موقف الحلفاء

لقد تردد الحلفاء وسيترددون طويلاً بين موقفين : هل سيحاولون الحصول على صلح منفرد من النمسا ـ هونغاريا ؟ ولكن ، إذا أرادوا الحصول على هذا الصلح المنفرد ، يجب أن يؤمنوا للنمسا ـ هونغاريا وحدتها الأرضية . أو بالعكس ، سيعتمدون على أماني الأقليات القومية لإثارة تفتيت النمسا هونغاريا ؟ إذن يوجد سياستان متعارضتان ، لا يمكن التوفيق بينهما . ولكنهما مطروحتان أمام الحلفاء . ولا شك في أن النمسا ـ هونغاريا كان لها عدة نقاط استناد في العواصم الأوربية والأميركية ، فهل يفضل تماسك النمسا ـ هونغاريا ، خوفاً من بلقنة أوربة الوسطى ، وأيضاً حفاظاً على ثقل موازن في أوربة الوسطى للقوة الألمانية ؟ ومن جهة أخرى ، كان لملكية آل هابسبورغ عدة متعاطفين ، وبخاصة في الأوساط الكاثوليكية ، وفي الطبقة النبيلة الأوربية ، وفي بعض الدوائر المالية ، وحتى في بعض الدوائر المحبة للسلام . وكانت الصحافة الليبرالية الإنكليزية ، وبخاصة المتنفذة ، تناضل لصالح بقاء آل هابسبورغ ،

وكـذلـك ، كان عـدد من الاشتراكيين الفرنسيين متعـاطفين حيـال زمـلائهم الفينوازيين حتى اليوم الذي شايع فيه البر توماس مواقف بينيش .

والنتيجة هي أن عمل دول الوفاق ينقصه الوضوح . والتصريح الحليف ، في ١٠ كانـون الثـاني ١٩١٧ ، اكتفى بـالتلميـح إلى التحرير الضروري للسـلافيين والإيطـاليين والرومـانيين والتشيكوسلـوفـاكيين الخـاضعين للسيطرة الأجنبيـة . ولئلا تستاء إيطـاليـا لم يعمل في هـذا التصريح أي تلميح إلى اليوغوسلافيين ، ولم يعمل إلا تلميح خجول جداً لوعود نيقولا الثـاني في إرجـاع بولونيـا ، ولكن دون الكلام عن استقلال بولونيا . إن ما يجب حفظه ، هو أن هذه الصيغ كانت صيغـاً غامضة تكشف ترددات الحلفاء . ولا توجد إرادة واضحـة . وفي الواقع عقـدت في شهر آذار ١٩١٧ ، مفـاوضـات بين دول الوفـاق والنمسـا ـ هـونغـاريـا بغيـة صلـح منفرد ، وهـذه المفـاوضـات جرت بـواسطـة الأميرين **سيكست وكسـافيـه دوبوربون بارما** . أخوَيْ الإمبراطورة زيتا .

ودخل إمبراطور النمسـا ـ هونغـاريـا في علاقـات مع دول الوفـاق ، وذهب هـذان الأميران مرتين لـزيـارة الحكـومـة الفرنسيـة وإعطـاء تقرير عن نتيجـة مقابلتهما لوزير الشؤون الخارجيـة للنمسـا ـ هونغـاريـا ، تشرنين . وللحصول على هـذا الصلح المنفرد ، يبـدو أن الإمبراطور شـارل الأول كان على استعـداد للقيـام بتنازلات هامة جداً . فقد تصور في الواقع ، إعادة الإلزاس ـ لورين إلى فرنسـا ، وإعادة بناء بلجيكا وصربيا . وأخفقت هذه المفاوضات أخيراً بسبب إيطاليـا التي لم تجرؤ دول الوفـاق أن تطلب إليهـا الرجـوع عن التنـازلات التي عملت لهـا منـذ ١٩١٥ ، هـذه التنـازلات التي تطـالب بها الحكـومـة النمسـاويـة . ولكن في آذار ١٩١٧ ، دفعت المفاوضات بشدة للحصول من النمسا ـ هونغـاريـا على صلح منفرد كانت تتطلع إليه كما هو معلوم . وكذلك ، عندما تصورت مفاوضات جديدة ، في

كانون الأول ١٩١٧ ، بين بعض الشخصيات النمساوية والجنرال الأوسترالي سمتس ، لم يكن موضع بحث إلا قضية تحويل النمسا ـ هونغاريا إلى دولة فدرالية تنظم على نفس الأساس الذي نظمت فيه الإمبراطورية البريطانية . وتردد الحلفاء بين مباغتة النمسا ومساندة سياسة المنفيين بصورة منظمة .

ظهر هذا الاهتمام بوضوح في **نقاط الرئيس ولسون** الأربع عشرة التي عرفت في ٨ كانون الثاني ١٩١٨ . ففي قضية القوميات ، تصور ولسون ، في هذه النقاط الأربع عشرة ، إعادة بناء دولة بولونية مستقلة تضم البلاد التي يسكنها الشعب البولوني ويكون لها منفذ على البحر . وهذه هي النقطة التي كان فيها الرئيس ولسون صريحاً . ولكنه إذا كان واضحاً وصريحاً في القضية البولونية ، فلم يتصور ، من جهة إيطاليا ، إلا تصحيحاً للحدود . وهذا أبعد من أن يرضي الاستردادية الإيطالية . أما بشأن الشعوب الخاضعة للنمسا ـ هونغاريا ، فقد اكتفى بالمطالبة لها بأعظم حرية من النمو الذاتي ، ولكن في داخل الملكية النمساوية ـ الهونغارية . ورفض ، بالتالي ، تصور تفتيت النمسا ـ هونغاريا . وقد نصحه خبراؤه بإشعال الحركات القومية ، ومن ثم رفض النتيجة القصوى والمنطقية لهذا الاستياء وهي تجزئة النمسا ـ هونغاريا .

أما الحكومة **الفرنسية والحكومة الإنكليزية** ، اللتان وسعتا النقاط الأربع عشرة ، فقد قالتا ، بفارق قريب نوعا ما ، الشيء نفسه بالضبط . وأوضح لويد جورج بخاصة ، باسم إنكلترا ، ان تدمير النمسا ـ هونغاريا ليس فصلاً من أهداف حرب الحلفاء ، ورفض أيضاً أن يجعل من إعادة بناء بولونيا ، الذي يعتبره ضرورياً ، هدفاً من أهداف الحرب . إلا أنه كان أوضح من ولسون فيما يتعلق بإيطاليا ، لأنه سبقه ووقع على صك لندن الذي تسبب في دخول إيطاليا الحرب ، ولمح إلى مطالب إيطاليا العادلة ، وبذلك أرضى العواطف الاستردادية .

ولكن إذا وضعنا هذه الفروق الدقيقة جانباً ، وجب أن نشير إلى أن حكومات الوفاق لم تكن في بداية سنة ١٩١٨ مستعدة بعد لتدمير النمسا - هونغاريا ، وإنما كانت تتصور - في نطاق النمسا - هونغاريا - حرية أعظم ، واستقلالاً ذاتياً أعظم للأمم الخاضعة .

وفي هذه الشروط ، كان بإمكان شارل الأول القيام بسياسة إصلاحات وحل القضية القومية في بلده . ودفعته حاشيته إلى ذلك . وكانت القضيتان : قضية نهاية الحرب بالمفاوضات ، وقضية تحرير القوميات ، في ذهن الإمبراطور ومحيطه ، مرتبطتين بصورة وثيقة ببعضهما .

لقد كانت فكرة إصلاح الملكية النمساوية - الهونغارية مرتبطة ، في دور الحرب العالمية الأولى ، بشخص مستشار شارل الأول وهو بولتزر - هوديتز ، وقد ترك لنا كتاب ذكريات ترجم إلى الفرنسية[1] .

لقد لعب بولتزر - هوديتز في حكومة النمسا - هونغاريا دوراً أعظم مما لعبه الوزراء العابرون الذين تعاقبوا في ذلك العصر ، ووجه الحركة نحو إعادة النظر في **الدستور** ، وكانت نظرياته ، كالنظريات التي وسعت في محيط فرانسوا - فرديناند قبل الحرب ، معادية للمجر . ولا يمكن حل قضية القوميات في النمسا ، إذا كان هنالك تردد في اجتياز حدود نهر الليتا . ولا يمكن إنهاء هذه القضية الواسعة إلا بحذف الحقوق التاريخية تدريجياً وإحلال الحقوق القومية محلها . وألزم بولتزر - هوديتز الإمبراطور بحل البرلمان الهونغاري ، وبإدخال التصويت العام الذي يدمر تفوق المجر في هونغاريا ، وبسبب الإصلاح الزراعي والضريبي . وفي صيف ١٩١٧ ، حرر الكونت بولتزر - هوديتز مذكرتين يلفت فيهما نظر شارل الأول : **الأولى** تلح على ضرورة لا مركزية قوية جداً ؛ **والثانية** تصر

(١) Comte Polzer - Hoditz, L'empereur Charles et la Mission Historique de L'autriche, Paris, 1934.

على تنظيم دولة فدرالية تحل محل الدولة الثنائية ، وتستوحي من نظريات رينر في الاستقلال الذاتي الشخصي ، وتؤلف عدداً من الأمم تهتم بالشؤون الثقافية ، وأخيراً ، تصور إنشاء برلمان اقتصادي يقوم على أساس مسلكي ، مهني ، يحل النقاش في المصالح المادية محل المنازعات القومية .

وتم تصور ثلاث شخصيات سياسية ، في صيف ١٩١٧ ، لتحقيق هذا النوع من الثورة . وهذه الشخصيات الثلاث هامة للغاية :

**أولاً :** المؤرخ الفينوازي **جوزيف ردليش** فقد علم طويلاً في ڤينّا ، وكان معروفاً جداً بأعماله في قضية الملكية النساوية ، وله علاقات هامة جداً مع جميع الأوساط السياسية في ڤينّا . وترك ردليش كتاب مذكرات وذكريات ، عن دور الحرب وقد نشر هذا الكتاب ، ويعتبر على وجه التأكيد ، أعظم وثيقة هامة في تاريخ الملكية الثنائية في زمن الحرب[١] .

**ثانياً :** والشخصية الثانية ، هو الحقوقي هاينريك لاماش الاختصاصي بالحق الدولي الكاثوليكي المسالم ، وهو يشاطر عداء المونسينيور زايبل لكل نوع من القومية ، وقد أوضح في كتاب له صدر أثناء الحرب يسمى « حق الناس بعد الحرب » أبان فيه أنه نصير دولة - فوقية . وباعتباره كاثوليكياً محباً للسلام كانت له صداقات دولية عديدة ، ولا سيما في أمريكا ، حتى إنه ، في شباط ١٩١٨ ، أقام علاقات شخصية مع ممثل الرئيس ولسون في أوربة ، وهو الدكتور هرون .

**ثالثا :** والشخصية الثالثة هو الألماني فريدريك - غليوم فورستر ، وقد اشتهر قبل الحرب بنضاله ضد الامبريالية والعسكرانية . وباعتباره أستاذاً للتربية في جامعة ڤينّا ، في ١٩١٤ ، حاول عبثاً أن يقوم برد فعل ضد الجذب القومي .

---

(١) J. REDLICH, SCHICK SALSPAHIE OESTENEICHS 1908 - 1919, 2 vol., 1954.

وكان أيضاً منظراً للفدرالية ، ويدعم النظرية القائلة بأن على أوربة الوسطى أن تصبح اتحاد ( فدراسيون ) شعوب .

وعليه فحول هذه الشخصيات الثلاثة تبلورت فكرة الإصلاح . وفي ١٩١٧ ، أعدت هذه الشخصيات بياناً ، ولكنه لم ير النور ، لأن محاولة تحويل الملكية لم تنتهز بسرعة عندما كانت ظروف ورأي الحلفاء غير حساسة بها وغير معادية .

وإذا لم تتخذ حكومة شارل الأول في الوقت المناسب القرارات التي قد تنقذ الملكية ، فيجب إيضاح ذلك بشخص الإمبراطور نفسه الذي لم يكن رجلاً خالياً من المواهب الفكرية . لقد كان على اتفاق تام في الأفكار مع زوجته ، الأميرة زيتا دوبوربون ـ بارما التي لعب أخواها دوراً عظيماً في مفاوضة الصلح المنفرد . وكان واعياً تماماً لسعة الأزمة . ولكن لم تكن له القدرة الضرورية لتنفيذ البرنامج الذي فهم مع ذلك ضرورته . لقد كانت طرقه غير يقينية ومتأرجحة ، لاسيما وأن معرفته بالرجال كانت غير كافية .

ومن جهة أخرى ، اصطدم كسلفه ، بمعارضة المجر العنيدة الذين لم يشاءوا ، مهما كلف الأمر ، أن يقبلوا نظاماً قد يغير وضعهم المسيطر في ليتانيا الشرقية . وفي الحقيقة ، نجح شارل الأول في إبعاد الكونت اتين تيسزا عن السلطة ، ولكن خلفه ، الأمير استرهازي ، سقط مريضاً بسرعة جداً ، ولم يأته بالسند الذي يعتمد عليه . وفي هذه الظروف ، عين وزيراً أول ، في هونغاريا ، **فيكيرليه** وكان هو أيضاً ، يدرك تماماً الصعوبات التي تجتازها الملكية ، ولكنه كان يخشى أن يعارض تيسزا الذي كان يتمتع في البلاد بنفوذ عظيم . واكتفى بالتالي ، بإعداد برنامج إصلاح انتخابي يرفع عدد الناخبين في هونغاريا من ٢ إلى ٤ ملايين ويفيد بالتالي القوميات الخاضعة ، ولكن دون أن يضرب هيمنة المجر . ووجدت

في هونغاريا ، في آخر الحرب ، معارضة ديموقراطية يوجهها الكونت **كارولي** ، وكان يفضل إعطاء تنازلات واسعة جداً للقوميات ، وإصلاحاً زراعياً يحدد النفوذ الاقتصادي للملكية الكبرى المجرية . وكان هو أيضاً يفضل صلح تسوية . ولكن كارولي ، والحق يقال ، لا يمكنه أن يمارس إلا نفوذاً ضعيفاً جداً . وكان مناصراً للوفاق ، ويتصور حزبه استقلال هونغاريا ، ولا يمكنه أن يأتي بأي دعم للإمبراطور .

ومن جهة أخرى ، لم يكن الإمبراطور على اتفاق مع وزيره للشؤون الخارجية ، الكونت تشرنين . الذي يدرك هو أيضاً ، إدراكاً واضحاً جداً حالة الكارثة التي وجدت فيها النمسا وكان مفضلاً لصلح تسوية ، وكان باعتباره صديقاً للأرشيدوق فرانسوا ـ فرديناند ، منتمياً لفريق بلفيدير . فهو مناصر للفدرالية ، ولكن لم تكن له القدرة الكافية لمعارضة الأوامر الألمانية وأوامر المجر ، ولم يعرف كيف يقاوم ، مثلاً ، الأركان الألمانية في ١٩١٦ ، عندما أعلنت هذه الأركان حرب الغواصات على الدول الحليفة ، لقد كان تشرنين معارضاً لها كلياً . ولكنه استسلم ، وسيستسلم أيضاً أثناء المفاوضات التي تتوقع الصلح المنفرد مع روسيا وأوكرانيا . وأخيراً ، كان يرى بوضوح في ڤيننّا ، أن تحويل الملكية ، تحت نار المدافع ، عملية ساخنة ستفسر في الخارج كعلامة ضعف ، وبالتالي ، من الخطر جداً التوجه في هذه الوجهة .

وفي حالة عدم وجود الملكية النمساوية ـ الهونغارية ، يتأكد العمل المدمر لقوى الانحلال في ١٩١٨ ، ويرى عندئذ حدوث حادثين هامين جداً يبدلان موقف الحلفاء حيال الملكية النمساوية . وقد جرى هذان الحادثان في ربيع ١٩١٨ : **الأول** ، أن الحلفاء تخلوا تماماً عن سياسة المحاباة حيال النمسا ، وكان ذلك نتيجة لتصريح كليمنصو رئيس مجلس الوزراء الفرنسي ، جواباً للخطاب

الذي ألقاه الكونت تشرنين . فقد عرَّف كليمنصو ، في ١٢ نيسان ١٩١٨ ، بمحتوى المفاوضات التي قام بها سيكست دوبوربون - بارما ، وبخاصة رسالة الإمبراطور شارل الأول الذي قبل بالتخلي عن الألزاس - لورين إلى فرنسا ، واعترف بأن هذا التخلي لا غنى له للحصول على السلام . وقد أحدث هذا التصريح ، كما هو متوقع بسهولة ، هياجاً عظيماً ، في معسكر الإمبراطوريات الوسطى . وبدا شارل الأول خائناً للتحالف النمساوي - الألماني . واضطر أن يذهب بالحال إلى شبا حيث توجد الأركان العامة الألمانية وأن يبدي خضوعه أمام الإمبراطور . وقبل أن يوقع لاثني عشر عاماً حلفاً هجومياً ودفاعياً مع الإمبراطورية الألمانية . وانطلاقاً من هذا الحين كان من الواضح للحلفاء أنه لا يوجد سبب لمجاملة النمسا ، وتخلوا عن فكرة المصالحة والصلح المنفرد مع النمسا ، ووضعوا منذ الآن بين أهدافهم تدمير الملكية النمساوية - الهونغارية . وجاؤوا بدعم دون تحفظ للقوى التي تسبب تصفية هذه الملكية .

**والحادث الثاني** القطعي هو **موقف إيطاليا** إزاء يوغوسلافيا . ففي المفاوضات التي جرت في لندن ، في ١٩١٥ ، وعد الحلفاء ، أي فرنسا وإنكلترا ، إيطاليا بالشاطئ الأدرياتيكي ، أي مجموع أقاليم ايستريا ودالماسيا ، حيث توجد أكثرية عظيمة من السكان السلافيين وجزر من السكان الإيطاليين . ومن البديهي ، أن الإيطاليين كانوا غير مستعدين ، حتى الآن لتصور تشكيل دولة يوغوسلافية تذهب بمزاعمها حتى شواطئ الأدرياتيك . ولكن تحت ثقل الهزائم وبخاصة على أثر هزيمة **كابوريتو** ، بدأ الرأي الإيطالي يفهم أن من الخطر التمادي في هذا الطريق ، ويجب ألا تعارض المطاليب اليوغوسلافية . وبالرغم من مقاومات وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية ، وقع اتفاق من قبل شخصيتين هامتين في الأوساط السياسية الإيطالية والسلافية ، وهما : النائب الإيطالي تورّه

والزعيم اليوغوسلافي ترومبيك . وقد وقع هذا الاتفاق في ١٧ آذار ١٩١٨ ، بخاصة ، بفضل التوفيق ، بين الإيطاليين واليوغوسلافيين الذي قام به الصحافي الإنكليزي ، **ويكم ستيد** الذي كان آنئذ محرراً دبلوماسياً لجريدة « التايمز » ومقرباً من الأوساط السياسية الإنكليزية ، وأيضاً ، بفضل عمل المؤرخ **سيتون - واتسون** ، وكان أحد كبار زعماء العمل لصالح الشعوب السلافية في إنكلترا ، ومحرراً لمجلة « أوربة الجديدة » . ويعترف هذا الاتفاق بضرورة أمة يوغوسلافية ، ويتصور تسوية ودية للقضية الأرضية على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها . ومن جهة أخرى ، وعلى أثر هذا الاتفاق . انعقد في روما ، في ٨ نيسان ، مؤتمر للقوميات المقهورة في النمسا - هونغاريا ، وتقرر في هذا المؤتمر تشكيل جبهة موحدة مع إيطاليا ضد النمسا - هونغاريا . وشكلت لجنة دعاية ، وانطلاقاً من الجبهة الإيطالية التي ثبتت أخيراً ، قامت هذه اللجنة بعمل دعاية وهيأت دوريات تآخي بين الجانبين .

وسبب هذان الحادثان ، انقلاباً على الحلفاء والنمسا - هونغاريا . فمنذ ذلك الحين ، جهزت القوميات الخاضعة ، التي يدعمها الحلفاء بشدة ، جوقات قومية واصلت بنشاط النضال ضد الملكية الدانوبية ، إلى جانب الحلفاء . وأعطى كليمنصو توجيهاته بقوله : « حاولوا أن تدمروا النمسا - هونغاريا بالاعتماد على القوميات » . وبعد أن تردد **ولسون** طويلاً ، عاد في ٢٩ أيار ١٩١٨ ، وشجع علناً تطلعات التشيكيين القومية للحرية . وستعترف دول الوفاق في ١٩١٨ ، واقعياً ، بالدولة التشيكوسلوفاكية في الحدود التي رسمها مازاريك . وشكل التشيكيون في براغ ، مجلساً قومياً تشيكياً نواة لحكومته ، فيما أحدث مجلس قومي يوغوسلافي في ليباخ عاصمة سلوفينيا .

أمام هذه الحالة المهددة ، حاول الإمبراطور شارل الأول للمرة الأخيرة أن يرضي الرأي ، عندما كسر جيشه ، بعد انهيار الجبهة البلغارية . وطلب في

الواقع ، في ١٨ تشرين الأول ١٩١٨ ، من الوزير الأول النمساوي **هوسّاريك** أن يحرر نوعاً من إعلان يعد فيه بتنظيم نمسا فدرالية ، وبتنظيم داخلي جديد للملكية ، وبذلك أرضى مبادئ الفدرالية العرقية في اتجاه الأفكار التي كان قد وسعها **بروبوفيتش** قبل بضع سنوات . ولكن عندما أراد تطبيق هذا البيان ، وجد نفسه من جديد أمام معارضة المجر ، وبخاصة تيسزا الذي تشبث ، بالرغم من الهزائم ، بالوضع المكتسب ، حتى إن شارل الأول لم يستطع شيئاً ، في بودابست ، واكتفى بإعلان إصلاح **الدستور** في ليتانيا الغربية . وكان ذلك كطعنة سيف في الماء . ولم يقبل أحد من الرعايا بالمفاوضة على هذا الأساس . ورفض التشيكيون والسلوفاكيون النقاش . وأوحت مذكرة أميركية في ٢١ تشرين الأول ، إلى حكومة ڤينّا بأن من حق الأمم الآن أن تقرر مصيرها .

وعندئذ حاول شارل الأول ، في ٢٤ تشرين الأول ، أن يشكل في آخر ساعة ، وزارة برئاسة الحقوقي المحب للسلام **لاماش** وكلفه بأن يتصل بالمجالس القومية التشيكية واليوغوسلافية بغية الحفاظ بين الدول الجديدة على نوع من مجلس تنفيذي مشترك . وأخفق هذا التدبير الأخير كالتدابير التي سبقته . وفي الوقت الذي قرر ، أعلنت هونغاريا استقلالها . وفي هذه الظروف ، أعلم الإمبراطور شارل الأول ، في ١٣ تشرين الثاني ، ودون أن يتنازل عن العرش ، بأنه يتخلى عن كل مشاركة في قضايا الدولة ، وذهب إلى الخارج .

والحادث الأساسي هو أن الضربة الحاسمة التي أصابت النمسا ـ هونغاريا أتت من الخارج ، لأن عمل المهاجرين في الخارج ، والمساندة التي أعطيت لهم مؤخراً تسببا في تفتيت الملكية . وفي هذا التفتيت ، من المفيد أن نشير إلى الحكم الذي أعطاه ونستون تشرشل في كتابه المسمى : « الحرب العالمية الثانية » ، وفيه يقول : « إن المأساة الكبرى في عام ١٩١٨ ، كانت تدمير الملكية النمساوية

بمعاهدات سان - جرمن ، وتريانون . فتحت شكل هذه الملكية وجدت ، لقرون طويلة ، الإمبراطورية - المقدسة لصالح شعوب عدة لا تملك بنفسها القوة والحيوية الكافية لمقاومة طموحات جارتيها القويتين : ألمانيا وروسيا . لقد أرادت هذه الأمم كلها ، في آخر الأمر ، أن تنفصل عن الملكية القديمة ، واعتبرت مساعدتها مؤشراً لليبرالية . ولكن نجاح سياسة الاستقلال لهذه الأمم والشعوب التي تشكل ملكية آل هابسبورغ ، أتى إليها بكثير من الآلام التي خصها الشعراء القدامى واللاهوتيون بزبائن جهنم . لقد طرد الأباطرة ، ولكن كائنات غير موجودة حلت محلها بالتصويت الشعبي » .

# الفصل الثاني عشر

## القومية في أوربة الوسطى المبلقنة

## ( ١٩١٨ - ١٩٣٩ )

بعد تدمير الملكية النمساوية - الهونغارية في ١٩١٨ ، وجدت أفكار ترقى لما سمي في الحال بلقنة أوربة الوسطى ، أي تحويل أوربة الوسطى هذه إلى عدة دول صغيرة القامة ، قليلة السكان أدخلت في أوربة الوسطى وضعاً سياسياً يذكر بوضع البلقان . ويرى كثير من السياسيين في ١٩١٨ أن من غير المتصور أن تبقى هذه الدول الجديدة دون رابط فيما بينها . وهكذا ، تصور مازاريك الذي أسهم في تدمير النمسا - هونغاريا ، إنشاء مجموعة من الدول ، انطلاقاً من البحر البلطيك حتى بحر إيجه ، تفصل روسيا عن ألمانيا . وفي مفاوضات السلام في سان - جرمان وفي تريانون ، سوت سان جرمان الشؤون النمساوية ، وتريانون شؤون هونغاريا ، وفضل العديد من السياسيين بأن تقوم دولة دانوبية واحدة فدرالية تستطيع أن تعدل ثقل وزن الدولة الألمانية وتمنع الانشلوس ، أي انضمام النمسا الألمانية إلى ألمانيا . ولكن هذه النزعات لصالح خلق دولة فدرالية دانوبية كافحها بشدة من جهة الإيطاليون الذين أخذوا جزءاً من جنوب الملكية ، ومن جهة أخرى ، ممثلو الدول السلافية في النمسا - هونغاريا ، وبخاصة التشيكيون . إذ يرى التشيكيون أن الكونفدارسيون الدانوبي يعني إعادة بناء ملكية النمسا - هونغاريا القديمة ، ولذا لا يريدونها مهما كلف الأمر .

إذن عوضاً عن سيطرة دولة كبرى ، دولة متعددة القوميات لغمتها قضية

القوميات ، قامت في أوربة الوسطى عدة دول قومية ، دول معارضة ، على مبدأ القوميات ، ونظراً للاختلاط الفائق بين شعوب أوربة الوسطى ، وضعت للجميع قضية الأقليات القومية . وهكذا سويت قضية القوميات بالنسبة للدولة المتعددة القوميات . ووضعت منذ الآن قضية الأقليات القومية .

وستظهر بصورة خاصة هذه القضية في ثلاث دول . ونمر بسرعة على رومانيا التي ضمت الترانسلفانيا التي تسكنها نسبة قوية من الشعب المجري . ويحسن أن نقف على القضايا التي وضعت ، وعلى الحلول التي أعطيت : أولاً في تشيكوسلوفاكيا ، وثانياً في يوغوسلافيا .

**الدولة التشيكوسلوفاكية** ـ نشأت دولة تشيكوسلوفاكية غداة الحرب ، دولة مركزية وحدودية بصورة أساسية . وتتألف جمعيتها الوطنية من نواب تشيكيين ومن نواب سلوفاكيين ، ما خلا أقليات مجرية وألمانية . وقد صوت هذا المجلس ، في شباط ١٩٢٠ ، على دستور جمهوري يلغي كل التقسيمات التاريخية ، وقسم البلاد ، حسب نظام المقاطعات ( المحافظات ) الفرنسية ، إلى ٢٦ منطقة . ومع أنه تأسس في تشيكوسلوفاكيا نظام مركزي بدقة ، فإن الأقليات تتمتع بحريات مدنية واسعة . ففي كل منطقة يتأكد فيها أن أقلية تؤلف أقلية قومية ، خمس السكان على الأقل ، فإن هذه الأقلية القومية تستطيع استعمال لغتها بحرية ، أمام المحاكم ، والإدارات العامة ، إدارات الخطوط الحديدية والبريد . ومن جهة أخرى ، وبشكل علني ورسمي ، تؤكد المادة ١٢٨ من الدستور التشيكوسلوفاكي ، على أن جميع مواطني الجمهورية يجب أن يكونوا ، في كل الاعتبارات ، سواسية أمام القانون وأن يتمتعوا بنفس الحقوق المدنية والسياسية مهما تكن لغتهم ودينهم . وفكر الموجهون السياسيون ، وهذه هي فكرة مازاريك العميقة ، بأنه يكفي تخويل الناس الحقوق الطبيعية لتصان حقوقهم القومية .

وإذا كانت هذه إرادة السياسيين التشيكوسلوفاكيين ، فقد وجدت الدولة التشيكوسلوفاكية بسرعة جداً أمام صعوبات ضخمة جداً على صعيد الأقليات القومية . ولن نتكلم هنا إلا عن الصعوبات السلوفاكية والصعوبات الألمانية ، تاركين جانباً مشكلة المجر ومشكلة الشعوب الروثينية أيضاً .

لقد كان السلوفاكيون ، حتى ١٩١٨ ، شرق ليتانيين أي خاضعين لحكومة بودابست . وحين انهيار الملكية الثنائية ، في ١٩١٨ ، نشروا بياناً وهو بيان تورسيانسكي ـ سان ـ مارتن . وبموجب هذا البيان أعلن ممثلو السلوفاكيين بشكل دقيق عن إرادتهم الدخول في الدولة التشيكوسلوفاكية الجديدة . ومع ذلك ، وجدت ، منذ ذلك العصرِ معارضة لهذه الظروف الخاصة . وعلى عكس بوهيميا ، كانت سلوفاكيا ضعيفة التصنيع جداً ، وأخذ بسرعة جداً على الصناعة أنها تقتل الحرف اليدوية السلوفاكية . وبخاصة ، بدأ القلق من غزو الموظفين التشيكيين ، وهذا طبيعي على اعتبار أن عدد الأميين في سلوفاكيا كان مرتفعاً إلى أكثر من ٢٧ ٪ . وأخيراً ، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار معارضة هذا الشعب الكاثوليكي ، المتدين جداً بشدة ، إزاء مناوءة الاكليروس التشيكية . وظهرت بسرعة جداً نزعة استقلال ذاتي سلوفاكية . وكان زعيمها الأب هلينكا الذي كان أحد خصوم النظام المجري ، وشجع ، لمكافحة المجر ، الوفاق الضروري بين التشيكيين والسلوفاكيين ، ولكنه يذكر ، في ١٩١٨ ، بأنه كان ، قبل كل شيء ، كاهناً كاثوليكياً ، ويشعر بالحال بعداء شديد حيال نظام ما سوني يعتقد بوجوده في براغ . وقد اعتمد الأب هلينكا على ما يسمى إعلان بتسبورغ في الولايات المتحدة في ٣٠ أيار ١٩١٨ وبموجبه اعترف للسلوفاكيين بإدارتهم ، وبرلمانهم ، وقضائهم . وبالتالي بعددٍ من المؤسسات التي لم تخول إليهم أثناء بناء الدولة . ومع ذلك إذا وجدت معارضة استقلال ذاتي في سلوفاكيا منذ ١٩١٨ ، فإن هذه المعارضة لم تأخذ بالحال شكلاً مقلقاً للدولة السلوفاكية . وفي ١٩٢٧ ، قررت

حكومة براغ إصلاحاً إدارياً قسم تشيكوسلوفاكيا إلى أربع وحدات أرضية ، وشكلت سلوفاكيا إحدى هذه الوحدات ، وأصبح لها منذ الآن حكومة خاصة ودياط إقليمي سلوفاكي ينتخب ثلث أعضائه ، والثلث الآخر تسميه الحكومة . وعلى أثر هذا الإجراء الإداري ، في ١٩٢٧ . دخل الأب هلينكا الانتهازي في حكومة براغ ، ولكن أحد نوابه ، توكا ، انفصل عندئذ ، وعقب ذلك اضطراب عنيف حكمت عليه حكومة براغ بالسجن خمسة عشر عاماً . وهكذا بدت الحالة عندما اتسع الاضطراب في هذه البلاد بعد أن أثارته النزعة الهتلرية ، وسنأتي على دراسة هذه القضية فيما بعد .

كان العنصر المقلق لتشيكوسلوفاكيا العنصر الألماني[1] . فقد كان عدد ألمان بوهيميا ٣,٢٠٠,٠٠٠ نسمة ، ويحتلون محيط تشيكوسلوفاكيا . وبصورة خاصة ، كانوا عديدين في جهة الشمال . ومنذ البدء رفض هؤلاء الألمان ، بشكل صريح ، الدخول في الدولة التشيكوسلوفاكية الجديدة . وشكلوا بسرعة ، وحتى قبل الهزيمة ، عدداً من التجمعات للدفاع الذاتي ، ومجالس يجمع بعضها ألمان بوهيميا ، والآخر ألمان موراڤيا ، وسيليزيا ، وتطالب باتحادها مع النمسا ، أو إن لم تكن النمسا ، فمع ألمانيا . ولكن حكومة براغ رفضت صراحةً الدخول في مفاوضة مع هؤلاء المتمردين ، كما أسمتهم . وأعلم مازاريك : وكما أن الولايات المتحدة رفضت الانفصال في ١٨٦٠ ، فكذلك ترفض تشيكوسلوفاكيا انفصال الأقاليم الألمانية . ونجح التشيكيون الذين يدعمهم الحلفاء في منع ألمان بوهيميا من المشاركة في انتخابات الجمعية التأسيسية النمساوية . ووجدت في ذلك العصر اضطرابات خطيرة جداً ، وبخاصة في ١٩١٩ . ولم يكن لدى هؤلاء الألمان بواعث عرقية للعداء ضد التشيكيين فحسب ، وإنما وجد أنهم كانوا يسكون في بوهيميا أساس

---

(١) راجع P . GEORGE . Le Probéme allemand en Tchécoslovaquie ( 1947 )

الحياة الاقتصادية . وفي البلاد المختلطة السكان كان بيد الألمان ٨٠ ٪ من المشاريع الصناعية . ومن الواضح أنهم كانوا يخشون من أن تنزع ملكيتهم من أيديهم في هذه الدولة الجديدة . وفي هذه المنطقة ذات الاستيطان الألماني أو بخاصة الألمانية ، لأن السكان في الغالب مختلط بعضهم ببعض ، كانت النزعة الألمانية شديدة للغاية ، ويذكر مراقب في العصر : « تبلغ العرقية الألمانية درجة يكون فيها الكادح الألماني في بوهيميا أقرب إلى ارستقراطيته الخاصة المالكة للأطيان أو الرأسمالية منه إلى الكادح التشيكي . القومية أقوى من عاطفة الطبقة » . وفي ١٩٢٠ ، عندما انعقد أول برلمان تشيكوسلوفاكي ، احتج النواب الألمان علناً على العنف الذي لحق بهم . ومع ذلك ، كما هي الحال في سلوفاكيا ، فإن الأمور سويت نوعا ما ، وبالرغم من المعارضة العلنية ، بدأ التعاون يتوطد انطلاقاً من ١٩٢١ وحتى ١٩٢٩ ، بين الدولة التشيكية والسكان الألمان . وفي ١٩٢٦ ، كان في الوزارة التشيكية التي يرأسها سفيهلا ، وزيران ألمانيان ، فيما كان مازاريك رئيساً للجمهورية بعد . وقد انقسم النضال السياسي عند هؤلاء الألمان بين الاجتماعيين ـ الديموقراطيين ، والكاثوليك ، وأصحاب الأطيان الذين كانت لهم علاقات مع الأحزاب التشيكية المطابقة . وهذه الشخصيات التي قبلت التعاون يسمون ، النشيطون » مقابل « السلبيون » الذين يحافظون على الموقف المستاء حيال الدولة التشيكية . وبالرغم ، من هذا التقارب ، فيجب ألا نبخس قيمة المعارضة العميقة جداً والخطيرة جداً الموجودة بين الطائفتين القوميتين . لقد احتفظ الألمان بعاطفتهم ، إن على الصعيد السياسي أو على الصعيد الاقتصادي ، بأنهم يعاملون كمواطنين من المنطقة الثانية . ونجد الشاهد على ذلك في أثر لرجل سياسي ترك ذكريات عن هذا الدور ، وهو **ياكش** . كان من أصل ألماني إلا أنه لم يكن مناصراً لألمانيا النازية . وظلت العاطفة القومية الألمانية حية جداً ونمت بخاصة في عدد كبير جداً من الجمعيات الرياضية ، والعصبات ، بتأثير

الفولكلوريين المحليين أو المؤرخين ، مثل لمبرغ أو بفيستنر الذين سجلوا في مؤلفاتهم أن الاستيطان الألماني سابق للشعوب السلافية ، وأن العناصر الألمانية أتت بالحضارة إلى هذه المناطق ، وبالثقافة التي لولاها لظل التشيكيون رحلاً متوحشين وغير قادرين على الارتقاء بأنفسهم . ودبر الألمان هجمات شديدة جداً ضد ما يسمون سياسة « نزع التأميم عن المشاريع الصناعية » واحتجوا من جهة أخرى ، ضد الإصلاح الزراعي الذي قام في تشيكوسلوفاكيا ، هذا الإصلاح الذي أدى إلى خراب دومينات ( أملاك ) ألمانية كبرى . مثل ملك آل شفارتزانبرغ ، وغيرها من العائلات الكبرى التي وجدت نفسها خسرت كل شيء لصالح الطبقة الريفية التشيكية . ونقول مرة أخرى أيضاً ، وبالرغم من خطورة هذه الحالة ، إن الأزمة لم تحدث في داخل الدولة التشيكية مع الألمان إلا في اليوم الذي حشر هتلر نفسه بها وأوجدت فيه الدعاية القومية الحرب الأهلية بين الطائفتين .

**يوغوسلافيا**

وكانت يوغوسلافيا أيضاً فريسة القضية القومية ، قضية الأقليات . والأقلية الأساسية فيها هي كرواتيا . وفي الحقيقة ، إن الكرواتيين لهم دواعيهم في كره الصربيين . فهم كاثوليك على حين أن الصربيين ارثوذوكس . ويستعملون الألفباء اللاتينية ، فيما كان الآخرون يستعملون الألفباء السيريلية المنسوبة إلى القديس - كلمنت البلغاري المتوفى في ٩١٦ وهو تلميذ القديسين سيريل وميتود ، ولكن أصلها ما زال موضع جدل . وكانوا يشعرون مع هذا بعاطفة شديدة جداً باستقلالهم الذاتي ، ويذكرون بأنه وجد في زغرب عاصمتهم دياط منذ ١٨٦٨ . وكان ولاؤهم لملكية آل هابسبورغ شديداً جداً في بعض الطبقات الاجتماعية ، وبخاصة في الاكليروس ، وفي الجيش ، وفي بعض عناصر الطبقة الريفية .

وكان الكرواتيون يشعرون بعداء غير خفي حيال المزاعم الصربية للهيمنة ،

ولما يسمى « السياسة الصربية الكبرى » . وعلى وجه الدقة تشكلت يوغوسلافيا ، هي أيضاً ، بشكل دولة مركزية . وانتصر في ١٩١٨ ، حسب أماني الصرب ، المبدأ الذي يسمى « الاندماجية اليوغوسلافية » وهذا يعني في الواقع المركزية وذلك بموجب القانون الدستوري ، في حزيران ١٩٢١ ، الذي صوتت عليه الجمعية التأسيسية ويلغي جميع الأقاليم القديمة . وهذا التشكيل المركزي لم يرض الكرواتيين ، ولجأت المعارضة بخاصة إلى ما يسمى « حزب الفلاحين » الذي كان يتزعمه **راديك** في ١٩١٨ . ولم يكن هذا الزعيم سياسياً ماهراً ولكنه كان شخصية تتمتع في الأوساط الكرواتية بجاه عظيم جداً . لقد كان مناوئاً جداً للصرب ، ويطالب بجمهورية كرواتية « ريفية ومستقلة » ، واحتج شخصياً لدى الرئيس ولسون ضد وجود الجيوش الصربية على الأرض الكرواتية .

وفي انتخابات ١٩٢١ حصلت الجمعية التأسيسية في كرواتيا بواسطة الحزب الفلاحي ، مع راديك على ٥٠ ٪ من الأصوات . وكان الممثل المعترف به للشعب الكرواتي ، وسيبقى خلال سنوات عديدة ، حتى اغتياله في ١٩٢٨ ، وفي بعض الأحيان على اتفاق مع عدد من النواب الصربيين المعادين أيضاً لهذه السياسة المركزية ، موجهاً للمعارضة تارة ثورية وتارة قانونية . ولم يعط النظام الصربي مطلقاً ما يرضي مطاليب راديك ، إما لأن هذا النظام بقي برلمانياً ، وإما ابتداءً من ١٩٢٩ ، لأن الكسندر الأول ، ملك صربيا ، أعلن دكتاتوريته الشخصية . وانطلاقاً من هذا الحين ، من ١٩٢٩ ، لم تستطع المعارضة أن تظهر ، وأخذت في الغالب طابعاً سرياً ، وتركزت في عدد من الجماعات الإرهابية ، الجماعات التي سميت بـ « الاوستاخيين » وهم كرواتيون ، وكان على رأسهم **آنت بافيليتش** . وهؤلاء الاوستاخيون هم الذين تسببوا في مارسيليا في ١٩٣٤ ، بقتل الملك الكسندر الذي كان إلى جانب وزير الشؤون الخارجية الفرنسي لوي بارتو . وبوفاة الكسندر رأى الوصي بول الذي خلفه ووطد النظام البرلماني مع

الانتخابات ، أن من الضروري القيام بتنازلات للكرواتيين وتفاهم مع الزعيم السياسي الكرواتي ماتشيك ، وأخيراً ، وبعد مفاوضات شاقة ، أمكن التوصل إلى اتفاق ٢٦ آب ١٩٣٩ ، الذي ينص على تعيين **بان** مستقل ذاتياً في كرواتيا ، ومسؤول أمام برلمان كرواتي . إلا أن هذا التدبير اتخذ من علٍ ، ودون اتفاق عميق مع الشعب الكرواتي . ولا يتفق مع الأماني العميقة للبلد الذي ظل موجهاً ضد الصرب . وهكذا نرى خلال هذا الدور الإفلاس التام للتجربة الاندماجية ، التجربة المركزية في الدولة اليوغوسلافية .

وتفاقمت قضية الأقليات هذه **بالقومية الاقتصادية** التي تعتبر صفة من الصفات الأساسية في تاريخ الدول الخليفة .

ظهرت هذه القومية الاقتصادية بمظهرين أساسيين : ظهرت أولاً بكثرة الحدود المفروشة بالحواجز الجمركية والتي تحول الدول المنبثقة عن الملكية الدانوبية إلى « اكتفائيات » اقتصادية حقيقية . وفي الحقيقة ، إن ما يقارب كامل الصناعات في النمسا - هونغاريا القديمة قد انتقل إلى أيدي تشيكوسلوفاكيا . فقد ورثت هذه على أرضها ٧٠ ٪ من الصناعات النمساوية . وكانت بوهيميا الجزء المصنع الوحيد في الملكية النمساوية القديمة . وبالمقابل ، حاولت الدول الأخرى التي لم يكن لها سوى تنمية صناعية ضعيفة جداً ، باستثناء النمسا ، ان تتصنع في حدود الإمكان ، وأن تصبح مستقلة حيال الخارج . وهكذا نرى نمو مراكز صناعية تحاول أن تكبر ، بفضل تعرفات جمركية حامية . وبالمقابل ، نرى أن الصناعات القديمة التي تركزت بصورة أساسية في تشيكوسلوفاكيا ، لم تستطع إيجاد منافذ لانتاجها لأن المنفذ القديم ، وهو الملكية الدانوبية ، أغلق في وجهها ، فضربت بخاصة الصناعة النسيجية في بوهيميا بعد أن كانت في السابق مزدهرة جداً .-أما الذين سيتألمون أكثر من غيرهم من هذا النظام الاكتفائي فهم السكان

الريفيون الذين لاقوا عنتاً عظيماً في تصريف الفائض من إنتاجهم . وأخيراً ، كان من نتائج هذه القومية الاقتصادية نمو مدن ضخمة . وهذه حال ڤينّا وبودابست اللتين كان سكان كل منهما مليوني نسمة وأصبحتا الآن عاصمتين لدولتين صغيرتين ولا تطابقان بالتالي أهمية الدولتين اللتين كانتا في الماضي عاصمتين لهما . ونتيجة ذلك ، في مدن مثل ڤينّا وبودابست ، نشوء وسط من الذين فقدوا طبقتهم بين الموظفين المدنيين والعسكريين الذين كانوا كثيرين على الدولة التي يقومون الآن بإدارتها أو الدفاع عنها ، ووجدوا مصابين بالبطالة ومتجهين نحو التطرف السياسي .

وهناك نقطة أخيرة يجب إيضاحها ، وهي أن هذه الظروف تفاقمت بسياسة الدول الكبرى التي لم يكن لديها أي فهم للقضايا الاقتصادية التي وضعت انطلاقاً من ١٩١٨ . وفي الواقع ، طبقت الدول الكبرى على النمسا وعلى هونغاريا بند الأمم المفضلة أي أنه عندما تريد أمة من هذه الأمم أن توقع معاهدة تجارية مع دولة أخرى ، كانت ملزمة بأن تخول فرنسا أو إنكلترا مثلاً ، نفس الفوائد التي تخول لتلك الدولة : لأن الدول الأوربية لم تقبل بإدخال نظام تكون فيه بضائعها الخاصة مقيدة في حريتها . وقد أثقل بند الأمم الأكثر تفضيلاً على الإمكانيات التجارية للدول الخليفة في تخويل تعرفات تفضيلية ، وحال بذلك دون إنشاء اتحاد فدرالي اقتصادي دانوبي .

ومع ذلك ، فقد وجد في الدور من ١٩١٨ إلى ١٩٣٩ محاولات تجمع بين البلاد المنبثقة عن تفتيت النمسا - هونغاريا ، ولكن هذه المحاولات في التجميع كانت عسيرة جداً منذ الأصل بالانقسام العميق الذي أقرّ بين الشعوب التي أفادت من تفتيت النمسا ، هونغاريا ، التشيكوسلوفاكيا ، يوغوسلافيا ورومانيا ، وبالعكس ، البلاد المغلوبة ، النمسا وهونغاريا ، التي يشتبه بها دوماً ، في معسكر

الغالبين ، بنزعاتها التي ترمي إلى إعادة النظر والأمل بالثأر . هذا فضلاً عن أن هذه المخاوف ، عند الشعوب الغالبة ، كان لها ما يبررها غداة الحرب لوجود محاولات لإرجاع الملكية ، في هونغاريا ، حيث كان للإمبراطور شارل الأول العديد من الأنصار . وقد جرت محاولات الرجعى الملكية في آذار ثم في تشرين الأول ١٩٢١ . واصطدمت بمقاومة قاطعة من تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا اللتين لا يمكن أن تقبلا برجعى ملكية قد تعني في مهلة قصيرة إعادة بناء النمسا - هونغاريا ، أو اللتين عبأتا جيوشهما في كلا الحالتين وكان الوصي هورتي يرأس الحكومة الهونغارية آنذاك ، وقد رأى ألا يدعم محاولات الرجعى هذه . ولكن هاتين المحاولتين في ١٩٢١ ، كانتا في أصل ما يسمى « الوفاق الصغير » وهو أول تجمع سياسي يتشكل في الدول الخليفة ويضم تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ورومانيا .

والحادث الأساسي الذي يجب حفظه ، هو أن « الوفاق الصغير » لم يكن من عمل فرنسا ، بل كان من عمل الدول الخليفة الثلاث . ولم تكن فرنسا في شيء على الإطلاق في تشكيل هذا الوفاق . وفي الوقت الذي حدثت فيه محاولات إرجاع الملكية ، كان الأمين العام في وزارة الخارجية الفرنسية موريس باليؤلوغ ، وكان محبذاً ومشجعاً لكونفدراسيون دانوبي يكون محوره هونغاريا . ودفعته في هذا الطريق الأوساط الاقتصادية المتنفذة جداً في فرنسا ، ولا سيما أصحاب مصانع **كروزو** ( شنايدر ) الذين كانوا يرغبون بالحصول على طلبات من أجل إعادة تنظيم السكك الحديدية في هونغاريا وفي الدول الدانوبية . وإذن لم يكن باليؤلوغ معادياً للحل الذي توقعه شارل الأول ، وهو إرجاع الملكية إلى هونغاريا . وكان خلفه في إدارة وزارة الخارجية الفرنسية **لوي برتيلو** الذي وجه الشؤون الخارجية خلال سنوات عديدة ، وكان هو أيضاً مشجعاً

للتشيكيين ، وله صلات وثيقة مع بينيش ، ولكن برتيلو في السنوات التي تعنينا اصطدم باستمرار بمقاومة بريان وزير الشؤون الخارجية الذي كان يعتقد ويتمنى إمكان تشكيل كونفدراسيون ( اتحاد كونفدرالي ) ، تحت رعاية آل هابسبورغ ، يمكن أن يفيد عند الضرورة ، كوزن معدل حيال ألمانيا .

إذن يظهر أن محاولة « الوفاق الصغير » لم تأت بالتأكيد من جانب فرنسا . والوفاق الصغير منظومة تأمين متبادل ضد « الاستردادیات » وبخاصة ضد الاستردادية الهونغارية المشجعة لإعادة النظر . وهو منظومة سلبية على وجه الدقة تهدف إلى الحفاظ على الحدود المكتسبة . ولكن « الوفاق الصغير » عندما تشكل في ١٩٢١ ، وقعت فرنسا ، مع الدول الأعضاء فيه ، معاهدات تحالف . فلقد عرفت فرنسا كيف تستطيع أن تصنع من « الوفاق الصغير » نوعاً من تعويض لخسارة التحالف الروسي يمكن على وجه الاحتمال ، أن يهاجم ألمانيا من الخلف ، كما أفادتها روسيا في ١٩١٤ . لقد كان الوفاق الصغير نقطة انطلاق لما سمي فيما بعد السياسة الفرنسية في أوربة الوسطى . وستكون هذه السياسة مطبوعة بين ١٩٢٤ و١٩٣٧ بسلسلة معاهدات عسكرية وقعت بين فرنسا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ويوغوسلافيا ، ورومانيا ، وكان لها بالتالي قيمة سياسية وعسكرية هامة ، وضمت ٤٥ مليون نسمة ، ولكن بالمقابل ، لم يكن لها إلا قيمة اقتصادية ضعيفة .

وكان يجب انتظار الأزمة الاقتصادية في ١٩٢٩ ، التي كانت ثقيلة الوطأة على أوربة الوسطى ، ليرى ظهور نزعات تنظيم اقتصادي جديد في أوربة الدانوبية . وكان من نتيجة هذه الأزمة أن أظهرت ما لم يدرك بعد ، وهو النتائج الاقتصادية المؤسفة لبلقنة أوربة الوسطى .

وقد لفت الانتباه إلى هذه القضايا اقتصادي هونغاري وهو **ايلمر هانتوس**

الأستاذ في جامعة بودابست والمؤلف لعدد عظيم من المؤلفات ، في كل اللغات التي كان لها الفضل في جذب الانتباه إلى هذه القضايا . فقد كتب هانتوس : « إن العلاقات الاقتصادية بين الدول في فترة ما بعد الحرب كانت تشبه بالضبط أشكال التجارة التي يتعامل بها بين القبائل الهندية » . ولم يكن ليفضل العودة إلى النظام السياسي الذي كان في السابق ، ولكنه كان يتابع الدمج الاقتصادي في أوربه الوسطى ، ويرفض الحلول المشابهة لـ « الوفاق الصغير » ويكافح بشدة تدخل الدول الكبرى في المجال الدانوبي ، ويصرح بأن الحل يجب أن يأتي من الدول نفسها ، فإما أن تتفاوض فيما بينها بالتعرفات التفضيلية ، وإما بأفضل من ذلك أيضاً وهو أن تحقق تحالفاً جمركياً . وعليه فالتعرفات التفضيلية والتحالف الجمركي هي الحلول التي يفضلها هانتوس . وكان يتصور إعادة نظر في الحدود ، ولكن إعادة النظر لا تعمل وحدها ، حسب انقلاب منظم وتام ، بل تصلح بعض أوضاع غير صالحة للبقاء ، أي إعادة نظر جزئية ومحدودة ، ولا تكون قلباً للنظام الذي أقرّ في ١٩١٨ ، بمعاهدات سان ـ جرمان وتريانون . وقد وسع هذه النظرات عدد من المعاهد الاقتصادية التي أنشأها هانتوس في بعض المدن ، وبخاصة في ڤينّا ، وبودابست ، وبرنو ، وجنيف : فقد حاول أن تعنى بهذه النظرات أوساط عصبة الأمم ، وجعل من هذه المعاهد إطاراً للدراسة أو لتحضير إصلاحات ضرورية لتعطي من جديد معنى اقتصادياً للمجال الدانوبي .

وهناك عنصر آخر ، مركز آخر لفكرة إصلاحية ، وهو مجلة « أوربة الدانوبية » التي نشرت باللغة الألمانية تباعاً في ڤينّا وفي بودابست ، وكان يوجهها هونغاري أيضاً وهو **آندره ايفانكا** ، وكان يلح على تعاون البلاد الدانوبية ، وعلى دور هونغاريا الموجه ، ويرجو بخاصة تنظيماً فدرالياً يمكن أن يضم هونغاريا ، وبوهيميا ، وبولونيا ، وبذلك يعيد بناء ملكية آل جاجلّون القديمة ،

في القرن الخامس عشر ، وما يسميه اليوم « أوربة الكاربات » أي أوربة جبال الكاربات .

هذه هي المذاهب أو النظريات في إعادة تنظيم المجال الدانوبي الذي ظهر في سياق هذا العصر . وقد خرج عنها عدة محاولات لتنظيم هذا المجال من جديد . وأتت بعض هذه المحاولات من الدول الخليفة نفسها ، والأخرى أتت من الدول الكبرى .

بين المحاولات التي أتت من الدول الخليفة نفسها يجب أن نشير إلى أن بعض رجال الدولة في « الوفاق الصغير » حاولوا ، بعد الأزمة العالمية في ١٩٢٩ ، تحويل الاتفاقات السياسية إلى اتفاقات اقتصادية ، وهكذا في ١٩٣٣ ، تشكل لأجل الدول الثلاث في « الوفاق الصغير » ، مجلس اقتصادي دائم ، ولكن تأثيره كان قليلاً بسبب مقاومة أحزاب أصحاب الأطيان . ومع ذلك فقد أعد مشروع عظيم في ١٩٣٦ ، على يد رجل الدولة التشيكوسلوفاكي **هودزا** الذي كان في ذلك الحين ، رئيساً للجمهورية التشيكوسلوفاكية وكان في السابق باعتباره سلوفاكي الأصل ، ينتسب إلى محيط فرانسوا ـ فرديناند ، أي من حزب بلفيدر . وكان يحبذ بخاصة أكثر بكثير من مازاريك وبينيش ، تقارباً بين تشيكوسلوفاكيا والنمسا وهونغاريا . وتصور تحضير عدة تعرفات تفضيلية مع النمسا أولاً ، باعتباره كان مرتبطاً برجل الدولة النمساوي شوشنيغ ، ثم مع هونغاريا . وتصور بتحبيذ إنشاء أوربة دانوبية وبلقانية فدرالية تنظم بشكل ديموقراطي وكفء لمقاومة دفع الفاشيين . ولكن هذه المحاولات التي قام بها هودزا ، في هذا الاتجاه ، اصطدمت بمعارضة الألمان والإيطاليين ولم يكن لها نتيجة .

أما من جهة الدول الكبرى ، فقد عكفت أخيراً على القضية الدانوبية ، وحاولت أن تأتي بحلها .

## أولاً : الحل الألماني

نقول الحل الألماني ، لأن القصد كان في آن واحد حل ألمان ألمانيا ، الريخ ، وحل ألمان النمسا . لقد كان الألمان منذ زمن طويل يشجعون إنشاء اتحاد جمركي نمساوي ـ ألماني يمكن أن يخدم نقطة انطلاق ، ونقطة جذب لكل جنوب ـ شرقي أوربة . أما الآن ، فإن ما يتابعونه هو ما يسمونه « الأنشلوس » أي ضم النمسا إلى ألمانيا . وقد وضعت فكرة الأنشلوس هذه في ١٩١٨ حين تداعت الإمبراطورية النمساوية ـ الهونغارية . وفي الواقع ، إن هذا الحل هو الحل الذي يدافع عنه الوزير الأول للشؤون الخارجية النمساوية ، وهو الاشتراكي **اوتو باور** . فقد صرح في شباط ١٩١٩ ، أمام الجمعية النمساوية التي سميت حديثاً ، بأن هذه القضية لا حلّ لها إلا بربط النمسا بألمانيا ، وصرح : « شعب واحد ، إمبراطورية واحدة » . ودافع عن هذه النظرية ممثل النمسا **رينر** ، أثناء مفاوضة معاهدة سان ـ جرمن . وليبرر النمساويون هذا الموقف استندوا على « حق الشعوب في تقرير مصيرها » الذي كان إحدى النقاط الأربع عشرة للرئيس ولسون . ولكن هذه النظرية اصطدمت بمعارضة الحلفاء لأنهم لم يقبلوا هذا التعزيز للقوة الألمانية . فإذن ماذا يفيد سلخ الأقاليم الغربية والشرقية عن ألمانيا إذا كانت تنمي قوتها بضم النمسا ؟ هذه هي النقطة التي وسعها بخاصة الوفدان الفرنسي والإيطالي . وكانت النتيجة أن المادة ٨٨ من معاهدة سان ـ جرمن التي تنظم مصير النمسا ، منعت هذه الأخيرة من أن تفرط باستقلالها . وأجبرت النمسا على البقاء . وكانت النمسا الشعب الوحيد الذي منع من تطبيق مذهب ولسون .

ومع ذلك ، فإن فكرة الأنشلوس لم تزل ، وبعد أزمة ١٩٢٩ ، تناولها السياسيون الألمان والنمساويون تحت مظهر الأنشلوس الاقتصادي . أي ضم الاقتصادين في اقتصاد واحد . وأعد مشروع في هذا المعنى ، من قبل وزيري

الشؤون الخارجية الألماني والنمساوي **كورتيوس وشوبر** . أما عناصر هذا العمل الذي درس على الصعيد المادي دراسة متينة جداً ، فقد جمعها موظف قديم في وزارة التجارة النمساوية وهو **ريدل** الذي كان مندمجاً للغاية في قضية أوربا الوسطى في عصر **نومان** . وعلى الصعيد السياسي ، دل على التوجيهات نمساوي وهو **هوغلمان** الاختصاصي في قضايا القوميات . وظن رجال الدولة الألمان والنمساويون أن بإمكانهم لإطلاق مشروعهم في الأنشلوس الاقتصادي ، أن يستعملوا مشروع الاتحاد الفدرالي الأوربي الذي قدمه بريان إلى عصبة الأمم . واعتقدوا مهارةً أن يربطوا بمشروع بريان في الاتحاد الفدرالي الأوربي ، الذي هو نوعا ما أحد أسلاف المفاهيم الحالية في تنظيم أوربه ، مشروعهم الخاص في الاتحاد الجمركي . ولكن من الواضح أن هذه المحاولة اصطدمت بمعارضة فرنسا وإيطاليا ودول « الوفاق الصغير » . وفي النمسا نفسها ، لم يكن المشروع شعبياً تماماً - حتى إن كثيراً من الصناعيين النمساويين كانوا معادين له . لأنهم خافوا من أن تغرقهم الصناعة الألمانية . ومهما يكن ، فإن الحكومة الفرنسية سجلت معارضتها الشديدة ، واستخدمت الوسائل المالية التي تتصرف في ذلك العصر لتسبب انهيار بنك من أكبر بنوك فينا ، وهو « شركة الاعتماد » . وحتى قبل أن تجتمع محكمة لاهاي لفحص مشروع الاتحاد الجمركي ، في أيلول ١٩٣١ ، شجبت الأنشلوس الاقتصادي باعتباره لايتفق مع التعهدات التي أخذتها النمسا على نفسها من قبل . وقبل اجتماع المحكمة أيضاً ، سحب الوزيران الألماني والنمساوي مشروعهما . ومن الممكن أن يقبل بأن الدبلوماسية الألمانية والنمساوية قد خففتها ، في ذلك العصر ، المعارضة التي قد تقف في هذا المشروع من قبل معظم الدول الأوربية ، ولاسيا فرنسا .

وما ان أخفق حل الأنشلوس الاقتصادي إلا واستلمت فرنسا زمام المبادرة لعدد من المشروعات لتنظيم المجال الدانوبي . فقد اقترح مشروع ، في ١٩٣١ ، من

قبل **فرانسوا - بونسيه** ، في لجنة دراسة الاتحاد الأوربي ، في جونيف ، ثم تناول هذا المشروع أمام عصبة الأمم ، في ١٩٣٢ ، وزير الشؤون الخارجية **اندره تارديو** . ومن هنا أتى اسم « مشروع تارديو » وبموجب . هذا المشروع تؤلف الدول الخمس الخليفة كتلة اقتصادية : وذلك بأن تخول بعضها تخفيضاً تعرفياً بنسبة ١٠٪ على رسومها الجمركية ، وأن تؤسس نقداً واحداً ، وأخيراً أن تمنح هذه الدول قرضاً يساعد على إصلاح مالياتها واقتصادها . ونوقش مشروع تارديو في ١٩٣٢ ، أثناء انعقاد المؤتمر في **ستريزا** . وفي ستريزا تم تصور إنشاء صندوق لرفع القوة الشرائية للحبوب ، على أن تسهم البلاد المستوردة في الدول الدانوبية في هذا الصندوق ، إما بتكاليف مباشرة ، أو بدفع المال ، أو بمنح تعرفات تفضيلية . وهكذا يخدم صندوق رفع القوة الشرائية للحبوب في تحسين وضع الاقتصاد الزراعي في بلاد أوربه الوسطى . أما المشروع الذي درس بشكل ملحوظ جداً ، فهو مشروع الاقتصادي **فرانسوا ديمورني**[١] الذي كان منظراً له . غير أنه اصطدم بمعارضة شديدة جداً من قبل الدول الكبرى الأخرى . ولاسيا ألمانيا وإيطاليا . ولم ير بداية لتنفيذه .

وعندما ترك مشروع تارديو ، في ١٩٣٢ ، حاول الايطاليون أن يأتوا بحلهم . وكانوا يهتمون كثيراً بالقضايا الهونغارية . فقد درس الشيخ الروماني **برونكي**[٢] ، في ١٩٣٣ ، عدة اتفاقيات ثنائية بين إيطاليا والدول الخليفة . وفي الواقع وقعت ، في ١٩٣٤ ، في روما ، اتفاقات ثنائية بين إيطاليا من جهة ، والنمسا وهونغاريا ، من جهة أخرى . وهذه الاتفاقات هامة من وجهة النظر السياسية ، لأنها تسجل في ذلك العصر ، الأهمية التي كانت تعلقها إيطاليا على استقلال هذه البلاد إزاء ألمانيا . ولكن لم يكن لها انعكاس اقتصادي هام .

---

(١) فرنسوا ديمورني FRANÇOIS DEMORGNY

(٢) برونكي BRONCHI

وسواء أكان القصد مشاريع ألمانية ، في الانشلوس ، أم مشاريع فرنسية ، أو إيطالية ، فقد آل الأمر إلى العدم . فما هي أسباب هذ الاخفاق ؟ يوجد سببان رئيسيان : **أولاً** ، لأن الدول الغربية ، إنكلترا وفرنسا وإيطاليا ، غير قادرة على شراء الحبوب الدانوبية بأسعار مرتفعة . إذ من الواضح أن بلداً ، مثل إنكلترا ، التي هي مستورد كبير للحبوب ، لا يمكن أن تضحي بزبائنها الإمبراطورية للدول الدانوبية التي لاتهمها إلا بشكل ثانوي .

والسبب الثاني ، وهو الأخطر ، أن هذه المشاريع ، في الحقيقة ، ومهما تكن ، تعطي الأولوية للسياسة على الاقتصاد ، وأنها موضع اهتمام من جانب الدول الكبرى التي تهدف كثيراً أو قليلاً إلى السيطرة السياسية على الدول الخليفة . والقصد من ذلك استغلال الأمم الصغيرة من أجل اللعبة السياسية للأمم الكبرى ومنافساتها الأوربية . وانطلاقاً من ١٩٣٣ بخاصة ، أي عند وصول هتلر إلى السلطة ، ستتأكد المفاهيم الألمانية لريخ كبير يمتد إلى المجال الدانوبي .

وتناول الجغرافي **هانسوفر** آنذاك في كتاباته أفكار « أوربة ـ الوسطى » ، وبموجبها يجب على النمسا أن تكون وسيطاً بين ألمانيا والبلاد الزراعية في جنوب ـ شرقي أوربه . وانطلاقاً من ١٩٣٣ ، أعدّ في الجامعات الألمانية ما يسمى « **مذهب اقتصاد المجالات الكبرى** » . ويقصد به إنشاء مجالات اقتصادية كبرى لاتضايقها تقلبات الظروف ولا السياسة الاقتصادية للدول الكبرى الأخرى .

وعلى ألمانيا أن تشكل أحد هذه المجالات الاقتصادية الكبرى ، وألمانيا وحدها تفتح منافذ لفائض الإنتاج الزراعي للدولة الدانوبية ، ووحدها تستطيع أن تجهزها بسعر رخيص بالمنتجات الصناعية الضرورية لحاجاتها إنها تستطيع ذلك لأنها وضعت نظام المقايضة . وهي بالتالي ، مستعدة لإعطاء منتجاتها الصناعية بموجب تبادل ، وتأخذ الحاصلات الزراعية دون أن تدفع منها مبالغ من المال .

وعلى أوربه الوسطى وأوربه البلقانية أن تصبحا نوعاً من ظهير لألمانيا بحيث تدخل البلاد الزراعية نوعاً ما في اطار دولة صناعية كبرى . ويمكن في هذا المضمار أن تشكل لنفسها اقتصاداً مغلقاً ، اشتراكية مغلقة ، حيث يمكن لألمانيا تنمية مبادرتها ، مبادرة الحكومة القومية - الاشتراكية . وقد ترجم هذا على الصعيد التطبيقي بعدد من الاتفاقات الاقتصادية وقعت مع البلاد الخليفة : اتفاق مع هونغاريا في شباط ١٩٣٤ ، ومع يوغوسلافيا في أيار ١٩٣٤ . وكان هذان الاتفاقان الخطوات الأولى في هذا الاتجاه ، ولاسيا الإتفاق مع رومانيا في أيار ١٩٣٩ . ومن الواضح أن الحادث الهام يكمن هنا ، في نظر الحكومة الهتلرية ، وهو أن هذه المعاهدات التجارية كانت عنصراً من العناصر الأساسية لتفتيت الوفاق الصغير . وفي الواقع ، إن ألمانيا ، في القريب العاجل ، تتصرف بما يشبه الحصر التجاري في هذه البلاد ، وتسيطر كثيراً أو قليلاً على سياستها الخارجية ، واتجاه سياستها العامة .

إن المراحل الأساسية للفتح الألماني في أوربه الوسطى هي التالية : في آذار ١٩٣٨ ، ضم النمسا سياسياً ، وهذا هو الأنشلوس . وفي تشرين الأول ١٩٣٩ ، وآذار ١٩٣٩ ، تدمير الدولة التشيكوسلوفاكية .

**في النمسا** ، كان تغلغل العقائدية القومية - الاشتراكية في النمسا سريعاً انطلاقاً من ١٩٣٣ ، أي منذ وصول هتلر إلى السلطة . ومع ذلك فقد عوكست بإخفاق محاولة استلام السلطة عقب مقتل **دولفوس** ، ولكن بالرغم من كل شيء ، لم يتخل النازيون النمساويون عن فكرة أخذ السلطة بالقوة . واكتشف حديثاً ، في الأوراق الخاصة ، الدليل على هذه الأهداف في ما يسمى « خطة تافز » بأنهم كانوا على صلات بعدد من الشخصيات الدبلوماسية الألمانية . وبخاصة مع بابن الذي كان رجل ثقة هتلر من أجل النمسا في ذلك العصر . ولكن الأهم من

عمل النازيين في النمسا ، كانت الحركة الفكرية التي تسمى « حركة الكاثوليك القوميين » ، أو أيضاً « القوميين المتشددين » أي الوطنيين النمساويين القوميين الذين يتشددون في انتساب النمسا الجرماني . وهذه التجمعات التي كانت تجمعات فكرية تشير طوعاً إلى المصير المتضامن للشعوب الألمانية ، وتحاول بعث فكرة الرايخ الجرماني . وكان هؤلاء الألمان يطالبون بالتعاون الوثيق بين الدولتين الألمانيتين ، النمسا وألمانيا ، لإعادة بناء ريخ ألماني كبير من جديد . ومن المفيد أن نشير ، بخاصة ، بالنسبة لنا نحن المؤرخين ، إلى أن هذه الحركة القومية المتشددة كانت أساساً من عمل المؤرخين النمساويين الذين يبشرون بنظرية ، ألمانيا الكاملة التاريخ الألماني . ويشير هؤلاء المؤرخون إلى نصيب النمسا في المصير الألماني ، ودور قيِّماً في العالم الجرماني ، وضياع الجوهر الذي كان بالنسبة لألمانيا في ١٨٦٦ وهو طرد النمسا . وبالتالي ، يقومون برد فعلهم ضد صغار المؤرخين الألمان الذين كانوا قد جملوا تنظيم ألمانيا تحت إدارة بروسيا ، وبالعكس ، يشيرون إلى انتساب النمسا العميق للجسد الجرماني ، ويصرحون : « على العنصر الألماني أن ينظم أوربه الوسطى ، ويعيد المفهوم الصوفي لريخ مسكوني ( عام ) » ، ويظهرون بالجملة أوربة - الوسطى ، تحت الإدارة الألمانية ، كتراث للإمبراطورية - الجرمانية المقدسة . وإن ألمانيا الصغرى ، تحت إدارة بروسيا ، لم تكن ولا يجب أن تكون إلا مرحلة ، فترة في التاريخ الألماني ، ويجب على الألمان أن يتعلموا كيف ينظرون إلى الألمان من أبناء وطنهم الذين يعيشون خارج حدود الريخ الحالي .

وقد عرض هذه النظريات ، بأشكالها المختلفة ، أولاً عالم اجتماعي نمساوي ، وهو **اوتمار شبان** وكان له تأثير كبير على علماء الاجتماع ، حول ١٨٣٠ . وكان نصيراً لدولة الهيئات المهنية ، وكان ، كما هو ، لدرجة ما مشاوراً لـ : دولفوس وخلفه شوشنيغ . ونجد أيضاً هذه الأفكار عند جغرافيين ، مثل هاسينغر ، وعند

مؤرخ للأدب ، جوزيف نادلر ، ولاسيما عند مؤرخ فينا الكبير **سربيك** . فقد كان مؤلفاً لكتاب عظيم عن مترنيخ برهن فيه على أن مترنيخ لم يكن كما كان يتصور طوعاً ، رجل الحلف - الأقدس ، الخ ... ، وإنما كان بالعكس خلفاً ، لسياسة الاستنارة في القرن الثامن عشر . ومهما يكن فقد كتب سبريك ، حول ١٩٣٠ ، مؤلفاً يسمى : « الوحدة الألمانية » أظهر فيه أن طرد النمسا كان نكبة لألمانيا ، ودعا الألمان إلى أن يتذكروا بأن هذه الملايين من الألمان المنعزلين يعيشون تحت ظلم الشعوب الأجنبية ، ويجب الآن دمجهم من جديد في الريخ .

إذن تلح مدرسة « القوميين المتشددين » هذه على الروابط الوثيقة جداً التي توجد على الصعيد التاريخي بين ألمانيا والنمسا . ومن الواضح أن تصطدم هذه الاتجاهات ببعض المقاومات لدى الطبقة المفكرة النمساوية ، ولا سيما في بعض الأوساط التي تلح على الاستقلال أو على رسالة النمسا الخاصة ، وبخاصة عند بعض الأوساط المناصرة للشرعية ولعودة اوتو هابسبورغ ، ابن الإمبراطور البائس شارل . ولكن هذه الأوساط لم يكن لها نفوذ كبير في النمسا ، واقتصرت على بعض الأفراد بين قدامى العسكريين في الجيش النمساوي أو بين كبار الموظفين .

وبصورة أوضح ، إن هذه الشخصيات المنتسبة إلى تجمعات « القوميين المتشددين » ستأخذ ، انطلاقاً من ١٩٣٦ ، نفوذاً عالياً في السياسة النمساوية . ففي تموز ١٩٣٦ . وقع المستشار شوشنيغ مع حكومة الرايخ اتفاقا تعترف به هذه الأخيرة باستقلال النمسا ، ولكنها في الوقت نفسه حصلت على فوائد عظيمة من الحكومة النمساوية ، وبخاصة على عفو عام عن القوميين الاشتراكيين ، وعلى صلات ثقافية أكثر وثوقاً بين البلدين . وفي ١٩٣٦ ، كنتيجة لهذه الاتفاقات ، أدخل المستشار شوشنيغ في الحكومة عدداً من الشخصيات المنتسبة للأوساط القومية المتشددة . ويقصد بخاصة مدير المحفوظات الحربية ، في فينّا ، فون

غلايزه هورشتيناو ، ويقصد أيضاً ، لتحديد تعداد الشخصيات الأكثر أهمية من غيرها ، سيس - انكوارت الذي كان ينتسب إلى الإدارة النمساوية . فقد أعدوا تغلغل الألمان في النمسا . وانطلاقاً من آذار ١٩٣٨ ، انضم معظم هذه الشخصيات إلى القومية - الاشتراكية .

**تشيكوسلوفاكيا** . - لقد تم تدمير تشيكوسلوفاكيا على مرحلتين : في تشرين الأول ١٩٣٨ ، باتفاقات مونيخ ؛ وفي آذار ١٩٣٩ بتدمير كامل للدولة .

وهنا يعتمد الريخ على مايسمى حزب **السوديت** . وفي الحقيقة إن الأزمة الاقتصادية التي انتابت هذه المنطقة انطلاقاً من ١٩٢٩ ، أحيت العداء بين الألمان والتشيكيين . فقد نمت القومية الألمانية في هذه المناطق ، ابتداءً من هذا التاريخ ، في عدد عظيم من العصبات ومن الحركات الرياضية بخاصة . فقد وجد ، منذ ١٩٠٧ ، حزب عمالي ألماني في بلاد السوديت ، وكانت اتجاهه عرقياً جامعاً - ألمانياً بصورة عميقة . ولكن هذا الحزب منع في ١٩٣٣ ، وانطلاقاً من هذا التاريخ دخل أعضاء هذا الحزب ، وآخرون أيضاً ، في ما اسمي « حزب ألمان السوديت » . وكان ينظم هذا الحزب نائب ليبريكز ( رايخنبرغ ) ، **كونراد هنلاين** وقد أصبح بسرعة من أنشط الشخصيات . وكان يدير مع أوسّيغ ، جريدة تسمى ( العمل ) . وفي الأصل ، في ١٩٣٣ ، والسنوات التالية . بدا حزب هنلاين خصماً للدولة التشيكوسلوفاكية ، واكتفى ، بعض الوقت ، بالمطالبة بنوع من الاستقلال الذاتي الإداري لبلاد السوديت دون المطالبة مطلقاً بتدمير الدولة التشيكوسلوفاكية التي زعم أنه موال لها ومخلص . وقد زار المؤرخ العليم سيتون - واتسون الإنكليزي هذه المناطق في ١٩٣٦ ، وكتب : « إن حزب هنلاين يسجل ثورة الجيل الصاعد ضد عدم التفاهم وانصاف - التدابير عند زعماء الأحزاب القديمة ، وكذلك الاحتجاج ضد الاضطراب الاقتصادي الكبير الذي

كان عليه الصناعيون الألمان في شمال بوهيميا . ولم يهدف إلى غايات انفصالية ، ولم يضم برنامجه شيئاً لا يتلاءم مع الدستور وأسس الجمهورية التشيكوسلوفاكية » . وبالتالي ، لم يكشف مطلقاً بالحال عن نواياه . وفي الحقيقة ، ومامن شك في أنه كان ورفيقه الأساسي **فرانك** نائب كارلسباد في برلمان براغ قد عقدا من قبل اتصالات وثيقة للغاية مع الألمان ، وبخاصة مع زعيم جبهة العمل ، الدكتور ليغ . ووسعت الصحافة السوديتيه نفس الموضوعات التي توسعها صحافة الرايخ « مثل معاداة السامية ومعاداة البولشفية التي تختلط في نوع من رفض للديموقراطية وتهاجم حكومة براغ بأنها حكومة هوسية ـ يهودية ـ بولشفية » . والحق يقال أن هنلاين أخذ ، بسرعة جداً ، توجيهات واضحة جداً من برلين توحي إليه بتقديم برامج لاتقبلها حكومة براغ ، أي أن يتدرج بعلم ومعرفة في هذه المطالب وذلك بتقديم متطلبات موسعة باستمرار . ولم تعرف حكومة براغ كيف تقوم برد فعل حيال هذه الطريقة . وهكذا نرى بينيش في الخطاب الذي ألقاه في ليبريكس ، في ١٩ آب ١٩٣٦ ، يقول : « إن المنازعات القومية على جميع الحدود العرقية طبيعية ولا يمكن تجنبها ، ولكن شعبينا التشيكي والألماني ، اليوم ، قد بلغا درجة من النضج يمكن التصريح بأنها عقيمة ولامعقولة ، وإنهاء النزاع القومي . وبموجب الحقوق الدولية ، المعترف بها في كل مكان ، تعتبر القضايا القومية بالنسبة لجميع الدول دون استثناء ، قضايا سياسة داخلية » . وصرح بينيش بأنه لن يقبل بأي تدخل في علاقات الدولة التشيكية مع الألمان ، اللهم إلا تدخل عصبة الأمم . ثم صرح بعد بضعة أيام : انني أثق بالألمان والتشيكيين ، وإني لمقتنع بأن يتوصل التشيكيون والألمان في الدولة إلى اتفاق قطعي في أقرب وقت .

ولم تعرف الحكومة التشيكية تبني موقف واضح إزاء هذه المطالب . وهكذا

توصل هنلاين إلى تعريف برنامج كارلسباد ، في ٢٤ نيسان ١٩٣٨ ، وهذا البرنامج يعتمد على ثلاث نقاط أساسية :

١ً - إن البلاد التاريخية التشيكية لاتمتد على كامل بوهيميا ومورافيا وسيليزيا ، وكان هذا على نقيض مطلق مع الأسس التي أسست عليها الدولة التشيكية في ١٩١٩ والنظرية التي وسعها بالوك في ١٨٤٨ .

٢ً - على تشيكوسلوفاكيا أن تمتنع عن الوقوف عقبة لتغلغل ألمانيا نحو الشرق .

٣ً - على تشيكوسلوفاكيا أن تعيد النظر في سياستها الخارجية ، وبالتالي أن تتخلى عن معاهداتها مع الاتحاد السوفياتي ومع فرنسا ، وأن يكون ذلك باتفاق مع الرايخ الألماني .

إن برنامج كارلسباد ، بتاريخ نيسان ١٩٣٨ ، يعني بالتالي حذف دولة تشيكوسلوفاكيا القومية ، ويحمل في طياته تدمير عمل مازاريك وبينيش . وأمام هذا الموقف من هنلاين اكتفت الحكومة التشيكية غالباً بتنازلات تفصيلية خولتها عندما تجاوز هنلاين في مطاليبه وأكد عليها في جو مفعم بالاضطراب . وفي الانتخابات البلدية ، في أيار ١٩٣٨، في البلاد المختلطة السكان ، حصل حزب هنلاين على ٧٠٪ من الأصوات ، ولم يعارض حزبه ، في البلاد الألمانية ، إلا الشيوعيون والاشتراكيون . أما الأحزاب البورجوازية الأخرى فقد زالت جملة أو التحمت بحزب هنلاين . ولمحاولة حل هذه القضية أرسلت حكومة لندن إلى براغ دبلوماسياً وهو اللورد رنسيمان ليكون وسيطاً بين هنلاين والحكومة التشيكية ، ويقنع حكومة براغ بقبول المطالب التي قدمها هنلاين . ولكن في اليوم الذي قبلت فيه هذه المطالب ، طالب هنلاين بالانضمام إلى الرايخ دون

شرط أو استثناء ، وقامت دعاية عنيفة في الرايخ على الجرائم التي يرتكبها التشيكيون ، وغادر هنلاين بلاد السوديت ، وانتقل مع أركانه إلى بيروت ، أي إلى الأراضي الألمانية ليحضر فيها هجوماً مفاجئاً وجريئاً ، ويدعو الألمان إلى الثورة . وعلى هذا النحو حرر إعلان ١٧ أيلول وفيه يقول .

« يا ألمان السوديت ، إن مجرمي براغ الهوسيين البولشفيين يقهرونكم ، وإن المستبدين التشيكيين يحاولون حذف حرية ألمان السوديت بالرشاشات والدبابات والمدفعية . والنتيجة ألم لايوصف ، ولكن ساعة الخلاص قريبة . لاتيأسوا ، قاوموا ، وقابلوا القوة بالقوة . إن مئات الألوف من الرفاق الألمان ينضمون في صفوف الفرق الحرة ، وهم على استعداد لسفك دمهم وتضحية حياتهم لتحرير الشعب من النير التشيكي » .

وعلى أساس التخلي عن البلاد الألمانية والبلاد المختلطة السكان استند هتلر أولاً في مؤتمر **غودسبرغ** ، في ٢٣ أيلول ١٩٣٨ ، للحصول على تسليم بلاد السوديت مباشرة إلى ألمانيا ، وهذا ماحصل عليه من الدول الحليفة بموجب اتفاق مونيخ في ٣٠ أيلول . وفي الوقت الذي تم فيه هذه التنازلات إلى ألمانيا ، ارضيت مطالب بولونيا والمطالب الجزئية لهونغاريا من الأراضي التشيكية في الأسابيع التالية . ولكن الحادث الذي يجب حفظه بخاصة ، هو أن هنلاين والزعماء السوديت كانوا أدوات في يدي هتلر لتدمير الدولة التشيكوسلوفاكية .

وكذلك اعتمد هتلر على القومية السلوفاكية في المرحلة الثانية من تدمير الدولة التشيكوسلوفاكية . إن القومية السلوفاكية التي أشرنا إلى أصولها سابقاً ، كان يوجهها طويلاً حزب المونسنيور هلينكا الذي توفي في عام ١٩٣٨ ، وقد نما هذا الحزب نمواً عظيماً منذ ضم النمسا أي منذ الأنشلوس . ومنذ ذلك الحين مافتئ يشهر بالطابع الضعيف والاصطناعي للدولة التشيكوسلوفاكية ، وكان لممثليه

علاقات أكيدة مع حزب هنلاين . وحصلت سلوفاكيا ، في تشرين الأول ١٩٣٨ ، على تشكيل حكومة ذات سيادة ومستقلة ذاتياً ، وكان يرأسها المونسنيور تيزو الذي خلف هلينكا على رأس الحزب ، ونظم إدارة سلوفاكيا المنفصلة . وكان النظام متجهاً بوضوح جداً نحو ألمانيا ، وصرح تيزو بأنه مستعد لحذف الماركسية « الهوسية - اليهودية » . وفي انتخابات كانون الأول ١٩٣٨ ، نظم تيزو حزباً وحيداً وحصل على ٩٠٪ من الأصوات ونشر في البلاد إرهاباً حقيقياً معادياً للسامية . واعتمد هتلر على المونسنيور تيزو لإثارة الإنهيار القطعي لتشيكوسلوفاكيا . وفي ١٤ آذار ١٩٣٩ ، أعلنت سلوفاكيا استقلالها ، ودعي الرئيس هاشا للذهاب إلى برلين . وتحت التهديد بقصف براغ إذا قاوم ، اضطر لوضع بوهيميا ومورافيا تحت حماية الرايخ . وحصلت سلوفاكيا على « استقلالها » .

وهنا أيضاً ، يجب أن يرى أن هذه القضية السلوفاكية المزعومة كانت أداة بين يدي هتلر .

والقضية الأخيرة الدقيقة للغاية التي يجب أن تدرس في إطار ظفر الرايخ الثالث ، هي القضية التي تضعها إعادة النظر الهونغارية . وفي الواقع ، كانت هونغاريا ، هي أيضاً ، أداة ظفر ألمانيا في المجال الدانوبي . ولكن الأمور هنا تبدو بشكل أقل وضوحاً بكثير ، وأكثر فرقاً مما كانت عليه حال ألمان السوديت أو الزعماء السياسيين السلوفاكيين . وتعتبر إعادة النظر الهونغارية مظهراً من المظاهر الهامة لنزاع القوميات في الحوض الدانوبي[١] . لقد كانت نتيجة لمعاهدات **تريانون** التي نصت على أن حدود هونغارية يمكن أن يعاد النظر فيها حيث لاتكون متفقة مع المتطلبات العرقية والاقتصادية . وفي الحقيقة ، وجد في ترسيم

---

(١) راجع مؤلفات ماكارتنيه MACARTNEY العديدة في هذه القضية .

حدود هونغاريا الصغرى اختلافات فائقة للعادة . فمن ذلك أن روثينيا المتاخمة للكربات أعطيت لتشيكوسلوفاكيا ، فيما كان يجب على الجبليين الروثينيين في موسم الحصاد أن ينحدروا إلى السهل الهونغاري . واحتجت إعادة النظر الهونغارية بصورة أساسية على هذا الواقع بعد أن انتزع منها ثلثا مملكة هونغاريا القديمة مملكة تاج القديس ايتين ، وثلاثة ملايين مجري ، واتجهت مطالب هونغاريا الأساسية ضد يوغوسلافيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا . وقد نظم الوفاق الصغير ضد إعادة النظر هذه .

وللحصول على النتائج المرجوة ، استندت أوساط إعادة النظر الهونغارية بصورة أساسية على إيطاليا . لأن إيطاليا كان غير متعاطفة مع يوغوسلافيا . وكان يؤمل في بودابست وجود من يستمع لها في روما على اعتبار أن العاصمتين تتقاسمان عداءً مشتركاً . والنتيجة أن رجل الدولة الهونغاري **بثلين** وقع ، في نيسان ١٩٢٧ ، معاهدة مع الحكومة الفاشية . ومن الواضح أن النظام الفاشي الذي أقيم في هونغاريا تحت نفوذ الأميرال **هورتي** ، في ١٩٢١ ، كان على وحدة فكر مع نظام روما . ولكن مساندة روما لهونغاريا كانت سرية دوماً ، ومطبوعة غالباً بتسليمها سراً أسلحة إلى هونغاريا ، وأيضاً ببعض محاولات مساعدة اقتصادية . ومن جهة أخرى ، كان أحد مظاهر إعادة النظر الهونغارية محاولتها التقرب من بولونيا التي تربطها بهونغاريا قرابة تاريخية قديمة في عهد تاج آل جاجلّون ؛ أو اجتماعية ، لأن الأنظمة الاجتماعية الملائمة للارستقراطية توجد في البلدين . وبالمقابل ، ظهر بعض الحذر حيال ألمانيا في الأوساط السياسية القائمة على السلطة في بودابست . لأن الهونغاريين لا يريدون أن يمتصوا في أوربة - الوسطى التي يوجهها الألمان . ولذلك حاولت إعادة النظر الهونغارية أن تجد في روما منذ زمن طويل ، وزناً موازياً ضد نفوذ برلين . وهكذا كانت الحكومة الهونغارية دوماً في نزاع من المنظمات التي تشكلت في

هونغاريا على مثال الحركة الهتلرية ، وبخاصة حركة الصلبان المزينة بالسهام التي كان يوجهها الهونغاري سالازي ، وكانت منسوخة عن الحركة الهتلرية .

لقد كانت الحكومة الهونغارية في حالة صعبة لتأمين مزاعمها في إعادة النظر ، وفي الوقت نفسه ، لعدم التسليم بطغيان ألمانيا عليها . وكلما مرت السنون سيطر الألمان على إعادة النظر لهونغارية ، ولم تعد المقاومة ممكنة . وهكذا تغلغل النفوذ الألماني في هونغاريا ، انطلاقاً من ١٩٣٤ ، على الصعيد الاقتصادي ، وبشكل سريع للغاية : فقد وقع اتفاق بين البلدين ينص على أن تشتري ألمانيا المحاصيل الزراعية الفائضة في هونغاريا ، والمانغانيز والبوكسيت ( فلذ الالومنيوم ) . وتضاعف هذا النفوذ الاقتصادي ، بعد ١٩٣٤ ، بنفوذ سياسي . ومع أن رجل الدولة الهونغاري **غومبوس** بقي معادياً لحركة السالازيين ، فقد شجع معاداة السامية التي اتسعت على الصعيد الفكري ، على الأقل . ومن جهة أخرى ، وافقت هونغاريا على الأنشلوس ، وأسهمت في تمزيق تشيكوسلوفاكيا في أيلول ١٩٣٨ ، وأعطيت سلوفاكيا الجنوبية . وفي ربيع ١٩٣٩ على أثر الحوادث التي مر ذكرها ، أعطيت أوكرانيا المتاخمة لجبال الكربات . ومن المهم مع ذلك ، أن نشير إلى أن وزير الشؤون الخارجية الهونغاري **تيليكي** ، أوصل ، في ٢٤ تموز ١٩٣٩ أيضاً ، رسالة إلى هتلر يصرح فيها بأن هونغاريا لن تشارك مطلقاً ولن تقبل عملاً عسكرياً ضد بولونيا . وحاولت هونغاريا ، بالرغم من كل شيء أن تحافظ ، دون نجاح ، على استقلالها حيال سياسة برلين . غير أن الصحيح الذي يجب أن يقال على الأقل ، هو أن إعادة النظر الهونغارية أفادت التقدم الألماني في أوربه الوسطى .

# الفصل الثالث عشر

## قضية الدولة المتعددة القوميات[1]

من الممكن القول إن مبدأ القوميات ، في القرن التاسع عشر وحتى في القسم الأعظم من القرن العشرين ، لم يكن موضع مناقشات . لقد قدرت الشعوب أن من الطبيعي والعادل والشرعي أن تتمكن الأمم من تقرير مصيرها بنفسها ، وأن هذا حق محترم ، وأن الحدود السياسية ، حدود الدول ، تتطابق مع حدود الأمم نفسها . وباختصار ، إن قيمة الدولة القومية لم توضع على بساط البحث . وإن تحقيق الوحدات القومية الكبرى في القرن التاسع عشر ، تشكيل الوحدة الألمانية ، والوحدة الإيطالية ، والوحدة الرومانية ، وبالعكس ، في القرن العشرين ، إن دمار الدولة النمساوية - الهونغارية ، وتركيا ، والمناقشات التي سيطرت على إبرام معاهدات فرساي في ١٩١٩ ، إن كل ذلك يبرهن على أن مبدأ الدولة القومية ، دولة تكون فيها حدود الأمة و الدولة متطابقة ، كان مقبولاً عموماً .

ومع ذلك ، فقد وجدت ، في القرن التاسع عشر ، أفكار قلقت من النمو الذي أخذته فكرة القومية ، وشككت في مبدأ القوميات نفسه . وجاءت هذه الانتقادات ، في القرن التاسع عشر ، من جانبين مختلفين : أولاً ، في فرنسا ، كان

---

(١) راجع : TH. Schieder, IDEE und GESTALT des Uber- Nationalen Staates (Historische Zeitschrift, 1957).

الخصم الأساسي لفكرة القومية **برودون** . فقد عرض أفكاره بشكل غريب ، وعلى مرأى من دهشة معاصريه العظمى ، بمناسبة حرب إيطاليا ، أي الحرب بين إيطاليا والنمسا في ١٨٥٩ ، التي اشترك فيها نابوليون الثالث . كتب في ذلك العصر رسالة تسمى « الحرب والسلام » ، ووسع هذه الأفكار نفسها فيما بعد في مؤلف يسمى « في المبدأ الفدرالي » . وكان برودون معادياً للوحدة الإيطالية ويرى من سخرية القدر أن يريد الإيطاليون تشكيل دولة ، وفي سياق الحرب شجب سياسة نابوليون الثالث الملائمة لمبدأ القوميات . وكان بالعكس نصيراً للعنصر النمساوي . ودافع برودون عن موقفه مبرهناً على أن الأمم الكبرى نكبة ، وأنه يجب بالعكس إنشاء دول صغيرة مرتبطة ببعضها بالمبدأ الفدرالي . وعلى هذا النحو تستطيع الجماعات الصغيرة أن تدير نفسها ، وأن تكون سيدة نفسها . ويرى في هذه الوحدات الصغيرة دواءً ضد المركزية التي شهر بمساوئها . ومدح في مؤلفاته الدولة المتعددة القوميات ، حتى إنه في معرض فرنسا ، كتب : « لا بأس ، من أجل إخاء الأمم ، أن يوجد في فرنسا فلاماندیون ، وألمان ، وإيطاليون وباسكيون ( بشكنس ) . إن الاستثناءات تعلم الشعب أن العدل فوق اللغة ، والعبادة ، والصورة : وأكثر من جميع تضاريس الأرض ، وتنوعات الأعراق ، إن كل ما يخلق الوطن ، إنما هو المصلحة العامة للحضارة ، الحق الذي يجب على الشعوب أن تتحمله فيما بينها » . وهذه الجملة الأخيرة هامة للغاية لأن الدولة المتعددة القوميات أعلى ، بالنسبة لبرودون ، من الدولة القومية ، لأنها نوع من التربية للشعوب لتتفاهم فيما بينها .

ولكن نقد الدولة القومية لم يأت فقط من برودون وحده ، بل نجده في العصر نفسه ، في ألمانيا ، عند عدد من خصوم الوحدة الألمانية ، أي الرايخ البسماركي ، وبخاصة عند كاتب نشر عدة كراريس ضد بسمارك وهو **كونستانتين فرانتز** ، وهذه النزعة توجد أيضاً عند عدد من الكتاب الكاثوليك

في العصر نفسه . ولكن كونستانتين فرانتز ، في وجهة نظره ، يعارض وجهة نظر برودون ، الذي كان يستحسن الوحدات الصغيرة . أما فرانتز ، فعلى العكس ، كان يستحسن الوحدات الكبرى . وبوجهة النظر هذه التي تشجب الرايخ البسماركي الذي يراه غير كاف ، بالقوة وبالشعب ، لتأليف دولة كفء لأن تلعب دورها في أوربة الوسطى . لقد كان مشجعاً للوحدات السياسية الكبرى التي يسود فيها النظام الفدرالي .

ونجد في الأدب السياسي للقرن التاسع عشر ، هنا وهناك شجباً منعزلاً للدولة القومية ، وتفوق الدولة المتعددة القوميات . ولنذكر على سبيل المثال ، الحقوقي الألماني من أصل سويسري ، بلونتشلي ، فقد كتب في ١٨٧٠ : « إن الدول الأكثر تطوراً لا تقتصر على قومية واحدة ، ولكنها تضم عناصر قومية في نظام إنساني أعلى منها » . وكذلك الإنكليزي الكاثوليكي ، اللورد أكتون ، الذي كان شاهداً عظيماً للغاية للحوادث الكبرى التي ألفت تشكيل الوحدات القومية ، فقد كتب : « إذا عملنا ، كما يجب ، من الحرية هدفاً للمجتمع المدني ، والوسيلة لرفع معنويات ( أخلاق ) المواطنين ، فعندئذ نستنتج بأن الدول الكاملة هي التي تضم قوميات متميزة دون أن تضطهدها أو تقهرها . إن نظرية القوميات مرحلة رجعية في التاريخ ، وحكمها مطبوع بالدمار المادي والمعنوي » . ونجد عند هؤلاء الكتاب مثل سويسرا أمام أعينهم ، وهو المقترح غالباً كمثل كامل للدولة المتعددة القوميات . لأننا نجد ، في نفس هذه الوحدة السياسية ، أن سويسرا تضم ثلاث قوميات باقية : الألمانية ، والفرنسية ، والإيطالية ، دون أن نحسب أيضاً القوميات الثانوية . إن سويسرا منذ دستور ١٨٤٨ تعتبر المثال النموذجي للدولة الاتحادية المتعددة القوميات ، حيث يوجد لكل كانتون دستوره الخاص ، وهيئاته السياسية الخاصة . إن سويسرا ممثلة ، في نظر عدة كتاب ، كدولة ترتفع فوق

وشائج الدم واللغة ، ويبرهن على جودة هذه المؤسسات بدليل أن القضية اللغوية سويت على صعيد الكانتون ، ولم تقلب أو تعكر علاقات الكانتونات فيا بينها .

ومن البديهي أن تعطى سويسرا باستمرار كمثال لمختلف الدول وبخاصة للدول التي توضع عندها قضية القوميات . ونذكر بخاصة أن أحد منظري إعادة بناء النمسا ، فيشوف ، الذي تقع كتاباته نحو ١٨٧٠ ، برهن غالباً جداً على أن النمسا بخاصة يجب أن تتحول على مثال سويسرا . ولكن سويسرا تؤلف دولة صغيرة تماماً ، ومن جهة أخرى ، مجهزة بتقاليد ديمقراطية قديمة جداً . والقضية فيها أبسط للغاية مما في النمسا ـ هونغاريا التي كانت في الدور الممتد بين ١٨٥٧ و ١٩١٤ ، الممثل النموذجي للدول المتعددة القوميات .

إن الدفاع عن الدولة المتعددة القوميات قد تصوره في الغالب عدد من الكتاب السياسيين الذين يرون أن النمسا يمكنها ، باعتبارها دولة متعددة القوميات ، أن تؤدي رسالة في داخل أوربة . وقد لاحظ هذه الفكرة بوضوح كتاب مسيحيون ، مثل الحقوقي لاماش بخاصة . فقد كتب أثناء حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ : « إن التنظيم ، في القرن التاسع عشر ، لأكبر جزء من الأمة الألمانية ، والأمة الإيطالية ، والأمة الرومانية ، في دولة واحدة ، أدى إلى الإفراط في اعتبار الفكرة القومية . والمهم أن تعتبر الروابط الاقتصادية الناجمة عن التعايش الزمني التي لا يمكن أن تتضرر دون خسارة كبرى . وإن الدولة المتعددة القوميات المنبثقة عن التاريخ كالدول القومية بصورة محضة لها تبريرها الكامل في الحد الذي تؤمن فيه لمختلف الشعوب إمكانية تنمية قدراتها وتمنع استغلال الواحد للآخر . وإن تعايش عدة فرديات قومية في منظومة دولانية واحدة يساعد بين القوميات على تنمية التي ظلت متأخرة في نموها . وإن دولة فوقمية ( فوق قومية ) منظمة بشكل ملائم يمكن أيضاً أن تصبح نواة لاتحاد أمم مسالمة على القارة

نفسها » . وهكـذا يعني موقف لا مـاش بـاختصـار ، أن النمسـا مثـال أيضاً لهـذه العـالميـة المسيحيـة التي سـادت في قرون العصر الـوسيـط وأمنت سـلام أوربــة ، وبالتالي فإن النمسا ، باعتبارها دولة متعددة القوميات ، تحمل رسالة حقيقية .

ومع ذلك ، يجب أن نتساءل مـا إذا كانت النمسـا ـ هونغـاريـا قـد أدت بحق رسالتها كدولة متعددة القوميات . وفي هذه المسألة ، يوجد في التـاريخ الحـالي ، أطاريح مختلفة ومتعارضة . فقد حـاول عـدد من المؤرخين النمسـاويين أو الالمـان الحـاليين ، ولا سيا هـوغـو هـانتش ، البرهـان على أن النمسـا ـ هـونغـاريـا أوفت برسـالتهـا التي وقعت على عـاتقهـا ، و أمنت إلى الحـد الأعظم تنميـة القوميـات ، وشكلت ، بالإجمال ، نوعـاً من الأمن لجميع الشعوب التي تؤلف جزءاً منهـا ؛ وإن دمار هذا البناء الواسع قد جاء أخيراً من الخارج ، وإن هذا الـدمـار كان انتصـاراً بائساً للقومية . ولكن هذا المفهوم المتفائل لرسالة النمسا وضع بالعكس من جديـد على بساط البحث من قبل مؤرخين ينتمون إلى الـديموقراطيـات الشعبيـة . وهـذه بخاصة حالة المؤرخ الهونغاري جول ميري الذي تناول في المجلة الهونغاريـة ، سـازا دوك لعام ١٩٦١ ، مفاهيم هانتش ، وهـاجمهـا بعنف . وهـذه أيضـاً حـالـة المؤرخ اليوغوسلافي زويتر في مؤلف لـه بعنوان : « ملكيـة آل هـابسبورغ » ١٩٦٠ ، وهو أكثر اعتـدالاً من ميري إلا أنـه على الأقـل معـارض لمفـاهيم هـانتش والمـؤرخين النمساويين . إن أطروحة هؤلاء الكتاب هي أن بقاء النمسا ـ هونغاريا يعود فقط إلى إعياء وإلى انقسام الشعوب التي أخضعتها لنيرها . وعلى كل حال ، فـإن هؤلاء المؤرخين أوضحوا سيطرة النمسا ـ هونغاريا التي تعتمد على الوضع المتفوق لطبقتين اجتماعيتين : أولاً البورجوازيـة الليبراليـة الألمـانيـة التي سيطرت في ڤينّـا وأرادت إجبار النمسا على البقاء دولة ألمـانيـة ، ليعمل منهـا سنـداً من أسنـاد الإمبريـاليـة الألمانية .

وفي الحقيقة ، بالنسبة إلى هؤلاء المؤرخين ، إن أوربه - الوسطى التي يقول بها نومان ليست إلا واسطة لإخفاء هذه الإرادة الإمبريالية للبورجوازية الألمانية ؛ وتأتي بعد ذلك ، الأرستقراطية المجرية التي لا تقبل بأي سيطرة على امتيازاتها . وفي الواقع ، حسب هؤلاء المؤرخين ، إن الدولة المتعددة القوميات النمساوية - الهونغارية ، مؤسسة على سيطرة أمتين ، أو على الأصح ، على سيطرة طبقتين مسيطرتين في أمتين : البورجوازية الألمانية والأرستقراطية المجرية . وبالتالي فإن النضال من أجل المساواة بين القوميات كان نضالاً اجتماعياً وثورياً قبل كل شيء ؛ وبشكل أدق ، إن هؤلاء المؤرخين يأخذون على الاجتماعيين - الديموقراطيين النمساويين أنهم لم يفهموا الطابع الثوري والاجتماعي لهذا النضال ، وأنهم تحت شكل الاستقلال الذاتي الثقافي ، قبلوا ، في الواقع ، سيطرة الطبقات الموجهة ، وهذا النضال لا يمكن أن يحل إلا بتدمير الدولة القائمة . وقد دافع مؤرخ تشيكي عن هذه الأطروحة وكتب في ١٩٦٠ : « إن النضال من أجل المساواة في الحقوق لجميع أمم وقوميات النمسا - هونغاريا كان نضالاً من أجل استلام الطبقة الكادحة للسلطة السياسية » .

ودون أن نتحيز في هذا النقاش ، يبقى على الأقل أن النمسا - هونغاريا لم تنجح عملياً في تأمين التنمية الكاملة للقوميات ، وانطلاقاً من ١٩١٨ ، يجب أن ننتقل نحو آفاق أخرى لدراسة الدولة المتعددة القوميات ، أي نحو الاتحاد السوفياتي . وفي الواقع ، إن المهم جداً هو أن نلاحظ أن مفهوم القومية في الاتحاد السوفياتي خرج من انتقاد الحالة التي كانت في النمسا - هونغاريا . وقد أرسل لينين ستالين في عام ١٩١٢ لدراسة مشكلة القوميات في الملكية الثنائية ، وأتى من إقامته في ڤينّا بكتاب يسمى « الماركسية والمشكلة القومية » . والمهم أن نلاحظ أن النتائج ، التي توصل إليها ستالين ، قد تناولها لينين من جديد ونوّعها ، ووسع

في عدة مقالات ظهرت في سياق سنتي ١٩١٣ و١٩١٤ ، ونشرت في المجلد العشرين من آثاره تحت العنوان : « حق الأمم في تقرير المصير » .

إن موقف لينين في هذه المقالات يقع في معارضة من جهة ، مع مفاهيم رينر ، ومن جهة أخرى ، مع مفاهيم روزا لوكسمبورغ . من حيث المعارضة مع رينر ، نرى أن لينين لم يقبل أكثر من ستالين بنظرية الاستقلال الذاتي الثقافي وزعم بأنها لا تفيد إلا في الدفاع عن المفاهيم المنحطة للبورجوازية ، وأخذ على رينر أنه أراد أن يحافظ على قيم ثقافية قومية جنح العصر الرأسمالي إلى تدميرها . وعليه ، ففي رأي لينين ، إن مفهوم رينر مفهوم عفى عليه الزمن وفي غير زمانه . ومن حيث المعارضة مع روزا لوكسمبورغ التي درست بخاصة قضية القوميات بمناسبة موضوع بولونيا ، وأكدت ، بالنسبة للطبقة الكادحة ، بأنه لا يوجد على وجه الدقة ، إلا قضايا طبقة . وترى ، بأنه لا يوجد لها إلا ثورة عالمية ، وبعدها لن توضع القضية القومية . وعليه فإن روزا لوكسمبورغ لا تعلق أي أهمية على القضايا القومية ، حتى إنها تذهب إلى القول مثلاً ، بمناسبة بولونيا ، بأنه من الخطأ تماماً ، من وجهة نظر الثورة العالمية ، أن يراد إعادة بناء بولونيا . وأن الثورة يجب أن تقوم في عناصر بولونيا الثلاثة : العنصر النمساوي ، والبروسي ، والروسي . وإن فكرة إعادة بناء بولونيا فكرة رجعية . ولم يقبل لينين كذلك هذا الشكل من الرؤية . إن الأمة ، في رأيه ، طبقة تاريخية من الرأسمالية الصاعدة : إذن هي مفهوم بورجوازي أصلاً . ويسيطر عليها النزاع من أجل الأسواق ، والأمم تتألف كما هي ، تحت توجيه البورجوازية لتصبح دولاً قادرة على فتح الأسواق وتنميتها . والطبقة الكادحة ، التي تحاول البورجوازية أن تجرها في نزاعاتها ، يجب عليها ، بالبداهة ، ألا تهتم بها . وإن المنازعات القومية ليس لها بالنسبة للطبقة الكادحة أيْ معنى عميق . ولكن ألهذا يجب على الطبقة الكادحة ألا تهتم مطلقاً بالمنازعات القومية ؟ لا ، يصرح لينين ، يجب عليها أن

تدعم مبدأ تقرير مصير الشعوب لأن هذا المبدأ ، مبدأ تقرير المصير ، يساعد الكادحين على الاتحاد فيما بينهم فيما وراء حدودهم وعلى التعاون فعلاً .

إن وجهة النظر القومية لها أهميتها في نظر لينين ، لأن النزاع القومي يصبح ، بالنسبة له ، عنصر تعارف ، والتحام ، نوعا ما بين مختلف الطبقات الكادحة المنفصلة عن بعضها . ويختتم لينين ، وهنا يتكلم عن القضية القومية في روسيا ، بقوله : « إن حالة الظروف هذه تفرض على الطبقة الكادحة في روسيا عملاً مزدوجاً أو بالأحرى نضالاً على جبهتين : أحدهما ضد كل قومية ، ويأتي في الأول القومية الروسية الكبرى ؛ والثاني الاعتراف لا بالمساواة الكاملة في الحقوق لكل القوميات عموماً فحسب ، وإنما أيضاً بحقها في بناء دولة ، وهذا يعني الاعتراف بحق الأمم في تقرير مصيرها بنفسها ، وبانفصالها . وإلى جانب ذلك على وجه الدقة ، لتأمين نجاح النضال ضد كل نوع للقومية في كل الأمم ، وصيانة وحدة نضال الطبقة الكادحة والمنظمات الكادحة ، وانصهارها الوثيق في المجموعة الأممية ، بالرغم من نزعات البورجوازية في تحريك وإثارة النعرة القومية » . إن المساواة التامة للأمم ، وحق الأمم في تقرير مصيرها ، واتحاد عمال كل الأمم ، هذا هو البرنامج القومي الذي علمته للعمال الماركسية وتجربة العالم بكامله ، وتجربة روسيا . ومذهب لينين هذا كان في أصل بناء الدولة المتعددة القوميات السوفياتية ، كما ظهرت في دستور ١٩٢٤ . وبصورة أوضح أيضاً في دستور ١٩٣٦ . إن المبادئ التي تسيطر على بناء هذه الدولة المتعددة القوميات السوفياتية هي الآتية : مساواة الشعوب في روسيا ، حق الشعوب في تقرير مصيرها ، حق الانفصال ، إذ يمكن لكل شعب أن يترك الاتحاد بحرية ، والإلغاء التام للامتيازات المخولة لبعضها ، والاعتراف المطلق بلغة أبناء البلاد الأصليين لغة رسمية لكل دولة . وأوجد دستور ١٩٣٦ نظاماً معقداً غاية التعقيد للفدرالية على درجتين ـ لأن الجمهورية الاشتراكية الواحدة يمكن أن تضم في داخلها عدة

جمهوريات مستقلة ذاتياً - يجمع شعوباً من مستويات ثقافية واقتصادية مختلفة للغاية ، و تجد فيه الشعوب الأكثر انحطاطاً نفسها مشدودة بالشعوب الأكثر ارتفاعاً من وجهة النظر الثقافية والاقتصادية ، ويجد فيه كل واحد منها نفسه في أي حين حراً في تقرير مصيره ويكسر الاتحاد . ولا يمكن أن يوضع موضع شك هذا الواقع وهو أن القوميات ، عكس ما هو في روسيا القياصرة ، عرفت ، في إطار الاتحاد السوفياتي ، نمواً فائقاً لفولكلورها ، وتقاليدها الشعبية ، ولغتها ، وثقافتها .

ومع ذلك ، فإن خصوم النظام السوفياتي ينبهون إلى أن هذا النظام في الدولة المتعددة القوميات السوفياتية ، ليس حراً إلا في الظاهر ، لأنه متماسك بجهاز الحزب الشيوعي وهو جهاز مركزي ، و بالتالي ، وفي الواقع ، إن الدستور الفدرالي يخفي استعماراً فكرياً وسياسياً حقيقياً للمناطق الأقل نمواً في روسيا .

هذا هو النقد الموجه إلى الدولة المتعددة القوميات السوفياتية ، وسيوجه هذا النقد انتباهنا إلى شكل أخير للدولة المتعددة القوميات كما توجد حالياً في أوربه ، وهي **يوغوسلافيا** . والانتقادات التي وجهت إلى نظام الدولة المتعددة القوميات الروسية قال بها خاصة عدد من الرجال السياسيين اليوغوسلافيين من محيط الرئيس تيتو . ويقصد بخاصة **كارديلي و جيلاس** . ونجد في كتاباتهم مفهوماً جديداً للدولة المتعددة القوميات استوحى منه دستور يوغوسلافيا الحالية ، وانطلاقاً منه عرفوا ما يسمى الفدرالية ( الاتحادية ) اليوغوسلافية ويجب القول إن هذه المفاهيم الاتحادية كانت قديمة للغاية في أوساط اليسار الصربية ، بخاصة ، ووسعها بشكل عظيم تماماً ، في العصر ، عام ١٨٧٥ ، الاشتراكي الصربي **ماركوفيتش** .

إن دولة يوغوسلافيا المتعددة القوميات تستند على مبدأين أساسيين :

**أولاً** ، على فكرة **الفدرالية السواسية** . فعلى نقيض يوغوسلافيا التي نظمت بين ١٩١٨ و ١٩٣٩ ، على أساس وحدوي ومركزي ، نرى أن الدولة ، التي أوجدها تيتو ، تدع مكاناً أساسياً للسيادة القومية لكل من الجمهوريات الشعبية . وهكذا ، نجد في دستور الدولة اليوغوسلافية في ١٩٤٦ ، أن كل جمهورية من الجمهوريات ـ ومن بينها الجمهوريتان الهامتان : كرواتيا وصربيا اللتان سيطر عداؤهما على تاريخ يوغوسلافيا ـ أخذت سيادة حقيقية .

**المبدأ الثاني** ، هو **الحكم الذاتي على صعيد القومون** . فقد انطلق المنظرون اليوغوسلافيون من المذهب اللينيني في فناء الدولة . لقد علّم لينين بأن المثل الأعلى الذي ينبغي الوصول إليه هو الزوال التدريجي للدولة ، لأن الدولة أداة قسر بين أيدي هذه الطبقة الاجتماعية أو تلك . وبرهن المنظرون اليوغوسلافيون على أن هذه النظرية في فناء الدولة قد نسيت تماماً ، وأهملها السوفياتيون ، وأن هؤلاء بالعكس أوجدوا دولة بوروقراطية ، ولم يشكلوا ، باختصار ، إلا نوعاً من رأسمالية الدولة . أما اليوغوسلافيون فقد تمسكوا حرفياً بهذا المفهوم في فناء الدولة وأرادوا أن يثيروه وذلك بأن سحبوا من الدولة الوظائف الإدارية وأعطوها للقومون . وهكذا أعيدت للعمال الرقابة على الإنتاج ، وأمن للقومون الحكم الذاتي الشعبي ، وسوي من القومون الاجتماعية ـ الاقتصادية الوحدة السياسية والأرضية للدولة الجديدة . وهكذا أنشئت ، على صعيد الحكم المحلي ، مجالس المنتجين من أدنى السلم الاجتماعي إلى أعلاه .

وهكذا نما في يوغوسلافيا شكل جديد للدولة المتعددة القوميات .

وفي الختام ، إن الدولة المتعددة القوميات تتطلب بألا تعتبر الأمم مطلقاً غايات في ذاتها ؛ وأن تكف هذه الأمم عن التلاعب ، لحسابها الخاص ، بالعوامل اللاعقلانية ؛ وأن تخضع بالتالي ، طواعيةً ، إلى نظام أعلى . فعلى التخلي عن

القومية تقوم الدولة المتعددة القوميات . وعلى اعتبار أن هذه الشروط لم تستوف ، فإن الملكية النمساوية - الهونغارية ، بالرغم من الموارد التي تحتويها ، وبالرغم من المحاولات العظيمة التي تصورها عدد من رجالها السياسيين ، لم تؤد الرسالة المخولة إليها .

# القسم الثاني

# الحركات القومية السلافية

## في جنوب شرقي اوربه حتى ١٩١٤

# المدخل

## الظروف العامة للحركات القومية السلافية

## من ١٨٧١ إلى ١٩١٤

### الحدود الزمنية

إن التـاريخ ١٨٧١ ، من وجهـة نظر الحركات القوميـة ، في أوربـه الشرقيـة والجنوبية ، لايعني شيئاً عظيماً . فهو يسجل ، في الحقيقة ، إنجاز الوحدة الألمانيـة الذي نشأت عنه علاقة جـديـدة للقوى بين الـدول الكبرى ، علاقـة جـديـدة لهـا حـوادثها الطـارئـة في آن واحـد على الفكر القـومي للـدول المتشكلـة قبـل هـذا التاريخ ، وعلى الأقليات القومية التي تعيش في نطاق هذه الـدول . وإذا أخـذنـا مثـالاً واحـداً ، فمن الـواضـح أن ثـورة البـولـونيين ، في ١٨٦٣ ، ضـد السيطرة الروسيـة ، كانت أهم بكثير من ١٨٧١ في التـاريخ القومي للشعب البـولـوني . وفي البلقان نجد نفس الحال : فالحرب الروسية ـ التركيـة في ١٨٧٧ ، ومعـاهـدة برلين في ١٨٧٨ هما معلم له دلالة أكثر بكثير من ١٨٧١ .

ومع ذلك ، فإن ما يؤخذ بعين الاعتبار هو السنوات المجاورة لـ ١٨٧٠ ، لأن الحركات القومية أخذت آنذاك طابعاً آخر تماماً . وعلى كل حال ، يجب ألا نحـاول أن نعلق كل الحوادث الأساسية لسنوات ١٨٦٠ ـ ١٨٧٠ على التاريخ ١٨٧١ .

وعلينا أن ندرس أولاً مصير الجماعات البشريـة التي تؤلف الأقليـات القوميـة في نطـاق دولـة تسيطر عليهـا . وهـذه حـال البولـونيين والشعـوب البـالطيـة في

روسيا ؛ وصربيو البوسنة الذين عاشوا في الإمبراطورية التركية حتى ١٨٧٨ ، ومن بعد في نطاق الإمبراطورية النمساوية ـ الهونغارية ؛ وحال البلغاريين تحت السيطرة التركية قبل ١٨٧٨ ، وأيضاً ، بصورة جزئية ، تحت السيطرة التركية حتى ١٨٨٥ . وفي هذا التاريخ ، تشكلت بلغاريا التي تضم تقريباً جميع بلغاريي البلقان .

ولكننا نريد أيضاً دراسة قوميات الدول المتشكلة ، وهذا ما يجعل الموضوع أوسع بكثير مما يظهر لأول وهلة .

ظهرت هذه القوميات على صعيدين :

أ ـ في النضال ضد الأقليات القومية التي تحتل مكاناً في هذه الدولة . والعلاقات بين هذه الأقليات القومية والدولة المسيطرة يمكن أن تكون متنوعة جداً ، لأن هذه الدول يمكن أن يكون لها سياسة ليبرالية ، أو بالعكس سياسة ممثلة . وهذه السياسة الثانية هي التي سيطرت بالضبط في الدور الذي ندرسه .

٢ ـ في المطالب الخارجية ، في الرغبة في ربط أقليات خاضعة لسيطرات أخرى : إن روسيا ، في عصر الكسندر الثالث ، في سنوات ١٨٨٠ ـ ٩٠ ، طبقت سياسة تمثل أو قهر القوميات ، عانى منها بخاصة البولونيون والبالطيون . وبين الحربين العالميتين ، عندما امتدت بولونيا ، التي أعيد بناؤها ، إلى الشرق على أراضي كانت تاريخياً تؤلف جزءاً من بولونيا ، ولكنها أصبحت مأهولة في الحقيقة في جزء كبير منها بالليتوانيين ، وبالروس البيض . وبالاوكرينيين الذين لا ينطقون باللغة البولونية ، كان الاتحاد السوفياتي يطالب بالأراضي التي ألحقتها بها عند ذلك الحين ، وتؤلف اليوم جزءاً من جمهورية روسيا البيضاء والجمهورية الأوكرانية . وكذلك بروسيا التي حصلت على جزء هام من بولونيا في آخر القرن الثامن عشر ، وحاولت أن تجرمن الجزء البولوني الذي ألحقته بها وهو منطقة

بوزنـان . وعنـدمـا تشكلت بولونيـا ، في ١٩١٨ ، مع الممر البـولـوني الـذي يصـل مباشرة بولونيا القارية بالبحر ، طالبت بهذه المنطقة باسم الأقليات الألمـانيـة التي كانت في الوقت نفسه غارقة تقريباً بالاستعمار البولوني .

ومن البديهي ، أننا لن ندرس قومية الدول الكبرى إلا من وجهة نظر ضيقـة في علاقاتها مع الأقليات القومية . وإلا فهـذا معنـاه إعـادة التـاريخ الكامل لهـذه الدول .

وهذه الأقليـات القوميـة إمـا أنهـا تعيش في نطـاق هـذه الـدول ، فهي إذن أقليات خارجية وافدة ؛ وإما أقليات قومية من نفس طبيعة القومية المسيطرة في الدولة ، ولكنها تعيش في الخارج وتطالب بها هذه الدولة .

ولكن القومية ليست قاصرة على الدول الكبرى ، بل هي أيضاً قومية الـدول الصغرى ، والأمم الصغرى . بخاصة ، التي تشكلت دولاً في دور حديث . وهكـذا نرى ، في البلقان ، العاطفة القومية اليوغوسلافية ، أي العاطفـة القوميـة لسلافي الجنوب ، وجدت إطارهـا الأرضي في ١٨٧١ . ففي هـذا التـاريخ حققت صربيـا - مع الجبل الأسود - وهي المنطقة الوحيـدة المستقلـة في البلقـان نصف - استقلال ضد الأتراك في بـدايـة القرن التـاسع عشر بعـد الثورة التي قـامت بهـا وهي ثورة **الهـايـدوك** ، الأشقيـاء ، الـذين كانـوا في الـوقت نفســه وطنيين ، وثـورة القره جـورجيين في ١٨٠٣ و ١٨٠٤ . وأدت هـذه الثـورة الصربيـة إلىالاعتراف بـإمـارة وراثية في ١٨٣٣ ، وستصبح مملكة وراثية مستقلة تماماً ابتداءً من ١٨٨٢ .

وهـذه الـدولـة التي كانت في ١٨٧١ صغيرة نسبيـاً ، هــذه الصربيــا الصغيرة تلامس منـاطق سلافيـة : من جهـة ، جزءاً عظيمـاً من مـاكـدونيـا ، في الجنـوب والشرق ؛ ومن جهة ، في الغرب ، البوسنة ، وكانت تطالب بها باعتبـارهـا أرضـاً

مأهولة بالصربيين . ويجب أن نلاحظ أن هذه القومية كانت مطالبة في الوقت الذي جعلها الضعف السياسي تابعة كثيراً أو قليلاً للدول الكبرى ، وبخاصة النمسا ـ هونغاريا . ولم يكن هذا الطابع التوسعي خاصاً بالدول القوية .

لقد كان القرن التاسع عشر عصر القوميات . ولفهم الدور من ١٨٧١ إلى ١٩٣٩ ، من وجهة النظر هذه ، من الضروري قراءة عدد من التواريخ العامة وفصول عامة من الدور الذي سبقه .

إن الدور الذي يشغلنا انطلاقاً من ١٨٧١ له صفة خاصة : وهي أن فكرة الدولة القومية ذات نزعة عسكرية وعدوانية ، حتى على الصعيد الديني ، قد تأكدت عبر أوربه كلها .

وفي البلاد التي ندرسها ، يتصف هذا الدور بسياسة التمثل ، وهذا يعني الاضطهاد والقهر ، لأن التمثل لايحدث دون تضحية الصفات الأصيلة لجماعة بشرية معينة ، كاللغة ، والدين ، والحريات السياسية أو الإدارية . وهذه حال الإمبراطورية الروسية ، في زمن الكسندر الثالث ، بالنسبة إلى أتراك أوربه ، والأوكرانيين والشعوب البالطية والشعوب التي تسكن فيما يسمى أقاليم الغرب ، الليتوانيين والروس البيض ؛ وبالنسبة أخيراً إلى البولونيين . وهذه أيضاً حال النمسا ـ هونغاريا بالنسبة إلى الأقليات الإيطالية أوسلافيي مناطق الأدرياتيك ؛ وأيضاً إلى أقليات البلقان ، وهذا بخاصة انطلاقاً من اللحظة التي احتلت فيها النمسا البوسنة ، في ١٨٧٨ . وستضمها في ١٩٠٧ لتخضعها إلى تمثل أقوى ، وعلى الأقل ، على الصعيد الإداري .

ولكن هذه الصفات الجديدة للدولة تنطبق أيضاً على القوميات التي تكاد تتشكل دولاً مستقلة ، مثل صربيا ، وحتى على القوميات التي قسمت ، مثل بولونيا . وهذا الحادث هنا يلفت النظر ، لأن البلاد كان لها ماضي دولة ـ أي

كانت دولاً ـ بعيد كثير أو قليلاً . إن قوميتها ليست على قدر أهميتها ، حتى ولا على وجودها ، وبخاصة عندما يكون ماضي الدولة حديث العهد ، وتظهر بحركية عدوانية بخاصة . وهذه حال صربيا في بداية القرن العشرين ، وحالة بلغاريا أيضاً . وحتى عندما تكون الأمة مقسمة ، ولكنها عرفت في الماضي ، كبولونيا ، عصوراً مجيدة ، عصور عظمة ، يوجد تقليد لروح الفتح ، مازال موجوداً ، ويعبر عن نفسه نظرياً ، حتى قبل أن تتشكل الدولة من جديد . وهذا التعبير يمكن أن تتناوله الدولة الجديدة . وعلى هذا النحو بولونيا التي كانت قد شكلت في السابق مع دوقية ليتوانيا ـ الكبرى مملكةً امتدت من البالطيك حتى البحر الأسود . وهنا توجد مملكة ثنائية كانت تضم بولونيا وليتوانيا ، وليست ليتوانيا بالمعنى الضيق للكلمة أي البلاد التي يسكنها الليتوانيون فقط ، وإنما ليتوانيا الكبرى . وعندما أعيد بناء بولونيا بعد الحرب العالمية الأولى ، لم تقبل بأن تكون حدودها الشرقية ماكان يسمى خط كورزون ، أي الخط الذي كان قد اقترح في مؤتمر السلام . وبعد حرب مع الاتحاد السوفياتي ، فرضت ، بمعاهدة ريغا ، في ١٩٢١ ، حدوداً في الشرق أبعد بكثير من خط كورزون وتشمل أراضي كانت تاريخياً جزءاً من المملكة البولونية ولكنها ، في الحقيقة ، لم تكن مأهولة بأكثرية بولونية ، وإنما بخاصة ، بليتوانيين وروس بيض وأوكرانيين .

وفي الواقع ، تنزع القومية إلى تجاوز هدفها باستمرار . وإذا تأسست على اهتمام شرعي بالاستقلال ، فهي تحمل في ذاتها ، وفي جوهرها ، مطاليب أرضية ، وينتج عن ذلك أن الأقليات القومية يجب ألا تدرس فقط في علاقاتها مع الدولة المسيطرة أو مع الدولة المطالبة ، وإنما أيضاً في علاقاتها المتقابلة ، في إطار دولة واحدة ، أو في إطار عدة دول .

إن نزاع القوميات يغذى بحجج لا تستمد من الخصائص الحاضرة للأقليات

القومية فحسب ، وإنما أيضاً من حجج مستمدة من التاريخ ، ومن البديهي ، من التاريخ المفسر لصالح كل من الأطراف المتنازعة .

إن الدور الذي ندرسه هو بالضبط دور توكيد قوي ونزاع عنيف ودائم للقوميات . ولذا يتطلب من المؤرخ صفاءً كبيراً ، وهذا الصفاء يجب أن نحافظ عليه خلال هذه الدراسة مهما تكن عواطفنا الخاصة التي تحملنا إلى جانب الأوكرانيين ، أو البولونيين ، أو الروس ، أو الألمان ، أو إلى جانب الصربيين أو إلى جهة البلغاريين ، أو حتى إلى جانب الأتراك الذين نتكلم عنهم قليلاً والذين افتري عليهم غالباً .

وبمناسبة هذه الصفة العدوانية للقوميات ، وبخاصة المنازعات العنيفة التي تقع باستمرار بين القوميات الصغرى التي تشكلت دولاً حديثاً ، يجب على المؤرخ أن يحترس من حكم قيمة متسرع قد ينزع إلى نوع من الشجب .

فمثلاً ، في المؤلف العام ، أي الكتاب الصغير الذي ألفه ألبير موسّيه تحت عنوان « العالم السلافي » وصدر في ١٩٤٦ ، وله قيمته وأهميته ، نجد هذه الجملة التي فقدت أوهامها :

« إذا قارنا هذه اللوحة ، ويقصد بها لوحة القوميات السلافية ، بظاهرات التضامن السلافية المؤثرة التي شهدتها أوربة منذ قرن ، لأغرينا بأن نتساءل ما إذا لم تكن الأمم الحديثة تجمعات بشرية يجمعها بخاصة وهم مشترك عن أصلها وكره واحد لجارها » .

وخارج عن الشك أن جميع الأمم ، وبخاصة الفتية منها ، التي ترغب في توكيد نفسها ، تبني لحد ما الماضي التاريخي خالطة بين الحقيقة والأسطورة ، ومضيفة للحادث ، ومعطية له تفسيراً مغرضاً . والحقيقة التاريخية دوماً نسبية ،

وأكثر من ذلـك عنـدمـا تكون هـدفاً للأهـواء الـوطنيـة . ولكنهـا انطـلاقـاً من اللحظة ، التي ينـدمج فيهـا هـذا الوهم عن المـاضي في الوعي القومي ، تصبح قوة يجب أخذها بعين الاعتبار وعلى أي حـال ، يجب ألا تقلل مما هو عميق ، وشرعي في جهد الجماعة البشرية للمطالبة باستقلالها أو الدفاع عنه .

وأكثر من ذلـك ، إن نمـو الـوعي القـومي يمكن أن يكـون سريعـاً ، بـل وصاعقاً . وإن شبـاب القوميـة ، انطلاقـاً من اللحظـة التي يعبر فيهـا وجـدانهـا القومي عن نفسه ، حـالـة انتقـاليـة قصيرة للغـايـة . ولا يمكن أن يشـك بوجود القومية ، وبصلابتها ، بحجة أن تعبيرها حديث تماماً ، لأن العاطفة القوميـة تؤثر على شكل رسوب . ويشك أيضاً بشرعية حركـة قوميـة في الوقت الـذي تنتصر في الوقـائع . ويجب ألا يـذهب هـذا عن البـال ، وبخـاصـة عنـدمـا يـدرس تـاريخ البلقان .

ومن الصحيح أيضاً أن هـذه القوميـات المحمومـة والعـدوانيـة تظهر بخـاصـة بمعارضتها ، وبكراهيتها حيال جار لها . وهذا مـا يمكن أن يسمى مرض القوميـة الطفولي الـذي لا يمكن أن يفيـد في شجبهـا . والواقـع ، على وجـه الصحـة ، إن القوميات تدلي بحججهـا انطلاقـاً من معطيـات تفسر تفسيراً مختلفـاً بسبب أراض يطالب بها . وهذا الواقع يسـاعـد المؤرخ على التقرب من الحقيقـة بـالمقـارنـة على وجه الدقة بين مختلف النظريات .

وعلى هذا النحو توجد حالة نموذجيـة ، حـالـة مـاكيـدونيـا ، وهي منطقـة متنازعة ، ظهرت عاطفتها القومية في دور متـأخر نسبيـاً ، في آخر القرن التـاسع عشر ، أثنـاء النزاع بين صربيـا وبلغـاريـا لامتـلاكهـا . وكانت القضيـة معرفـة ماستصبح مـاكيـدونيـا هـذه إذا حصلت على استقلال حقيقي ، إذا شكلت دولـة واقعية ، أو إذا حصلت على استقلال ذاتي ، في إطار اتحادي فـدرالي . وفي الـدور الذي يهمنا ، نرى أن ماكيدونيا ، بعد أن تـأرجحت سلبيـاً بين الـدول السلافيـة

المجاورة المتشكلة ، أي صربيا وبلغاريا ، بعد ١٨٧٨ ، أدمجت بصربيا بموجب معاهدة بخارست ، في ٣٠ آب ١٩١٣ ، ثم بدولة يوغوسلافيا الجديدة التي أنشأتها معاهدة تريانون ، في ١٩٢٠ ، والتي كانت تسمى : مملكة الصربيين والكرواتيين والسلوفينيَين . وعندئذ خضعت ماكدونيا لجهد تمثيل ومركزية الدولة الصربية - الكرواتية . إلا أنها ، بعد الحرب العالمية الثانية ، حصلت على استقلال ذاتي لغوي وإداري ، في إطار دولة جديدة وهي : جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية ( الفيدرالية ) .

وفي الحقيقة ، إن الحرب العالمية الثانية أحدثت في أوربة الشرقية والجنوبية اضطراباً سريعاً وشاملاً .

في الشرق الأوربي ، نجد أن عدة قوميات تشكلت دولاً مستقلة بين الحربين العالميتين : استونيا ، ليتونيا ، ليتوانيا ، قد فقدت استقلالها ، ولكنها استرجعت بعض الاستقلال الذاتي القومي في إطار الاتحاد السوفياتي ، الدولة الاتحادية . والتحقت بالجمهوريات الاتحادية ، إطار القوميات بتعبير حديث نسبياً ، مثل أوكرانيا ، وروسيا البيضاء والجمهوريات التركية المستقلة ذاتياً في روسيا الأوربية . ولا نريد أن نناقش هنا قضية معرفة ما إذا كان هذا الاستقلال الذاتي ظاهرياً أو واقعياً ، وإنما أن نلاحظ أن هذه القوميات - القديمة منها - كالقومية الأوكرانية ، والحديثة منها كالقومية الروسية البيضاء ، بعد أن خضعت لضغوط ممثلة قومية من جانب الدولة القيصرية في ١٩١٧ ، استطاعت ، في نطاق الاتحاد السوفياتي ، أن تصون أصالتها اللغوية بخاصة .

وأخيراً ، إن تعديل الحدود اقتطع أراضي من الدولة البولونية والدولة التشيكية التي أعيد بناؤها بعد ١٩١٨ . وبعد الحرب العالمية الثانية ، فقدت هاتان الدولتان ، في الشرق ، أراضى لم تكن مأهولة لا ببولونيين ولا بتشيكيين . وفيما

يتعلق ببولونيا ، نرى أن حدودها الشرقية الحالية ، في معظمها ، خط كورزون ، كما حددت في مؤتمر السلام في ١٩١٨ . وأن حدود الدول المستقلة كحدود الدول الاتحادية في الاتحاد السوفياتي تطابق حالياً على قدر الإمكان حدود التجمعات القومية .

وفي أوربة الجنوبية ، وجدت الحالة نفسها ، فقد ساعد الحل الاتحادي الفيدرالي أيضاً على التوفيق ، لحد ما ، بين مصالح الدولة الصربية ـ الكرواتية والقوميات السلافية . وتتألف يوغوسلافيا الحالية من ست جمهوريات : صربيا ، كرواتيا ، سلوفينيا ، الجبل الأسود ، ماكيدونيا ، البوسنه ـ هرسك . ولكل واحدة منها استقلالها اللغوي والإداري . ولا شك في أن حدود الدولة الجديدة لا تتطابق تماماً مع حدود الجماعات القومية : فمن ذلك مثلاً ، أن الحدود الشمالية لصربيا تضم أقليات هونغارية . ومن البديهي ، في المعاهدات ، أن الأمم المغلوبة لا تكون مفضلة أو مستفيدة .

ولكن ، بالإجمال ، إذا وضعت جانباً حالة البلاد البالطية ، التي انتقلت من الاستقلال التام الناجز إلى الاستقلال الذاتي ، يرى أن ترسيم حدود الدول وحدود الدول الاتحادية لا تتبع تقريباً حدود الجماعات القومية اليوم فحسب ، وإنما تعطيها ، بالحل الاتحادي الفيدرالي . مكاناً يتفق وعددٍ من مصالحها الأساسية باعتبارها قوميات .

وهكذا من الضروري الاعتراف بالحدود الحالية التي تطابق حالة ظروف قديمة خاصة وتساعد على الرؤية بوضوح على خارطة القوميات .

هذا ، ويجب توجيه الانتباه إلى هاتين الحالتين :

١ً ـ إلى ثلاثة أدوار مميزة ، ثلاث فترات ما بعد الحرب : غداة الحرب العالمية الثانية ، والحرب العالمية الأولى ، والحرب الروسية ـ التركية ( ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨ ) .

٢ً - إلى تغيرات اسم وكتابة المناطق والمدن في الدور الذي يكون مدار نظر .

وهكذا فإن مدينة لمبرغ بالشكل الألماني في غاليسيا النمساوية ، وبالبولوني لفوف ، وبالأوكراني : لفيف . أو عاصمة استونيا ، تالّين كانت تسمى في الإمبراطورية الروسية روفال . وفي استونيا أيضاً ، يرى أن مدينة **تارتو** الجامعية كانت تسمى في السابق دوربات .

ومثال آخر : عاصمة كرواتيا **زغرب** كان اسمها اغرام وهو تشويه لاسم أقدم لـ « زغرب » في زمن الملكية النمساوية - الهونغارية .

ثم إن تحديد الحدود العرقية يصنع دوماً قضايا دقيقة : فعندما تمثل الأقلية ما يقارب كامل السكان في منطقة ، وأكثر من ذلك أن يكون لها صفات محددة جيداً ، تميزها عن الأمة المسيطرة ، فإن قضية استقلالها الذاتي أو استقلالها الناجز توضع بعبارات بسيطة بالنسبة إلى الدولة المسيطرة . وهذه مثلاً ، حال البولونيين في مملكة فارسوفيا ( وارسو ) التي أصبحت ، بعد ثورة ١٨٦٣ ، بلاد نهر الفيستول .

ولكن توجد مناطق متنازع عليها ، مناطق انتقال . ومن الممكن أن تكون الصفات القومية مختلفة في المدن وفي الأرياف . وهكذا يرى في البلاد البالطية ، أن أكثرية سكان بعض المدن ألمانية ، وفي الأرياف استونية أو ليتونية ، ومن الممكن أن تعارض الصفات القومية بعضها بعضاً على بلاد واسعة ، مثل ليتوانيا الكبرى القديمة ، التي كانت طويلاً متنازعة في الماضي بين الدولة البولونية في الغرب ، وروسيا في الشرق ، والإمبراطورية العثمانية في الجنوب . وكانت ليتوانيا الكبرى تغطي وقائع قومية مختلفة جداً من وجهة نظر اللغة ، والدين ، والماضي التاريخي ، والمصالح الاقتصادية نفسها . وقد حذفت الإمبراطورية العثمانية بسرعة . ولكن من الممكن أن يلاحظ ويتابع في هذه المنطقة كلها ، حتى القرن

التاسع عشر ، نزعة متعاطفة مع روسيا ونزعة متعاطفة مع بولونيا ، في كل من الأقليات القومية التي تسكن هذه المنطقة . بيد أن حذف الأتراك القديم ، وزوال الدولة البولونية في آخر القرن الثامن عشر ، غيّرا معطيات القضية ، ولكن هذه القضية لم تبسط من أجل ذلك .

وكان الجزء الجنوبي كله من هذه المجموعة من ليتوانيا القديمة ، في غرب نهر الدنيبر ، أوكرانياً غير بولوني ، حتى ما سمي روسيا الكارباتية التي يؤلف جزء صغير منها قسماً من تشيكوسلوفاكيا بين الحربين . واللغة أوكرانية والدين أرثوذوكسي . ومع ذلك ، ومن وجهة النظر الأخيرة هذه ، توجد نحو الحدود الغربية أقليات تقارب لغتها الأكرانية ، ولكنها ليست أرثوذوكسية ، بل موحدة وتقرب الكاثوليك بتعلقها بروما ، ولكنها تحافظ على طقسها الشرقي . وهنا يوجد فارق لون ديني يضع هذه الأقلية القومية في تعارض مع البولونيين الذين تتجه شطرهم بالدين ، ومع أورثوذوكس أوكرانيا من نفس القومية . وصعداً إلى الشمال يوجد الروس البيض الذين يتكلمون لغة تقرب الروسية والبولونية ، غير أن جزءاً منهم يوجد بالضبط على الأرض الليتوانية - البولونية وألحقوا من بعد بالإمبراطورية الروسية . ويقصد بذلك في الإمبراطورية القيصرية في حكومات **غرودنو وفيلنو** ، ولأسباب تاريخية ولغوية ودينية ، وضعت القضية القومية بعبارات معقدة جداً .

وتوجد منطقتان أخريان يجب أن نوجه انتباهنا إليهما :

أ - ماكيدونيا ، وكانت موضع خلافات في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، بين صربيا وبلغاريا .

٢ً - منطقة الشمال الغربي من يوغوسلافيا بين الحربين العالميتين : البلاد الكرواتية والسلوفينية التي يصطدم فيها الألمان والإيطاليون بشعوب سلافية ، أي

الكرواتيين التابعين للدولة الهونغارية انطلاقاً من الحكم الثنائي في ١٨٦٧ .

ولامندوحة عن ذكر هذه الملاحظات التمهيدية ، لأنها تري بأنه يجب ألا تدرس القوميات القديمة والواعية منذ زمن طويل ، مثل القومية البولونية والقومية الصربية والقومية البلغارية ، فحسب ، وإنما أيضاً القوميات التي كانت في حالة تشكل ، وفي حالة بداية ، مثل القوميات البالطية ، والماكيدونية ، والروسية البيضاء ... وغيرها . وهذا يدعونا إلى تذكر الصفات المميزة لأمة من الأمم .

## تذكر التعاريف

القومية تصبح **أمة** عندما يكون لها إطار دولي . ولهذا يحسن الرجوع إلى محاضرة ألقاها في السوربون ، في ١١ آذار ١٨٨٢ ، ارنست رونان في تعريف « الأمة » ، وضرورة ايضاح هذا المفهوم .

عندما نلفظ الكلمة « أمة » نفكر **أولاً** بـ **أرض** ، أرض محدودة تحتوي الجماعة البشرية التي هي القومية .

**وثانياً** ، نفكر بوحدة صفات مميزة تتميز بها أمة عن أخرى ، ويمكن أن تقابل بها أخرى .

**وثالثاً** ، نفكر بوجود عاطفة تضامن تربط الأفراد المنتمين إلى أمة واحدة ، وبذا تذكر بشكل لايقاوم كلمة أمة بكلمة **وطن** .

### ١ - العرق

لنحذف عنصراً لايمكن أن يؤسس القومية ، وهو **العرق** مفهوماً كمجموعة من الصفات الطبيعية المشتركة . لأن كل شعب ، وكل قومية ، خليط أعراق ، أو تنوع أجناس مختلفة جداً . وإن مايسمى أحياناً « نموذجاً قومياً » إنما هو صفة

غالبة ، يلاحظ فيها بعض صفات خاصة بمنطقة جغرافية ، أو حتى طبقة اجتماعية من الشعب ، ولكن لا يمكن أن تؤسس القومية .

ولحذفها ، يجب تذكر هذا المفهوم للعرق ، وهو أن الكلمة كانت تستعمل غالباً ، في القرن التاسع عشر ، بدلاً عن كلمة شعب .

**٢ ـ وحدة الشكل**

وإذا لم يؤلف العرق الأمة فهل وحدة اللغة تشكل فيها الأساس ؟ إن اللغة المشتركة هي ، دون شك ، رابطة قوية جداً بين الناس . ومن الممكن القول إن اللغة عنصر من العناصر الإنشائية للقومية ، شريطة ألا تكون هذه اللغة كلاماً بسيطاً ، لهجة ، وأن يعبر عنها بشكل مكتوب ، وأن تكون وسيلة تعبير لأدب ، قبل أن تكون وسيلة تعبير لفكرة قومية .

وإذا فحصنا طوراً وطوراً حالة القوميات التي ستكون موضوع هذه الدراسة ، في الإطار الدولي للإمبراطورية الروسية ، والإمبراطورية العثمانية ، والإمبراطورية النمساوية ـ الهونغارية ، نلاحظ أن بعض هذه القوميات لها لغة مثقلة بتاريخ لاجدال في القاب نبله . وهذه حالة اللغة البولونية ، لأن بولونيا كانت دولة كبرى قبل أن تزول ، في آخر القرن الثامن عشر . ولكن ما القول في اللغات البالطية ، وبعض اللغات البلقانية حتى التي لم يكن لها دوماً في ذلك العصر ، في القرن التاسع عشر ، وحدة ، وكانت مجزأة إلى لهجات ، لهجات متجاورة لها صفات مشتركة ، وتشكل جماعات لغوية ، ولكن دون شكل أدبي صحيح ؟ هذه هي حالة اللغات السلوفينية . والسلوفينيا ، تعبير جغرافي ، منطقة تسكنها الشعوب السلوفينية وتضم الكارنيول ، وجزءاً من كارانثيا وستيريا . وفي الحقيقة إن القومية السلوفينية تأكدت في القرن التاسع عشر ، في الوقت الذي وجدت فيه بحق لغة أدبية وحيدة .

وحسب الحالات ، يمكن لهذه اللغة الوحيدة أن تكون إحدى اللهجات التي يتكلم بها في البلاد ، أو أن تكون لغة تتوضع فوق مجموع اللهجات .

ولكن هذه اللغة المشتركة هي التي ستكون لغة الصحف والقصص والإدارة ، وبكلمة لغة الحكومة ولغة الثقافة . وهذه يجب أن تغنى في الوقت الذي تتشكل فيه . ويجب أن تغذى بكلمات جديدة ، وتقنيات علمية ، لأن ما يوجد في الأصل إنما هو اللغة الريفية أساساً .

وهكذا فإن إعداد لغة قومية - عندما يعمل بسرعة كما كانت الحال في اللغات البالطية : الاستونية ، والليتونية ، والليتوانية ، واللغات التركية في روسيا الأوربية ، وأيضاً ، في الجنوب ، في كرواتيا ، وسلوفينيا ، وماكيدونيا - يتطلب جهداً كبيراً من العلماء ، وفقهاء اللغة الذين يؤسسون اللغة ، أو من الكتاب والصحافيين الذين يستعملونها ، والمعلمين والأساتذة الذين يعلمونها . وهذا الإعداد يكون صعباً عندما تصطدم بسياسة القسر أو بتمثل الدولة المسيطرة . ولكن هذا الإعداد واحد من العناصر الأساسية لحركة الاستقلال القومي .

ومع ذلك ، فإن اللغة المشتركة ليست صفة لا غنى عنها للقومية إطلاقاً ، فقد توجد أمم تضم جماعات بشرية تتكلم لغات مختلفة ، مثل سويسرا ، وبلجيكا . ولكننا نلاحظ أيضاً أن التعايش بين لغتين يمكن أن يؤدي إلى منازعات خطيرة جداً ، كما هي الحال في بلجيكا حالياً .

وبالعكس ، يمكن لأمم مختلفة أن تتكلم لغة واحدة ،مع فروق أصيلة ، كما هي الحال في الولايات المتحدة وإنكلترا .

وبالتالي ، من غير الممكن أن نقول إن اللغة المشتركة تكفي وحدها . ونستطيع أن نلاحظ مع ذلك ، منذ الآن ، وبصورة عامة ، في حدود دولة قومية واحدة ، لغةً واحدة يتكلم بها .

وعندما يوجد توازن يتوطد بين عدة لغات ، يكون هذا الحادث استثنائياً ، ويؤدي على العموم ، على المدى الطويل أو القصير ، إما إلى التفتيت أو إلى البنية الفيدرالية .

### ٣ ـ **نوع الحياة المشترك** ، أسلوب الوجود

ولنمر سريعاً على هذا المفهوم . إن الناس في أمة واحدة يعرفون في الغالب باختلافهم عن جيرانهم . ولكن نوع الحياة لا يمكن أن يكون أساساً لقومية ، لأنه ، لحد كبير ، مفروض بالبيئة الطبيعية ومقيد بالوضع الاجتماعي . إن العادات الغذائية ، وتنظيم الحياة اليومية ، ومواصفات السكن ، يمكن أن تكون نفسها من أمة لأخرى ، ولكنها مختلفة جداً في أمة واحدة من طبقة اجتماعية لطبقة أخرى . إن نوع الحياة ، المشاغل اليومية لريفيين من قومية مختلفة يمكن أن تكون متقاربة أكثر بكثير من نوع حياة ومشاغل يومية لفلاح وعامل معمل من قومية واحدة .

ومن بلد لآخر ، ومن قومية لأخرى ، يمكن للارستقراطيين والبورجوازيين والكادحين أن يتقاربوا ، ولا يخلو ذلك من أهمية ، على قوة أو على ضعف حركة قومية ، في داخل هذه القومية .

### ٤ ـ **الإطار الأرضي**

إن الرابط القوي ، الذي يوجد بين الناس من أمة واحدة ، يصنع أساساً من عادة العيش المشترك في إطار أرضي . وليس القصد هنا نوع حياة خاص ، وإنما علاقات مستمرة ، وثابتة ، ودائمة ، بين الناس من قومية واحدة ، بمبادلات لها صفة مزدوجة اقتصادية وثقافية . ولتأسيس قومية من القوميات ، يجب وجود مشاركة في الحياة الاقتصادية ووحدة ثقافة ، في داخل إطار ، إطار الدولة . ولا يعني هذا أن كل أمة تطابقها دولة . ولكن ، في اللغة المستعملة ، يخلط غالباً بين

دولـة وقوميـة . الـدولـة هي تكييف الميكانيكيـة السيـاسيـة والإداريـة مع مجموع المواطنين الذين يؤلفون الأمـة . واليوم نرى أن جميع الأمم المتحضرة لها مبـدئيـاً إطارها الدولي . والدولة بصفاتها المميزة لسيادتها الخـارجيـة ضمان للاستقلال ، أي لوجود الأمة .

والأمة البولونية هي المثل النموذجي لأمة وجدت وكانت مستقلة ، وفي نهاية القرن الثامن عشر اخضعت للأجنبي . ثم استعادت استقلالها بعد أكثر من قرن من الزمن . وهكذا يمكن أن توجد الأمـة دون إطـار دولي ، ولكن إذا أمكن القول ، مؤقتاً . وفي الواقع أن هذه الحزمة ـ من الصلات والعلاقات الاقتصادية والثقافيـة بين أناس من أمة واحدة ، عندمـا تكون ، بـالفتح ، موضوعـة في الإطـار الأوسع للدولة الفاتحة ـ يمكن أن تتفتت ، ويضعف التماسك الاقتصادي والتماسـك النفسي للجماعة القومية . وإذا امتدت الحال ، من الممكن أن تفقد الجماعة القومية صفاتها تماماً بالتمثل والاستيعاب .

وحـالـة التمثل هـذه يمكن مـع ذلـك أن تعـدل بمقـاومـة الشعب الـواعيـة أو السلبية . وهـذا يتبع بخـاصـة الأهميـة العـدديـة للأقليـة القوميـة ومستوى نموهـا الثقافي ، ويجب القول أيضاً ، طول الزمن الذي يمارس فيه هذا التمثل .

وهكذا ، في القرون الماضية ، تمثل الاستعمار الألمـاني أكبر كتلـة من الشعوب السلافية الواقعـة في شرق نهر الاودر ـ في اللغـة البولونيـة **اودرا** ـ وفي حـدود مـا يسمى اليـوم ، في إطـار الـدولـة البـولـونيـة ، أي أراضي الغرب التي اقتطعت من ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، عاشت شعوب سلافية تركت آثارهـا حتى القرن التاسع عشر . وهذه حال الشعب الخاشوبي الذي كان يتكلم لهجة بولونيـة مختلطـة مع الألمانيـة ، والممثل بـ ٢٠٠,٠٠٠ أو ٣٠٠,٠٠٠ فرد في القرن التـاسع عشر . وكان

يعيش في بوميرانيا الشرقية وفي بروسيا الغربية ، وتجرمن تقريباً في ذلك العصر . وفي جنوب هذه المنطقة ، في غرب نهر **البوبرا ، أو بوبر** باللغة البولونية ، رافد الفيستول ، شعب اللوزاسيين ، الذين يسمون أيضاً صربيو اللوزاس ويتكلمون اللغة السورابية القريبة من اللغة التشيكية والبولونية ، وهو ممثل بـ ٢٠٠,٠٠٠ أو ٣٠٠,٠٠٠ فرد في القرن التاسع عشر . وكان اللوزاسيون ، في القرن السابع عشر ، يحتلون أرضاً أوسع بكثير في الشمال والجنوب . ومن الواضح أن هذه الحالة لماضٍ بعيد قدمت حججاً عرفية لتثبيت حديث للحدود الغربية لبولونيا .

وإن وجود هذه الأقليات يقدم مثالاً لزوال تام تقريباً لشعب بالتمثل .

ولتبقى الأمة وتدوم وأيضاً لتولد يجب أن يكون لها إطار . وهذا الإطار ، حقوقياً وسياسياً ، هو الدولة . وجغرافياً هو الحدود . ويجب أن يكون للأمة أرض محددة بحدود . وقام جدل حول هذا الأمر . وأمكن إعطاء الأمة تعريفاً آخر يخرج اللغة المشتركة والأرض المشتركة معاً . وعليه تكون الأمة مجموعة من الناس تجمعهم صفة واحدة على صعيد وحدة المصير . وكان واضعو هذه الصيغة ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، يفكرون بالشعب اليهودي الذي يتميز بعدد من الصفات المشتركة وبمصير مماثل تقريباً ، ولكن دون قاعدة أرضية ودون لغة مشتركة . وقد كان اليهود كثراً في روسيا الغربية . وفي بروسيا نجد أن كلمة « القومية » لها معنى يختلف قليلاً عن معنى كلمة « القومية » باللغة الفرنسية . إنها تفترض ببساطة جماعة عرقية ولغوية . وفي الإمبراطورية الروسية ، كان اليهود يحسبون جانباً في الإحصاءات باعتبارهم قومية مميزة .

ومع ذلك ، إذا كان من الصعب التأكيد على وجود أمة يهودية - دون أرض . على اعتبار أن العلاقات كانت قليلة بين اليهودي في وارسو واليهودي الباريسي واليهودي في نيويورك ، فإن الواقع في بلاد الغرب يؤكد أن اليهود قد

اندمجوا باللغة عموماًوبطراز الحياة والعواطف بأمم معظم الدول التي عاشوا فيها . وأما التأكيد الآن بوجود أمة يهودية نظراً لوجود دولة يهودية في فلسطين ، ووجود أرض تضم عدداً من اليهود يتكلمون اللغة العبرية ، ويتابعون نشاطات جماعية في إطار دولة ، فذلك أمر مازال موضع جدل ، لأن هذه الدولة قامت معتدية على حق الشعب العربي في أرضه ووطنه . وهذا يبعدها عن مفهوم حركة القوميات التي قامت على ترابها الوطني وطالبت بالتحرر من سيطرة الدول التي تتحكم بمصيرها .

أما المصير الخاص لليهود في أوربة الشرقية ، ولا سيا في روسيا التي فرضت عليهم مناطق إقامة ، في المناطق الغربية ، في المدن حيث يعيشون جانباً في أحياء خاصة بهم ( الغيتو ) ولم يمثلوا باللغة وأسلوب الحياة كما حصل في أوربة الغربية ،فقد وضع قضية شائكة بالنسبة لليهود ولأوربة والعالم ، وهي القضية الصهيونية التي لم تجد حلاً نهائياً على الإطلاق ، بالرغم من وجود دولة يهودية أعترف بها ، ولم يعترف بها العرب لأنهم يجدون فيها إعتداءً صارخاً وصريحاً عليهم وعلى بلادهم ، ويناضلون لاستعادة أرضهم وحقهم في تقرير مصيرهم . وما تزال صفة القومية اليهودية نظرية وموضع جدل دوماً .

وهذه العلاقات والمبادلات الاقتصادية والثقافية ، في إطار الدولة ، على أرض واحدة ، بهذا الدوام الذي لا بد منه ، تنتهي بخلق عاطفة تضامن تصبح ثابتة . وإن الأفراد الذين يؤلفون القومية يحرصون منذ الآن على الحفاظ على تراثهم التاريخي المشترك بالدفاع عنه ضد كل هجوم . وفي هذا الحين تظهر العاطفة القومية بحق ، وذلك ، لتأسيس أمة ، يجب ألا يكون عند المرء وعي بالتبعية لجماعة متجانسة وخاصة فحسب . وإنما تجب أيضاً **الإرادة** في تشكيل مجتمع سياسي واحد وفريد . وهذه الإرادة هي بذاتها الأساس الجوهري للقومية

بالرغم من اختلافات اللغة ، والماضي التاريخي التي يمكن أن تظهر في الجماعات البشرية التي تؤلف أمة واحدة .

وهكذا نستطيع القول إن الأمة مجموعة أناس يتكلمون على العموم لغة واحِدة ، ولهم حضارة واحدة ، وتراث تاريخي أصلي أو مشترك ، وتتملكهم بخاصة إرادة في العيش في إطار أرضي لدولة واحدة .

وعلى هذا النحو فإن صفات القومية تتضمن عدداً من الوقائع الإيجابية : الأرض ، الإطار الدولي ، اللغة ، التراث التاريخي المشترك ، وبالإضافة إلى ذلك كله أن تظهر من هذه الصفات جميعاً وبصورة طبيعية إرادة مشتركة .

ولكن أليست الأمة ببساطة هي **الوطن** بمحتوى عاطفي بخاصة ، عاطفة الإخاء ، حب لتراب أرض الميلاد ، مستقلاً عن كل فروق الوان العقلية ، وكل اختلافات اللغة أو اللهجة التي تمكن ملاحظتها على الأرض القومية ذاتها ؟ وفي هذه الظروف ، تعرف الأمة بخاصة بالمقاومة ، في صفاتها السلبية ، حيال الأمم الأخرى ، في كل مرة يكون القصد فيها الدفاع ضد الفتح وضد السيطرة الأجنبية .

## ٥ ـ التاريخ

ومن الواضح أنه إذا أريد تطبيق مبدأ القوميات على ضخامة أو بناء الدولة ، فإن التعريف يظهر صعباً . إن مفهوم القومية في كل ما في القومية من إيجابي ، أي الصفات التي عددناها : الأرض ، الإطار الدولي ، اللغة ، التراث التاريخي المشترك ، لا تكون له دوماً حدود واضحة جداً . لأن الأمة لا تعطى دفعة واحدة ، ولا تنشأ مصنوعة تماماً بصفاتها المميزة . وفي هذا البحث عن تعريف دقيق وممكن معاً للأمة ، تعود كلمة التاريخ في كل لحظة . لأن الأمة تتشكل تاريخياً ، وهذا يعني أن صفاتها تظهر رويداً رويداً ، وأن الوعي بالتبعية

لجماعة قومية يتشكل تدريجياً ، وأن العاطفة القومية ، وبالتالي العاطفة الوطنية ( حب الوطن ) هي من أصل حديث نسبياً .

وفي الحقيقة ، إن جميع أمم العالم ، وبخاصة الأمم الفتية منها ، تميل إلى إرجاع أصلها إلى أبعد ما يمكن في الماضي ، وتنحت لنفسها القاب القدم ، وتبرهن على وجودها في زمن ربما لم تكن فيه ، من الوجهة التاريخية ، قد تشكلت جيداً كما تزعم .

والواقع ، إن الصفات المشكلة لأمة من الأمم تظهر الواحدة منها بعد الأخرى ، وفي نظام لا يكون نفسه دوماً . إن وحدة الثقافة يمكن أن تسبق إنشاء الدولة . وبتعبير آخر ، إن جهاز الدولة يمكن أن يؤمن وحدة قومية وجدت بصورة مسبقة ، ولكنها لا تبلغ بعد تماماً صفات الأمة . ويمكن لدولة ما أيضاً أن تستوعب بالفتح في جماعتها القومية جماعات أخرى مغايرة . وهذه حال أكبر عدد من القوميات التي تهم دراستنا . وفي هذه الحال إما أن تحتفظ الجماعة المدموجة بصفاتها الأصلية ، وإما أن تمثل بسرعة كثيرة أو قليلة وتفقد صفاتها .

ولقد تحول مفهوم القومية في القرن التاسع عشر وحتى في القرن العشرين . فمن ذلك أننا نرى إلى جانب الأمم القديمة : إنكلترا ، فرنسا ، وغيرهما ، التي تشكلت على مهل في سياق القرون السالفة ، أمماً جديدة ظهرت إما بتجميع دول مختلفة ، وهذه حال ألمانيا في ١٨٧١ ، وإما بتفتيت دولة ، وهذه حال تشيكوسلوفاكيا وهونغاريا ، والنمسا ، التي نشأت عن الإمبراطورية النمساوية ـ الهونغارية . وكذلك حال الدول البلقانية ، اليونان ، صربيا ، رومانيا ، بلغاريا ، التي نشأت عن تصفية الإمبراطورية العثمانية .

وعلى هذا يوجد في القرن التاسع عشر ، وفي هذا القرن العشرين ، حركة عامة في تشكيل الأمم في إطار دولةٍ مطابق . وهذا التطور المتسارع لا يدهشنا .

فهو يطابق النمو الاقتصادي الكبير للعالم الذي بدأ في القرن الثامن عشر وعجلت به الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر .

وهذا النمو بعقده صلات وثيقة بين أناس يؤلفون الجماعات القومية ، خلق هذا التجانس الاقتصادي الذي هو أساس الأمة . لقد انمى الوعي بالمصالح المشتركة ، وبهذا كان تارة عامل توحيد ، وتارة عامل انقسام ، ولكنه في كلا الحالين كان مبدعاً للأمم .

وهكذا تعرف الأمة ، مرة أخرى ، بأنها جماعة تشكلت بالتاريخ مع صفات أساسية وهي اللغة المشتركة والأرض المشتركة التي عاشت عليها الجماعة القومية زمناً طويلاً ، في نوع من عيش مشترك اقتصادي . وهذه المجموعة من الصفات تخلق عاطفة قومية ، وعياً قومياً يعبر عن نفسه ويصبح حقيقة بعد أن ظل طويلاً في حالة وهمية .

وهذا ما يوضح بأنه كان يوجد ، في القرن التاسع عشر ، أمم فتية خرجت فجأة من ظروف تاريخية . وهذا هو الحادث الذي نلاحظه في معظم القوميات التي سندرسها .

### ٦ ـ المصالح المشتركة

ولكن يجب ألا تعتبر القومية فقط كعاطفة محضة ، وكرغبة في الحرية ، والاستقلال السياسي . إنها أيضاً وسيلة لتوكيد المصالح المشتركة ، وتنشأ ، لحد ما ، من المصالح المشتركة . وهذا يعني أنها سويت من مثالية ورغبات مادية معاً . ولا توجد دون الاعتماد على جماعات اجتماعية من الناس ، الناس الذين يتحركون بصورة منفردة باعتبارهم طبقة اجتماعية بعقائدية ( اديولوجية ) دفاع أو كفاح ، تختلط فيها العواطف المختلفة والمتناقضة كثيراً . والأمة لا تنشأ فقط من عاطفة ، ومن إرادة . وإنما من ظروف اقتصادية واجتماعية معينة ، وإن

ظهور القومية ونمو العاطفة القومية يتمان بالنسبة إلى أناس في مجتمع أي بالنسبة إلى طبقات اجتماعية تتعين نفسها بتقدم الاقتصاد . والعاطفة القومية يمكن أن تكون عتيدة ، وتكاد يعبر عنها ، ولكنها تطابق ، مرة أخرى ، مجموعة معطيات إيجابية تؤمن لها الدوام ، والنصر من بعد . ولذا يجب الآن أن ينظر إلى القومية في المحسوس بالنسبة للبشر ، بالنسبة لوطنيي الأمم ، في الصيرورة .

### أ ) دور الأرياف

لنفكر في هذا الواقع ، وهو أن المجتمعات ، وبخاصة الريفية ، في أوربة ،الشرقية والجنوبية ، هي التي افرزت أكبر عدد من الأمم الصغيرة . ومن المؤكد أن الطابع الزراعي لهذه المناطق ، والتخلف الاقتصادي لهذه البلاد ، حتى القرن التاسع عشر ، الذي صانها ، نوعاً ما ، من التمثل في جماعة أوسع ، وأنشط ، يوضح هذا البقاء للجماعات القومية التي أعطتها حركة القوميات في القرن التاسع عشر الدوام والبقاء .

ويرى أن الشعب الريفي الأمي على وجه التقريب هو ما يمكن أن يسمى « مهد الحفاظ على القومية » بقوة جموده ، وبتعلقه بالتقاليد ، والعادات . وأيضاً تقاليد وعادات الكلام التي تضع أحياناً عثرة لا يمكن اجتيازها ، وعلى كل حال صعبة الاجتياز لمحاولات التمثل . ولا يستسلم إلا إذا غمره استعمارٌ أجنبي ، أو إذا حذف نوعاً ما . وأحياناً يكون الدين له وسيلة مقاومة مادام يقاوم ويعارض . وفي البلاد التي تشغلنا ، لعبت المعارضة بين الكاثوليك والأرثوذوكس ، والأرثوذوكس والمسلمين ، في الماضي دوراً أساسياً ، على صعيد القوميات ، مثل الصربيين الذين يعيشون في ١٨٧١ في خارج إمارة صربيا . وفي ذلك فرصة لفحص حدود شمال وشمال غربي يوغوسلافيا الحالية ، وتعلم اسم المناطق الصغيرة التي لعبت دوراً عظيماً جداً في تاريخ القوميات البلقانية .

من ذلـك ، مكان كارنثيـا بـالنسبـة إلى نهر الـدراڤ ونهر المـور والمـدينـة النمساوية كلاغنفورت ، واسمها السلوفيني : سيلوفيتش .

ومكان الكارنيول بالنسبة إلى نهر الدراڤ ونهر السـاڤ . ومـدينـة ليوبليـانـا وبالألمانية ليبـاخ . ومكان كرواتيـا وزغرب ( أو أغرام ) . ومنـاطق سلافونيـا ، سيرميا ، بارانيا ، باشكا ، بانات ، التي يسكنها الصربيون .

اللغة الحالية : الصربيـة ـ الكرواتيـة ، التي تكتب بـالكتـابـة السيريليـة في البلاد الصربيـة ، وبـالكتـابـة اللاتينيـة في البـلاد الكرواتيـة . وفي داخـل هـذه الحدود ، يوجد دولتان مستقلتان ، في الواقع في ١٨٧١ :

أ ـ صربيا ، الامـارة المستقلـة ذاتيـاً ، التي ليس لأميرهـا بعـد لقب ملـك ، وتوجد في سيـادة الإمبراطوريـة العثمـانيـة ، ولكنهـا عمليـاً مستقلـة ، لأن الجنود التركية غادرتها منذ ١٨٦٧

ب ـ الجبل الأسود كما سنرى فيما بعد .

أمـا صربيو بـارانيـا وبـاشكا وبـانـات ، فيؤلفون جـزءاً من الإمبراطـوريـة النمسـاويـة ـ الهونغـاريـة في ١٨٧١ ، ولكنهم مقيمون في هـذه المنـاطـق منـذ زمن طـويـل جـداً . وقـد غـادر عـدد كبير منهم صربيـا الخـاضعـة لـلأتراك في القرن السادس عشر لينتقلوا إلى هونغاريا ، ولكنهم ظلوا سلافيين .

وهنـا نجـد مثـالاً نموذجيـاً لأقليـة قـاومت كل محـاولـة تمثـل . إلا أن بعض عائلات كبرى نبيلة منها تمجيرت ، عن مصلحـة . لأنهـا كانت مرتبطـة بـالطبقـة النبيلة المجرية بمصالحها ، باعتبـارهـا من كبـار الملاكين . وحـافظت الجماهير على دينها ولغتها . ومع ذلك فقد تظلم ارثوذوكس بانات وباشكا وبـارانيـا إلى بطرس الأكبر وأثـاروا ضـدهم من كانـوا يسمـونهم « البـابـويين واليسـوعيين » ويعتبرونهم « اقبح من الأتراك واليهود » لأنهم أخضعوا لمحاولات صبء من جـانب الرهبـان

الكاثوليك . وظلت حركيتهم القومية مرتفعة أيضاً في القرن التاسع عشر ، عندما طالبوا باستقلالهم الذاتي في داخل الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية .

ومن المؤكد أن اختلاف الدين كان عنصر هذه المقاومة ، ولكنه لم يكن وحيداً . فقد وجد أيضاً نوع من هذه السلبية الخاصة بالجماهير الريفية التي تجعلها تقاوم زمناً طويلاً جداً كل جهد للتمثل .

### ب ) دور المدن

وفي الحقيقة ، إن القومية تعي ذاتها بالتكتلات العمرانية ، وبالمدن حيث تتجمع العناصر المثقفة في السكان ، وحيث تصدر الصحف ، ويشعر الناس بأنهم أقرب إلى بعض وأكثر تجمعاً وأكثر تضامناً . وإذا كان الريف معهداً لحفظ القوميات ، فمن الممكن القول بأن المدن وعي هذه القوميات .

ومع ذلك ، فإن المدن والأرياف ، وهذه حال البلاد البالطية والبلاد السلوفينية ، يمكن أن تمثل قوميات مختلفة . ولتوجد وحدة قومية ، يجب أن يفتح الريف المدينة أو بالعكس . وهذا مستحيل تقريباً . لأن المدينة ، على كل حال ، تمتص وتمثل في البدء الريفيين الذين يفدون إليها . ويخاطر هؤلاء بفقد صفتهم القومية ، اللهم إلا إذا كان هذا العنصر الآتي من الريف ليشتغل في المدينة يختلف اجتماعياً تماماً عن الأكثرية المدنية بل وكان معادياً لها . وهذه حال الاستونيين في تاللين ، والليتونيين في ريغا .

وفي هذا النقاش الذي يضع فريقاً غالبياً ، ولكنه مبعثر على أرض واسعة ، وفريقاً أقلياً ، ولكنه متركز ومنغلق على نفسه في حدود مدينة ، يلعب النهوض الاقتصادي وسرعة مدّ الريفيين ، نحو معامل المدن الاستونية ، دوراً أساسياً في نمو العاطفة القومية . ومثال استونيا ، حيث تتعارض البورجوازية الألمانية والريفية الاستونية ، يجب أن يوضع من جديد في إطار تصنيع الامبراطورية الروسية المميز لسنوات ١٨٨٠ - ١٨٩٠ .

وفي استونيا كما في ليتوانيا - وهذان التعبيران يستعملان بسهولة ولكنهما ليسا غير إقليمين روسيين في ١٨٧١ - لم يكن للطبقة الريفية ما تناضل ضد الاستعمار الروسي ، على خلاف الطبقات الريفية الواقعة في شمال صربيا القديمة . لأن الاستعمار الروسي اتجه بخاصة نحو الشرق ، نحو سيبريا ، ولا سيما في آخر القرن التاسع عشر . وما من شك ، بعد ١٨٨٠ ، وفي عهد الكسندر الثالث ، في انه وجدت سياسة تمثل للإمبراطورية . ولكن تعبير العاطفة القومية عند الاستونيين والليتونيين اصطدم بالروس أقل بكثير مما اصطدم بالألمان الذين كانوا يؤلفون الغالبية في المدن . وكانت بيدهم ، بسبب هذا الواقع ، بالإضافة إلى الوسائل الاقتصادية القوية : بنوك ، وصناعات . وتجارة الجملة ، ووسائل الثقافة . وقد ضخم النمو الصناعي لروسيا ، في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، سكان المدن البالطية . فاقامة رحاب الملاحة الحربية ، والمعامل المعدنية والنسيجية في تاللين ، وريغا ، وليباو ( بالليتونية ليبايا ) سبب مدّ الريفيين الاستونيين والليتونيين بعد أن الفوا في البدء كيساً منطوياً على نفسه في داخل المدينة ، وازداد عددهم بسرعة جداً . وعلى إثر ذلك تغير التركيب القومي ، العرقي للمدن بسرعة . وانتقلت نسبة الألمان في ريغا بين ١٨٦٧ و ١٨٩٩ من النصف إلى الخمس : وفي ١٨٩٨ كانت أربعة أخماس المدينة استونية .

وقد جرى استعمار الريف للمدينة لصالح العنصر القومي الغالب . وإذا اقحمنا التعابير قليلاً ، يمكن القول بأن الدولتين الليتونية والإستونية قد نشأتا على ما يبدو ، من ظهور طبقة كادحة مدنية . ومع ذلك فإن الكتلة الريفية الاستونية والليتونية لعبت أيضاً دوراً نشيطاً في نمو العاطفة القومية . وكان هذا من عمل المعلمين في الأرياف . بيد أنه انطلاقاً من الوقت الذي تشكلت فيه نخبة مدنية قامت ضد الأقلية الألمانية ، وانطلاقاً من الوقت الذي تمكن فيه

الاستونيون والليتونيون من السيطرة على المدينة والتغلب على الألمان ، كسبت القضية القومية وأمكن الكلام بحق عن أمة .

وهناك مثال آخر يوضح علاقات المدن والأرياف في الحركة القومية : وهو **البلاد السلوفينية** ، أو للسهولة سلوفينيا . وهذه الحالة تختلف قليلاً عن حالة البلاد البالطية . ويرى فيها أيضاً صدام القوميتين الألمانية ، في المدن ، والسلوفينية بخاصة في الأرياف . ويرى أيضاً الدور الأساسي الذي لعبته المدن في توكيد العاطفة القومية .. ولكن ، على خلاف ما مرّ للبلاد البالطية ، لقد وجد في الماضي استعمار ألماني قوي صغر كثيراً رقعة الأرض التي احتلها السلوفينيون قديماً وكانت تمتد إلى ما وراء الكارنيول ، في الشمال في جبال الألب ، وفي الجنوب من جهة الأدرياتيك ، حتى إن العاطفة القومية السلوفينية ، في القرن التاسع عشر . كانت مشروع إنقاذ أكثر منه فتحاً .

ومع ذلك فإن بقاء القومية السلوفينية ، مع صفاتها الخاصة التي يحوم حولها الجدل ، وينقصها التجانس بسبب وجود عدة لهجات سلوفينية ، في كل واد من الوديان ، رغم ضغط قرون من الاستعمار الجرماني ، يدل على قوة مقاومة الطبقة الريفية للتمثل . ومع ذلك ، فإن الحركة القومية السلوفينية لم يكن لها وجود حقيقي إلا انطلاقاً من الوقت الذي اعتمدت فيه على المدن . وحتى سنوات الـ ٦٠ كانت الحكومة النمساوية تجرمن المدن وتنشر اللغة الألمانية في الأرياف ، حتى إن مؤرخاً يوغوسلافياً قال :

« يمكن للحكومة النمساوية أن تفاخر بأنها فتحت تقريباً هذه البلاد ، أي البلاد السلوفينية ، وتركت للعرق السلافي ـ والكلمة عرق مستعملة هنا ، على ما يبدو ، مكان كلمة شعب ـ ما عدا بعض الشعراء ، وبعض الكتاب ، وبعض

الوطنيين النادرين ، الطبقة الشعبية الريفية التي تخلت عن كل لهجاتها لتتكلم لغة أسيادها لا غير »

ولكن النمو الاقتصادي العام لأوربة ، في السنوات ٦٠ إلى ٧٠ ، بلغ أيضاً هذه البلاد ، وبالتالي أقام في المدن إلى جانب نواة طبقة كادحة ، ( هذه المدن مثل زغرب ، لوبليانا ، والمدن الصغيرة في سلوفينيا أو كرواتيا ، كان نموها الاقتصادي أضيق نسبياً من نمو المدن البالطية ) طبقة بورجوازية سلوفينية ( أنظر فيما بعد الدور الممكن للبورجوازية باعتبارها طبقة اجتماعية في نمو الأمة ) . وهذه الطبقة البورجوازية الناشئة عن الطبقة الريفية ، نمت بصورة موازية للنهوض الصناعي والاقتصادي : محامين ، موظفين ، أطباء ، صحافيين ، ومنها خرج الرجال السياسيون بدورهم ، وقادوا الكفاح ضد الإدارات المدنية ، التي ظلت حتى ذلك الحين بيد الألمان الذين يملكون ويحتكرون المشاريع الصناعية أو الرساميل . ومنذ ذلك الحين يمكن أن يؤرخ وجود لقومية سلوفينية حقيقية واعية .

وفي الحالين ، حالة استونيا أو حالة البلاد السلوفينية ، كان اختلاف المدن والأرياف يغطي في الواقع خلافات اجتماعية . وفي استونيا كما في سلوفينيا كانت البورجوازية الألمانية تمسك بالصناعة الضخمة والتجارة الكبرى . بيد أن بورجوازية أخرى وقفت أمامها ، بورجوازية قومية ، من قومية استونية أو سلوفينية ، مؤلفة من نخبة فكرية من الكادحين بقبة بديلة ، ووراءها طبقة كادحة من نفس القومية ، ومطالبها اجتماعية بصورة أساسية . ولكنها أخذت آنذاك منعطفاً وطنياً تحت دفع المدينة .

### ج ) علاقات القوميات بالطبقات المدنية من بورجوازية وكادحة .

إن عصر القوميات . في القرن التاسع عشر ، هو أيضاً عصر صعود

البورجوازية إلى السلطة . ومن المغري إقامة رابطة بين تعزيز العاطفة القومية والأهمية المتزايدة لطبقة اجتماعية تتطلب مصلحتها المادية مساحة نشاط أوسع وأوحد شكلاً ، وأكبر حريات اقتصادية . ومن وجهة النظر هذه ، كانت البورجوزاية الألمانية ـ بورجوازية ألمانيا المنقسمة إلى دول ، في الحد الذي كانت مصلحتها مرتبطة بنمو الطرق الحديدية وصناعة قوية لا يمكن لسوقها أن يمتد بسهولة بسبب الرسوم الجمركية التي تؤلف حاجزاً بين هذه الدول ـ تتمنى الوحدة الجمركية ، وحتى السياسية ، التي تجمع الدولة الألمانية في سوق قومي واحد وواسع . وفي هذا الاتجاه ، كانت البورجوازية الألمانية ، بورجوازية الأعمال على الأقل ، تعمل للوحدة الألمانية ، وفي ذلك ما يرضي العاطفة القومية . ومع ذلك فإن البورجوازية كلها لم تكن مهتمة بالوحدة أو الاستقلال القومي . إن بورجوازية الإدارة وحتى بورجوازية المهن الحرة ( الليبرالية ) ، كان من مصلحتها ألا تفسد وجود عدة عواصم ، عدة مدن تلعب دوراً هاماً ، وتقدم عدداً من الوظائف والأوضاع . وكانت لا مركزية السلطات تكثر إمكانيات الصعود الاجتماعي . وتنفخ أعداد بورجوازية المهن الليبرالية . وتبقي هذه البورجوازية في فكرة قومية منقسمةٍ سياسياً . حتى ان الربط كاملاً بين صعود البورجوازية وتعزيز العاطفة القومية لم يكن صحيحاً .

وفضلاً عن ذلك ، يمكن أن يكون هذا حقيقياً لمجموعة قومية منقسمة إلى دولة مستقلة كألمانيا قبل ١٨٧٠ ، وأقل كثيراً بالنسبة لقومية مقهورة مضطهدة في الحد الذي تستند فيه الدولة القاهرة على الطبقات العليا في المجتمع ، بدعم امتيازاتها والدفاع عنها . وقد قدم قسم من البورجوازية الكرواتية وحتى السلوفينية رعايا مخلصين لڤينّا وبودابست . ومع ذلك فإن الدولة القاهرة التي هي نفسها منجذبة بتيار قومي قوي ، بمحاولتها التمثل والتوحيد ، يمكن أن تقيم ضدها ، بالتنافس ، النخبات الاجتماعية للأقلية القومية .

وهنا يتدخل عامل هام جداً ، وهو مستوى النمو الثقافي . ففي بلاد أوربة الجنوبية ، التي تؤخذ بصفة مثال ، على أن سكانها فلاحون بخاصة ، والبورجوازية فيها نادرة ، إلا في بعض مدن الشاطئ الدالماسي وفي كرواتيا وسلوفينيا ، تعتبر الدولة المسيطرة ، النمسا - هونغاريا ، منذ ١٨٦٧ ، القوميات السلافية ، في البلقان ، متخلفة . وترسل موظفين ألماناً إلى البوسنة - هرسك ، بعد ١٨٧٨ . وهؤلاء الموظفون ، يؤلفون في هذه البلاد نخبة موظفة تحتقر ابن البلاد الأصلي اورثوذوكسياً كان أو مسلماً ، سلافياً أو تركياً . وللاهتمام باستغلال هذه البلاد لصالح الدولة المسيطرة تختلط عندئذ اعتبارات مبهمة في رسالة الألمان الحِضارية .

ويفهم ، في هذه الظروف ، أن العناصر المثقفة لطبقة بورجوازية قليلة العدد ، في الأقلية القومية ، يكون لها برد الفعل موقف حازم جداً مناوئ للنمسا في سلوفينيا وفي البوسنة ؛ ومناوئ لهونغاريا في كرواتيا .

وبالتالي ، لا يمكن القول بأن البورجوازية ، كما هي ، متعاونة مع الدولة القاهرة . ولكن لا يمكن القول بأنها ستكون لها دوماً في كل الظروف معادية في مجموعها . لأن المصلحة المباشرة تتداخل هنا مع المثل الأعلى للحرية ، أو ، إذا أريد ، مصلحة طبقة مع المصلحة القومية .

ومع ذلك يوجد شطر من البورجوازية يرتبط ، عدا ماندر ، بصورة وثيقة بكل حركة استقلال قومي . وهذا الشطر هو البورجوازية الفكرية . إن الوعي القومي يعبر عن نفسه بالأدب ، واللغة القومية . ومن هنا تظهر الأهمية الأساسية للغويين وفقهاء اللغة في فجر كل نهضة وفي كل نشوء للأمم . ولنذكر أنه على سبيل المثال أن كرواتيا هي من صنع **لوي غاي**

عاش لوي غاي من ١٨١٢ إلى ١٨٧٢ ، وارتبط بحركة وحدة شعوب الجنوب

السلافية ، التي تسمى الحركة الالليرية . ولا يمكن ، دون معرفتها ، فهم الحركة القومية اليوغوسلافية التي انتصرت شيئاً فشيئاً في الجنوب الأوربي بتوضعها فوق مختلف القوميات السلافية : السلوفينية ، الكرواتية ، الصربية والالليرية ، باختصار ، هي أول جهد بذل للتغلب على خلاف القوميات السلافية ، لأن حركة تحرير واستقلال القوميات السلافية ، الموجهة ضد الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية ـ الهونغارية كانت ترافقها خلافات عنيفة أحياناً بين القوميات وتؤخر لحظة التحرير .

لقد نشأت الحركة الإلليرية عندما فتح نابوليون الأول الأقاليم الالليرية ونظمها وسجل بذلك نقطة انطلاق للوجدان القومي على الأراضي المفتوحة ، وأدت هذه الحركة إلى محاولة للتعبير القومي ، ولكنها كانت محاولة عابرة .

واللليرية تعني دالماسيا ، وهي جزء من كرواتيا ( ولا تدخل فيها زغرب ) وكارنيول ( وتضم لوبليانا ) وإلى الغرب حتى مدينة غوريتزا .

وفي هذه الأقاليم التي نظمها قادة نابوليون ، فرضت قوانين التوحيد ، القوانين الفرنسية . وفيها قامت حركة استقلال ذاتي شجعتها ، إن لم تكن أثارتها ، سلطات الاحتلال .

وبعد سقوط نابوليون ، انتقلت الحركة الالليرية نحو الشمال ، وكان مركزها ، عاصمة كرواتيا ، أغرام ( زغرب ) . وكانت ستاراً نمت تحته النهضة الكرواتية .

لقد كان لكرواتيا ، في الإمبراطورية النمساوية ، وضعٌ خاصٌ ، نوع من الاستقلال الذاتي الإداري ، ومجلس ( السابور ) ، وحاكم خاص يسمى ( البان ) ويسميه الإمبراطور . وكان من الصعب مع ذلك اكتشاف قومية واعية في مجموعها ، على أرض كرواتيا ، بالرغم من وجود وعي قومي عند عدد من

المفكرين . وكان الشعب يتكلم عدة لهجات ، وقد تبنيت إحداها فيما بعد كلغة قومية ، وهي اللغة الستوكافية ولها صفة خاصة وهي أنها مطابقة تقريباً للغة الصربية . وكان الفلاحون ، الذين يؤلفون تسعة أعشار السكان ، واعين لأصالتهم القومية ، ولكنهم كانوا سلبيين بشدة . أما الماغنات ، الذين يملكون الأراضي ، فقد كان معظمهم من أصل فينوازي أو إيطالي أو مجري . وبعضهم بوشناق ( من البوسنة ) ، ويقولون عن أنفسهم بأنهم كرواتيون للدفاع عن امتيازاتهم حيال قينّا ؛ ولكنهم كانوا في ذلك الحين رعايا موالين جداً للإمبراطور .

ولم تكن اللغات الكرواتية مستعملة في الإدارة . وإنما كان يستعملها الاكليروس الذي لعب دوراً هاماً في الحركة القومية ، لأنه كان قريباً من الشعب ويتكلم هذه اللهجات معه . ولكن اللاتينية كانت أيضاً ، كما في هونغاريا ، لغة الإدارة . وفي **دالماسيا** كانت اللغة السائدة الإيطالية ، وأحياناً الألمانية . وفي بداية القرن التاسع عشر لم ير في كرواتيا وجود لقومية واعية حقاً . فقد خضعت في آخر القرن الثامن عشر ، في عهد جوزيف الثاني ، لسياسة الجرمنة . وكانت كرواتيا مهددة ، بعد ١٨١٥ ، بمحاولات مجيرة . وقد رأى السادة ، الذين كانوا أعضاء في السابور ، لحماية وظائفهم وامتيازاتهم المهددة ، أن يدخلوا في المدارس لتعليم الكرواتية ، وفي هذا العمل ما فيه من فائدة للحركة القومية فيما بعد . ولكنهم كانوا مضطرين أن يقبلوا في ١٨٣٠ ، تحت ضغط المجر ، التعليم الإجباري للغة الهونغارية . وفي الواقع ، لقد تأرجحت البلاد بين لغات مختلفة ، وكان الوطنيون الكرواتيون قليلي العدد . أما الطبقة النبيلة ، والبورجوازية ، في مجموعها ، فقد قبلتا المجرية كلغة مفيدة ، إن لم تكن لغة تعامل شعبي .

ومع ذلك فإن القومية الكرواتية قام بحملها جزء من الشبيبة والاكليروس . ووجد رجل ، عالم ، كاتب ، لوي غاي ، ابن طبيب ، ينتسب إلى هذه

البورجوازية الفكرية التي تلعب دوراً هاماً في بداية الحركات القومية . فقد أتم دراساته في جامعتي غراتز وڤيننا ، لأنه لم يكن ليوجد آنذاك جامعة كرواتية . وقد أبدع لغة عامة ، مشتركة ، أصبحت فيما بعد أداة نضال بالنسبة للكرواتيين .

والجدير بالملاحظة هو أنه لا يمكن فصل النهضة الأدبية والقومية الكرواتية عن الحركة العامة للنهضة التي انتابت في الوقت نفسه جميع الشعوب السلافية في أوربة الوسطى . ولم تنطلق حركة تحرير الشعوب السلافية ونهضة القوميات من البلاد اليوغوسلافية ، وإنما من بوهيميا ، من البلاد السلوفاكية : لأن لوي غاي كان تلميذاً لـ شافاريك .

وبعد أن تردد لوي غاي طويلاً ، اقترح على الكرواتيين اللغة الستوكافية التي كان يستعملها بعض الوطنيين الكرواتيين . وكان هذا الخيار هاماً من وجهة نظر مزدوجة : فمن جهة توضعت هذه اللغة فوق اللغات الأخرى ، وحلت محلها ؛ ومن جهة أخرى ، بشبهها باللغة الصربية التي كانت تنطق بها الشعوب المجاورة ، في شمال الدانوب . وهذا المثال يدل على أهمية اللغة باعتبارها عنصراً لا غنى عنه للنضال القومي . وبين النبلاء الذين كانوا يدافعون في ذلك الحين ، عن حقوق الكرواتيين ، وجد الكونت **دراسكوفيتش** . فقد نشر في سنوات ١٨٣٠ كتاباً أبدى فيه ضرورة التعجيل بخلق لغة كرواتية مشتركة . وكتب مؤلفه باللغة الكرواتية ، واتبع كتابه بمعجم ، جملة كلمات ، ولما لم يكف هذا ، ترجم كتابه إلى الألمانية في ١٨٣٣ . وبسط هذا الكتاب تحت عنوان : « هل سنصبح مجراً ؟ »

وكانت اللغة الستوكافية ، بتقريبها الصرب والكرواتيين ، عنصراً ثميناً للوحدة اليوغوسلافية في المستقبل .

لقد تبنى لوي غاي الألفباء اللاتينية ، وفي هذا ما يمكن كتابة الكرواتية

بالأحرف اللاتينية . والصرب أنفسهم حافظوا دوماً على الكتابة السيريلية . ولهذا يتكلم عن لغة صربية - كرواتية مع التلميح إلى لغتين متطابقتين تقريباً ، وبكتابة مختلفة .

غير أن جهود لوي غاي لتبني هذه اللغة الجديدة المشتركة اصطدمت بعداء السلوفينيين ، الذين يتكلمون لغة مغايرة تماماً ، وبعداء الشعوب الدالماسية . فقد كانت دالماسيا خاضعة للبندقية حتى آخر القرن الثامن عشر . وفي المدن الدالماسية ، كانت الإدارة تستعمل اللاتينية ، والألمانية ، وبخاصة الإيطالية . وكان المجتمع المثقف يتكلم الإيطالية . ووجد لوي غاي صدى أكثر من جهة الصربيين الذين تمسكوا ، رغم هذا ، بالحفاظ على الكتابة السيريلية . ومع ذلك ، فإن وحدة اللغة لم تزل العقبة التي كان يؤلفها اختلاف الدين بين الكرواتيين والصربيين . فقد كان الكرواتيون كلهم تقريباً كاثوليك ، والصرب أرثودوكس . وكان الاختلاف بين الصرب والكرواتيين شديداً دوماً لأن هؤلاء وهؤلاء لم يشعروا بأنهم مهددون بالخطر المجري أو الخطر الألماني .

ولم يتطابق صعود القوميات مع نهوض البورجوازيات فحسب ، وإنما أيضاً مع نمو الطبقات الكادحة المدنية التي رأيناها تتجابه في البلاد البالطية ، مع القضايا القومية ، في الحد الذي تعارض فيه الطبقة الكادحة البورجوازية الألمانية ، أي قومية أخرى .

وبالإجمال ، إن مناطق شرق وجنوب أوربة قليلة التصنيع . وقد توضعت بوضوح الطبقة الكادحة المدنية في أوربة الشرقية ، أولاً : في مدن الشاطئ البالطي ( في تاللين ، وريغا ، وليباجا ) ؛ وفي عدد من المدن البولونية .

ويقع النمو الكبير للصناعة الروسية في ظل النظام القديم في السنوات ١٨٨٠ ـ ١٨٩٠ ، وفي الوقت نفسه ، في البلاد البولونية الخاضعة للروس . وقد دل

على ذلك مقال جورج كورناتوسكي : « أصول الرأسمالية في بولونيا » الذي نشر في « مجلة التاريخ الحديث » ، العدد ٨ ، ١٩٣٣ . ومع ذلك ، قبل ١٨٧١ ، كان في بولونيا الروسية كما في روسيا ، مدن صناعية .

في وارسو ( فارسوفيا ) : معامل نسيج ، صناعة معدنية متنوعة ، وفي لودز التي أصبحت مدينة القطن الكبرى . ومراكز الصناعة الصوفية بالقرب من الحدود الغربية : كارليز ، اوباتوفيك ، سيرادز . ونذكر أيضاً منطقة الصناعة الفحمية في دومبروفا .

لقد وجدت إذن في بولونيا فرق عمال ، ولكنها فرق ما زالت بعد قليلة الأهمية ومبعثرة .

أما « بلاد الفيستول » فقد كان يقطنها في الواقع نحو ٦ ملايين نسمة . وكان بينهم ما لا يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ عامل ، دون حساب الحرفيين . وإذا كانت درجة التصنيع ضعيفة في مجموع الإمبراطورية الروسية . فلا عجب . ويجب تجنب استعمال كلمة « جماهير » . ولنلاحظ أن فئة من المستخدمين والعمال لعبت دوراً عظيماً في الحركات القومية والثورية في هذه البلاد ، حيث الصناعة ضعيفة النمو ، وهذه الفئة كانت من مستخدمي السكك الحديدية . وقد ظهر حماسها المتأخر في بداية القرن العشرين في شبه جزيرة البلقان وفي وقت مبكر أكثر مما في أوربة الشرقية .

إن مجموع العمال والمستخدمين ، في الحد الذي تأثروا بالقومية ، وفي الحد الذي أصبح عندهم وعي لتضامن الطبقة العاملة من بلد لآخر في أوربة ، كان كفاحهم قبل كل شيء كفاحاً ضد النظام الاجتماعي . ولم يظهر المظهر القومي لهذا الكفاح إلا عندما توحد النضال الاجتماعي مع النضال السياسي . وهذه بالضبط حالة قوميات الإمبراطورية الروسية ، لأن عمالاً بولونيين ، وأستونيين

وليتونيين خلطوا ، في برنامجهم الثوري ، الذي أعد في آخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، في هدف واحد ، قلب الرأسمالية وقلب القيصرية .

ومن وجهة النظر هذه ، استطاعت الماركسية ، التي نفذت إلى النخبة العمالية البولونية ، في السنوات ١٨٨٠ - ١٨٩٠ ، أن توحد العمال الروس والعمال البولونيين . ولكن الاتجاه الاشتراكي الدولي الذي ليس للحدود عنده نفع.من الوجهة النظرية ، تنازل بسرعة جداً للاتجاه الاشتراكي القومي البولوني بخاصة ، والمناوئ للروس صراحةً . فقد كان في برنامجه إنشاء جمهورية بولونية مستقلة . ولكننا في حوالي ١٩٠٠ ، أي في وقت أخذ فيه تصنيع بولونيا الروسية طابعاً متسارعاً ، وأنمت فيه الطبقة الكادحة عدد أفرادها .

لقد كان عدد سكان بولونيا عشية الحرب العالمية الأولى ١٣ مليون نسمة ، وكان نصف مليون منهم تقريباً عمال معمل . وهذا الرقم متواضع ولا شك . ولكنه ازداد بمقدار خمسة أضعافه ، بينما تضاعف ببساطة عدد السكان منذ ١٨٧١ . وفي هذه الآونة استطاعت الطبقة الكادحة أن تلعب في هذا الكفاح الاجتماعي والقومي معاً ، دوراً نشيطاً ، وحاسماً أكثر مما في ١٨٧١ .

وكانت الطبقة الكادحة قليلة العدد بعد في بلاد جنوب أوربة ، ما خلا بعض الجماعات المنعزلة في مدن كارنيول ، وكارانثيا ، وكرواتيا ، وفي الموانئ الدالماسية ، وإلى هذه الجماعات أضيف في القرن العشرين مستخدمو السكك الحديدية الأولى . وكانت الطبقة العاملة ممثلة قليلاً في هذه المناطق . وفوق ذلك ، إن الطبقة الكادحة . على عددها الضئيل ، لم تكن متجانسة ، لأن بلاد جنوب أوربة هذه كانت لحد ما بلاد استعمار أجنبي واستغلالي في الوقت نفسه .

لقد كان عدد عظيم من العمال والمستخدمين من أصل ألماني . وفي الحد الذي ينتظم فيه العمال ، تنطلق الأوامر من ڤينّا . ولا يوجد حزب عمالي مستقل

ذاتياً ، في البلاد البلقانية الخاضعة للنمسا - هونغاريا إلا في القرن العشرين . وحتى في مناطق زراعية أصلاً ، مثل البوسنة ، يلاحظ وعي قومي عند العمال . وبواسطة الصحف ، والنشرات ، والصحف المعبرة عن مطالبهم الاجتماعية التي كانت بلغتها وبأهدافها ، تجعلهم يعارضون مديري المشاريع والدولة المسيطرة معاً . ومع ذلك فإن دورهم في نمو القومية كان ضعيفاً بسبب عدم كفايتهم العددية . ومن المهم ، مع ذلك ، أن نلاحظ كيف أن هؤلاء العمال ، الذين كانوا في الأصل فلاحين ، انتقلوا تدريجياً من الحالة الريفية إلى الحالة العمالية ، في آخر القرن التاسع عشر ، وبصورة موازية لهذا التغير في الحال ، بطريق الاتصالات الجديدة التي تمت مع المدن الصناعية ، انتقلوا من الوعي المضطرب والملتبس في التبعية لوحدة قوية متميزة ، لوعي واضح بأنهم مواطنو أمة ، في نفس الوقت الذي نما فيه وعيهم الطبقي .

## المهاجرون

والملاحظة الأخيرة ، في الحركات القومية في شرق وجنوب أوربة ، بعد ١٨٧١ ، هي الدور الهام الذي لعبه المهاجرون ، من وطنيين هددتهم سياسة التمثل ، أو من ثوريين تلاحقهم الضابطة ( الشرطة ) . فقد كانت القوميات الخاضعة في شرق وجنوب أوربة ممثلة في الخارج بشخصيات عظيمة غالباً ، وفي الغالب غامضة ، ولكنها من الخارج ، أعطت دفعاً مستمراً للحركة القومية في البلاد التي تشغلنا ، وهي حركة تحرير أصلاً .

ولم يذهب هؤلاء المهاجرون كلهم إلى فرنسا ، أو سويسرا ، أو بريطانيا - العظمى ، أي بعيداً عن بلدهم الأصلي . ومهما تكن الدول الأوربية مضيافة جداً ، فإنها لم تكن غير مهتمة تماماً حيال المهاجرين الذين كانوا بالنسبة لها كأحجار الشطرنج السياسي . وهكذا ، فإن النمسا - هونغاريا التي كانت لها أقلياتها

القومية السلافية وتقاوم مطاليبها في الاستقلال الـذاتي ، كانت تستقبل على الأقل مهاجرين اوكرانيين وبولونيين آتين من الإمبراطورية الروسيـة ولاجئين في القسم الذي ضمته من بولونيا وهو غاليسيا النمساوية .

وعلى العموم ، إن الدراسة الخاصة بالهجرة اليهودية وبـالهجرة البولونيـة إلى أمريكا ، أو إن دراسـة الهجرات لم تعمل بحق أبـداً . ومـع ذلـك فمن المهم أن نعلم تأثير الأوساط التي تطور فيها هؤلاء المهاجرون ، لأن تـأثير هـذه الأوسـاط يمكن بدوره أن يوجه التيـار القومي ، في هـذا الاتجـاه أو ذاك ، في داخل القوميـة التي تكون موضع دراسة .

# الفصل الأول

## الجبل الأسود وصربيا

جنوب - شرقي أوربة منطقة حساسة بخاصة في أوربة ، ثائرة باستمرار ، تهزها الحركات الثورية والحروب . وفيها ، في البوسنة ، في سيرايفو ، حدث الحادث الذي أثار الحرب العالمية الأولى ، في ٢٨ حزيران ١٩١٤ . ووصف الصحافيون هذه المنطقة بأنها « بركان » ، ونعتت بكل النعوت ، وسميت « روماتيزم أوربة » ، و « عقدة الأفاعي » وأجريت بحقها كل المقارنات الممكنة ، لاختلاف القوميات فيها ، وفي الوقت نفسه ، لما تضع للدول الكبرى في أوربة من قضايا دقيقة وحرجة .

في مناطق هذا الجزء الجنوبي - الشرقي من أوربة ، وجدت معظم القوميات السلافية ، في ١٨٧١ ، تحت السيطرة التركية ، في إطار دولة محكوم عليها بالتفتيت ، ومصيرها فقد كل هذه المواقع الأوربية . ولم تحتفظ في ١٩١٤ ، إلا بجزء صغير من الأراضي التي تغطي القسطنطينية . وفي هذا الدور الذي يشغلنا ، كانت النمسا - هونغاريا إمبراطورية أخرى ، وعندها أقليات سلافية ، وكانت تعتمد على ألمانيا الموحدة حديثاً ، وتضع كل ثقلها في البلقان ، لتقيم علاقات مباشرة مع بلاد شرقي البحر المتوسط . ولكنها اصطدمت هنا بالأطماع الروسية نحو القسطنطينية والبحر الأسود .

ولم تفصح طموحات الدول الكبرى حيال القوميات عن نفسها بمطالب

سياسية فحسب ، ولكنها أخذت أحياناً شكل سند معنوي ، بعيد عن المنفعة ظاهراً . فقد استندت ، مثلاً ، على قربى اللغات ، وعلى الأصول العرقية المتطابقة أو أيضاً على وحدة الوجود التاريخية .

وهكذا ، مثلاً ، وجد في روسيا ، في القرن التاسع عشر ، اتجاه في الرأي ولاقى صدى لدى الحكومة ، واستخدمته لتوكيد نوع من رسالة حامية للشعب الروسي حيال القوميات السلافية . هذه الرسالة التي يمكن أن تصل إلى ضم جميع القوميات السلافية في أوربة الشرقية وأوربة البلقانية ، تحت الحماية الروسية . وهذا ما يراد من « الجامعة السلافية » التي كان دورها في أفول ، ولكنه ما زال هاماً في السنوات ١٨٧٠ .

ولكن النمسا ـ هونغاريا نفسها ، من جانبها ، ظهرت في بعض الوقت تدعم ما سمي « النمساوية ـ السلافية » أي مفهوم تنظيم هذه الدول ، انطلاقاً من ١٨٦٧ بشكل اتحادي ( فدرالي ) ، يعطي استقلالاً ذاتياً نسبياً لأقلياتها السلافية .

وهذه الخلافات بين الدول الكبرى ، مهما يكن الشكل الذي تأخذه ، تتداخل مع دفع القوميات المتنافسة التي يختلف فيها في البلقان الصربيون والبلغاريون . ولهذا فإن الدور من ١٨٧١ إلى ١٩١٤ ليس إلا تتمة لحوادث مأساوية لهذه الشعوب ، التي لم تعرف السلام أبداً . وقد أدى هذا الوضع نهائياً ، إلى تجزئة الممتلكات العثمانية في البلقان ، وإلى ضغط متزايد للبلاد الجرمانية في هذه المناطق ، وبالنهاية إلى خلق أو تضخم دول جديدة .

## بعض التواريخ الأساسية

- ١٨٧٦ : الثورة البلغارية .

- نيسان ١٨٧٧ ، وكانون الثاني ١٨٧٨ : الحرب الروسية ـ التركية .

- ٣ آذار ١٨٧٨ : معاهدة سان ستيفانو .

- ١٣ حزيران - ١٣ تموز ١٨٧٨ : مؤتمر برلين ، وتضخم إمارة صربيا والجبل الأسود والاعتراف باستقلال هذا الأخير ؛ خلق امارة بلغاريا ؛ احتلال النمسا - هونغاريا ، البوسنة - هرسك وسنجق نوفيبازار ( أو نوفيپازار ، كلمة « سنجق » تعني تقسيماً إدارياً تركياً ) .

- ١٨٨١ : معاهدة الأباطرة الثلاثة ( راجع البنود المتعلقة بالبلقان ) .

- ٢٨ حزيران ١٨٨١ : المعاهدة النمساوية - الصربية .

- ١٨٨٢ : امارة صربيا تصبح مملكة .

- ١٨٨٥ : اتحاد امارة بلغاريا والروملي الشرقية .

- ١٨٨٥ : الحرب البلغارية - الصربية .

- ١٨٨٧ : معاهدة سرية جرمانية - روسية التي تسمى معاهدة « التأمين الجديد » ( التي تعلقت على الحلف الثلاثي . راجع البنود المتعلقة ببلغاريا ) .

- ١٩٠٢ - ١٩٠٣ : الثورة في ماكيدونيا .

- حزيران ١٩٠٣ : مقتل الكسندر صربيا ، واعتلاء بطرس الأول عرش صربيا .

- ٥ تشرين الأول ١٩٠٨ ضم النمسا للبوسنة - هرسك . وإعادة نوفيبازار إلى الإمبراطورية العثمانية .

- ١٩٠٨ : استقلال بلغاريا ( التي ظلت حتى ذلك الحين امارة ) .

- ١٣ آذار و ٢٩ أيار ١٩١٢ : معاهدات تحالف بلغاري - صربي ويوناني - بلغاري .

ـ ١٩١٢ : الحرب البلقانية الأولى

ـ ٣٠ أيار ١٩١٢ : مقدمات معاهدة لندن ، وخلق ألبانيا .

ـ ١٩١٣ : الحرب البلقانية الثانية .

ـ ١٠ آب ١٩١٣ : معاهدة بخارست .

ـ ٢٨ حزيران ١٩١٤ : اغتيال سيرايفو الذي أثار الحرب العالمية الأولى .

ولا بد من الرجوع إلى خارطة تاريخية لمعرفة التحويلات الأرضية في التواريخ الحاسمة :

ـ ١٨٧٨ : ( معاهدة برلين )

ـ ١٩١٣ : ( معاهدة بخارست )

**« التخوم »**

لنتبع رسم الحدود بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية النمساوية ـ الهونغارية ، في ١٨٧١ ، لمعرفة وجود ما يسمى « التخوم العسكرية » التي زالت بالضبط في ١٨٧٢ .

ويقصد بالتخوم الأراضي التي نظمت عسكرياً في القرن الثامن عشر عندما استقرت المواقع النمساوية والتركية بعد معاهدة كارلوفيتز . والتخوم العسكرية هي منطقة حدود مسلحة ويسكنها معمرون وهم في الوقت نفسه جنود وهبوا حياتهم للخدمة العسكرية وكرسوا أنفسهم لحماية الدول الواقعة شمال الإمبراطورية العثمانية . وعندما غادر الأتراك المنطقة الواقعة في شمال بلغراد أصبحت التخوم واقعة حسب شريط ضيق من الأرض يذهب من فيليبيت ، وهي سلسلة جبال توجد على طول بحر الأدرياتيك ، في الغرب ، حتى الكاربات ، في الشرق .

وهي تحاذي نهر الساف وتمر بنهر التيزا الأدنى والدانوب . وتضم هذه التخوم ثلاث مناطق إدارية :

- منطقة الأدرياتيك ، في الغرب .
- السلافونيا ، في الوسط .
- البانات في الشرق .

في ١٨٤٨ ، وفي الحوادث الثورية التي انتابت الإمبراطورية وأثارت حركة وحدة سلافية آنية عابرة بين الصربيين وكرواتيي النمسا ، كانت التخوم ، في فترة ، منضمة إلى كرواتيا ، ثم انفصلت من جديد ، عندما استعادت حكومة ڤيننا سلطتها بمساندة الروس .

ومنذ ١٨٤٩ ، ألفت التخوم بلداً خاصاً ، منطقة تابعة مباشرة للتاج النمساوي . وتؤلف شريطاً أرضياً ضيقاً ، ولكنه هام ، لأنه كان يضم ١,٢٠٠٠٠٠ نسمة ويمتد على ٦٠٠ كيلو متر مغطياً نحو ٣٣٠٠٠ كم٢ أي ما يعادل تقريباً ٥ أو ٦ مقاطعات فرنسية .

وكان المعمرون الصربيون منظمين عسكرياً ، ويقودهم ضباط ألمان . وفي ١٨٧٢ ، كانت نهاية التخوم العسكرية . فتخوم البانات خضعت للإدارة الهونغارية . وأما التخوم العسكرية في سلافونيا والأدرياتيك فقد أدمجت بكرواتيا وأعيدت للحياة المدنية .

وبالرغم من زوال التخوم كبلاد عسكرية ، فإن ما يهمنا من وجهة نظر الحركات القومية هو ، أولاً ، انها بلاد مأهولة بقوة بالطبقة الريفية الصربية التي يسيطر فيها صغار الملاك ومتوسطوهم ، وكانوا واعين لقوتهم وأصالتهم ، ومتعلقين

بالإمبراطور ، وربما كانوا مهتمين بالاستقلال الذاتي ، أكثر من الاستقلال ، في إطار الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية .

وتأتي أهمية هذه التخوم أيضاً من أن دورها في الماضي ، وسوق سكانها ، أعطياها نوعاً من التجانس في التنظيم وفي العواطف معاً ، وأنها تؤلف أيضاً عنصر اتحاد بين السلافيين ، على طول هذا الشريط من الأراضي الذي يقطع شبه الجزيرة في الشمال من فيليبيت إلى الكربات .

**الدول المستقلة في الواقع :** الجبل الأسود وصربيا .

**الجبل الأسود**

لقد استطاع هذا الجبل الأسود ، هذه المنطقة الجبلية جداً ( شرناغورا ) أن يحافظ على استقلال حقيقي في الماضي حيال الإمبراطورية العثمانية . فقد كان في أيدي أمراء ، كانوا ، حتى ١٨٥٢ ، في الوقت نفسه أساقفة البلاد ، ويمارسون سلطة مشيئية . والسكان فيها أرثوذوكس ، والكنيسة مستقلة ولا تتبع البطريركية ، ورئيسها منها .

وهذه البلاد ، ببنيتها الاجتماعية القديمة جداً ، وطابعها القبلي يرجع تنظيمها في القسم الأعظم منه إلى أميرها ، بطرس الثاني ، الذي حكم من ١٨٣٠ إلى ١٨٥١ . ثم أصبحت فيما بعد دولة منظمة . وقد تخلى خلف بطرس الثاني ، دانيلو ، عن وظائفه الأسقفية في ١٨٥٢ ، وتعلمنت السلطة السياسية .

وكان الدور من ١٨٣٣ إلى ١٨٥٤ مطبوعاً بحروب دامية مع الأتراك الذين كان من المستحيل عليهم تقريباً ممارسة سيطرتهم الفعلية على هذه البلاد بالرغم من أنها كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية ، لا بسبب صعوبات طبيعية فحسب ، وإنما أيضاً لأن النمسا وروسيا ، اللتين كانتا تتنازعان النفوذ ، أنقذتا بتدخلاتها دوماً الجبل الأسود من غزو تركي محتمل الوقوع .

وفي ١٨٥٩ ، حددت لجنة أوربية إمارة الجبل الأسود ، التي كانت دولة جبلية ، قارية ، دون موانئ على بحر الأدرياتيك ، وفي ١٨٧٨ ، اعترف مؤتمر برلين باستقلالها ، وأعطاها شريطاً شاطئياً صغيراً من نحو ٥٠ كم مع ميناءي انتيفاري ودولسيغنو ، ورفض أن يبقي لها المنفذ الطبيعي للبلاد الذي كان على أفواه نهر كوتَور أو كاتّارو .

ومن جهة أخرى ، توسع الجبل الأسود من جهة ألبانيا ومن جهة الهرسك .

وكان الجبل الأسود آنذاك دولة صغيرة تضم نحو ٠٠٠ , ٢٥٠ نسمة ، وكلهم صربيون ، عدا نحو ٣٠٠ ألباني . وستحدد البلاد من جديد في ١٨٨٧ .

وبدا الجبل الأسود آنذاك ، في شمال ألبانيا ، على الجانب الجنوبي من الهرسك ، الذي احتله النمساويون منذ ١٨٧٨ ، قاعدة للسياسة الروسية في البلقان . وكان دوره ستراتيجياً . ويجب القول إن استقلاله ، بسبب انعزاله نوعاً ما ، لم يكن له ، كما كان يظن ، تأثير هام على حركة القوميات في البلقان . وكان نموه الثقافي تافهاً . وفي آخر القرن التاسع عشر ، كان الجبل الأسود يضم مائة مدرسة تقريباً ، وفيه جريدة واحدة ، وهي الجريدة الرسمية « صوت الجبلسوديين » وتقرؤها أقلية ممتازة قليلة . غير أن التشريع بدأ بتفتيت التنظيم القبلي للبلاد . ومع ذلك ، فإن النفوذ الأجنبي ، وبخاصة الإيطالي ، استطاع أن ينفذ من الأدرياتيك والموانئ الصغيرة المكتسبة حديثاً أكثر من الجبال الداخلية القليلة التناول .

وفي ١٩١٠ أصبحت إمارة الجبل الأسود مملكة .

**صربيا**

إذا لعب الجبل الأسود دوراً ضعيفاً في تاريخ الحركة القومية في البلقان ،

فقد كانت الحال مغايرة بالنسبة إلى إمارة صربيا التي اعترف بها مملكة وراثية في ١٨٨٢ .

## أهمية سنجق نوفيبازار

تعتبر هذه المنطقة أساسية ، أو كما يقال منطقة مفتاح ، ونوفيبازار مركز السنجق . وهي مدينة صغيرة تحتل موقعاً ستراتيجياً ، لأنها تسيطر على الممر الذي يصل ماكيدونيا بالبوسنة . ومساحة السنجق ٧٠٠٠ كم٢ تقريباً ونفوسه نحو ١٥٠,٠٠٠ نسمة نحو آخر القرن التاسع عشر . ثلاثة أرباعهم صربيون والربع ألبانيون .

وكان السنجق على درجة من الأهمية ، حتى إن النمسا احتلته في ١٨٧٨ ، أي في الوقت الذي احتلت فيه البوسنة - هرسك ، حتى ١٩٠٨ . وفي هذا التاريخ عاد جزء منه إلى الإمبراطورية العثمانية وهو الجزء الجنوبي مع **ميتروفيتسا** التي أعيدت من قبل .

في ١٩٠٧ ، في الوقت الذي كانت النمسا تحاول إقامة علاقات مباشرة مع سالونيك والبحر المتوسط الشرقي ، حاولت القيام بمفاوضات مع الامبراطورية العثمانية بغية الحصول على امتياز لخط حديدي ينطلق من البوسنة التي ستضمها ، ويرتبط بالخط الشمالي - الجنوبي الكبير ، بلغراد - سالونيك ويمر من نوفيبازار دون أن يمر من الأراضي الصربية .

## صربيا قبل ١٩١٤

تمثل صربيا في خلاف الإمبرياليات والقوميات في البلقان رهاناً وعقبة معاً ، ودورها رئيسي .

نشأت إمارة صربيا من ثورة أحد هؤلاء « الأشقياء » الصرب الذين كانوا في الوقت نفسه وطنيين ( هايدوك ) ، في بداية القرن التاسع عشر : قره جورج

( جورج الأسود ) الذي أسس سلالة قره جورجيفيتش . وكانت هذه الثورة منطلقاً لمسار طويل أدى إلى استقلال صربيا .

وفي الحقيقة ، إن النضال المتلاحق لم تقم به أسرة قره جورجيفيتش ، وإنما قامت به أسرة منافسة وهي أسرة اوبرينوفيتش . وإن ميلوش أوبرينوفيتش هو الذي انتزع من السلطان ، في ١٨٣٠ ، الاستقلال الذاتي لمنطقة صغيرة ، وسط صربيا ، ظلت تابعة للإمبراطورية العثمانية . وعلى الصعيد الداخلي . ظلت هذه الإمارة الصغيرة متنازعة بين الأسرتين قره جورجيفيتش واوبرينوفيتش ، وكان لهذا النزاع تأثير على طابع الحركة القومية .

ومنذ ١٨٥٨ ، كان آل اوبرينوفيتش يحكمون الإمارة ودام ذلك حتى ١٩٠٣ . وفي ١٨٧١ ومنذ ١٨٦٨ ، كان الشاب ميلان اوبرينوفيتش يحكم البلاد بصفة شخصية .

وفي هذا التاريخ كانت صربيا ، في حدودها الضيقة إمارة مستقلة في الواقع ، رغم أنها تابعة للإمبراطورية العثمانية ، لأن الجنود الأتراك غادروها في ١٨٦٧ ، وظلت تحت الحماية الجماعية للدول الكبرى المسيحية منذ معاهدة باريس في ١٨٥٦ .

وهذه الدولة الصغيرة ، التي لم يعترف باستقلالها التام إلا في ١٨٧٨ ، تعتمد ، ضد الإمبراطورية العثمانية ، على دول أوربا الكبرى الوسطى والشرقية ، طوراً على روسيا ، وطوراً على النمسا . وسياستها الثابتة كانت المطالبة ، باسم مبدأ القوميات ، بالأراضي الصربية الخاضعة للسيطرة التركية .

وفي معاهدة برلين ( ١٨٧٨ ) حصلت صربيا على بعض المكاسب الأرضية ، واعترف باستقلالها ، ولكنها ، بالمقابل ، انحازت كلياً إلى السياسة النمساوية .

وأصبح الأمير **ميلان** ملكاً في ١٨٨٢ باسم ميلان الأول اوبرينوفيتش . وبقي ملكاً حتى ١٨٨٩ . وفي هذا التاريخ تنازل عن العرش لصالح ابنه الكسندر الذي كان ملكاً من ١٨٨٩ إلى ١٩٠٣ وقتل في ١٩٠٣ .

ومع ذلك ، فإن احتلال النمسا للبوسنة ـ هرسك ، بموجب معاهدة برلين ، قطع صربيا عن الأدرياتيك . وأكثر من ذلك أيضاً أن احتلال سنجق نوفيبازار ، كالاحتلال النمساوي الذي عزل الجبل الأسود عن البحر ، جعل النمسا تحتل أفواه كوتور ( كاتارو ) . إلا أن الجبل الأسود أخذ شريطاً صغيراً شاطئياً .

إن المادة ـ ٣٨ ـ من المعاهدة أقامت على صربيا سيادة حقيقية للنمسا . وإن نمو الامبريالية النمساوية على البلقان كان يلاحقه بشدة الكونت جول اندراسي ، وزير الشؤون الخارجية للمملكة النمساوية ـ الهونغارية ، من ١٨٧١ إلى ١٨٧٩ ، وكانت غايته خلق مجموعة اقتصادية تغطي القسم الأعظم من البلقان حتى سالونيك .

لقد كان وضع النمسا ـ هونغاريا ملائماً في البلقان ، في ١٨٧٨ ، باحتلال البوسنة ـ هرسك ، لاسيا وأن اتفاقات ١٨٧٩ و ١٨٨٢ ، بين النمسا وروسيا ، في الحلف الثلاثي ، هذه الاتفاقات التي جددت في ١٨٨٤ ، قد جنبت موقتاً ضغط روسيا على البلقان . ولايمكن فهم صعوبات الحركة القومية الصربية واليوغوسلافية دون الأخذ بعين الاعتبار التدخلات الدائمة للإمبراطورية النمساوية ـ الهونغارية في صربيا . كان بيد النمسا ـ هونغاريا أسلحة نافذة ، خارجاً عن التهديد بالحرب . فقد كانت تلعب بتنافس أسرتي اوبرينوفيتش وقره جورجيفيتش . وكان لدى الملك حزبان : حزب يناصر النمسا وحزب يناصر روسيا . ولكن النمسا أفادت بخاصة من معاهدة سرية في ١٨٨١ فرضت على صربيا ، وبخاصة من النظام الجمركي الذي ساعدها ، بالإيقاف المفاجئ للصادرات

الصربية من الحيوانات التي كانت تؤلف الأساسي للتجارة الخارجية لصربيا نحو النمسا ، وبخاصة نحو هونغاريا ( وذلك بادعائها بأمراض الحيوانات ) ، على تهديد صربيا بالخراب الاقتصادي . وكانت صربيا مضطرة للانحناء أمام الخلل الذي طرأ على ميزانها الخارجي .

ولكن صربيا ، في عهد الملك ميلان ، من ١٨٨٢ إلى ١٨٨٩ ، وحتى في عهد خلفه الكسندر ، من ١٨٨٩ إلى ١٩٠٣ ، ظلت تابعة للنمسا و « محمية » لها ، ولكنها كانت أداة التغلغل النمساوي في البلقان . وفي الحقيقة ، إن المعاهدة السرية في ١٨٨٢ قد جددت في ١٨٨٨ و ١٨٩٤ . وبموجب المعاهدة أخمد الملك ميلان مظاهرات القومية السلافية . وبينما تخلى عن كل أمل بالتضخم من جهة الغرب ، من جهة البوسنة - هرسك ، التي تحتلها النمسا ، كان مدفوعاً من هذه الدولة إلى جهة الجنوب الشرقي ، جهة ماكيدونيا ، وهذا ما أثار نزاعاً بين صربيا وبلغاريا ( حرب ١٨٨٥ ) . فقد غلب الصرب ولكنهم أنقذوا بتدخل الحكومة النمساوية . وقد أمكن وصف هذه المغامرة بـ « هراش الديكة » الذي نظمته سراً الحكومة النمساوية لتحول أنظار صربيا عن أهدافها القومية على البلاد الصربية في الغرب وعلى البوسنة - هرسك .

وأدت بها معاهدة بخارست ، في ٣ آذار ١٨٨٦ ، إلى الحالة الراهنة .

وقد أعطت صربيا سبباً لهجومها المفاجئ على البلغاريين ، إلى أن بلغاريا المستقلة ذاتياً تضخمت في ١٨٨٥ بضم الروملي فكسرت بذلك التوازن السياسي في البلقان وهددت وجود صربيا . مع أنها أحدثت جزئياً في ١٨٧٨ ولم تكن لتضم في ذلك الحين إلا الجزء الشمالي من الأراضي البلغارية ، في شمال البلقان .

وبعد سنتين ، أي في ١٨٨٧ ، اختار البلدان ، اللذان يؤلفان الإمارة البلغارية ، الأمير فرديناند دوساكس - كوبورغ .

ويجب أن نضيف إلى أن الشؤون الخاصة لملك صربيا الذي طلق زوجته ، في ١٨٨٩ ، جعلت وضعه غير مستقر ، فتنازل عن العرش ، في ٦ آذار ١٨٨٩ ، لصالح ابنه الكسندر وكان حدث السن وقد تعقد حكم هذا الأخير بمكايد أهله ، ولم يكن شعبياً . وفي ١٨٩٣ ، قلب الكسندر مجلس الوصاية ، وأراد أن يحكم شخصياً ، وظن ، في بعض الوقت ، بأنه سيقوم برد فعل ضد الوصاية النمساوية . ولكن لاشيء من هذا .

وعندما انفجرت الاضطرابات المعادية للنمسا بين صربيي هونغاريا الجنوبية ، في ١٨٩٣ ، كيف كان موقف الحكومة الصربية ؟ في السنة التالية ، في ١٨٩٤ ، شجب وزيرها الأول[1] في خطاب رسمي « جنون » صربيي هونغاريا الجنوبية الذين تجرؤوا على القيام ضد « العدالة والحضارة » ، أي ضد السيطرة النمساوية - الهونغارية ، باسم « مثل أعلى مزعوم » .

وفي ١٨٩٥ و ١٨٩٨ ، حاول الملك الكسندر ، مع ذلك ، النضال ضد الحماية النمساوية باللعب بالورقة الروسية . ودعم جهود وزيره وتقرب من بلغاريا ووقع معها ، في ١٨٨٧ ، معاهدة تجارية ساعدته على محاولة التعويض جزئياً عن آثار الحصار الاقتصادي الذي فرضته النمسا عليه كوسيلة ضغط ، وذلك بنمو الصادرات من جهة البحر الأسود وبلغاريا . ولكنه خضع بعد ذلك إلى وصاية الحكومة النمساوية التي قامت برد فعل قوي ، واستسلم أيضاً لنفوذ والده الذي غادر البلاد مؤقتاً وعاد إلى صربيا في ١٨٩٨ وسمي قائداً أعلى للجيش ( جنراليسيم ) ومثل من جديد الاتجاه النمساوي في داخل البلاد .

وانطلاقاً من هذا الحين أصبحت صربيا من جديد تحت الوصاية النمساوية . وأصبحت الحياة السياسية في ذلك الحين مضطربة جداً ومفعمة بالمؤامرات وأعمال

---

(١) راجع DUHEM « القضية اليوغوسلافية »

الإرهاب . ويجب أن يضاف أن زواج الكسندر من الممثلة **دراغا ماشين** ( ويقول دوهيم عنها بأنها كانت « محظية ماهرة » ) انتهى بزوال اعتبار الملك ، فيما ظهرت من جديد أسرة قره جورجيفتش حاملاً لواء القومية الصربية .

وتخلى بلاط ڤيننا عن الكسندر . وقتل مع زوجته في ليل ١٠ إلى ١١ حزيران ١٩٠٣ . ومع الملك الجديد الذي ينتسب إلى أسرة قره جورجيفيتش ، وحكم باسم بطرس الأول ، انتصرت القومية الصربية . فقد اعتمدت على جيل جديد نما بعد دور القهر النمساوي الفظيع في البلقان ، بين ١٨٧٧ و ١٨٩٣ ، وكان متقبلاً لفكرة الجامعة الصربية في التدخل في البلقان لصالح جميع اليوغوسلافيين الخاضعين للسيطرة النمساوية أو العثمانية .

ومنذ الآن تحررت صربيا من الحماية النمساوية . وانطلاقاً من ١٩٠٣ تقربت من روسيا ، وبالتالي من فرنسا في الخلاف بين الحلف الثلاثي والوفاق الثلاثي . وبعد ١٩٠٤ ، مثلت عقبة لتطلعات ألمانيا والنمسا الامبريالية في البلقان ، وفي نفس الوقت كانت تعارض ، بمطالبها في ماكيدونيا ، الإمبراطورية العثمانية وبلغاريا باسم مبدأ القوميات .

وأدى هذا الوضع الانفجاري إلى تقسيم شبه جزيرة البلقان في آخر الحرب العالمية الأولى ، وحتى إثارة هذه الحرب .

ولنلاحظ أن صربيا في تاريخ القومية اليوغوسلافية ، كانت بمثابة « بيمونت البلقان » كما كانت بيمونت بالنسبة إلى إيطاليا .

## الحدود الشمالية للبلاد اليوغوسلافية

إذا تغيرت حدود الجبل الأسود ، واليونان ، وبلغاريا في شبه جزيرة البلقان الأصلية ، فإن حدود الإمبراطورية النمساوية ـ الهونغارية ، إذا وضعت

البوسنة - هرسك جانباً ، لم تتغير في هذا الدور ، وكانت تضم أقليات سلافية يجب أن نتكلم عنها الآن بمزيد من التفصيل .

لنضع أنفسنا إذن في الوقت الذي وجب فيه ، بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، وضع الحدود الشمالية ليوغوسلافيا الجديدة ، وهذا ما يساعدنا ، في مرورنا ، على عمل تاريخ سريع للأقليات القومية الموجودة في الدولة النمساوية - الهونغارية قبل ١٩١٤ ، وهي أقليات قومية توجد في منطقة يمكن أن تكون موضع نزاع .

إن الخارطة الاثنوغرافية للمناطق الشمالية اليوغوسلافية ، خارطة معقدة بشكل غريب . فعندما انهارت الملكية النمساوية - الهونغارية ، بعد الحرب العالمية الأولى ، أنشئت دولة من الصربيين الكرواتيين ومن السلوفين ، تضم في الشمال ، جهد المستطاع ، جميع الأقليات السلافية التي كانت توجد في الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية . ولكن تجمع العناصر العرقية في هذه المناطق الحدودية ، ووجود جماعات بشرية مجرمنة كثيراً أو قليلاً في جهة الغرب ، وممجيرة في جهة الشرق ، عَقَّد قضية الحدود التي تتطابق مع القوميات ، هذا فضلاً عن أن الاعتبارات الاقتصادية والستراتيجية أضيفت إلى الاعتبارات القومية .

ومما جعل ترسيم الحدود صعباً أيضاً ، أنه كان يجب استخدام احصائيات للقوميات ، ونادراً ماكانت هذه الاحصائيات موضوعية .

## الذكريات التاريخية

لقد اجتاح السلاف شبه جزيرة البلقان في القرن السادس . والهونغاريون الحوض البانوني ( الدانوب الأوسط ) في القرن العاشر . واختلط هؤلاء الأواخر بالعناصر السلافية المتبقية في بانونيا . ولكن العناصر السلافية ، في جنوب

الحوض البانوني ، في منطقة **باشكا و بارانجا** ، نجوا جزئياً من التمثل . وانطلاقاً من القرن الرابع عشر والخامس عشر تلاحظ حركة هجرة سلافية وافدة من الجنوب أتت لتعزز العنصر السلافي في هذه المناطق . وحركة الهجرة هذه من الجنوب إلى الشمال كانت بسبب دفع الأتراك وسقوط القسطنطينية في ١٤٥٣ ، واحتلال البوسنة في ١٤٦٣ ، والهرسك في ١٤٨٢ ، وصربيا التي وقعت في ١٤٥٩ . وكلما صعد الأتراك إلى الشمال ، أصبحت هونغاريا الجنوبية ملجأً للنبلاء والفلاحين الصربيين ، أما الطبقة النبيلة بخاصة فقد مسها الضر بمصادرة الأتراك للأملاك وقتل مالكيها . وقد تنازل ملك هونغاريا ، في كل المنطقة الجنوبية ، عن أملاك لهؤلاء النبلاء الذين أتوا بفلاحين صربيين أو استقبلوهم .

وكانت بلغراد آنذاك حصناً أمامياً للأتراك نحو الشمال ، أمام العالم المسيحي . وكانت المنطقة الجنوبية من الحوض البانوني تؤلف نوعاً من ثغر حدود تسكنه عناصر سلافية ، بعضهم قديم والآخرون مهاجرون حديثاً . ولكن الدفع التركي في القرن السادس عشر تزايد . واجتاز الأتراك نهر الساف والدانوب واحتلوا هونغاريا الجنوبية . وكان زحفهم مطبوعاً بنصر موهاتش ، في ١٥٢٦ . وأصبحت بودابست حصناً تركياً في ١٥٤١ . ولعبت النمسا منذ الآن دور بلاد الثغور حيال العالم الإسلامي .

وأوجد زحف الأتراك نحو الشمال مجموعة واسعة من البلاد تحت سيطرتهم وبذلك سهل هجرة فلاحي المناطق الجنوبية . وحاول كثير من الجبليين البلقانيين أن يجدوا في الشمال مناطق أخصب في السهول . وفي الباشكا ، كان مايقارب ٨٠٪ من السكان صرباً في القرن السادس عشر .

وفي آخر القرن السابع عشر ، بالعكس ، تراجع الأتراك أمام هجومات الدول المسيحية . وأخفقوا أمام فينّا في ١٦٨٣ وأوغل الإمبراطور بجنوده حتى شبه

جزيرة البلقان نحو سكوبيا ، في ماكيدونيا ، وبيش بالقرب من البانيا . ومع ذلك فإن الجيوش النمساوية لم تستطع البقاء في هذه المناطق وانطوت .

وفي دور احتلال النمسا لكل المناطق في جنوب الدانوب نجد كثيراً من الناس خاطروا بأنفسهم مع النمساويين ، ومع الإدارة الإمبراطورية ، من نبلاء ، وتجار ، وحرفيين يخشون أن يقتلهم الأتراك الذين عادوا ظافرين ، وغادروا صربيا ليلتجئوا في هونغاريا . وقد أطلق على هذه الهجرة اسم « هجرة ١٦٩٠ الكبرى » التي عززت أيضاً العناصر السلافية في مناطق حدود الشمال ، وكان آخر الهجرات الكبرى نحو الشمال .

ومع ذلك يجب أن نضيف أن هذه الحركات الجنوبية - الشمالية عوضت جزئياً بحركات شمالية - جنوبية أضعفت وضع العناصر السلافية في جنوب الحوض البانوني . فمن ذلك أن الصربيين الأرثوذوكس ، الذين لجؤوا في هونغاريا الكاثوليكية ، القليلة التسامح ، وحاولوا بأنفسهم الحصول على الحريات الدينية ، وعلى الاستقلال الذاتي الإقليمي ، اصطدموا بسياسة الهونغاريين . وقد كانوا تحت السيطرة التركية يتمتعون بحرية دينية كبيرة . إن صربيي البانات والباشكا الذين كانوا خلال ١٥٠ عاماً في أيدي الأتراك كانوا ، كالصرب البلقانيين تحت سلطة البطريركية الصربية في بيش التي أقامها في ١٥٥٧ الوزير الأكبر سوكولوفيتش . في إطار الإمبراطورية العثمانية . ولذا فإن عدداً عظيماً من هؤلاء المهاجرين الصربيين عادوا إلى بلادهم الأصلية التي ظلت تحت الحكم التركي .

وتفهم أهمية هذا الذهاب والإياب لا لأنهما أديا إلى تعقيد عرقي أقصى فحسب ، وإنما أيضاً لأن الدول ، فيما بعد ، اتخذت حجة من هذه الهجرات لتدفع بحدودها إلى بعيد : الهونغاريون نحو الجنوب ، واليوغوسلافيون نحو الشمال .

لقد طلب صربيو الهجرة الكبرى لعام ١٦٩٠ من الإمبراطور ليؤبولد ، قبل

أن يجتازوا نهر الساف ، أرضاً مستقلة ذ اتياً مع زعيم صربي ، فينودي ، ومن هنا أتى اسم « فويفودينا » الذي أطلق مؤقتاً على المنطقة في القرن التاسع عشر ، في الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية . ووعد ليؤبولد كثيراً ولكنه أخلف وعده . إلا أن النمسا في ١٨٤٨ - ٤٩ فقط أنشأت ، في ختام حوادث ١٨٤٨ ، فويفودينا ، ولم تدم هذه إلا عشر سنوات وكانت تضم الباشكا ، والبانات وسيرميا .

وعندئذ تعقدت القضية أيضاً . فبعد أن أخذ الأمير اوجين بلغراد ، في ١٧١٧ ، أي في الوقت الذي حررت فيه البانات ، والباشكا ، والبارانيا من الأتراك ، وجد شعب صربي كثيف في هونغاريا الجنوبية ، وجماعات صربية في ترانسلفانيا ، وحتى في هونغاريا الوسطى والشمالية . ولكن منذ ذلك الحين بدأ الاستعمار الألماني والمجري يفتت الجماعات السلافية في بانونيا الجنوبية ، في القرن التاسع عشر ، وبخاصة بعد ١٨٦٧ ، انطلاقاً من الحين الذي تشكلت فيه الدولة الثنائية . وضربت المجيرة الأقليات الصربية ، وبدلت شيئاً فشيئاً بنية البلاد الواقعة في شمال الإمارة الصربية ، وكلما ازداد تأثير المجيرة في هذه المناطق ، كانت صربيا ، الواقعة إلى الجنوب والشبه مستقلة ، تؤلف قطب جذب لكل سلافيي أوربة الجنوبية .

# الفصل الثاني

## بلاد السلوفين

### بلاد السلوفين

إذا وضعنا جانباً الأقليات الإيطالية في محيط الادرياتيك في منطقة ايستريا وتريستا ، نجد في شرق نهر ايسونزو ، الـذي يرسم على وجـه التقريب في ١٨٧١ ، الحدود بين الإمبراطورية النمساوية وإيطاليا ، جماعات منعزلة من الإيطـاليين . وبخاصة في المدن ، وفي أرياف ايستريا الغربية . ومع ذلك فإن الريف في مجموعـه سلوفيني .

واليوم تمر الحـدود بين إيطـاليـا ويوغوسلافيـا بصـورة خفيفـة في الشرق من مدينة غوريتزيا ، وتؤلف ما يشبه حداً للقوميات .

السلوفين سلافيون ، وكانوا حتى القرن الثامن عشر في أعـالي وديـان السـاف والـدراف ، يعيشـون في ظـل أمراء مستقلين ، ولكنهم وقعـوا تحت سيطرة أدواق فريول وبافاريـا ، واعتنقوا المسيحيـة على يـد الاكليروس الألمـاني ، وحكموا منـذ ذلك الحين من قبل كونتات ألمانيين .

تضم هـذه البـلاد السلـوفينيـة وحـدات إداريـة دامت حتى حرب ١٩١٤ : كونتية غوريتزيا ، دوقيات ستيريـا ، كارانثيـا ، كارنيول . وهـذه الأخيرة مركـز القومية السلوفينيـة ، وتضم أيضـاً ، في ظل الإمبراطوريـة النمسـاويـة ، ايستريـا الوسطى والشرقية المأهولة بالسلوفين . ولا يوجد مطلقاً سلوفينيا بـالمعنى الـدقيق

الخاص ، ولم يؤلف السلوفين مطلقاً دولة موحدة . ومن جهة أخرى ، لم توجد مطلقاً طبقة ارستقراطية سلوفينية مسيطرة . وكان الألمان يجهزونهم بالموجهين . والمدن التي تتركز فيها الإدارة الإدارية للمناطق كان لها طابع أجنبي ، لأنها كانت مأهولة في القسم الأعظم منها بالكهان ، والموظفين ، والحرفيين الألمان . وامتد الاستعمار الألماني أيضاً إلى الأرياف . ولكن حتى القرن السادس عشر ، كان تنصيب الأدواق وحتى أوائل آل هابسبورغ ، الذين كانوا أدواق ايستريا وكارانثيا ، وكارنيول ، يجري باللغة السلوفينية لا بالألمانية ، وحسب احتفال سلافي . وظلت الأعراف والعادات والتقاليد السلوفينية محافظاً عليها زمناً طويلاً في هذه المناطق .

واشتدت جرمنة هذه المناطق في عهد ماريا - تيريزا . ولكن عاطفة السلوفينيين القومية بقيت بشكل إقليمي ، موضعي ، ومعزز أثناء الغزو التركي انطلاقاً من القرن الخامس عشر . وتلقت هذه المناطق القليل من نجدات آل هابسبورغ ضد الأتراك ، واضطرت أن تنظم بنفسها دفاعها مستندة على المعسكرات المحصنة ، هذه التابورات التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ السلوفين القومي ، حتى القرن التاسع عشر . وهناك أغاني بطولية يرجع تاريخها لذلك العهد .

وكان للإصلاح الديني البروتستانتي نجاح عظيم في هذه المناطق ، ثم الإصلاح الكاثوليكي المعاكس الذي ردها إلى الكاثوليكية . وهذه الحركات الدينية استخدمت دوماً اللغة السلوفينية لنشر الإيمان ، وبخاصة في الأرياف .

ولكن ، بالرغم من استمرار اللهجات السلوفينية ، والعاطفة القومية الغامضة قليلاً ، فإن الحياة القومية كانت راكدة وقاصرة على الأرياف .

على أن جهود ماريا - تيريزا وجوزيف الثاني ، بين ١٧٤٠ و ١٧٩٠ . لجرمنة

هذه المناطق التي تسود فيها اللغـة السلوفينيـة ، ولتنمية شبكـة المـدارس التي يعلم فيها باللغة الألمانية ، قد شجعت بصورة غير مباشرة ومضـادة على أدب سلوفيني ، يرفع المستوى الثقافي للشعب . وكان الناس عندمـا يريـدون الإرتقـاء اجتماعيـاً ، يتكلمون ويكتبون بـالألمـانيـة ، وبـاعتبـارهم يعرفون السلوفينيـة أيضـاً ، كانـوا يكتبون بالسلوفينية أيضاً عندما يشعرون بعاطفةٍ وطنيةٍ سلوفينية .

إن الحكومة النمساوية ، حتى نحو ١٨٦٦ ، جرمنت بخـاصـة المـدن ، ولكنهـا نشرت أيضاً اللغة الألمانية في الأرياف .

بيد أنها غيرت سياستها عشية إنشاء الملكية الثنـائيـة . فقـد ابتليت بهزيمتين واضطرت إلى القيام بتنازلات للشعوب السلافية ، انطلاقاً من القانون الدستوري ( ١٨٦٧ ) ، ساعدت على نمو وتنظيم حياة قومية .

وحـدث ظهور الوعي القومي الواضح للسلوفين بصورة موازيـة مع تجـديـد الجرمنة نحو آخر القرن الثامن عشر .

ولكن اليقظة السلوفينية تؤرخ من منتصف القرن التاسع عشر . ففي ذلـك الحين ، وحسب تعبير الشـاعر **فـودنيـك** « كف السلـوفينيـون عن الاكتفـاء بالقليل » . وانطلاقاً من الريف السلوفيني وبالتدريج صعدت طبقة اجتماعية من أولئك الذين يذهبون إلى المدينة ، وبدأت تنافس بجد العناصر الجرمانيـة . ولكن مـا إن تمت عمليـة الجرمنـة بصورة موازيـة وفي نفس الوقت ، إلا وثبتت الحـدود الاثنوغرافيـة . ووجـدت منـذ الآن كتلـة سلوفينيـة متمركزة حـول لـوبليـانـا في الكارنيول . أما في الشمال ، في ستيريا وفي كارانثيا اللتين يطالب بهما السلوفينيون دوماً ، ولكن الجرمنة فيها امتدت كثيراً ، فيلاحـظ ببسـاطـة أقليـات سلوفينيـة متجمعة مع جيوب جرمنة .

ومع ذلك فلم يكن هنالك استعمار منظم من جانب الألمان في سلوفينيا . لأن غياب الاستعمار الإجباري جعل الألمان لا يتوغلون كثيراً نحو الجنوب ، ولم تصب الجرمنة في الغالب إلا المناطق الشمالية ، وبخاصة المناطق الجنوبية من ستيريا وكارانثيا ، اللتين تؤلفان اليوم جزءاً من النمسا : كارانثيا مع كلاغنفورت ، المدينة الألمانية ، وستيريا مع غراتز وهي مدينة ألمانية أيضاً . وقد وجد في هذه المناطق السلوفينية في السابق توغل منظم ، وعفوي حول المدن ، والطرق الستراتيجية ، انطلاقاً من القرن الثامن عشر . أما الجرمنة في الإدارة ، وفي المحاكم والمدارس والكنائس ، والجيش ، وعمل جمعيات الدعاية الألمانية ـ أتت فيما بعد في القرن التاسع عشر ـ والسياحة ، فقد دحرت بالتدريج السلوفينيين نحو الجنوب . ولكن العملية المعاكسة حدثت في الكارنيول حيث كان السلوفينيون يؤلفون أكثرية السكان الواسعة .

## رأي مؤرخ صربي في أهمية الجرمنة

لقد كان المراد في الواقع عواطف عابرة ومكتسبة حديثاً ، حسب رأي المراقبين الحذرين . وستتغير هذه العواطف بالطبع في الاتجاه اليوغوسلافي إذا تغيرت الظروف السياسية الحالية وبسهولة ، لا سيما وأن هذا الشعب المزدوج اللغة ينتسب إلى « **العرق السلوفيني** » وهنا أيضاً استعملت كلمة « عرق » مكان كلمة « شعب » .

ومن الممكن النقاش في قضية معرفة ما إذا كانوا كثيرين أولئك السلوفين الذين تجرمنوا باللغة وأيضاً بالعادات . ومن الواضح أنه إذا نظرنا إليهم من وجهة نظر أصلهم فهم سلوفين ؛ ومن وجهة نظر طبيعة الحضارة المعاصرة أصبحوا ألمان . وربما كان عند عدد من الأفراد إمكان التشيع إلى هذه الدولة القومية أو تلك . ولكن هامش الشك في الحقيقة ضيق جداً .

ومن الممكن القول إن التحديد الحالي لسلوفينيا ، التي لم تحافظ في إطار يوغوسلافيا إلا على منطقة ماريبور الستيرية ، يطابق حدود القوميات . ومع ذلك فإن اليوغوسلافيين طالبوا طويلاً بمنطقة كلاغنفورت ( التي تحمل أيضاً الاسم السلوفيني تسيلوفيتس ) .

ولنأخذ حالة منطقة كلاغنفورت لنفهم بشكل أفضل طابع الخلاف بين الألمان والسلوفين . إنها جيب جرمنة حديثة . ففي ١٨٥٧ كان في كلاغنفورت ما يقارب ٣٥٠٠ ألماني و ٦٠٠٠ سلوفيني أتى معظمهم من الريف . ولكن الريف كله كان سلوفينياً . إلا أن الجرمنة اشتدت في النصف الأخير من القرن . وهكذا فإن الكومونات في غرب كلاغنفورت وحول بحيرة فورت ، في غرب المدينة كانت أيضاً سلوفينية في ١٨٨٠ ، ولكنها تجرمنت بسرعة . ومع هذا يمكن دوماً مناقشة أهمية الجرمنة التي حدثت بكسب اللغة ، ولكنها لم تمح التمييز بين لغة التعامل واللغة القومية .

وكان يسيطر على النزاع بين الطائفتين العرقيتين ، في هذه المناطق ، النمو الاقتصادي ونمو السكك الحديدية .

إن كلاغنفورت في منتصف القرن التاسع عشر ، بالرغم من أنها كانت في كارانثيا ، في منطقة جزؤها الشمالي جرماني علناً ، كانت أحد مراكز اليقظة السلوفينية بعد لوبليانا . ففيها تأسست في ١٨٥٢ ، جمعية القديس موهور الأدبية السلوفينية التي نشرت الألوف من المؤلفات والكراريس باللغة السلوفينية . وكانت كلاغنفورت أيضاً ، في زمن الحرب العالمية الأولى مقراً لعدة جمعيات ، وبخاصة جمعية القديس سيريل وميتود التي أسست المدارس السلوفينية . ووجدت أيضاً جمعيات ذات طابع اقتصادي ( شركات الاعتماد ) وكانت في أيدي السلوفين . كما وجدت أيضاً جمعية السلوفين السياسية في كارانثيا .

ولكن إنشاء خط حديدي ينتهي في كلاغنفورت أدى إلى نهضة صناعية وتجارية في المدينة أفادت العناصر الألمانية أكثر من العناصر السلوفينية وساعدت الكتلة الألمانية التي تسكن في شمال المنطقة على أن تنوء بوزنها كاملاً على الأقلية السلوفينية .

وذكر هومانت ذكريات رحلة ، وتكلم فيها عن تسيلوفيتس بهذه العبارات :

« تبدو هذه المدينة اليوم ، بشارع ولهلم وبسمارك كرينغ وحراسها بخوذهم ذات الرؤوس الحادة ، جرمانية بفظاظة . إلا أن معظم السكان على الأقل من أصل سلوفيني ، ولكن من الواضح أنه في جزئه الأعظم مجرمن » .

والحركة القومية السلوفينية ذات طابع أقل مشادة بكثير وأقل هوى بكثير من الحركة القومية الكرواتية . وهكذا في ١٨٦١ ، وجهت رسالة السلوفين إلى الحكومة النمساوية وطالبت ببساطة بتحقيق الوعود التي أعطاها الإمبراطور ، وتتعلق باستعمال اللهجات السلوفينية في المدارس ، والمحاكم والإدارة . وعلى الصعيد الإداري والسياسي ، اقتصرت على طلب ضم البلاد السلوفينية الداخلة في نطاق الإمبراطورية في منطقة إدارية واحدة . وهذا المطلب معتدل جداً ، وذو أهمية داخلية ببساطة . ولم تكن قضية الاستقلال مطروحة مطلقاً . لقد كان القصد اتحاد الكارنيول ومنطقتي ستيريا وكارانثيا المأهولة بالسلوفين وكذلك منطقة غوريتزيا التي كان ريفها سلوفينياً . وهذا البرنامج خجول وسيصبح أكثر خجلاً أيضاً انطلاقاً من الوقت الذي تصبح فيه الملكية النمساوية ثنائية .

ولم يقم بالحركة القومية السلوفينية شعب عديد جداً . لأن السلوفين كان عددهم نحو مليون ونصف نسمة . فهو إذن فريق قومي ذو أهمية محدودة نسبياً . ومن جهة أخرى ، لم يكن هذا الشعب حركياً جداً على الصعيد الديموغرافي . فالولادة فيه ضعيفة . وحتى ١٨٧٠ ، كانت الحركة القومية ممثلة على الأكثر بأناسٍ

مسنين يرغبون بالتكيف في آن واحد مع المركزية النمساوية ومع التنظيم الفدرالي ( الاتحادي ) للدولة .

وبالرغم من هذه الظروف ، التي لم تكن ملائمة ، يلاحظ نحو السنوات ١٨٧٠ - ١٨٨٠ ، صعود جيل ناشئ قليل العدد ولا شك ، ولكنه متحمس كثيراً ، ويلعب دوراً اجتماعياً متزايداً . ويلاحظ بخاصة وعي الجماهير الشعبية الذي يحول قليلاً قليلاً جو مطاليب الاستقلال الذاتي .

ويلاحظ في الواقع ، أمام الألمان ، ظهور ملاكي أراضي كبار ، ورجال أموال ، وكانت لهم أكثر الوظائف الهامة ، وبيدهم معظم المشاريع الصناعية والتجارية ، وأن الطبقة الريفية السلوفينية صعدت بورجوازية قومية ، وفرقة موظفين ، وأطباء ، ومحامين ، وصحافيين ، وكتاباً ، ومنهم خرج الرجال السياسيون الذين نظموا الحياة القومية في البلاد السلوفينية . وانطلقوا لفتح الوظائف الإدارية في المدن ، ليحلوا فيها محل الألمان .

وفي ١٨٦٩ ، تأسس في ماريبور ( ماربورغ ) حزب جديد ، حزب « الشبان السلوفين » الذي أفصح عن نفسه بصحيفة « الشعب السلوفيني » . ولم يكن لهذا الحزب برنامج عنيف جداً . لقد كان يطالب فقط بسلوفينيا إدارية موحدة ويعلن تضامنه مع الشعب الكرواتي الذي كان يعيش أيضاً في إطار الإمبراطورية .

وانطلاقاً من هذا التاريخ يمكن الكلام بحق بأنه يوجد عند السلوفين حركة قومية شعبية منظمة تظهر بمجالس كبرى تضم في الحقول الطلقة أو في مدينة ما في الكارنيول أو في ستيريا ، الفلاحين وأبناء المدن « التابورات » ، الاسم الذي يذكر بذكرى تاريخية قديمة . وكانت هذه المجالس تحضر برامج مطالب إدارية وتدافع حيال العنصر الألماني عن القومية السلوفينية .

وقد أثارت الحركة في كانون الأول ١٨٧٠ ، مؤتمراً يوغوسلافياً ، عقد في لوبليانا ، حضره مندوبون سلوفين ، وكرواتيون وصربيون ( صرب النمسا صرب مناطق شمال الدانوب ) ، وفكر في إعادة بناء مملكة الليريا . ومع ذلك ، فمن غير الصحيح أن نتمثل أن الحركة القومية السلوفينية كحركة وحدة وإستقلال . إلا أننا عشية الحرب العالمية الأولى ، نجد أن بعض القوميين السلوفين ، وهم قليلو العدد ، تجمعوا في جمعية « النهضة » التي تأسست في ١٩٠٩ . ووضعوا في برنامجهم « سلوفينيا مستقلة بكل الوسائل بما فيها العنف » ، إذن الحرب . وحتى بداية القرن العشرين ، لم تتضمن الحركة القومية السلوفينية نزعة جذرية ( راديكالية ) بمثل ذلك .

وفوق ذلك ، كان الوطنيون السلوفين منقسمين ، ومن المهم أن نرى كيف يمكن أن ينمو الوعي القومي ، وحتى في الانقسام . وكان موجهوه يؤخذون إما من البورجوازية المدنية الصغيرة ، الأكثر ليبرالية بطبعها ، وحتى أحياناً المناوئة للاكليروس ؛ وإما من بين الكهان المحافظين الذين كان بيدهم شعب الأرياف . وهكذا نرى الاتجاه الممثل بالشعب السلوفيني ، راديكاليا كان أو على كل حال ليبرالياً ، قد تنازل بالتدريج إلى اتجاه أكثر أهمية بكثير وهو الاتجاه الاكليروسي ، الممثل بصحيفة « السلوفيني » ، التي أسسها العنصر الاكليروسي في سلوفينيا عام ١٨٧٢ .

ولكن الحركة القومية كبحتها قليلاً الكنيسة السلوفينية التي التزمت بمداراة الإمبراطور والسلطات الكنسية النمساوية . ولكن سيطرة الاكليروس النامية على الشعب السلوفيني ، ورد الفعل المناوئ للاكليروس الذي أثارته أسهما قطعاً في ثورة وعي القومية السلوفينية المتأخرة كثيراً . وهذه ملاحظة سديدة بقوة أبداها هومان . إن جميع المنظمات ذات الطابع الوطني التي تشكلت في النصف الثاني من

القرن ، في البلاد السلوفينية انقسمت بين اتجاهين : ولكن هذا الخلاف أدى بمعظم الشعب السلوفيني إلى التحزب ، أي إلى الاكتتاب في هذه المنظمات ، وإلى تعزيز الحركة القومية .

ويقصد بذلك قبل كل شيء ، الجمعيات التي أنشئت لتنمية تعليم اللغة السلوفينية والمدارس ، مثل جمعية القديس سيريل وميتود التي أسست في ١٨٨٥ ، في كلاغنفورت ، ولم تكن مضادة للدين . فقد كانت تعمل على تأسيس مدارس على أساس قومي وكاثوليكي ، وكان يوجهها خلال عشرين عاماً كاهن ، ولكنها وجدت ضدها قيام منظمة أخرى تابعة للكنيسة مباشرة .

ويقصد أيضاً جمعيات الرياضة ( الصقور ١٨٦٣ ) التي لعبت دوراً أساسياً في الحركة القومية السلافية ( في بوهيميا أكثر مما في البلاد السلوفينية ) ، لأن هذه الجمعيات كانت تضم الشبيبة حول مثل أعلى معنوي ( أخلاقي ) ووطني .

وفي ١٩٠٣ ، أثارت الكنيسة جمعيات رياضة أخرى مثل **أورلي** ( النسور ) التي تعارض الصقور ، ولكنها كانت تعمل في نفس اتجاه المثل الأعلى القومي .

وظهرت نفس الانقسامات في جمعيات لا عد لها أنشئت في البلاد السلوفينية وتكاثرت نحو آخر القرن .

وقصارى القول ، إن اليقظة القومية السلوفينية أدت إلى النتائج التالية :

١ً - تبني لغة سلوفينية وحيدة تامة أخذت مكانها إلى جانب اللغة الصربية - الكرواتية .

٢ً - نمو التعليم السلوفيني والزوال الشبه كامل للأميين . ومن المؤكد بخاصة أن عدد الأميين في سلوفينيا بالنسبة إلى الشعوب السلافية الأخرى في الجنوب الأوربي ، كان أضعف مما في غيرها . ففي ١٩١٠ ، كان عدد من سنهم أقل من ٢٠

عاماً لا يزيد عن ٣ ٪ من السكان ، أي أناس ما زالوا بعد في سن الدراسة .

٣ - تعدد الصحف ، والمؤلفات العلمية ، والمجلات . فقد كان في البلاد السلوفينية ٤٣ صحيفة ، في ١٩١٢ ، ١٩٢٢ ، مع نمو الطابع الأدبي والثقافي الذي يرافق ويدعم ويغذي الحركة القومية .

ومع ذلك ، ففي الوقت الذي تأكدت فيه القومية السلوفينية هددت من جديد بضغط العناصر الجرمانية . وكان آخر القرن التاسع عشر مطبوعاً بنمو الامبرياليات . وكانت الحكومة النمساوية تريد بسياسة الجرمنة والمركزية التي تطبقها آنذاك ، أن تجعل طريق تريستا أكثر أمناً ، وكذلك باحتلالها البوسنة - هرسك ، في ١٨٧٨ تريد أن تؤمن لنفسها طريق سالونيك . ولم تكن سياستها سياسة عنف ، وإنما سياسة قضم تتناول قبل كل شيء القطاعات التي يكون فيها السلوفين أقلية ، في ستيريا وفي كارانثيا .

ولوحقت سياسة التعليم لصالح الألمان . وإذا كان يوجد في ١٩٠٠ ، للسلوفين في كارنيول ، مدرسة واحدة لـ ١٢٨٠ سلوفينياً ، فقد وجد آنذاك مدرسة واحدة لـ ٨٧٠ ألمانياً ، وهذه النسبة ملائمة للسلوفين . وعلى العكس في كارانثيا ، حيث كان الألمان أكثر عدداً والنسبة ١ إلى ٢٧ .

وقد سهل واقعان عملية الجرمنة : فمن جهة ، تسبب إنشاء الخطوط الحديدية والمعامل ، وحاجات الإدارة المتزايدة ، في البلاد السلوفينية ، في تدفق الموظفين والمستخدمين ، والعمال الألمان ولا سيا في المدن . ومن جهة أخرى ، على العكس ، إن مصاعب حياة الشعب الريفي ، الجبلي أساساً ، أضعفت هجرة السلوفين بعدد كبير الحركة القومية . وكانوا يذهبون إلى ألمانيا ، وأمريكا . ففي مدينة مثل كليفيلاند ، حسب في ١٩١٤ أن عدد السلوفين كان ٢٥٠٠٠ سلوفيني .

ويعطي هومان في الفصل الذي خصصه للبلاد السلوفينية هذا المثال الجذاب : في مصر ، في ذلك العصر كانت الخادمات الأوربية كلها تقريباً سلوفينية .

وإذا كانت الحركة القومية السلوفينية مهددة بالجرمنة ، فقد أصبحت بالضبط ، برد الفعل ضد هذه الجرمنة أكثر فظاظة وعنفاً . كما أصبحت أكثر عمومية . وفي آخر القرن التاسع عشر ، وفي بداية القرن العشرين ، لم تقتصر فحسب على البورجوازية المدنية أو الريفية التي يوجهها كهانها ، وإنما شملت عمال المدن أيضاً .

ولا شك في أن هذه المناطق لم تكن مصنعة جداً . إلا أن التنمية الاقتصادية على الأقل خولت بالتدريج طابعاً ديموقراطياً للحركة القومية ، بإضافة جماعات مدنية من العمال إلى مجموعات الفلاحين . ومع ذلك ، فقد حافظت هذه الحركة حتى عشية الحرب العالمية الأولى على طابع محافظ ومعتدل . إن الرجال السياسيين السلوفيين ، مثل الدكتور سوستيريستش ، من الحزب الكاثوليكي السلوفيني ، لم يذهب إلى أبعد من مفهوم سلوفينيا مستقلة ذاتياً في نطاق إمبراطورية تمر من الثنائية إلى الثلاثية ، وهذا يعني أن يشكل السلافيون ، إلى جانب النمساويين والهونغاريين ، المجموعة العرقية والقومية الثالثة التي تتم الملكية الثنائية .

ثم إن الطابع الدفاعي كلياً لموقف الشعب السلوفيني ، المهدد من كل الجهات بالاستعمار والضغوط الإدارية الألمانية ، يمكن أن يوضح موقف القبول هذا الذي لم يكن موقف الشعب الكرواتي .

**صرب هونغاريا** ( بانات ، باشكا ، بارانيا )

لم يكن النزاع هنا نزاعاً بسيطاً بين قوميتين ، أو أيضاً أن النزاع الأساسي

كان بين الهونغاريين والصرب . لأن هذه المناطق كانت منظاراً سحرياً من القوميات .

يوجد أولاً قومية ألمانية ، ممثلة بما يسميه الصربيون : السفاب ( سؤاب ) ، واستعمار هونغاري ، واستعمار صربي . حتى إنه وجد في السابق عناصر ذابت في السكان : إيطاليون ، اسبانيون ، فرنسيون ، في البانات . وفي القرن التاسع عشر ، كان النزاع بين المجر والصرب مسيطراً ، ولكنه كان معقداً بوجود هذه الكثرة من القوميات المتعددة ، وبواقع تنوع الأديان ( الصرب الأرثودوكس والصرب الكاثوليك ) .

فقد وجد عدد من الصرب من المهاجرين الكاثوليك ، وقد جاءوا من دالماسيا ، وكرواتيا ، مثل السوكتشي ( في بارانيا والبانات ) ويوجد أيضاً أناس هاجروا حديثاً للإقامة ، وهم فلاحون أتوا في القرن السابع عشر ، ويوجههم كهانهم الفرنسيسكان ، وأقاموا في منطقة سوبوتيكا .

وكانت هذه المنطقة كلها ، بين ١٨٤٠ و١٨٦٧ . خاضعة لمجيرة أقوى بكثير مما كانت عليه الجرمنة في البلاد السلوفينية . وبعد ١٨٦٧ ، وفي الوقت الذي نظمت فيه الملكية الثنائية ، وكان للهونغاريين سلطة أعظم أيضاً في الملكية ، وجد تغير في الأسماء ، لا في أسماء القرى فحسب ، وإنما الأشخاص . وفي التعليم الابتدائي ، كانت اللغة المجرية مفروضة كثيراً أو قليلاً . وكانت الدوائر الانتخابية مقطوعة بشكل يمنع جهد المستطاع التمثيل الصربي في مجلس النواب في بودابست . وقد سهل نجاح هذه المجيرة بوجود صرب كاثوليك ، لأن المدارس كانت مذهبية ، ولم يكن للصرب الكاثوليك مدارسهم ، وبمواربة الكنيسة ، أمكن تدريجياً حدوث المجيرة .

وفي مؤتمر السلام ، في ١٩١٩ ، وفي الوقت الذي لزم فيه تثبيت حدود

المملكة الكرواتية والصربية والسلوفينية ، نرى الأرقام التي أتت بها الإرسالية ( البعثة ) الصربية الملائمة لوجهة النظر الصربية .

في سوبوتيكا ( في الباشكا ) ، كان الصرب الكاثوليك يؤلفون معظم السكان ، ومع ذلك فإن الإحصائيات الهونغارية أعطت أكثرية مجرية .

- ٥٥٥٨٧ هونغارياً .

- ٣٣٢٤٧ بونجفشي ( صرب كاثوليك ) .

- ٣٤٨٦ صرب أرثوذوكس .

وفي الإحصائيات الهونغارية في ١٩١٦ يرى أن ١٠١٥٦ مجرياً يتكلمون الصربية . إذن يوجد هنا ، إذا أخذنا بعين الاعتبار اللغة ، أكثرية صربية قد تبلغ ٤٦,٩٨٠ .

أما الإحصائيات الصربية ، في ١٩١٩ ، فنرى فيها على ١٠١,٢٨٦ نسمة في سوبوتيكا ، ٧٣,٨٩٢ صربياً : ( ٦٥,١٣٥ كاثوليكياً ، و ٨,٧٣٧ أرثوذوكسياً ) . و ١٩,٩٧٠ مجرياً ، و ٤,٢٥١ ألمانياً ، و ٣,٢٩٣ يهودياً .

وهذه الأرقام يمكن أن تغذي مطالب هؤلاء وهؤلاء حسبما يحسب الصرب الكاثوليك في المنطقة هونغاريين أو صربيين .

وفي هذه الظروف ، نرى أن مطالب سلافيي هونغاريا الجنوبية الذين ، كما نعلم ، لم تدعمهم إمارة صربيا ، قبل القرن العشرين ، لا يستطيعون الذهاب إلى أبعد من الرغبة في استقلال ذاتي إقليمي ، وفي إطار الإمبراطورية ، سيتجه هؤلاء الصربيون ، لدعم مطالبهم ، نحو الغرب ، نحو الحركة القومية الكرواتية .

# الفصل الثالث

## الحركة القومية في كرواتيا

يشكل الكرواتيون قومية تختلف قليلاً ، من الناحية العرقية ، عن القومية الصربية ، ولكن هذه القومية كاثوليكية من حيث الدين ، ولها ماض تاريخي متميز ، ويجب ذكره لتفهم على وجه الصحة مطالب الكرواتيين القومية في القرن التاسع عشر .

تصعد ذكريات التاريخ القومي الكرواتي بعيداً ، وذروة هذا التاريخ تقع في الحقيقة ، في القرن العاشر وفي القرن الحادي عشر ، أي إلى ذلك الحين الذي كانت فيه كرواتيا ، تحت إمرة أمراء كرواتيين « الجوبان » تشغل أرضاً واسعة لا تشمل فحسب أرض كرواتيا الحالية ، وإنما كانت تمتد ، في الجنوب ، على دالماسيا . ثم صغرت كرواتيا بالدولة الهونغارية ، ابتداءً من القرن الثاني عشر . ووجدت متحدة معها اتحاداً شخصياً ، وهذا الاتحاد بالعاهل يجعل الدولتين تحتفظ كل واحدة منها بجيشها ، وختمها ، ومؤسساتها ( نظمها ) . وفي الحقيقة وقعت تحت التبعية الهونغارية وتحت الإدارة المباشرة لـ « البان » الذي يسميه العاهل الهونغاري ، وارث السلالة القومية الزائلة .

ثم فقدت كرواتيا جزءاً عظيماً من دالماسيا التي خضعت إلى البندقية وظلت تابعة لها حتى آخر القرن الثامن عشر . ومن جهة أخرى ، احتل الأتراك قسماً من أراضيها الجنوبية ، ابتداءً من القرن السادس عشر ، ولكنها ظلت تشكل ، مع

كرواتيا الأصلية ، والسلافونيا وقسماً من دالماسيا ، هذه المملكة الثلاثية الموحدة ، التي كانت إعادة تـأسيسهـا عنصراً من البرنـامج القومي الكرواتي في القرن التـاسع عشر .

وبعد معـاهـدة كارلوفيتز ، في ١٦٩٩ ، التي سجلت تراجع الأتراك في جنوب الـدانـوب ، خـلال ثـلاثين سنـة ، حتى إن النمسـاويين احتلـوا بلغراد ، وجـدت كرواتيـا نفسهـا ، في الإمبراطـوريـة ، قـد خصت بـالحـدود الإداريـة التي ظلت حدودها في الدولة اليوغوسلافية في فترة ما بين الحربين العالميتين . ومع ذلك فقد اقتطع من أرضهـا جزء من التخوم العسكريـة نحـو الجنـوب ، الـذي كان يرتبـط مباشرة بالتاج النمساوي .

وهكذا تتضح بعض المطالب الأرضية للكرواتيين في الإمبراطوريـة في القرن التاسع عشر ، وأيضاً لِمَ حافظ الكرواتيون في هذه الإمبراطورية على وضع إداري خاص مستمر متجدد في الدولة الثنائية في ١٨٦٧ .

ونحو ١٩٠٠ كانت كرواتيا تمتـد على مـا يقـارب ٤٣,٠٠٠ كم٢ وتضم أقل بقليل من مليوني نسمة . وهي منطقة مأهولة بصورة كافية رغم أنها جبليـة . والكثـافـة فيها ٤٥ نسمة في الكيلومتر المربع .

ولقـد رأينـا كيف أن الالليريـة ، بين الكرواتيين ، كانت أول شكل ليقظـة الوعي القومي .

والالليرية برنامج عام للتجمع والنهضة القومية الكرواتية التي كان لها طـابع مـزدوج حسبمـا يصر على مظهرهـا الكرواتي بصـورة خـاصـة ، أو على نـزعتهـا السلافية ، التي تقتضي الاتحاد مع سلافيي الجنوب .

والألليرية ، إذا نظر إليهـا من وجهـة النظر الكرواتيـة ، هي برنـامج عمل ثقافي . وقد قال فيها ، عـام ١٨٤٢ ، كاتب كرواتي « إنهـا لاشيء من وجهـة النظر

الوطنية » . « الكرواتية هي حياتنا السياسية » . وفي ذلك العصر كانت كلمة « نارودنوست » ( القومية ) تطبق على القومية الألليرية ، وتتصف بمجموعة تقاليد مشتركة ، اللغة ، العرف ، الأخلاق ، والعادات الخ ... ولكن القصد مفهوم ضيق للأمة الكرواتية ، مفهوم إقليمي ( قومية ، بمعنى « بلد » من دولة كبرى ) . ومن هنا تأتي فكرة اتفاق مع الجيران ، ولكن دون الاتحاد بهم .

ومع ذلك يوجد في كرواتيا نخبة تتجاوز هذا المفهوم . وتفهم صلة كرواتيا بالشعوب المجاورة من قرابة واحدة ( الصرب ) . أما الالليرية فتنزع ، بتجاوزها كرواتيا ، إلى الانضمام إلى المناطق الجغرافية التي يعيش فيها سلافيو الجنوب . وتصبح مثلاً أعلى يوغوسلافياً . ولذا فإن دولة الصرب ، والكرواتيين والسلوفيين احتفلت ، في ١٩٣٥ ، بالذكرى المئوية للالليرية . غير أن احتلال البوسنة ـ هرسك ، في ١٨٧٨ ، بدل تماماً هذه العلاقات . وكان الصرب يطالبون بالبوسنة ـ هرسك ، كذلك كان يطالب بها عدد من الكرواتيين ، باسم الالليرية . وعندما سقطت في حوزة النمسا ، تقربت من كرواتيا . وكان يوجد في البوسنة ـ هرسك أقلية صغيرة كرواتية وكاثوليكية . وقد شجع الضم الكرواتيين على المطالبة بإعادة تنظيم الإمبراطورية الثنائية بشكل ثلاثي .

وهكذا شجعت القومية الكرواتية ، ولكنها اصطدمت في الوقت نفسه بالقومية الصربية ، ولم تلعب هذه الأخيرة دوراً متفوقاً في كل التاريخ القومي لسلافيي الجنوب ما دامت صربيا باقية تحت الحماية النمساوية . بيد ان صربيا في ١٩٠٣ ، وعند ثورة القصر ، تقربت من روسيا ووقفت ضد النمسا ، وأصبحت سنداً أساسياً للحركات القومية . ولكن صربيا بوجودها الدولة السلافية الوحيدة المستقلة في البلقان حتى ١٨٧٨ ، كانت مثالاً مشجعاً . وفي بداية القرن التاسع عشر ، كان لهذه العاطفة القومية فيها طابع ديني . فقد كان تغذيها الكراهية ضد

ضد الأتراك . ولكنها اتضحت في الإمارة الجديدة ، انطلاقاً من ١٨٣٠ بخاصة ، عندما دقت كنائس بلغراد استقلال صربيا . ومنذ ذلك الحين . نرى أمام القومية الكرواتية التي تريد أن تمتد إلى جميع السلافيين في الجنوب الكاثوليكي للملكية ، وتشمل أيضاً طواعية جميع سلافيي الجنوب ، وبالتالي سلافيي البوسنة ـ هرسك التي يحتلها النمساويون ، قيام القومية الصربية التي كانت تطالب أيضاً ، باسم اللغة والدين الأرثوذوكسي ، بسلافيي الجنوب نفسهم وأيضاً بالدالماسيين والبوسنيين والهرسكيين وبالسلافيين أو صرب كرواتيا الذين كانوا جميعاً « الصرب الأقحاح » كما قال كاتب صربي .

لقد أنهت الالليرية الكرواتية ما كان يمكن أن يسمى الإقليمية الكرواتية ، المفهوم الإقليمي جداً . ولكنها حافظت على بعض الصفات الهجينة التي منعت من أن يكون لها تأثير قطعي ، على حين أن القومية الصربية التي كانت أكثر ضيقاً وأكثر قومية نوعا ما ، ولكنها تعتمد أيضاً على وعي قومي أصلب وأمتن ، ولا سيما على وجود دولة مستقلة ، هذه القومية الصربية التي توصف أحياناً بـ « **الصربية** » لم تلق عناءً في الانتصار على الالليرية .

ونحو منتصف القرن ، بذل جهد للتوفيق بين وجهة النظر الصربية ووجهة النظر الكرواتية على يد **ستروسماير** ( ١٨١٥ ـ ١٩٠٥ ) . وهو حبر كرواتي عظيم . درس في جامعة بست ثم في جامعة ڤينّا ، وترهّب وأصبح أستاذاً في المدرسة الكنسية في جاكوڤو ، في كرواتيا الشمالية . وقد لعب ستروسماير دوراً عظيماً في التاريخ القومي الكرواتي . وهو الذي أنشأ بخاصة المجمع العلمي ( الأكاديميا ) اليوغوسلافي في زغرب ، ولعب دوراً دينياً أهم أيضاً في خارج كرواتيا ، في مجمع الفاتيكان ، في ١٨٦٨ . وهو الذي فرض تبني التعبير « يوغوسلافي » ، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان الإيمان

بيوغوسلافيا صفة مميزة لفكرة الحركة الالليرية . وهكذا نرى الالليرية تنطلق من حركة قومية كرواتية أصلاً ، لتنتقل بالتدريج إلى اتجاه اتحاد يوغوسلافي .

لقد كانت القومية الكرواتية ، في السنوات ٦٠ ، بخاصة من صنع نخبة فكرية منتقاة من الطبقة الأرستقراطية والبورجوازية . وكان طابعها بخاصة ثقافياً وسياسياً . وأفادت من مساندة الطبقات الموجهة ، ولكنها أثرت قليلاً جداً في الجماهير التي كانت ظروف حياتها غير كافية ، والتي كان لها مطالب أخرى أكثر وضوحاً بكثير ، وأكثر مادية بكثير ، وأكثر عامية . ومع ذلك وجد رابط بين هذه القومية الكرواتية ووعي الجماهير الريفية الذي أخذ يستيقظ قليلاً قليلاً .

وهذه الأرستقراطية ، وهذه البورجوازية ، التي هي في جزء منها مهاجرة - مقيمة ، ومجرمنة بقوة ، ظلت متعلقة جداً بتقاليدها ، وبأصنافها . وجمعياتها الدينية ، وخاضعة لتأثير مربيها من رجال الدين .

وكانت تدافع عن امتيازاتها السياسية والاجتماعية ، وقد يحدث في الغالب أن تضحي بمصالحها القومية لمصالح الطبقة ، والمصالح المادية . ومن المؤكد أن الأرستقراطية الكرواتية ، في الدياط الهونغاري . قد استسلمت في الغالب أمام متطلبات ڤينّا . ومع ذلك توجد استثناءات . فقد وجد بين كبار الوطنيين في كرواتيا ، نبلاء ، ونذكر بخاصة **دراسكوفيتش** ، الأمير العظيم حامي الآداب والفنون .

وفي ١٨٤٨ ، في زمن الحوادث الثورية التي أثارت كل هذه المنطقة في وسط أوربة ، وقعت في الدياط جلسة تذكر بليلة ٤ آب في فرنسا ، مع المبالغة : فقد تخلى النبلاء الكرواتيون والسيدات الجالسات في الأروقة عن مجوهراتهم . وأحجارهم الكريمة ، لدعم الحرب ضد هونغاريا .

وفي ذلـك الحين طلب بـان الكرواتيين ، جيـلاشيش ، التصـويت ، في الدياط الكرواتي ، على إصلاحات ذات طابع ليبرالي ، كإلغاء القنـانـة ، وحـذف امتيـازات النبـلاء ، وتنظيم حـق الملكيـة . ولكن مـا مـوقف الكرواتيين على الصعيد السياسي ؟ هذا الموقف يتجلى بـ :

١ ـ الحفاظ على الحقوق التاريخية للـدولـة الكرواتيـة التي تصعـد إلى مـاضي كرواتيا البعيد ، وقد لعبت الجمعية التاريخية اليوغوسلافية ، التي أسست في ١٨٥٠ دوراً هاماً ، في وقت لاحق ، وطالبت بتمثيل مسرحيـات تـاريخيـة قوميـة ، تضم حججاً تاريخية تبرهن على قدم الدولة .

٢ ـ إعادة توطيد الدولة الكرواتية في حدودها السابقة ، وإعادة إنشـاء هـذه المملكـة الثلاثيـة ـ الموحـدة من كرواتيـا ـ سلافـونيـا ـ دالمـاسيـا ، التي تتجـاوز الأراضي الكرواتية الأصليـة ، وفي ذلـك مـا يجعل الكرواتيين في نزاع مع الصرب ومع الدالماسيين .

وحتى ١٨٦٧ ، كانت كرواتيـا مهـددة بـالجرمنـة . ففي ١٨٦٧ تمت التسويـة النمساوية ـ الهونغارية . وفيها سلم الكرواتيون إلى المجر ، وجرى الكلام عن المجيرة بعد ذلك .

وعشيـة ١٨٤٨ ، تـألم الاستقلال الـذاتي الكرواتي كثيراً . وبفضل الثورة جمع البان الجديد ، جيلاشيش . السابور ( الديـاط الكرواتي ) للتصويت على تشريع ليبرالي استوحي من الضيغة التالية : « الحرية في القومية ، من أجل القومية » .

وأدت هذه الحريـة إلى استعمال اللغـة الكرواتيـة في المـدارس ، وفي الإدارة ، وحتى في الكنيسة ، باتفاق مع روما . وعدا ذلك ، افترضت بلداً غير مقسم . ومن هنا خرجت المطالب لا من أجل كرواتيا التركية ، حتى منطقة بيهـاتش ، وإنمـا

أيضاً من أجل دالماسيا ، التي كانت تقاوم جداً ، وحتى من أجل سلوفينيا التي رفضت قبول وجهات نظر الكرواتيين .

عندئذ ، اتجه الكرواتيون شطر الصرب . وفي ١٨٤٨ ثار صرب هونغاريا أي صرب بانات ، وباشكا ، وبارانيا ضد الهونغاريين . وفي الوقت نفسه ارتسم تضامن بين الكرواتيين والصرب ، وطلب الصرب إعادة إنشاء « فويفودينا » الصرب في جنوب هونغاريا التي كانت تضم لاسيرميا ، وجزءاً من التخوم العسكرية . بارانيا ، وباشكا ، وبانات ، وذهبوا حتى المطالبة بأن تتحد فويفودينا هذه بمملكة كرواتيا - سلافونيا - دالماسيا .

ورأى صرب هونغاريا رسم نوع من اتحاد يوغوسلافي منذ ذلك الحين . وتحقق هذا الاتحاد في الواقع ضد الهونغاريين عندما استخدم الإمبراطور ضدهم الجنود الكرواتيين والصرب ( صرب الإمبراطورية ، لأن الأمير الكسندر تمسك ، عن حذر ، بالبقاء خارج الحرب ) .

ولم تفد كرواتيا من المساعدة التي قدمتها للإمبراطور . فقد سلكت النمسا المنتصرة بعد ١٩٤٩ سياسة مركزية وتمثل ، يوجهها الوزير باخ . فقد حذف الدستور الكرواتي ، وطهر الجهاز الإداري . وشغلت الدوائر الكرواتية بالألمان .

وبدأت تتجرمن أسماء الأماكن وأسماء العائلات . ونمت اللغة الألمانية في المدارس التي كان يجب أن تكون مدارس كرواتية .

واضطرت الحوادث الخارجية الإمبراطور ، - بإضعافها موقف الإمبراطورية - إلى القيام بتنازلات وهنا يجدر ذكر حادثين : حرب إيطاليا ، ومن بعدها ، الحرب بين النمسا وبروسيا ، وواقعة سادوقا ، في ١٨٦٦ .

ففي حرب إيطاليا ، كانت هزيمة النمساويين على يد الفرنسيين في سولفيرينو . وقد غيرت هذه الحرب مجرى الأمور . ففي ١٨٥٩ . كان الإمبراطور على شفا الإفلاس ، فاضطر إلى القيام بتنازلات لشعوب الإمبراطورية . واستعيض عن باخ بوزير ليبرالي ، **غولوشووسكي** الذي حاولت سياسته المصالحة مع الكرواتيين . ووجد ، في مجلس الإمبراطورية ، مستشاران كرواتيان ، أحدهما ستروسماير . ونذكر أيضاً الكاهن راكي ، والمحامي اوجين كفاترنيك وغيرهم .

ولم يدم تحرير النظام . غير أنه في الوقت الذي عادت فيه الإمبراطورية إلى سياسة المركزية والسيطرة على كرواتيا ، كانت واقعة سادوفا ، في ١٨٦٦ . ومنيت النمسا بهزيمة فظيعة من جانب بروسيا ، واضطرت أن تعطي إلى إمبراطوريتها بنية جديدة . وسجل الحكم الثنائي ، في ١٨٦٧ ، ضربة توقف مفاجئة لنهوض القومية الكرواتية ، بتسليمها إلى هونغاريا ، بينما ظلت سلوفينيا ودالماسيا في أيدي النمساويين .

وفي ١٨٦٨ وقعت تسوية هونغارية - كرواتية ( الناغودبا ) ، وكانت ذات صفة غير واضحة ودقيقة : فبالنسبة للهونغاريين ، كان القصد ، الاتحادية الفدرالية ، وحتى استقلال ذاتي إقليمي بسيط ، بينما فهم منها الكرواتيون **وفاقاً** بين دولتين ذاتي سيادة . واعتبر الكرواتيون أن الناغودبا بحق اعتراف باستقلال ذاتي حقيقي ، شبه استقلال لكرواتيا . وكان المواطن الكرواتي مواطناً هونغارياً ، ولكن اللغة الرسمية ، بالنسبة لكرواتيا ، وحتى بالنسبة للسلطات المركزية في بست ، كانت اللغة الكرواتية . وكان بإمكان النواب الكرواتيين أن يتكلموا باللغة الكرواتية ، وكان للجنود الكرواتيين علم كرواتي ، ويتلقون أوامرهم باللغة الكرواتية .

ومع ذلك فإن قائمة الشؤون الذاتية ، التي يسيرها الكرواتيون وحدهم ، كانت قصيرة ( التعليم ، العبادات ، العدل ، الإدارة الداخلية ) . وكان الكرواتيون ممثلين في برلمان بست بـ ٤٠ نائباً في المجلس الأدنى ، و ٣ في المجلس الأعلى . وكان لكرواتيا دياط في اغرام ( زغرب ) وسلطة تنفيذية تتألف من **بان** يعينه الإمبراطور ، و ٣ عمداء ( العدل ، الداخلية ، التعليم والعبادة ) . وكان البان يمثل الحكومة الهونغارية كما يمثل المصالح الكرواتية . فهو يسمى ويعزل من قبل الملك . ولذا فإن الاستقلال الذاتي الكرواتي يكاد لا يؤذي الوحدة الهونغارية في شيء .

وبعد حوادث ١٨٤٨ ، حذفت فويفودينا . ولم يحصل صرب هونغاريا الجنوبية على ذلك الاستقلال الذاتي الذي رجوه عندما شكوا السلاح ضد الهونغاريين . وربطت منطقة فويفودينا المؤقتة بسيرميا المأهولة بالصرب والتابعة لكرواتيا . وبالتالي ضمت كرواتيا أقلية قوية من الصرب ، وكانت النسبة من ٥ / ٤ إلى ٥ / ١ تقريباً ) .

وفي ١٨٧٨ ، كان احتلال البوسنة ـ هرسك ، وسجل هذا العام مرحلة جديدة . فقبل ١٨٧٨ ، استطاع ضغط القومية الكرواتية الوصول إلى بعض النجاح . ولكن الحكومة النمساوية ـ الهونغارية ، بعد ١٨٧٨ ، وقد استقرت جيداً في البوسنة ـ هرسك وسيطرت على المنطقة كلها ، قللت كثيراً من مداراتها للكرواتيين ، في جهودها في المجيرة ، وبدأت الحركة القومية الكرواتية ، نحو آخر القرن ، تأخذ ، برد الفعل ، أشكالاً أكثر عنفاً .

وفي هذا النزاع ، لعبت الحكومة النمساوية ـ الهونغارية على ثلاث لوحات :

أ ـ **على صعيد الناغودبا** ، وقع اتفاق مؤقت لخمسة أعوام . وفي المراجعة الأولى للاتفاق ( في ١٨٧٢ ) ، حصل مندوبو السابور ، برئاسة الأسقف

ستروسماير ، على بعض الاستقلال الذاتي المالي ( من أجل حصة ، نظرية تؤلف ٤٥ ٪ من الموازنة ) . وهذه الفائدة ، في الحقيقة ، وهمية ، لأن الحسابات التفصيلية ، بالتالي ، سويت بشكل يجعل النسبة المئوية أضعف بكثير . ولم يستطع الكرواتيون الحصول على الاعتراف لهم بتمثيل مباشر في الوفود . وفي ١٨٧٨ ، في التوقيع الثاني على الناغودبا ، رفض المجر مراجعة جديدة ، حتى إن الاتفاق طبق بشكل دقيق ، وحاولت الحكومة الهونغارية العدول عن الحريات الممنوحة .

٢ً ـ **على الصعيد العملي** ، سلكت سياسة مجيرة ، وأكثر من ذلك أيضاً استعباد قومي ، مجيرة لم تعرف الهوادة والهدنة إلا في الدور ١٨٧٢ ـ ١٨٧٨ . ففي هذا الدور ألحقت التخوم العسكرية ، التي حذفت في ١٨٧٢ ، شيئاً فشيئاً بالإدارة المدنية ، وأنشئت جامعة في زغرب . ولكن يجب أن يضاف أن الإجراءات الليبرالية التي صوت عليها السابور : ( حرية الصحافة ، حق الاجتماع ، .... ) ظلت ، في الواقع ، دون تطبيق .

وقاوم الكرواتيون جهود المجر لتحديد استعمال اللغة الكرواتية . ولكنهم لم يستطيعوا منع التحايل في الانتخابات ، ولا سيما انطلاقاً من القانون الانتخابي الذي فرض على كرواتيا في ١٨٨٥ ، التي كان سكانها ٢,٥٠٠,٠٠٠ نسمة ، ولا يعطي حق التصويت إلا إلى ٤٥,٠٠٠ ناخب ، نصفهم موظفون ، وفوق ذلك كان عدد من هؤلاء الموظفين هونغاريين . ولم يحل هذا في الانتخابات ، دون تصويت الأموات . وكان المعارضون يمنعون بمختلف الأعذار من الوصول إلى صناديق الانتخابات .

ومع ذلك ، وبالرغم من كل هذه الطرق ، فقد ضم السابور معارضين . ولكن الحكومة لم تتردد في تدخل الجنود الذين يحيطون بصالة الاجتماع ومنعهم

النواب المعادين من الدخول . وهكذا حصلت الحكومة على أكثريات بالاعتماد على الموظفين وعلى ممثلي الأقلية الصربية في كرواتيا أيضاً .

٣ - **على الصعيد السياسي** ، وجدت الحكومة وسيلة شائعة للتلاعب على القومية الكرواتية ومعارضتها بالقومية الصربية . وبعد حذف الفويفودينا ، ضمت كرواتيا سيرميا التي أرسلت ثلاثين نائباً إلى السابور . وكان هؤلاء الثلاثون نائباً موضع حفاوة الحكومة الهونغارية ، في الوقت الذي كانت فيه هذه الحكومة تضطهد صرب جنوب هونغاريا . وكان للحركة القومية الكرواتية هذا الشيء الخاص ، وهو أنها كانت عدوانية وامبريالية ومقتنعة بالتفوق الثقافي على الجماهير الصربية . وقد صرح الكرواتي القومي ستارشيفيتش بالصرب محتقراً : « لو كانوا أذكياء ، لفهموا أننا نعمل لهم ، ولتحضيرهم وبالتالي للعرق بكامله » . إذن يوجد ما يسميه هومان « جامعة كرواتية » ( بان كرواتية ) . وفي كرواتيا نفسها ، كان الكرواتيون يغضبون للأفضال الممنوحة للصرب في بلدهم ، ونزع بعضهم إلى اعتبار البوسنة - هرسك ، التي يسكنها الصرب أرض احتلال خاصة بالكرواتيين ، لا سيا وأن حكومة ڤيننا كانت ترسل إلى البوسنة - هرسك موظفين ، وكان أكثرهم كرواتيين تقريباً .

ومن الطبيعي أن يلجأ الكرواتيون إلى التاريخ للبرهنة على أن كرواتيا وحدها ، في الماضي ، عرفت استقلالاً قومياً حقيقياً ، وأن الصرب كانوا دوماً خاضعين لدولة أجنبية ، وفي الحد الذي وجدت فيه صربيا مستقلة كانت مدينة بذلك إلى الكفاح المجيد الذي كان يقوم به ، في القديم ، الكرواتيون ضد الأتراك . حتى إن ستارسيفيتش ذهب إلى أبعد من ذلك عندما أكد بأنه لا يوجد صرب ، وإنما كرواتيون سموا صرباً بعد أن أصبحوا منشقين أي أرثوذوكس .

ومن المؤكد أن اختلاف الدين لعب دوراً عظيماً في هذا النزاع . ولكن لم

يكن منه سوى تغطية المعارضات القومية . لقد كان الكهان الأرثوذوكس ، عند الصرب ، ينتقدون سياسة ستروسماير ، ويأخذون عليه رغبته في اتحاد الكنيستين ، ولا يعمل إلا في إخفاء الرغبة في وطن كاثوليكي وكرواتي يشمل الصرب . واستنجد الصرب أيضاً بالتاريخ ، بتمثيلهم الكرواتيين المتكثلكين ، خونة للسلافية ، وأضافوا بأنه لولا مقاومة الصرب المستمرة للسيطرة التركية ، لما استطاعت كرواتيا أن تحافظ على استقلالها النسبي ، بالطبع . كما أنهم يلفتون النظر أيضاً إلى أن الكرواتيين قد تبنوا لغة مشتركة ، الستوكافية ، التي لم تكن شيئاً آخر غير الصربية ، وأن الكرواتيين ، بعد كل شيء ، مخطئون في احتقار الشعب الصربي .

وهنا نجدنا أمام موقفين متطرفين ، لكن حكومة بست والحكومة النمساوية لعبتا بهذه المعارضة الدينية والقومية لإضعاف الحركة القومية الكرواتية .

والواقع ، في آخر القرن التاسع عشر ، أن الحركة القومية الكرواتية كانت في خطر كبير ، نظراً لتدفق المجر والألمان في البلاد . فمن ١٨٤٠ إلى ١٩٠٠ انتقل عدد المجر من ٥,٠٠٠ إلى ١٠٣,٠٠٠ في كرواتيا ؛ والألمان من ١٣,٠٠٠ إلى ١٣٦,٠٠٠ . وإذا نسبنا هذا إلى رقم السكان ، نلاحظ بأنه غير عظيم . ولا يمكن القول بأن كرواتيا كانت مستعمرة من قبل المجر والألمان . ولكن المهاجرين للإقامة الدائمة كانت لهم ، على العموم ، أوضاع هامة ، في المدن بخاصة . فقد كانوا يمسكون بالإدارات ، ولم يكن للسابور أي سلطة حقيقية . وكانت الصحافة مكمومة الأفواه . ورتب تنظيم البلد ليكون كله لصالح هونغاريا ، وكادت كرواتيا ، بعد الكثير من الآمال ، أن تصبح أرض استغلال .

ومع ذلك ، ففي آخر القرن ، يرى ، في كرواتيا ، ظهور جيل جديد ، أكثر راديكالية ، وبدأت الحوادث العنيفة وتكاثرت ، وتتعارض فيها مصالح

الكرواتيين والهونغاريين . وفي ١٨٩٥ ، أثناء زيارة الإمبراطور فرانسوا - جوزيف لزغرب ، التي ازدانت بالأعلام المجرية والصربية ، في ١٤ تشرين الأول ، هاجم الجمهور الكرواتي كنيسة صربية ، وأحرق أعلاماً صربية . وفي الغداة كان دور الأعلام المجرية . وأوقفت الضابطة خمسين طالباً ومثلوا أمام المحكمة وهم يحملون الزنبقة ، زهرة الحزب القومي الكرواتي ، وطالبوا بوظائفهم القومية . وعلى إثر ذلك لم يحكم عليهم ، وإنما أجبروا على الذهاب إلى براغ لإتمام دراستهم عوضاً عن إبقائهم في جامعة زغرب التي أنشئت حديثاً .

ونحو ١٩٠٠ ، أخذت المقاومة بين الكرواتيين والصرب تتناقص ونقل العداء ، حيال المجر ، النزاع بين الصرب والكرواتيين إلى الصعيد الثاني . وفي ذلك الحين ، زال أوائل القوميين الكرواتيين ، مثل ستراسيفيتش ، أو عجزوا ، مثل ستروسماير . أما الجيل الصاعد فقد كان أكثر واقعية . وقرب الخطر النمساوي - الهونغاري الحركتين من جديد .

وانطلاقاً من ذلك الحين ، تعددت مظاهرات الشباب ، الصرب والكرواتيين جنباً جنباً في زغرب . وقامت المظاهرات بنفس الروح في بلغراد . وبعد ١٩٠٣ ، كان التقارب ملحوظاً أكثر بكثير أيضاً ، انطلاقاً من الحين الذي أخذت فيه صربيا بوضوح موقفاً مناوئاً للنمسا .

وفي هذا التيار الجديد ، كان الطلاب الذين انتزعوا من كرواتيا وأجبرهم البان خون على الذهاب والدراسة في براغ ، يلعبون دوراً عظيماً ، بسبب اتصالاتهم مع القوميين التشيكيين الذين يوجههم مازاريك . وتعلم الشباب الكرواتيون من تجربتهم الدفاع عن حق الشعوب بحجج واقعية ، وتقبلوا شيئاً فشيئاً فكرة وحدة قومية لسلافيي الجنوب التي لم يعط لها بعد اسماً واضحاً جداً .

وبعد ١٨٩٨ ، شوهد في كرواتيا ، ازدهار الصحف والمجلات التي كانت تعمل

على اتحاد الصرب والكرواتيين وتضع قضية العلاقات مع الحكومة النساوية - الهونغارية على الصعيد العملي والاقتصادي والاجتماعي . ولم تطرح قضية عموميات مبهمة في القومية ، وفي الاستقلال . ويؤخذ على الحكومة سياستها الاستغلالية واحتقارها بأن لها مصالح كرواتية حقيقية : مثال ذلك . رسم الخطوط الحديدية التي قلما أقيمت لمصلحة كرواتيا ونموها الاقتصادي ، وإنما أقيمت من أجل المصالح الستراتيجية للتوغل في البلقان .

وهذه الدلائل كانت تمس الجماهير الشعبية أكثر بكثير مما كان في الماضي . وبميل طبيعي كانت الأعمال الضخمة ، والملكيات الكبرى ، والوظائف الرفيعة في الإدارات ، في أيدي الهونغاريين والنمساويين . ومن هنا يفهم أن الحركة أخذت طابعاً شعبياً . وحتى في بعض مظاهرها ، تقرب من الاشتراكية . وتضم الآن أكثرية البلد . ولذا كانت بحق حركة قومية .

ومع ذلك بقيت المعارضة بين الصرب والكرواتيين ، لا سيما وأن عدداً من القوميين الكرواتيين ظلوا يرتبطون بصيغة كرواتيا المستقلة ذاتياً والمضخمة بالأراضي الصربية ، في إطار النمسا - هونغاريا .

وفي الواقع ، كان القوميون يضاربون إما على صلابة الامبراطورية وإما على ضعفها . ووجد من كانوا يقولون إن الإمبراطورية محكوم عليها بالفناء عاجلاً أو آجلاً ، وستنهار على أثر حرب . وآخرون يقولون بأن الإمبراطورية أقوى منها في أي وقت مضى . ولم يكن هؤلاء مخطئين تماماً منذ أن فرضت النمسا ، في ١٨٧٨ ، إنذاراً على صربيا ، واضطرت روسيا إلى التراجع .

وكان هذان الموقفان الأساسين اللذين اعتمد عليهما في الغالب الإتجاه القومي الكرواتي . فقد وجد إجمالاً من كانوا يبحثون عن التكيف مع الوضع . وكانوا يميلون آنذاك ، في نظام فدرالي نمساوي - هونغاري ، إلى الدفاع عن نوع من

الثلاثية في داخل الإمبراطورية . ووجد من كانوا يميلون إلى الاستقلال . ولكن هؤلاء انقسموا ، هم أيضاً ، إلى فريقين : من كانوا عقلاء بصورة كافية لتصور استقلال كرواتيا وحدها ؛ ومن كانوا يريدون وضع اليد على الأراضي الصربية ، ويعدون كروتة البوسنة - هرسك .

وبعد ١٩٠٣ افتتح دور جديد في تاريخ كرواتيا . فقد قامت ثورة قصر في بلغراد . وأدت في صربيا إلى سلالة جديدة وأيضاً إلى حزب راديكالي مناصر للروس . وبعد قليل ، أدت هزيمة روسيا في الشرق الأقصى إلى تعديل سياستها ، وحشر نفسها من جديد في البلقان . وعندئذ تعرض التوسع النمساوي للتهديد . وفي الوقت الذي كان فيه الكثير من القوميين الكرواتيين يتساءلون عن مصير النمسا - هونغاريا في المستقبل ، كانت الحكومة النمساوية - الهونغارية مضطرة للقيام بتنازلات في اتجاه أكثر حرية .

وفي المقام الثاني ، أي في الوقت الذي كانت الحكومة النمساوية - الهونغارية تميل إلى القيام بتنازلات ليبرالية جديدة ، وجد لدى الحكومة عنصر عسكري كان يعتمد بالضبط على النجاح الذي أحرز في البلقان ، وكان مصمماً على الحصول على نصر حاسم على صربيا التي نجت من الضغط النمساوي وأصبحت مزعجة على الصعد المتوسطية للحكومة . وكانت هذه الحكومة بحاجة إلى مساندة سلافيي إمبراطوريتها ، فضلاً عن أنها كانت تلعب بصورة موازية بالورقة الكرواتية ضد الهونغاريين لتمنعهم من الحصول على استقلالهم الكامل .

وقد ذهب التهديد المحتمل الوقوع بتفتيت الإمبراطورية بالإمبراطور إلى تنازلات ، وفي الوقت نفسه إلى ترتيبات تضع العناصر المحورية من سلافيين وهونغاريين في حالة معارضة ومقاومة .

وأخذت الحركة القومية الكرواتية طابعاً أكثر عنفاً حوالي ١٩٠٠ ، ويلاحظ

جهد المجيرة خاصةً بالظواهر : من ذلك ، في كل مناسبة ، تعدد الأعلام والشعارات الهونغارية ، مما أثار اضطرابات خطيرة في ١٩٠٣ . فقد وقع ضحايا ، وأعلنت حالة الطوارئ في زغرب . وفي الوقت نفسه ، استعيض عن البان خوين ، رجل المجيرة ، بـ البان بيجا سيفيتش ، المعتدل ، حتى إن أكثرية الموجهين الكرواتيين ، بالرغم من النزاع بين الكرواتيين والهونغاريين ، مالوا إلى التقرب من الحكومة الهونغارية .

ولهذا عدة أسباب : اليقين ، في ازدواج النمسا ـ هونغاريا ، بأن هونغاريا هي الأقوى ؛ وبخاصة أن إرادة توسع كرواتيا لم تصطدم بهونغاريا ، وإنما بالنمسا التي تتبعها دالماسيا والبوسنة ـ هرسك .

وفي هذه الظروف السياسية حرر ، في آب ١٩٠٥ ، قرار **فيومه** الذي ترجع المبادرة فيه إلى **رانيسان** ، ووقعه ٢٤ نائباً كرواتياً من الدياطات الإقليمية والرايخستاغ . يعبر القرار عن تضامن الكرواتيين مع الهونغاريين ، تحت شرط ضم دالماسيا إلى كرواتيا ، وعن قوانين أكثر ليبرالية تتعلق بالصحافة والجمعيات والاجتماعات ، وغيرها . وشارك النواب الصرب بهذا القرار . وكانت الحركة التي عارض فيها سلاف الجنوب النمسا ، آنذاك ، عنيفة كثيراً .

ولكن الحكومة الهونغارية لم تجب من جهة ، عرض الكرواتيين ، وتابعت سياسة المجيرة المثيرة . ومن جهة أخرى ، يرى أن حكومة ڤينّا ، في ١٩٠٨ ، أي في الوقت الذي تعد فيه ضم البوسنة ـ هرسك ، قد أثارت ، ضد القومية الصربية والكرواتية ، سياسة قمع ملحوظة ، وبخاصة بإقامة دعوى واسعة في زغرب ، استخدمت فيها وثائق مزورة ، وشهود زور . وما لبثت أن أصبحت بسرعة فضيحة أوربية .

لقد كاد ضم البوسنة ـ هرسك ، في ١٩٠٨ ، أن يثير الحرب . ولكن صربيا

اعترفت به أخيراً ، بعد أن خضعت إلى الإنذار الـذي وجهتـه إليهـا النمسـا ، وعزز هذا الضم موقف النمسا في البلقان وجعل وضع صربيا ضعيفاً .

وهكذا كانت الحالـة عشيـة الوفـاقـات البلقـانيـة في ١٩١١ و ١٩١٢ التي تري تـداخل المطـالب القوميـة للشعوب السـلافيـة في البلقـان بطمـوحـات العـواهـل الشخصية والمشاريع السياسية للدول الكبرى .

وفي هذا الحين ، الذي ظهرت النمسا ـ هونغاريا فيـه أقوى منهـا في أي وقت مضى ، كان من الممكن أن تنفجر الحرب بين لحظـة وأخرى وتهـدد وجـودهـا . كانت الحركة القومية الكرواتية مقسمة بين الاتجاهين اللـذين نلاحظهما بـاستمرار : **أحدهما** يميل إلى كرواتيا المستقلة ذاتياً داخل الإمبراطورية والمستوعبـة للعنـاصر الصربية ، والمستعدة إلى التفاهم مع الهونغـاريـيين ضـد فينّـا . والاتجـاه الآخر كان أكثر ملاءمـة إلى التقـارب مع صربيـا وأقل عنفـاً بقوميتـه ، وجمعـه للكرواتيين ، ولكنه كان أيضاً أضعف من الأول بعد نجاحات النمسا في البلقان .

وعشيـة الحرب العـالميـة الأولى ، يشـاهـد تصلب المـوقف القـومي ، وأفـول الحركـة اليـوغـوسـلافيـة التي لم تحملهـا في ذلـك الحين إلا النقـابـات والعنـاصر الديموقراطية القليلة العدد والقليلة النفاذ ، في هذه البلاد الزراعية أساساً . وجـاء القرار من الحرب . ويفهم أن انهيار الملكية النمسـاويـة ـ الهونغـاريـة قـد أدى في هـذه الظروف إلى تشكيـل مملكـة يـوغـوسـلافيـا **المـوحـدة** ، وعلى أسـاس « الصربيـة » ، وحيث بـالتـالي لم تحقق كرواتيـا أهـدافهـا القوميـة . ولكن دوراً جديداً بدأ في التاريخ القومي لهذه المناطق المدموغ منذ الآن بالانقسـام الـداخلي بين الكرواتيين والصرب ، في نطاق مملكة موحدة حتى الحرب العالمية الثانيـة التي ستفضل قيام النظام الفدرالي .

# الفصل الرابع

## البوسنة ـ هرسك قبل ١٩١٤

### البوسنة ـ هرسك

البوسنة ـ هرسك منطقة هضاب وجبال ، وكانت في الماضي متنازعة باستمرار بين مملكة كرواتيا وصربيا . وهي منطقة قارية ، منفذها الطبيعي والخارجي سبليت ( سبالاتو ) . وظلت مستقلة في السابق تحت سلطة حكامها « البانات » ، وألفت جزءاً من إمبراطورية دوشان الصربية في القرن الرابع عشر . ويمكن أن ترجع حدودها إلى حدود البلاد التي حكمها « البان » كولين ( ١١٦٨ ـ ١٢٠٤ ) : حتى درينا في الشرق . **ونارانتا** في الجنوب ، وسهل ليفنو ، في الغرب .

وقد ضم بان البوسنة **تفردكو** مؤقتاً البوسنة ـ هرسك إلى صربيا في ١٣٧٧ . وأخضعت هزيمة كوسوڤو ، في ١٣٨٩ ، الامارات الصربية في البلقان للأتراك . ومع ذلك فإن تفردكو فتح في ١٣٩٠ مدناً كرواتية ، في جنوب **فيليبيت** ومدينتي **سبليت** و **شيبينيك** الدالماسيتين . ومات في ١٣٩١ . وتفتتت إمبراطوريته ، واندفع الأتراك عندئذ ، في القرن الخامس عشر ، بهجوماتهم حتى ستيريا . ولم تعد القضية قضية حماية مفروضة على الإمارة الصربية ، وإنما الفتح بكل بساطة . وعندما سقطت القسطنطينية ، في ١٤٥٣ ، أصبحت صربيا تابعة لتركيا ، في ١٤٥٩ ، وأخيراً ، في ١٤٦٣ ، ياتشي عاصمة البوسنة .

والحادث الهام هو أن الأغلبية العظمى من الطبقة النبيلة البوشناقية ، وقسماً من السكان ، اعتنقوا الإسلام ، ولكنهم حافظوا على لغتهم وعاداتهم السلافية . وهنا يجب أن نشير إلى الأهمية التي كانت في هذا التاريخ لبدعة ( الهرطقه ) البوغوميل[1] التي نمت انطلاقاً من القرن العاشر في البلقان . وكان لهذا المذهب محتوى ديني ، ولكن نجاحه كان متعلقاً بظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية محلية . وقد اعتنقت الطبقة النبيلة في البوسنة ـ هرسك هذا المذهب وعززت الطابع القومي للكنيسة البوسنية ضد نفوذ روما وطموحات الملوك الكرواتيين الكاثوليكيين

وفي الحقيقة ، تطور أواخر حكام المنطقة من دين إلى آخر ، حسب المصالح السياسية . ففي ١٤٤٦ استخدم سلف آخر ملك البوسنة مساندة الكاثوليك ضد الترك بتصفية البوغوميليين . ومن الممكن أن تكون الهرطقة البوغوميلية قد سهلت اعتناق الإسلام . ومن جهة أخرى ، أدخلت في البلاد الفرانسيسكان لمكافحتها . وحتى أيامنا ظل النظام الفرنسيسكاني يوجه العنصر الكاثوليكي في البوسنة . وبقي معظم السكان أرثودوكسياً .

ووجدت نوعية مشابهة في المؤثرات الفنية البيزنطية في الشرق ، والإيطالية في الغرب . وتحت السيطرة التركية ظل التأثير الحضاري ينفذ في البوسنة من الغرب ، وقد بنى جسر فيشغراد ( راجع رواية ايفو أندريتش ) مهندس معماري راغوزي من راغوزه .

وعندما فتح الأتراك البوسنة ـ هرسك أصبحت أولاً جزءاً من باشاوية كبرى تضم ٨ سناجق . وهذه السناجق لا تمتد فحسب على البوسنة ـ هرسك وإنما أيضاً على قسم من كرواتيا ، وسلافونيا ودالماسيا .

---

(١) هرطقة البوغوميليين هي هرطقة بلغارية استوحت منها الهرطقة الكترية والفودوازية

ولكن ، بعد تراجع الترك ، في آخر القرن السابع عشر ( معاهـدة كارلوفيتز ، ١٦٩٩ ) وفي بداية القرن الثـامن عشر ( معـاهـدة بو يـارشيفـاتش ١٧١٨ ) عـادت مناطق كرواتيا وسلافونيا إلى مملكة كرواتيا . وتركت دالماسيا إلى البندقية .

وكان النظام الإداري التركي متسامحاً نسبياً شريطة أن تدفع الضريبة .

وفي القرن التـاسـع عشر أمسكت الطبقـة النبيلـة البـوسنيـة المسلمـة بـإدارة البلاد ، تحت ألقاب مختلفـة : قـاضي ، متسلم ، قبطـان ، وتقـاسمت السلطـة مع الانكشاريين الذين كان زعمـاؤهم منعمين بـإقطـاعـات عسكريـة . ووجـد وزير يمثل السلطان ، ودون سلطة تقريباً . ويقيم في ترافنيك .

وحاولت المنطقة أن تنجو من الخدمة العسكرية عندما ألغى السلطـان محمود الثـاني ، في ١٨٢٦ ، الجيش الانكشـاري ، وأراد أن يفرض في الإمبراطـوريـة العثمانيـة كلهـا التجنيـد النظـامي . وثـارت البوسنـة ، واضطرت الإمبراطورية التركية أن تناضل ست سنوات ضد البوشناقيين قبل أن تخضع البلاد .

وفي ١٨٣٩ ، استصـدر الصـدر الأعظم ، رشيـد بـاشـا ، « ريشليو التركي » ، مرسوم خطي - شريف ، وألغى بموجبـه ، نظريـاً ، النظـام الإقطـاعي ، الـذي قـامت عليـه الإدارة المـدنيـة والعسكريـة في الإمبراطـوريـة ، وأدخـل الخـدمـة العسكرية الإجبارية . ولم تطبق في البوسنة بسبب معارضة الطبقة النبيلة وعـدم وجود هيئـة موظفين أكفـاء لوضع الإصلاح موضع التنفيـذ ، وظلت الأمـور على حالها .

إلا أن إصـلاح الضرائب وحـده قـد أدخـل ، وكان يطـالـب بضريبـة **العشر** بشدة أكثر مما في السابق . وفرض البكوات بدورهم أتاوات جـديـدة على الفلاحين الذين تفاقمت حالتهم .

وانطلاقاً من استقلال صربيا في ١٨٢٩ ، كان للعواطف القومية لسلافيي البوسنة نقطة استناد في الخارج . وازداد التوتر في البوسنة على الصعيد السياسي وعلى الصعيد الاجتماعي معاً ، وفاقمت أخيراً محاولات تحديث وتنظيم الحكومة العثمانية مصير الشعب . وفي ١٨٥٠ ، قمع جيش تركي معارضة البكوات . وقسمت البوسنة إلى دوائر إدارية جديدة . وأقيم فيها موظفون جدد ، وضبط نظام الضرائب : العشر ، والضرائب على الدور ، ورسوم البدل على المسيحيين الذين لا يتطوعون للخدمة العسكرية ، وضرائب على المنتجات الاستهلاكية الأكثر شيوعاً : التبغ ، قطعان الماعز وبخاصة غير الشعبية ، على الخوخ المستخدم لصنع الشراب الروحي[١] ، الكحول النموذجي لأوربه الوسطى والبلقانية .

ودخلت البلاد في حالة فوضى ومقاومة سلبية حيال الإمبراطورية العثمانية . وفر العديد من الفلاحين إلى النمسا . وآخرون ، لتأمين أمنهم الخاص . أصبحوا معمرين ليكون لهم حماة . وأقام الباشا في سيرايڤو حيث أنشأت النمسا قنصلية عامة في ١٨٥٠ . وفي ١٨٥٩ ، أثارت الحكومة النمساوية عقد مؤتمر القسطنطينية بين مندوبي البكوات والفلاحين . ولكن قانون ١٨٥٩ حافظ على الوضع الراهن الاجتماعي . وحاولت الحكومة النمساوية ، بتدخلها على هذا النحو مباشرة لدى القسطنطينية ، أن تضعف سلطة البكوات المسلمين وتتصالح مع الشعب .

واستمرت الثورات في البوسنة ـ هرسك ، ولا سيا بعد أن حصلت تدخلات الدول الأجنبية على بعض النتائج . وكانت الثورة العامة في ١٨٧٥ ذات طابع معاد للترك ، ولكنها في الوقت نفسه ذات محتوى اجتماعي . لأنها ، من وجهة نظر الفلاحين ، موجهة ضد كبار الملاك . وقد تلت بقليل زيارة الإمبراطور

---

(١) LA Slivavice

فرانسوا - جوزيف دالماسيا ، في ١١ نيسان ١٨٧٥ ، واستقبل فيها وفداً من فلاحي البوسنة - هرسك .

ضمت الثورة لأول مرة الأرثوذوكس والكاثوليك تحت إدارة الكهنة ، وتسببت بهجرة جديدة للاجئين فى النمسا - هونغاريا . وضمت البوسنة - هرسك آنذاك نحو نصف مليون صربي أرثوذوكسي ، ونحو ٤٥٠,٠٠٠ صربي مسلم ، و ٢٠٠,٠٠٠ صربي كاثوليكي ، مع بعض الأقليات .

وفي ١٩٠٦ كان السكان ١,٨٠٠,٠٠٠ نسمة ، وما يقارب بقليل ٦٠٠,٠٠٠ مسلم ، وما يقارب ٨٠٠,٠٠٠ أرثوذوكسي ، ونحو ٣٦٠,٠٠٠ كاثوليكي .

وعندما دخل النمساويون البوسنة - هرسك ، في ١٨٧٨ ، اصطدموا بمقاومة عنيفة . ومع ذلك فقد كان الجيش النمساوي تحت امرة كرواتي . وقد أرادت الحكومة النمساوية أن تعطي الجيش قائداً سلافياً وهو الجنرال فيليبوفيتش . وقبل أن يدخل فيليبوفيتش جيوشه إلى البوسنة - هرسك ألقى بنداء هام لأنه يدل جيداً على العلاقات التي ستقوم بين دولة محتلة وشعب مفتوح :

« يا سكان البوسنة - هرسك »

« لقد اجتاز جيش إمبراطور النمسا ، ملك هونغاريا ، حدود بلدكم . ولم يأت عدواً ، ليفتح البلاد بالقوة . لقد أتى صديقاً ، ليضع حداً للفوضى التي لا تعكر منذ سنوات البوسنة - هرسك فحسب وإنما أيضاً مناطق حدود النمسا - هونغاريا . وإن الامبراطور الملك لا يمكنه أن يرى طويلاً أعمال العنف والاضطرابات تسود في جوار بلاده ، والبؤس والعوز يصيب حدود دوله . ولقد لفت انتباه الدول الأجنبية إلى وضعكم ، وقرر مجلس الأمم بالإجماع أن تعيد النمسا - هونغاريا إليكم السلام والازدهار اللذين فقدتموهما منذ زمن طويل

وإن صاحب الجلالة السلطان ، الذي تهمه سعادتكم شعر بأنه ملزم بأن يعهد بكم إلى حماية صديقه القوي ، الإمبراطور ـ الملك .

وأمر الإمبراطور ـ الملك بأن يتمتع جميع أبناء هذا البلد بحقوق واحدة حسب القانون ، وان حياة ودين وأموال الجميع يجب أن تكون محمية .

يا سكان البوسنة ـ هرسك . ضعوا أنفسكم بثقة تحت الحماية الجيدة لعلم النمسا ـ هونغاريا . واستقبلوا جنودنا كأصدقاء . واخضعوا للسلطات . وعودوا لشؤونكم ، وستحمى ثمار عملكم » .

وبالرغم من هذا الإعلان ، لاقت الحكومة النمساوية بعض الصعوبات في احتلال البلاد ، واضطر الجنرال فيليبوفيتش إلى النضال . وفعل ذلك مراراً . وبخاصة في بيهاتش وسيرايڤو . ولم يكن الجيش التركي ضده لأن السلطان قبل الاحتلال « المؤقت » للبوسنة ـ هرسك التي ظلت تركية من الوجهة النظرية ، أما السكان أنفسهم . وبخاصة الصرب الأرثوذوكس والمسلمون فقد رفضوا الاحتلال النمساوي .

واقتصر السلطان على إرسال رسولين إلى الجنرال فيليبوفيتش يحملان احتجاجاً أفلاطونياً . رفض فيليبوفيتش قبوله . وعندئذ وضعه الرسولان على قدمي حصانه . ولكن شعب البوسنة ـ هرسك نفسه نظم مقاومة حقيقية ضد المجتاحين . واعتبر زعماء المقاومة متمردين وأشقياء ، وزعماء عصابة ، وأصبحوا الآن في الأسطورة القومية للبوسنة ، وبخاصة الزعيم الشهير هادزولويو .

وقد لفظ كتاب وسياح في هذا الموضوع كلمة « قوميات مستعارة » ، والحقيقة أنه وجدت عاطفة قومية في البوسنة ، وتأكدت بخاصة انطلاقاً من الاحتلال النمساوي وتوضعت فوق العقائد الدينية .

وفوق ذلك يمكن القول بأن العاطفة القومية السلافية ، التي قلما كانت معادية - للترك ، ولكنها معادية للنمسا بخاصة ، تحتوي فروقاً في اللون . فقد تقرب البوشناق الكاثوليك من الكرواتيين على الأكثر ونظر البوشناق المسلمون ، ولا سيما البوشناق الأرثوذوكس ، نحو صربيا . ولكن الاحتلال الأجنبي أثر بشكل موحٍ ووعى الشعب البوشناقي بأصالته وتضامنه مع شعوب البلقان السلافية .

إن الاحتلال النمساوي ، الذي كانت حجته بالضبط ثورة الهرسك ضد الأتراك ، قد أثار بالحال مقاومة شعبية ذات طبيعة وطنية . ودار الكفاح العنيف أمام سيرايڤو ، بعد لقاءات مختلفة دموية في فجاج البوسنة الشمالية . وتوصل جيش الاحتلال إلى سيرايڤو ، في ١٨ آب ، يوم عيد ميلاد فرانسوا - جوزيف . وفي الوقت نفسه وصل إلى المدينة ثلاثة قوام مقام حاجي لويو . وكانت هذه الحرب حرباً مقدسة ووطنية . وشارك الشعب في النضال . وأصلحت بسرعة بعض المدافع التي وضعتها الحامية التركية المجلية خارج الاستعمال . وطرد بصفة عدو الممثل الرسمي للسلطان لدى الأركان الإمبراطورية . وفي فجر ١٩ آب ، هجمت أربعة ألوية نمساوية ، تدعمها بطارية مدفعية على ربوة غوريتزا . وفي الساعة التاسعة ، وصلت كتيبة إلى البيوت الأولى ، ولكنها لم تستطع الذهاب إلى أبعد من ذلك . وأخيراً فتحت المدفعية طريقاً . وسقطت القلعة ظهراً ، وكسرت المقاومة المنظمة ، ولكن حرب الشوارع ظلت حتى المساء ، مستشرية ويائسة . حتى إن النساء قاتلت وقتلت . وأطلق النمساويون على هذه المدينة الخشبية قنابل محرقة . وفي الساعة الخامسة مساءً ، دخل الجنرال فيليبوفيتش قصر الباشا ، بينما كانت ١٠١ طلقة مدفع تحيي من القلعة العلم الأسود والأصفر الذي ستقتلعه بعد أربعين عاماً تقريباً ، عواصف إعصار الحرب العالمية الأولى .

وسيحول الاحتلال النمساوي قليلاً قليلاً ظروف وجود الشعب البوشناقي . والقصة التاريخية « جسر على الدرينا » تصف بصورة عظيمة التغيرات الطارئة على الحياة وعلى نفسية الشعب البوشناقي معاً ، كما تصف بشكل يدعو إلى الإعجاب الاتصال بين إدارة جديدة لبلد متطور ومنظم ، النمسا - هونغاريا ، وبين منطقة متخلفة ، ما زالت منطوية على نفسها ، البوسنة - هرسك ، ولكن أيضاً ما يمكن أن تكون قوة الجمود عند شعب يقاوم بكل الوسائل تجديدات تزعج عاداته ، وتؤلف أعباء جديدة ، ذات صفة تقدمية ، ولكنها في الواقع ، في الظروف السياسية التي أدخلت فيها ، تظهر كنوع من إغاظة للشعب الخاضع .

« يقول الروائي ، ولكن الجنود منذ الخريف ، بدؤوا ينصرفون تدريجياً وبصورة غير ملحوظة . وأخذ عددهم يقل شيئاً فشيئاً . وبقيت فصائل الدرك وحدها . وأخذت مواقعها . واستقرت بغية إقامة قطعية . وفي الوقت نفسه ، بدأ الموظفون يأتون صغاراً وكباراً ، ومستخدمين مع أسرهم وخدمهم . وبعدهم الحرفيون ، والفنيون لبعض الأعمال ؛ ولأشغال ومهن مجهولة عندنا بعد . ووجد بين الوافدين تشيكيون ، وبولونيون ، وكرواتيون ، وهونغاريون وألمان . وفي البدء ، يبدو أنهم سقطوا هنا عرضاً ، كما لو جاءت بهم الريح ، كما لو جاؤوا مؤقتاً ليعيشوا كثيراً أو قليلاً الحياة التي عشناها دوماً ، وكما لو أن السلطات المدنية كانت تريد أن تطيل بعض الوقت أيضاً الاحتلال الذي بدأ به الجيش . ومع ذلك ، وكلما مضى شهر رأى تضخم عدد الأجانب . ولكن الذي أدهش سكان المدينة . وأفعمهم عجباً وحذراً ، ليس عددهم وإنما خططهم الواسعة وغير المفهومة ، ونشاطهم الذي لا يعرف الكلل ، والثبات الذي ينجزون به هذه الأعمال . وهؤلاء الأجانب لا يبقون هادئين ولا يسمحون لشخص بالبقاء هادئاً . وقد قيل إنهم بالشبكات غير المرئية ، ولكنها أصبحت محسوسة رويداً رويداً ، من القوانين ، والأنظمة ، والبراءات ، كانوا مصممين على أن يحطموا إلى الأبد الناس ،

والحيوانات والأشياء ، وأن يغيروا كل شيء ، وأن يقلبوا كل شيء حولهم ، المظهر الخارجي للمدينة ، وعادات الناس وأخلاقهم من المهد إلى اللحد . وكانوا يقومون بذلك بهدوء ، ودون كلام كثير ، ودون عنف ، ودون إشارات ، حتى إن أحداً لا يجد مبرراً لمقاومتهم . وإذا اصطدموا صدفة بعدم فهم ، وإذا سجلوا بعض المقاومة ، توقفوا حالاً ، وناقشوا في مكان ما ، غير مرئيين ، وغيروا فقط وجهة عملهم وطريقته . وأوصلوا مع ذلك كل ما كانوا قرروه إلى غايته .

« إن كل ما يقومون به يبدو بسيطاً ، بل ولا معقولاً . كانوا يمسحون بعض الحقول البور ، ويدمغون الأشجار في الغابة . ويفتشون دورات المياه والبلاليع ، ويفحصون أسنان الخيول والأبقار . ويتحققون من الأوزان والمكاييل ، ويستعلمون عن الأمراض التي يشكو منها الشعب ، وعن عدد وأسماء الأشجار المثمرة ، وجنس الأغنام والطيور ، وقيل بأنهم كانوا يتسلون . إن كل هذه الاهتمامات كانت تمر على هذا النحو غير مفهومة ، وتافهة ، وعابثة في نظر الشعب . وفجأة ، ابتلع في مكان ما كل ما أنجز بكثير من الإمعان والغيرة ، دون أن يترك آثاراً ، كما لو أعدم إلى الأبد . ولكن أحياناً ، وغالباً بعد سنة كاملة ، وعندما ينسى الشعب الشيء تماماً ، يصعد في وضح النهار معنى هذه الإجراءات اللامعقولة ظاهراً ، والمنسية منذ زمن طويل . فقد استدعي إلى القصر البلدي زعماء الأحياء ، وأبلغوا الأوامر الجديدة في قطع الغابات ، والكفاح ضد التيفوس ، والشكل الذي تباع به الفواكه والحلوى ، أو تذاكر مرور الحيوانات . وهكذا كان كل يوم يرى مجيء نظام جديد . ومع كل نظام ، كان كل إنسان يرى تضييقاً على حرياته الفردية ، أو توسيعاً لفروضه .

« ولكن حياة المدينة والقرى . وكل السكان معاً ، توسعت وتضخمت . وفي المنازل ، لم يتغير شيء عند الأتراك ولا أيضاً عند الصرب . وكان الناس يعيشون

ويعملون ويتسلون كما في الماضي . يعجن العجين في المعجن ، وتحمص القهوة في المدخنة ، ويغلى الغسيل في القدر ، ويغسل في محلول الصود . وكان النسيج بالأنوال ، والتطريز على الطامبور . وحوفظ تماماً على العادات القديمة . والاحتفالات بالزواج . أما السلوك الجديد الذي أدخله الأجانب . فكان الناس يتوشوشون به كشيء لا يصدق » .

« وكما تعلم الناس أن يشتغلوا ويعيشوا في كل زمن كانوا يشتغلون ويعيشون بعد خمسة عشرة سنة أو عشرين سنة على الاحتلال » .

« وبالمقابل ، تغير المظهر الخارجي للمدن بصورة مرئية بسرعة . وهؤلاء الناس الذين يتمسكون في منازلهم بتقاليدهم القديمة ولا يفكرون في تغييرها ، تكيفوا بسهولة كافية مع التغير الطارىء في مدينتهم ، ومن المؤكد أنهم تقبلوه بعد تذمرات وعجب طويل قليل أو كثير ، كما يحدث دوماً في كل مكان في ظروف مماثلة . وشكل الحياة الجديد يعني في الحقيقة خليطاً من القديم والجديد . وقد اصطدمت القيم القديمة بالجديدة وقاومتها ، واختلطت بها وتعايشت معها كما لو كانت تنتظر أن ترى أيها تبقى بعد الأخرى » .

ووجد حاكم نمساوي عام في سيرايفو . وخلفت إدارة ( محافظ ونائب محافظ ) الإدارة التركية . وكان ما يقارب ٥٠ ٪ من هذه الإدارة كرواتيا ، ولكن وجد أيضاً ، بين هؤلاء الإداريين ، بولونيون ، وسلوفين ، ومجر ، وألمان . وحاولت الحكومة مع ذلك أن ترسل إداريين سلافيين بسبب تقارب اللغات . وفي ١٩٠٧ أيضاً كان على أكثر من ٩٠٠٠ موظف نحو ٢٥٠٠ بوشناقي ـ هرسكي ، يعملون فقط في الوظائف الثانوية الملحقة .

إن ما أتت به النمسا ، كان ، دون أي شك ، النظام والأمن ، والسرعة الكبرى في المواصلات ، ونمو الطرق والسكك الحديدية ذات الطريق الضيق .

وفي الحقيقة إن رسمها كذلك كان لغاية ستراتيجية ، ومصلحة البوسنة ـ هرسك تدخل قليلاً في خط الحساب . وهكذا لم يوجد ارتباط حقيقي بين البوسنة والشاطىء الدالماسي ، إن لم يكن بواسطة راغوز ، على حين أن الموانى الطبيعية للبوسنة في الحقيقة ، هي سبليت ، وشيبينيك .

ووصف الاحتلال بتحويل بعض أحياء المدن . وعلى سبيل المثال أقيمت في سيرايقو عمائر حديثة ، ومدارس ، ومستشفيات ، ولكنها تركت إلى جانبها مدينة قديمة تماماً .

ومما أتت به الإدارة النمساوية أيضاً ، الضرائب ، وكانت تجبى بكثير من الشدة . وقد ارتفع نتاجها ، في ١٨٧٩ إلى بضعة ملايين من الكورونات . وصعد ، في ١٩٠٨ ، إلى ما يقارب ٦٧ مليون كورون . ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار زيادة السكان وبعض النمو الاقتصادي في هذه الفترة .

وكان شعب البوسنة ـ هرسك يشعر شيئاً فشيئاً بوضوح باستغلال الأجانب ، وعلى الأقل في الريف أكثر من المدينة ، وبصورة عامة عند الأرثوذوكس الصرب . وفضلت الحكومة النمساوية الكرواتيين الكاثوليك ، حتى إن عددهم ازداد بالهجرة بشكل واضح وبخاصة في المدن . وسلمت البوسنة لضغط الكنيسة الكاثوليكية : فقد أقام فيها اليسوعيون . وحتى ذلك الحين كان الرهبان الفرنسيسكان ، الذين يمثلون عنصراً قومياً يمسكون بيدهم السكان الكاثوليك . وشيد فيها عدد عظيم جداً من الكنائس ، بشكل لا يتناسب مع أهمية السكان الكاثوليك . وأنشئت مدرسة كهنوتية في ترافنيك ، وكان اليسوعيون يعلمون فيها لتشكيل الكهان المرتبطين بنمو التعليم الديني الكاثوليكي وباتحاد الكنائس .

أما الأتراك فقد تناقص عددهم . وزالت أيضاً العناصر المعادية للاحتلال

النمساوي للبوسنة - هرسك . وكان الأتراك المسلمون يهمون قليلاً الحكومة النمساوية وتسلك حيالهم سياسة تساهل باعتبارهم غير قابلين للتمثل .

وقد حمل عمل الحكومة النمساوية على السكان الصرب الأرثوذوكس . وكانت العاطفة القومية المناوئة للنمسا عاطفة الصرب الأرثوذوكس والمسلمين . وكانت سياسة الحكومة النمساوية كلها تنزع إلى إضعاف وحل القومية الصربية بمهاجمتها بالانحراف عن الدين وبواسطة المدارس .

ويعتبر مثال التعليم الابتدائي نموذجياً . فقد أنشأت الحكومة النمساوية مدارس عامة ، يمكن أن توصف بأنها « علمانية » . وفي هذا المعنى كان يقبل فيها أطفال من جميع المذاهب . ولكن هذه المدارس ، في الواقع ، كانت تنافس المدارس الأرثوذوكسية وحدها . وكان لهذه المدارس الأخيرة نظام مزعج يخنقها : إغلاق لأسباب صحية ؛ رفض الشهادات الإجبارية لأهلية المعلمين ؛ التفضيل الممنوح من أجل نفقات التعليم الثانوي لتلاميذ المدارس العامة أو الكاثوليكية ، على التلاميذ المتخرجين من المدارس الأرثوذوكسية .

وكانت سياسة الحكومة النمساوية المناوئة للصرب يشجعها المستوى الثقافي للبوشناق ، فقد كان متديناً نسبياً وبخاصة عند البوشناق الأرثوذوكس والمسلمين .

ولم يكن بإمكان الحكومة النمساوية أن تأمل بتمثيل هذه الكتلة السلافية ، ولا أن تحببها بالنمسا . ولكن أسلوبها كان يقتضي إنكار الطابع الصربي للشعب البوسني ، وتنمية نوع من الوطنية الإقليمية ، ومنع أهل البوسنة - هرسك من الاتجاه شطر صربيا .

وبالرغم من أن البوسنة - هرسك « احتلت مؤقتاً » ، وبالرغم من أنها ما زالت تؤلف جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ( لقد بقيت حتى ١٩٠٨ وفي هذا

التاريخ ضمتها النمسا - هونغاريا دونما حيطة أو حذر ) ، فلم يكن لها أي حظ بالعودة إلى تركيا . ولكن في هذه الظروف ، بالنسبة إلى البلاد السلافية الأخرى ، وضعت بحق قضية العلاقات بين البوسنة - هرسك والنمسا - هونغاريا . لقد أرادت النمسا - هونغاريا أن تمنع كل خطر تقارب مع صربيا المستقلة ، وكافحت ما سمي بـ « الصربية » . وقبلت نوعاً من وطنية إقليمية ، كما دل على ذلك جيداً هومان . ويمكن أن تتكيف معها في نطاق الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية غير المتجانسة عرقياً .

وعملت الحكومة على عدم الاعتراف بالبوشناق كالصرب ، وأنكرت أيضاً وجود لغة صربية في البوسنة . وكان الصرب الأرثوذوكس يوصفون بأنهم « يونان شرقيون غير متحدين » ، أما الآخرون فكانوا كاثوليك ومسلمين . وكان يعتقد بوجود لغة بوسنية خاصة ، ولم تكن هذه شيئاً آخر غير لهجة من الصربية . وحذف من الجرائد اسم صربيا .

ولنر في هومان مثالاً جذاباً جداً : إن كاللي الذي لم يكن بعد حاكماً عاماً للبوسنة - هرسك ، وبهذه الصفة منظماً للنضال ضد « الصربية » ، كتب بأنه يوجد في البوسنة ثلاثة أديان وشعب واحد ، الشعب الصربي . وعندما أصبح حاكماً عاماً وضع كتابه الخاص على قائمة الكتب الممنوعة .

وهذه التدابير التي تهدف إلى تنمية قومية محلية ، موضعية ، أسهمت قطعاً ومباشرة في تنمية الوجدان القومي في الجماهير الريفية ، بإعطائها لكل قرار متخذ معنى وأهمية تتجاوز النطاق الإقليمي ، حتى إن النمساويين عززوا دون أن يريدوا ، العاطفة القومية . وفي ١٩٠٨ ، أي في الوقت الذي تضم فيه النمسا البوسنة - هرسك كان الشعب كله معادياً للنمساويين ، حتى كرواتيي البوسنة الذين شعروا بأنهم منفصلون عن كرواتيا . وفي ذلك الحين شعرت البوسنة -

هرسك شيئاً فشيئاً بثقل الغل النمساوي . وفي كل سنة كان الكرواتيون يجتازون نهر الساڤ سباحةً ويذهبون ليقبلوا التراب الكرواتي الموجود في الجهة الأخرى ، في برود . وكان البوسنيون الأرثوذوكس يفعلون كذلك أيضاً على نهر الدرينا الذي يخطط الحدود التي تفصل البوسنة - هرسك عن صربيا .

لقد أتى الضم بحركة اقتصادية في البلاد . فعلى الصعيد الإداري . وإذا كان الغل النمساوي المتشدد خلف إدارة تركية فوضوية ولكنها بالإجمال متسامحة جداً ، وبالتالي إذا أثقلت الإدارة الأجنبية كثيراً على البوسنة - هرسك ، فقد وجدت بالمقابل تحويلات إيجابية . لقد أتى الاحتلال بروؤس أموال ، ونمى التعليم . وإذا فضل بعض طبقات السكان ، فقد رفع المستوى العام للتربية في البلاد .

لقد خلق النمو الاقتصادي طبقة عاملة ممثلة قليلاً في بداية القرن : بنحو ٥٠,٠٠٠ عامل ( ١٠٠,٠٠٠ في ١٩١٤ ، وهذا الرقم ضعيف بالنسبة للسكان ) . وأدى إلى نمو طبقة بورجوازية ، طبقة رجال الأعمال ، وفي القسم الأعظم منها من أصل أجنبي . وظهرت الجرائد في المدن ، من صحافة بورجوازية ، وصحافة عالمية ، بصورة متأخرة ، نحو ١٩٠٥ - ١٩١٠ .

وفي ١٩٠٩ ، منحت البوسنة - هرسك دستوراً يؤكد في البلاد سلطة طبقة بورجوازية وطبقة نبيلة تملك الأرض . وجرت انتخابات ظهر فيها الجهل العام للشعب . وفي انتخابات ١٩١٠ صوت أناس لقيصر كوسوڤو ( لازار ، المتوفى في ١٣٨٩ ) ، ولملك كرواتيا ، زفونيمير ، وفي ١٩١٣ لسلطان القسطنطينية الذي حصل على ٣٠٠ صوت في قرية صغيرة في الهرسك .

ومع ذلك ، فإن هذه الانتخابات ، ووجود مجلس وبورجوازية في المدن ،

وفرق عمال صغيرة ، وصحافة ، تسجل تقدماً عظيماً لا في رفع المستوى الثقافي فحسب ، وإنما أيضاً في ردود الفعل التي نمت ضد الحكومة النمساوية التي كان هدفها جعل البوسنة - هرسك إقليماً مستقلاً ذاتياً في الإمبراطورية ليس له أي حظ للخضوع إلى صربيا المجاورة .

وفي المعارضة ، وجدت البورجوازية البوسنية ، الوطنية ، والمستعدة للكثير من الوفاق والتسوية مع الفرق العمالية والشباب المفكرين .

وكان العمال الذين يشتغلون جنباً إلى جنب مع العمال الوافدين من النمسا ، ينتسبون إلى الفرق الاجتماعية - الديمقراطية في ڤينّا أو في بودابست . والرابطات العمالية ، النقابات العمالية ، كانت متأخرة جداً ، أي أتت متأخرة جداً ، وظهرت فقط قبيل ١٩١٤ . ولكن العمال كانوا متأثرين بشدة بالعمال الأجانب . وكان بينهم من كان يعمل في الصحافة ، وأكثر من ذلك أيضاً عمال البناء ، وكانوا أكثر من مستخدمي السكك الحديدية الذين كانوا في القسم الأعظم منهم أجانب . ولا يلاحظ التضامن العمالي ، على العموم ، من أجل عمال البلاد الذين كانت أجورهم أضعف كثيراً من أجور عمال الخارج . وكان هؤلاء يوصفون بـ « حملة الحقائب » ويمثلون في الغالب منافسين يحتلون أفضل الأمكنة .

أما الشبان الذين درسوا في الجامعات النمساوية ، في سرنوفيتش أو في ڤينّا ، وأحياناً كانوا مفكرين عاطلين عن العمل ، فقد ألفوا قيادات ثورية ، وساعدتها صربيا ، بعد ١٩٠٣ ، بالرغم من جهود الحكومة النمساوية .

وأصبحت البوسنة - هرسك مركز تجمع الإرهابيين الذين يشتغلون لحساب القوميات السلافية . وبدأت محاولات الاغتيال . وحتى بداية القرن العشرين عرفت البوسنة - هرسك القليل من الاضطرابات ، باستثناء ما جرى في ١٨٨٩ ، أثناء إدخال الخدمة العسكرية الإجبارية . ولكن الحال كانت مغايرة عشية

الحرب العالميـة الأولى . ففي ١٩١٠ ، حـاول صربي من الهرسـك قتـل الجنرال فارسانين الذي يمثل الإمبراطور في السابور ، وكانت هذه المحـاولـة الأولى لسلسلـة محاولات اغتيال كان آخرها اغتيال سيرايڤو ، في ١٥ حزيران ١٩١٤ ، الـذي أثـار الحرب العالمية .

وهكذا نرى في البوسنة ـ هرسك عاطفة أصالة قومية قـديمـة ووعيـاً قوميـاً حـديث العهـد ، نمـا في آخر القرن التـاسـع عشر ، برد الفعـل ضـد الاحتـلال الأجنبي . وكانت البـلاد متطـورة قليـلاً بعـد ، وخـاضعـة لاستغـلال من طـابـع استعماري . وكانت مركز مشـاريع قوميـة سلافيـة في البلقـان . لأنهـا كانت بلـداً متطوراً قليلاً ومعقداً في بُناه الدينية والعنصرية .

# الفصل الخامس

## القضية الماكيدونية وبلغاريا

إذا قلنا ماكيدونيا تذكرنا فيليب والاسكندر الماكيدونيين . ولكن هذه الذكريات التاريخية قليلة الوزن عندما يتكلم عن الشعوب والأمم ، لأن قبائل البلاغونيين والالليريين والميديين والتراكيين لا تهمنا ، وإنما الشعوب التي كانت تسكن ماكيدونيا في الوقت الذي كان يمكن وجود عاطفة عامة مبهمة في الانتساب إلى جماعة عرقية واحدة في إطار دولة واحدة . وكذلك لا يهمنا اسم ماكيدونيا أكثر من محتواه . وفي الحقيقة ، إن الاسم القديم لماكيدونيا زال في الوقت الذي حدثت فيه الهجرات السلافية في البلقان ، وظهر من جديد تحت قلم السياح الأجانب والكتاب البلقانيين في عهد الاحتلال التركي انطلاقاً من القرن الخامس عشر .

إن حدود ماكيدونيا غير مؤكدة جغرافياً . وتحت السيطرة التركية كان للمسيحيين المتعلمين نزعة في نقل هذه الحدود حتى الادرياتيك ، في الغرب ، وحتى بحر إيجه في الجنوب . وعلى كل حال ، كانوا يتصورون ماكيدونيا واسعة أيضاً وبنفس الحدود التي عينها لها قديماً جغرافي العصر القديم ، سترابون .

وتأتي الصعوبة من أن شبه الجزيرة كانت تضم شعوباً مختلفة : إغريق ، البان ، صرب ، بلغار ، وهذان الشعبان الأخيران لهما لغات متجاورة ، وبعد ١٨٣٠ ، إذا وضعت اليونان وإمارة صربية جانباً ، فإن جميع الأراضي البلقانية ، وبالتالي ماكيدونيا ، توجد تحت سيطرة واحدة أجنبية وهي سيطرة الأتراك ،

دون أن تطابق التقسيمات الإدارية الحدود اللغوية . ومن جهة أخرى ، إذا استعملنا الأدلة الجغرافية لأسباب اقتصادية وسياسية ، فإن مفهوم ماكيدونيا يأخذ بالطبع معنى واسعاً : فهي سهل مرتفع ومتقطع ، وتسيطر عليه جبال عالية بارتفاع ٢ إلى ٣٠٠٠ متر ، وتنحني إلى الجنوب ـ الشرقي نحو بحر إيجه ، وتجتازها أربعة أنهار : **الفاردار** ، **الميستا** ، **والشتروما** ، **والبستريتسا** . فهي إذن ليست ماكيدونيا الحالية المحدودة كثيراً في نطاق الاتحاد الفدرالي اليوغوسلافي . وفي زمن تركيا ، حيث لم يستعمل التعبير « ماكيدونيا » وإنما التعبير « روميلي » . وفي الوقت الذي لا توضع فيه القضية الماكيدونية بتعابير قومية ، إلا برد فعل ضد الأتراك ، كان العلماء المختصون في القضايا البلقانية يفهمون ماكيدونيا بالمعنى الواسع ، في ما كان يمكن أن يسمى حدودها الطبيعية الجغرافية بصورة أساسية دون اعتبار القوميات الظاهرية التي تشتمل عليها .

ولقد شهد القرن التاسع عشر بمناسبة ماكيدونيا ، نزاعاً بين صربيا ، المستقلة منذ ١٨٣٠ ، وبلغاريا ، التي أنشئت على مرحلتين : ١٨٧٨ و ١٨٨٥ . وكانت هذه المنطقة الخاضعة بعد للترك واقعة بين الدولتين وتطالب بها كل منهما دون الكلام عن اليونان التي صغرت مفهوم ماكيدونيا وردته إلى القسم الجنوبي من البلاد الذي يتمثل فيه العنصر اليوناني بشدة ، وهو ولاية سالونيك ، لتطالب بامتلاكه ، وهو ما حصلت عليه فيما بعد .

ومن الوجهة الإدارية ، تبلغ مساحة ماكيدونيا التركية ، في حدودها الطبيعية التي هي ليست حدود قوميات ، نحو ٦٥,٠٠٠ كم٢ ، وتضم ثلاث ولايات : **سالونيك** ، **موناستير** ( بيتولا ) و **سكوبيا** . وهذه الولايات مقسمة إلى سناجق . ولكن الولايات كانت تطغي في الشمال على صربيا القديمة ( ايبك ، نوفيبازار ، ميتروفيتسا ) وعلى البانيا وتسّاليا .

وفي ١٩١٣ ، قسمت المنطقة بين صربيا ، وبلغاريا واليونان . وفي ١٩١٩ ، في صلح نوبّي منحت صربيا ، عدا ما كانت قد حصلت عليه ، منطقة ستروميتسا ، التي كانت في السابق لبلغاريا .

وإذا أخذنا بالإحصاءات البلغارية ، كان سكان ماكيدونيا في ١٩١٢ نحو ٢,٣٥٠,٠٠٠ نسمة موزعين كما يلي :

١,١٠٠,٠٠٠ بلغاري

٥٥٠,٠٠٠ تركي

٢٦٨,٠٠٠ يوناني

١٩٤,٠٠٠ الباني

دون حساب الأقليات الأخرى ( التسيغان ٤٣,٠٠٠ ، الخ ... )

وفي هذا الإحصاء لم يكن الصرب موضع بحث . أما بالنسبة للبلغاريين فإنهم يرون أن الماكيدونيين بلغاريون ؛ وبالنسبة للصرب ، ماكيدونيون ، إذ يمكن وصفهم بسهولة بلغاريين ـ ماكيدونيين .

ولإيضاح هذه الحالة التي تلفت النظر والمعقدة في ماكيدونيا ، يجب أن نتذكر أن البلد تسلّف اي أصبح سلافياً في القرن السادس ، وتشكلت فيه دول صغيرة كافحت الإمبراطورية البيزنطية ، وبصورة خاصة ، مملكة بلغاريا التي ضمت ماكيدونيا نحو منتصف القرن التاسع حتى سقوطها في بداية القرن الحادي عشر . وفي منتصف القرن الثالث عشر وجد أن العنصر اليوناني أخذ يتعزز نحو الجنوب . إثر جهود الأباطرة البيزنطيين . ثم جاء الفتح التركي ، وفي القرن الخامس عشر ، سقطت سالونيك في ١٤٣٠ .

وفي الحقيقة ، إن الفتح غَيَّرَ بخاصة المدن المحتلة أو التي شادها الأتراك : نقاطاً ستراتيجية ، أو مراكز حاميات . ولذا فإن التركيب العنصري لمنطقة

الجنوب حيث كانت المدن اليونانية عديدة ، قد تغير كثيراً . وتتركت المنطقة . وقتل اليونان أو اعتنقوا الإسلام . ومع ذلك استعادت الكنيسة نفوذها على أسس أخرى ، لأن الإمبراطورية العثمانية لا تعرف الأمم بل الأديان . ومثلت بطريركية القسطنطينية ، حيال الحكومة العثمانية . كل الشعوب المسيحية . وتبع القسم الجنوبي ـ الشرقي من ماكيدونيا القسطنطينية مباشرة . وفي الشمال أنشئت ابرشية أوكريدا التابعة للبطريركية .

وفي الحقيقة إن الوزير الأعظم سوكولفيتش ، ليرضي الصرب ، قد أقام في ١٥٥٧ بطريركية صربية ، بطريركية ايبك التي دامت قرنين ، وحذفت في ١٧٦٦ ـ ١٧٦٧ تحت ضغط اليونان .

ونجم عن ذلك أن السكان اليونانيين ـ الألبانيين في جنوب منطقة سالونيك بخاصة ، وتساليا أيضاً ، قد تهيلنوا أي أصبحوا هيلانيين ( يونانيين ) بسرعة . وبالتالي ، كان القسم الجنوبي من ماكيدونيا يونانياً ، مع جزر صغيرة بلغارية ، في آخر القرن التاسع عشر . والباقي كان سلافياً وبلغة تقرب من البلغارية ، وسيصبح موضع نزاع ، كما قلنا ، بين صربيا وبلغاريا .

من هم البلغاريون ؟

نحو آخر القرن الخامس ، احتل السلافيون الأراضي الواقعة في شمال نهر الدانوب ، وهاجموا في القرن السادس الأقاليم البيزنطية . وكانوا في الشرق مجاورين للبلغاريين الذين احتلوا في ذلك الحين شواطئ البحر الأسود . وفي القرن السابع أقام السلافيون في شبه الجزيرة البلقانية وفي الربع الأخير من القرن السادس وصل البلغاريون ، وهم من أصل تركي ـ تتري قريب للهرن ، بدورهم ، إلى نهر الدانوب الأدنى وأخضعوا السلافيين المقيمين من قبل واختلطوا بهم .

إن البلغاريين ، من وجهة النظر العرقية . من أصل خليط . ولكنهم

سلافيون من حيث الحضارة واللغة . وفي القرن الثامن تشكلت دولة بلغارية . وكان على بيزنطة أن تكافح ضدها . حتى إن القيصر البلغاري **كروم** ، تقدم حتى القسطنطينية في بداية القرن التاسع . واعتنق البلغاريون المسيحية . وفي عهد القيصر **سيميون** ( ٨٩٣ ـ ٩٢٧ ) تشكلت مملكة واسعة احتوت ماكيدونيا وضمتها الإمبراطورية الاغريقية إليها في القرن الحادي عشر . وكانت بداية القرن الثالث عشر دور تجديد للدولة البلغارية التي كانت تلامس في حينه ثلاثة بحار : البحر الأسود ، وبحر إيجه والبحر الأدرياتيك . وسقطت تحت هجمات الصرب في الشمال ، وبخاصة الأتراك الذين احتلوا في آخر القرن الرابع عشر كل شبه جزيرة البلقان . وحولوا بلغاريا إلى باشاوية . ولم تستعد القومية البلغارية إطاراً دَوْلياً إلا في ١٨٧٨ ، في معاهدة برلين . ولكن المهم ، من وجهة النظر الماكيدونية ، أن نتذكر الامتداد العظيم للدولة البلغارية في العصر الوسيط الذي أفاد حجةً لمطالب بلغاريا في القرن التاسع عشر .

وقد تداخلت هذه المطالب بمطالب الصرب ، الفرع الغربي لسلافيي البلقان الذين أسسوا في القرن الرابع عشر إمبراطورية صربية كانت في نزاع مع البلغاريين ، وتحتوي في عهد الملك دوسان ( ١٣٣٤ ـ ١٣٥٥ ) ، مع ماكيدونيا ، أكبر جزء في البلقان .

ولم توضع قضية القوميات بتعابير حادة . في هذه المناطق ، ما دامت البلاد الواقعة بين البانيا والبحر الأسود . على المجرى الأعلى لنهر المورافا الصربي والمجرى الأعلى لنهر فاردار ، في أيدي الأتراك . ولكن الحال تغيرت انطلاقاً من الزمن الذي أصبحت فيه صربيا ، في ١٨٣٠ ، إمارة مستقلة ذاتياً ، وقطب جذب لجميع السلافيين البلقانيين الذين كانوا يخضعون لنير الأتراك ، وبخاصة عندما حصلت روسيا ، في إطار سياستها البلقانية ، من الإمبراطورية العثمانية ، في ١٨٧٠ ، على

إنشاء اكسرخوسية بلغارية انتزعت من البطريركية اليونانية في القسطنطينية الإدارة المباشرة للكنيسة الأرثوذوكسية في منطقة كاملة تطابق بلغاريا الحالية وماكيدونيا .

لقد تم إنشاء هذه الاكسرخوسية الدينية ضد اليونان ، ولكنه بتسهيله عمل الكنيسة البلغارية المستقلة ذاتياً أقام نفوذين أحدهما ضد الآخر : بلغاري وصربي ، يتنازعان ماكيدونيا التي ما زال وعيها القومي غير أكيد . ومع ذلك ، فلم تكن إمارة صربيا غير محبذة لإنشاء الدائرة الدينية ، على اعتبار أن لهذه الامارة كنيستها الخاصة ، وعلى اعتبار أن المناطق التي ستتبع منذ الآن الاكسرخوسية الدينية البلغارية توجد في أيدي الأتراك ، وكان من المستحيل إعطاء أي استقلال إلى الكنيسة السلافية إلا في حالة تحقيقه في الإطار البلغاري . ولكن ، منذ ذلك الحين ، وبخاصة عندما أحدثت ، الإمارة البلغارية ، في ١٨٧٨ ، وأمكن لعمل الاكسرخوسية الدينية أن يعتمد على دولة متشكلة ، اعتبر إنشاء هذه المجموعة الدينية من قبل البلغاريين حجةً لصالح القومية البلغارية ، وهذا ما أنكره الصرب عليهم . وإن تطبيق فرمان ١٨٧٠ ، الذي أحدث الاكسرخوسية الدينية لمنطقة كاملة ، وبصورة دقيقة القسم الأعظم من ماكيدونيا ، سكوبيا ، اوخريد ، قد اعتمد على استفتاء ؛ ولكن الاستفتاء الساحق لصالح الدائرة الدينية ، كما لاحظ الصرب ، قد جرى ضد اليونان ، لأسباب دينية وأيضاً قومية ، ولكن لقومية سلافية أكثر منها بلغارية . ومن هنا نشأ سوء تفاهم متفاقم بعد ١٨٧٨ بالعمل القومي الخاص الذي قامت به الإمارة البلغارية ، بواسطة الاكسرخوسية الدينية .

وهذا لا يعني ، على الصعيد القومي ، بأن البلغاريين مخطئون تماماً . فاللغة الماكيدونية قريبة من اللغة البلغارية ، وأقرب إلى البلغارية من الصربية . ومن

وجهة نظر المصالح الاقتصادية ، لا تتجه كل مختلف مناطق ماكيدونيا صوب الجهة الصربية ، ولا شطر الجهة اليونانية ، وإنما نحو الشرق أيضاً . والقضية إذن ذات وعي قومي ماكيدوني ، وعي أصالة خاصة ، متميزة في آن واحد عن صربيا وبلغاريا . وقد ألح الصرب على هذا الوعي القومي مصرحين بأنه ملائم لاتحاد مع صربيا ، بينما اعتبر البلغاريون ماكيدونيا منطقة يسكنها بلغاريون .

ومن الممكن متابعة هذا النزاع في المؤلفات التي كتبها الصرب والبلغاريون ، غداة الحرب العالمية الأولى ، في مؤتمر السلام عندما نوقشت حدود الدول البلقانية . ومن المهم بخاصة أن نقارن الآراء التي تغذيها الحجج المتعاكسة ، من جهة ، حجج الأستاذ **بيليتش** ، من جامعة بلغراد ، ومن جهة أخرى حجج الأستاذ **ايفانوف** ، من جامعة صوفيا . والحل الذي جيء به للقضية الماكدونية كان حلاً صربياً : إن القسم الأعظم من ماكيدونيا ، خارجاً عن ماكيدونيا اليونانية ، في الجنوب ، المهلينة بوضوح ، ألف جزءاً من مملكة الصرب والكرواتيين والسلوفين التي لم تأخذ سياستها المركزية والتمثيلية مطلقاً بعين الاعتبار تطلعات الماكيدونيين إلى الاستقلال الذاتي .

وقصارى القول ، ألفت ماكيدونيا ، في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، دولة بلغتها ونظمها ومؤسساتها . وهذا لا يمكن أن يرضي البلغاريين ، ولكنه يعيد على الأقل لماكيدونيا أصالتها ، ويهدئ عواطفها القومية . ومن المؤكد ، من جهة أخرى ، أن وجود ماكيدونيا في إطار دَوْلي ، اليوم ، يعزز هذه الأصالة ، ويضعف الحجج التي يمكن أن تتقدم بها بلغاريا في مطالبها الماكيدونية .

لقد كانت ماكيدونيا تحت السيطرة التركية مضطربة باستمرار بثورات معادية للأتراك ترتبط بثورات البلقان عامة . والمهم من وجهة نظر نمو العاطفة

القومية ، هو أن التطور الاقتصادي ، البطيء ، قد حول نشاط وسكنى المدن ، التي كانت في الأصل ، وسط شعب سلافي من المزارعين ، إلى مراكز إدارية تركية . وهكذا تضخم العنصر السلافي في مدن ماكيدونيا ، في **سكوبيا** ، و **بريلب** و **بيتولا** ( موناستير ) ، و **كوستانديل** واستقر الحرفيون ، والتجار ( الفلاحون في الأصل ) في المدن وتجمعوا في أصناف ، انطلاقاً من القرن الثامن عشر . وأخذوا يناقشون القضايا المهنية والدينية في مجالس ، تحت سلطة الاكليروس الأرثودوكسي . وحتى ١٨٧٠ كان الاكليروس الأعلى يونانياً ، والاكليروس الأدنى بلغارياً أو ماكيدونياً . وبعد ١٨٧٠ كان بلغارياً .

وفي القرن التاسع عشر ، كان لماكيدونيا تجارة نشيطة مع الخارج وتصدر القطن ، والتبغ ، والجلود . ولم تكن جميع الأعمال في أيدي الأتراك ، وإنما في أيدي اليونان والبلغاريين الماكيدونيين .

وفي هذه البيئة المدنية والتاجرة ، كان بعض ممثليها يعيشون في الخارج . فقد كان يوجد بلغاريون ـ ماكيدونيون في بودابست ، وفي ڤينّا ، وليبتزيغ . وفيها بدأت نهضة قومية حقيقية ، ومن الصعب أن نرى ما إذا كانت ، في الأصل ، بلغارية أو ماكيدونية ، ولكنها سبقت النهضة البلغارية وبلاد الشرق البلغارية .

وفي القرن الثامن عشر ، لم يوجد بعد معارضة بين الصرب والبلغاريين . وهكذا فإن الكاتب والنقاش زيفاروفيتش ، المولود في ماكيدونيا ، طبع في ڤينّا ، في ١٧٤١ ، ستيماتوغرافيا ، بما في ذلك الشعارات البلغارية واليوغوسلافية وصور القديسين البلغاريين والصربيين . ونودي به من قبل الصرب والبلغاريين « الغيور على الوطن البلغاري » ، و « البلغاري » في ذلك العصر لا يذكر بدولة بلغارية ، حتى ولا بأمة بلغارية أضيق في حدودها العرقية مما يتصور اليوم .

إن التجار الماكيدونيين هم الذين ساعدوا بهباتهم على طبع الابجديات والتقويمات ( إن أول تقويم بلغاري يرجع تاريخه إلى ١٨١٨ ) وآثار الكتاب الماكيدونيين الذين كتبوا باللغة البلغارية . وفي هذا الاعتبار لعب الراهب باتسي ، المولود في ماكيدونيا الشمالية ، دوراً أساسياً في إعلان حقوق اللغة والقومية البلغارية . ودوّن تاريخاً سلافياً ـ بلغارياً في ١٧٦٢ ، وظل هذا التاريخ مخطوطة خلال ما يقارب القرن ، ونشر بشكل نسخ ، في القرن الثامن عشر وفي بداية القرن التاسع عشر . وطبع لأول مرة في ١٨٤٤ . ومارس هذا المؤلف نفوذاً عظيماً في تنمية العاطفة القومية عند البلغاريين والماكيدونيين . ولكنه لم يكتب مطلقاً ضد الصربيين . وهو قبل كل شيء نصير سلافي وموجه ، بخاصة ضد اليونان وضد ظلم الاكليروس اليوناني :

يقول الكاتب : « لقد استلهمت من حب حار لشعبي ، ووطني . وتحملت الكثير من العناء لأجمع من مؤلفات مختلفة المعلومات الضرورية لعرض هذه الأهداف الغالية على قلب الشعب البلغاري . لقد كتبته لكم ، يا من تعزون شعبكم ، ووطنكم ، ولغتكم ، وتشعرون بالكرامة القومية . وماذا أقول فيكم يا من تعيشون في العجز إزاء شعبكم ، وتغبطون القومية الأجنبية ، وتتعلمون القراءة والكلام باللغة الإغريقية ؟ » أيها الجنون ، لم تخجل من أن تقول أنك بلغاري ، وأن تقرأ وتتكلم لغتك ؟ ألم يكن للبلغاريين مملكة ذات سيادة خلال الكثير من السنين ، وحكموا أمجاداً على الأرض كلها ؟ لقد أخذوا الضريبة مرات كثيرة من الرومانيين الأشداء والإغريق اللطفاء . وان الأباطرة والملوك الأجانب قد زوجوهم بناتهم المقدسات بغية السلام والصداقة مع القيصر البلغاري . لقد كان البلغاريون أمجد الشعوب السلافية كلها ، وأول من كان لهم قياصرة ، وأول من كان لهم بطريرك ، وأول الذين اعتنقوا المسيحية واحتلوا أراضي واسعة ، وخرج أوائل القديسين السلافيين من الشعب البلغاري . ولكن أيها المجنون هل تخجل

من عرقك ، وتترك الروح الأجنبية تتغلغل في جسدك . ولعلك تقول إن الإغريق أمهر وأمدن ، والبلغاريين سذج وحمقى وليس عندهم كلمات ماهرة للإقناع ، ومن الأفضل اللحاق بالإغريق . الهذا يهجر الاغريقي لغته ، وعرقه ، وتعليمه كما تفعل دون الحصول على ربح ؟ أيها البلغاري ، لا تخدع نفسك ، وكن واعياً لعرقك . إن البساطة ، حسن النية البلغارية ، تتجاوز النعومة « الإغريقية » .

لقد كانت حربة القومية الماكيدونية موجهة ضد الإغريق . ولكن النهضة البلغارية ـ الماكيدونية المدفوعة باستعمال اللغة البلغارية ، تلقت سنداً قوياً من دير جبل آتوس . ففي القسم الإغريقي من ماكيدونيا ، حيث توجد أهم المدن ، والموانئ المتعددة السكان ، مثل سالونيك ، كان عند هؤلاء الذين يمكن أن يسموا القوميين البلغاريين ، أنفذ الوسائل . ففي سالونيك طبعت المؤلفات الأولى باللغة الشعبية البلغارية في سنوات ١٨٣٠ .

بيد أن البلغاريين ـ الماكيدونيين في منتصف القرن التاسع عشر أيضاً وقفوا ضد الإغريق . ومن المهم أن نلاحظ أن كرواتياً ، وهو المطران ستروسماير ، في ١٨٦١ ، نشر على نفقته مجموعة كبيرة من الأغاني الشعبية البلغارية ، وأن أول شاعر بلغاري رثى في أشعاره مصير بلاده الحزين هو الماكيدوني **زينزيفوف** وارتفع غناؤه في ١٨٦٢ ضد الإغريق :

للقومية ، وللعدل ، وللغة أجدادنا .

ماكيدونيا أرض ممتازة ولن تكون إغريقية أبداً أبداً .

« إن الخمائل ، والغابات والجبال ، وحتى أحجار هذا التراب ، والعصافير وأسماك نهر الفاردار ، والأحياء والأموات سيقومون ليصيحوا بأوربة والعالم : أنا بلغاري ، أنا بلغاري ، والبلغار يعيشون في هذا البلد » .

وفي تاريخ العاطفة القومية الماكيدونية يوجد تاريخان هامان : **الأول : ١٨٥٦ ، بعد حرب القرم ، ومعاهدة باريس** ، وفيه اضطرت الإمبراطورية العثمانية أن تقبل ، على الأقل نظرياً ، المساواة بين العبادات والعروق ، واللغات ، في الأراضي البلقانية التي تحتلها ، وأدى ذلك إلى نمو مباشر للمدارس الابتدائية التي يعطى فيها التعليم المختلط بلغات البلاد . وكانت ماكيدونيا ، في القرن التاسع عشر ، من وجهة النظر هذه ، أكثر تقدماً من بعض البلاد ، مثل البوسنة .

**الثاني : ١٨٧٠ : إنشاء الاكسرخوسية البلغارية** ، وانطلاقاً منها كثرت المدارس وتعددت ، تحت إدارة الطوائف الدينية . وكان في ماكيدونيا ، في ١٩١٢ ، عشية تحريرها من الترك ، أكثر من ١١٠٠ مدرسة تضم ٦٥٠٠٠ تلميذ ، وهذا الرقم متواضع ، ولكنه أعلى نسبياً ممّا في البلاد البلقانية الأخرى ، وذلك دون حساب المدارس الكاثوليكية والبروتستانتية ، وكانت هذه قليلة العدد . ووجدت أيضاً عدة جيمنازات ( مدارس ثانوية ) ، ودور معلمين لتكوين المعلمين في سكوبيا وموناستير .

بيد أن التوتر العام ، بين الإمبراطورية العثمانية والشعوب السلافية في البلقان ، ازداد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر . ولم يكن فقط منازعات دينية تفرق في هذه المنطقة من ماكيدونيا ، الإغريق ، والصرب والبلغاريين ، دون السلافيين والأتراك ، وإنما ثورات عنيفة ذات طابع قومي . ففي ١٨٧٦ ، وفي ١٨٧٨ ، قامت عدة ثورات في ماكيدونيا . ومع ذلك ، ترك مؤتمر برلين المنطقة في يد الأتراك . وليمدد هؤلاء سلطتهم المترنحة الضعيفة ، حاولوا تشديد الانقسامات بين الإغريق والبلغاريين والصربيين لاسيا وأن إنشاء إمارة بلغارية جهز القومية المعادية للترك بسند سياسي جديد .

وفي الوقت نفسه ، احتلت النمسا ـ هونغاريا البوسنة ـ هرسك وفرضت في ١٨٨٢ على صربيا معاهدة سرية تعهدت هذه الأخيرة بموجبها الامتناع عن كل دعاية قومية في الأراضي التي تحتلها النمسا ، ولكنها دفعت صربيا إلى التدخل في الجنوب الشرقي الأوربي ضد الامارة البلغارية تعويضاً لها .

وفي ١٨٨٥ انفجرت الحرب بين صربيا وبلغاريا التي اتحدت حديثاً مع الروميلي الشرقية لتشكيل بلغاريا . وفي هذا العصر لم يسيطر الخلاف كثيراً بين البلغاريين والإغريق ، هذا الخلاف الذي سيستأنف مع ذلك في القرن العشرين ، وإنما الذي سيطر هو الخلاف بين البلغاريين والصربيين ، بسبب ماكيدونيا . وسيلاحظ أيضاً أن روسيا ، بعد أن حبذت وشجعت إنشاء إمارة بلغاريا المستقلة ذاتياً ، التي تساعدها على معارضة النفوذ النمساوي ـ الهونغاري ، وضعت ثقل سياستها الخارجية في الشرق الأقصى حتى الحرب البائسة مع اليابان ، في ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ . وللحفاظ على نوع من التوازن في البلقان ، بعد تشكيل بلغاريا في ١٨٨٥ ، دعمت المطالب الصربية في ماكيدونيا . ويسجل الأستاذ البلغاري إيفانوف أن القنصل الروسي في موناستير نشر ، في ١٨٩٩ ، إحصائية اعتبر فيها الشعب البلغاري في ماكيدونيا بكل بساطة سلافياً ، متخلياً عن وجهة النظر البلغارية

ومن جهة أخرى ، حاول الأتراك أن يضربوا العنصر البلغاري . وسهلت طريقة جباية الضرائب تدمير الشعب تدميراً منظماً . فقد كان التعامل . في حال عدم دفع الضرائب ، إقامة الجنود في القرى وإجراء الجباية من المتأخرين بالقوة . ونجم عن ذلك ردود فعل عنيفة من قبل السكان ، واتبعت بمذابح امتدت عبر تاريخ ماكيدونيا كله ، في آخر القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين .

ولكن الأسباب الاقتصادية ، الأسباب الضريبية ، لا توضح وحدها فوران

الشعب . فقد نمت عاطفة قومية ماكيدونية اعتبرها الصرب موجهة نحوهم ، واعتبرها البلغاريون نصيراً بلغارياً . وتشكلت حركة قومية هدفها التحرير السياسي ، وينبغي القول بأنها كانت تستند غالباً على البلغاريين ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قسماً من ماكيدونيا ، في الشمال ، كان ينظر شطر بلغراد لا شطر صوفيا .

وفي ١٨٩٣ ، تشكلت منظمة ثورية ماكيدونية أخذت اسم « المنظمة الداخلية » ، واستطاعت ، في ١٨٩٦ ، عقد مجلس عام لزعمائها . وكانت تدعم من بلغاريا ، من لجنة ماكيدونية عليا أثارت ، في ١٨٩٥ ، ثورة في ماكيدونيا الشمالية وأغرقها الأتراك بالدماء . ومنذ ذلك الحين تعددت الحوادث الدامية . ولم تكن الحركة القومية البلغارية - الماكيدونية واقع نخبة فقط في ذلك العصر ، بل كانت تعتمد أيضاً على عناصر شعبية . وفي ١٨٩١ ، ولأول مرة صدرت جريدة يومية سياسية ، وظهر ، بين الثوريين الذين يعملون لتحرير ماكيدونيا ، أناس تثقفوا في مدرسة الاشتراكيين الروس .

وشهدت ماكيدونيا منذ ذلك الحين حالة ثورة دائمة حتى الثورة العامة في ١٩٠٣ التي أشعلت البلاد كلها حتى المنطقة الساحلية المهلينة جداً ، لأن الإرهابيين الماكيدونيين دمروا البنك العثماني في سالونيك ، وأحرقوا في الميناء سفينة فرنسية ، « الوادي الكبير » ، وكانت تنقل مؤناً للجيش التركي ، وقطعوا مجاري الغاز في المدينة . وأعدمت الحكومة التركية مرتكبي هذه المحاولات وذبحت أكثر من ٢٠٠ شخص ينتسبون إلى الأقلية البلغارية - الماكيدونية ، وأسروا أو نفوا ألفاً آخرين .

ولكن محاولات اغتيال سالونيك كانت نقطة انطلاق للثورة في كل ماكيدونيا في صيف ١٩٠٣ .

لقد استطاع الثوريون الماكيدونيون بقيامهم بحرب الأنصار ، وبخاصة باستعمالهم الجبال مراكز لمعسكرات عسكرية وملاجئ للسكان المدنيين ، أن يهزموا خلال عدة أشهر جيشاً تركياً من ٨٠,٠٠٠ رجل . وجرى معظم المعارك والكفاح نحو الشمال خارجاً عن المنطقة المهلينة ، في منطقة موناستير وأدت إلى اجتياح عام للبلاد . وقد أعطى عنها فكرة تقرير السفير الفرنسي في القسطنطينية ، كونستان الذي وجه إلى دلكاسه وزير الشؤون الخارجية ، في ١١ آب ١٩٠٣ ، وفيه يقول : « لا يمكن للمرء أن يخفي عن نفسه أن الحالة خطيرة ، وبخاصة في ولاية موناستير التي يبدو أن الثوار اتخذوها مركزاً لعملياتهم . وفي كل يوم أعمال قبيحة جديدة ( وهذا هو رأي من يجعل نفسه من وجهة النظر المناصرة للحكومة ، والتركية ، أي من وجهة نظر النظام ) تلاحظ من جانب العصابات ، حرائق القرى التركية أو المحاصيل الخاصة بالمسلمين ، وقطع الخطوط البرقية ، ودمار محطات السكك الحديدية ، وخطف عمال الطرق وقتلهم ، ولم تنم في الماضي ، في أي وقت ، حركة الثورة نشاطاً كهذا النشاط ، ولا أيضاً عدداً كبيراً من الثوار قاوموا في الريف . وإن أناساً على العموم حسنو الاطلاع أكدوا بأنهم أكثر من ثلاثين ألفاً تحت السلاح . واعلم جيداً أنه يفهم من هذا الرقم أن الفلاحين ، الذين ضاقوا ذرعاً من خوفهم دوماً ، بأن يقتلوا بالرصاص من قبل أناس شركاء للبلغاريين ، ومن قبل آخرين جواسيس للأتراك ، قد هجروا قراهم وأسرهم ، وربما قاتلوا دون كبير حماس . واعلم أيضاً بأنهم جميعاً ليسوا مسلمين تماماً . على أن ما يبقى صحيحاً على الأقل في الساعة الحالية في ولاية موناستير ، هو أن الجيوش التركية ، الكثيرة العدد مع ذلك ، عاجزة عن تحقيق النظام ، وأن حادثاً وحيداً حتى الآن ، وهو أن قرية خروتشيفو في أيدي الثوار منذ عدة أيام دون أن تستطيع السلطة التوصل إلى استعادتها » .

لقد أثارت ثورة ماكيدونيا في ١٩٠٣ تدخل الدول الأوربية ونص اتفاق

**مورتزتغ** ( في ستيريـا ) بين الإمبراطور نيقولا الثـاني وفرانسوا - جوزيف على الإصلاح الإداري في ماكيدونيا . ولكنهما كانـا عـاجزين عن فرضـه على الحكومـة العثمانية .

ودامت الحالة المضطربة في مـاكيـدونيـا حتى الحروب البلقـانيـة من ١٩١٢ - ١٩١٣ . وفي ١٩٠٨ تمت مقـابلـة في روفـال بين ملـك إنكلترا وإمبراطـور روسيـا تناولت احتمال منح ماكيدونيـا الاستقلال الـذاتي . ولكن الحكومـة العثـمانيـة التي كان يوجهها في ذلك الحين جماعة « تركيا الفتاة » ردت بالحال وأعلنت في تركيـا النظام الـدستوري ، وبـذلـك انتزعت من الـدول الأوربيـة كل عـذر للتـدخل . ولكن الإجراءات الليبراليــة تخلي عنهـا في ١٩٠٩ . ومنــع فرمــان تركي يتعلــق بالجمعيات كل تنظيم على أساس القوميات . وسمح للجمعيـات الـدينيـة والمهنيـة . ولكن لا يوجد إلا قومية واحدة في الدولة ، القومية العثمانية .

وعــاد العمـل الثـوري بــالحــال ، ودام حتى حرب ١٩١٢ التي كانت حرب تألب ، حرب اتحـاد بلقـاني من البلغـاريين والصربيين ومن رجـال الجبل الأسود واليونان ضد تركيا . وشاركت ماكيدونيا بنصيبها ، باعتبارهـا منطقـة تركيـة ، في النضال بجمع جوقة مؤلفة من ١٥٠٠٠ رجل .

وما أن غلبت تركيا في هذه الحرب إلا وأثار تقسيم مـاكيـدونيـا ، بـالحـال ، معارضة ، من بلغاريا من جهة ، ومن صربيا واليونـان ، من جهـة أخرى . وعلى أثر ذلك ، قامت الحرب البلقانية الثانية ، في ١٩١٣ ، وفيهـا هزمت بلغـاريـا من قبل حلفائها القدامى ، وفي نهايتها عقدت معاهدة بخارست ، في ١٠ آب ١٩١٣ ولم تعط لبلغاريا إلا فؤائد ضعيفـة أرضيـة ، وخصت القسم الأعظم من مـاكيـدونيـا باليونان وصربيا .

والآن يجب أن نلمح إلى النظرية الصربية المتعلقة بماكيدونيا ، لأن ماكيدونيا السلافية ، في مساحتها الكبرى ، أعطيت لمملكة صربيا ، وتؤلف اليوم في إطار الاتحاد الفيدرالي اليوغوسلافي ، دولة مستقلة ذاتياً .

وحتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، يمكن القول بأن النزاع بين صربيا وبلغاريا لم يكن خطيراً . فقد فكرت صربيا ، عوضاً عن احتمال ضم منطقة ماكيدونيا ، باتحاد فدرالي صربي ـ بلغاري . ولكن صربيا في ذلك العصر لم تكن إلا امارة ، وبلغاريا ، كدولة لا وجود لها . ولكن وجهة النظر الصربية تبدلت بعد ١٨٧٠ ، وبخاصة بعد ١٨٧٨ .

ومن جهة أخرى ، إن الحكومة الصربية المعلقة على السياسة النمساوية ـ الهونغارية ، لا تستطيع بلوغ الأراضي الصربية من جهة البوسنة ـ هرسك التي يحتلها النمساويون ، ولذا جرت نفسها إلى مطالبات من جهة ماكيدونيا مبررةً مزاعمها بالتاريخ واللغة ، والاثنوغرافيا التي تفيد في البرهان على أن العاطفة القومية الماكيدونية لم تكن عميقة أبداً ، ولا موطدة ، وأن الماكيدونيين لا يشعرون بأنهم صرب ولا بلغاريون ، وأن القصد في الحقيقة ، في ماكيدونيا ، السلافيون ببساطة ، وأن آثار الحضارة المادية البلغارية نادرة أو لا وجود لها .

ويجيب البلغاريون بأن هذه الأراضي الماكيدونية كانت تحت نير الأتراك المباشر ، لأنهم كانوا قريبين جداً من القسطنطينية ، وأنهم تحملوا المذابح والتخريبات المستمرة ، وأنه لا يوجد شيء فائق للعادة إذا زال قسم كبير من شواهد الحضارة البلغارية .

ومن جهة أخرى ، اعتمدت الحكومة الصربية على الملتمسات التي أرسلت إلى الحكومة الصربية في ١٨٧٨ . وفيها يبدو أن عدداً عظيماً من شخصيات مناطق

شمال ووسط ماكيدونيا طالبوا في الواقع ، باتحادهم مع الحكومة الصربية . وهذا ما يوضحه بيليتش على هذا النحو : « نظراً إلى أنه لا يوجد في شبه الجزيرة البلقانية إلا الإمارة الصربية حتى ١٨٧٨ ، فإن الوعي القومي الماكيدوني وجد كامل تحقيقه في وحدة سياسية وقومية مع صربيا . أما وقد تحررت بلغاريا في ١٨٧٨ ، فإن امكانيات تحرير الماكيدونيين أصبحت مضاعفة . وقد اتجه الوعي القومي الماكيدوني حسب هذه الإمكانية المزدوجة » .

ثم يبرهن المؤلف على أن التطلعات الماكيدونية في الحقيقة كانت تتجه صوب صربيا .

ولكن نشأة دولة بلغارية ، من جهة أخرى ، تعتبر ، لأسباب مشابهة ، ماكيدونيا أرضاً بلغارية ، جعل التفاهم مستحيلاً بين الشعبين ، وكان من قبل معرضاً للخطر بعمل الاكسرخوسية الدينية البلغارية المعادية للصرب والتي عملت ، عن طريق المدرسة ، على تضخيم كل ما كان بلغارياً في الطبع والعقلية الماكيدونية . وقد ساعدت حرب ١٩١٢ صربيا على احتلال ماكيدونيا . وحاول جيش الاحتلال بكل الوسائل التي يتصرف بها جيش احتلال سيد الأرض والناس ، أن يزيل عمل الاكسرخوسية الدينية البلغارية في ماكيدونيا ، لتصريبها ، أي جعلها صربية .

هكذا كان مصير ماكيدونيا قبل حرب ١٩١٤ . بيد أنها كانت متقاذفة بين إمبرياليتين ، صربية وبلغارية ، بطباعها القومية التي ربما كانت أقرب إلى البلغاريين ما عدا قسمها الشمالي ، وظلت في أيدي الأتراك حتى ١٩١٢ . وأن نضالها للتحرير في ظروف صعبة وشرسة مدموغ بمذابح مستمرة ، وباجتياح البلاد ، قضى بسيطرة القضية العملية المباشرة للماكيدونيين وهي هزيمة الترك

وذهابهم ، كما جعل الوعي بدولة ماكيدونية محتملـة الوقوع أمراً غير واضح . ولكن الأصالة القومية لماكيدونيا كانت كافية ومؤكدة بالمقـاومـة المـاكيـدونيـة لسيـاسـة المركزيـة وتمثل دولـة الصرب،الكرواتيين والسلوفين بين الحربين العـالميتين . وقـد كرست الحرب العالمية الثانية هذه الأصالة لأن ماكيدونيـا حـاليـاً دولـة مستقلـة ذاتياً في إطار الاتحاد الفدرالي اليوغوسلافي .

# القسم الثالث

# الحركات القومية السلافية

## في شرقي اوربه حتى ١٩١٤

# الفصل الأول

## بولونيا الروسية

### البولونيون

تدخل دراسة القوميات في بلاد شرقي أوربه في النطاق الجغرافي الذي هو حالياً نطاق الاتحاد السوفياتي ، ولكنها تتجاوز هذا النطاق لأنها تتعلق أيضاً بالبولونيين المقسمين ، منذ آخر القرن الثامن عشر ، بين ثلاث سيطرات : روسية ، وألمانية ، ونمساوية ، ثم أعيد بناء الدولة من جديد بعد ١٩١٩ .

وإذا وضعنا بولونيا جانباً ، فإن الإطار الحالي للاتحاد السوفياتي سهل ، من وجهة نظر تاريخ القوميات السلافية ، لأن الروس البيض والاوكرانيين اليوم ، فرعان من الفروع السلافية في أوربة الشرقية التي بدأت عاطفتها القومية تتضح في وقت مبكر ، وبصورة أقوى عند الاوكرانيين ، ومن بعد ، وبصورة أقل وضوحاً ، عند الروس البيض ، في آخر القرن الثامن عشر ، وكلهم متجمعون الآن في الجمهورية السوفياتية الاوكرانية ، وفي الجمهورية السوفياتية إلروسية البيضاء . وإن المقارنة بين الحدود الغربية للإمبراطورية الروسية في ١٨٧١ ، والحدود الحالية تعطي على وجه الدقة المقياس الصحيح تقريباً للأراضي التي يسكنها الروس البيض والأوكرانيون في أوربة .

في ١٨٧١ ، كان القسم الأعظم من الأوكرانيين في الإمبراطورية الروسية . ويوجد قسم منهم على الأراضي البولونية التي تركت للنمسا في ١٨١٥ .

ومن الضروري أن نتذكر التاريخ لفهم حالة البولونيين في القرن التاسع عشر ، والمحتوى السياسي لبعض مطالب البولونيين القومية ، في وقت زالت فيه بولونيا كدولة ، وأخيراً الحل المؤقت المتبنى فيما يتعلق بحدود بولونيا بعد الحرب العالمية الأولى ، هذه الحدود التي تطابق أيضاً أراضي شرقية غير مأهولة بالبولونيين وهي « الكريزي » أي بلاد الحدود .

كان مركز الشعب البولوني ، في القرن العاشر ، عندما اعتنق الديانة المسيحية ، المنطقة التي يجتازها نهر الفيستول الأوسط ( فيسلا بالبولونية ) ، بولونيا الكبرى في الغرب ، وبولونيا الصغرى في الجنوب الشرقي ، ولكنه كان يمتد بصورة واسعة في الغرب فيما وراء نهر الأودر ( اودرا بالبولونية ) ، وفي الشمال حتى شواطئ البالطيك في غرب مصب نهر الفيستول . وفي الغرب كانت الشعوب الجرمانية . وفي الشمال الشرقي : الشعوب البالطية : بروسيون ، ليتوانيون ، ليتونيون ، ايستونيون صُعداً نحو الشمال الشرقي . وفي الجنوب - الشرقي ، توجد شعوب سلافية أخرى ، لهجتها روسية - بيضاء ، واوكرانية . وفي الجنوب ، بين نهر الفيستول الأعلى ونهر سان ، شكلت جبال الكربات حداً لم يتغير عبر العصور .

١ً - نلاحظ أولاً أن الدفع الجرماني من الغرب إلى الشرق ، دحر نحو الشرق الشعب البولوني إلى ما وراء نهر الاودر ، وأخذ ، على شواطئ البالطيك ، شكلاً خاصاً وهو الفتح ، والاستعمار ، وفي الوقت نفسه تنصير البلاد البالطية بواسطة طرق الفرسان ، الفرسان التوتونيين في بروسيا ، وحملة السيوف في البلاد الليتّونية والايستونية .

لقد بشرت أنظمة الفروسية الوثنيين وأخضعتهم ، واستقرت في الشمال الشرقي من الدولة البولونية على البالطيك . وفي بداية القرن الرابع عشر احتلت

المنطقة البولونية في شواطئ البالطيك المسماة « بوميرانيا البولونية » . ومع ذلك ، وبينما كان كازيمير الثالث الكبير ( ١٣٣٣ - ١٣٧٠ ) يتخلى عن شواطئ البالطيك إلى الألمان ، كان يفتح في الجنوب - الشرقي روتينيا الحمراء ( منطقة ليؤبول ، وبالبولونية لفوف ، وبالروسية ل فوف ، وبالاوكرانية : لفيف ) التي يسكنها أناس يتكلمون لهجات أوكرانية ، في شرق سان ، رافد الفيستول الذي سيحدد فيما بعد حدود الغاليسيتين : الشرقية والغربية . وغاليسيا الغربية يسكنها البولونيون بصورة أساسية ، وغاليسيا الشرقية الروثينيون . وهكذا بعد أن دحرت دولة بولونيا في الغرب مالت إلى الامتداد نحو الشرق .

٢ً - في الشرق ، بينما كانت الدولة البولونية تنمو وتناضل ضد الألمان ، تشكلت دوقية ليتوانيا الكبرى وتجاوزت بسرعة ، تحت دفع الأدواق الأقوياء والطموحين ، الإطار الجغرافي للشعب الليتواني ، وامتدت نحو الجنوب في حوض نهر الدنيبر حتى البحر الأسود بفتح أراض خاضعة للمونغول .

وفي ١٣٨٦ ، وبزواج دوق ليتوانيا الأكبر بملكة بولونيا الصغيرة ، هدفيج ، التي كان عمرها ١٢ عاماً ، توطد اتحاد شخصي بين ليتوانيا وبولونيا . وتشكل دومين أرضي واسع انطلاقاً من آخر القرن الرابع عشر ، وقوي بعد قرنين في ١٥٦٩ بميثاق التحام الدولتين بصورة وثيقة باتحاد لوبلن . ومنذ الآن أخذت هذه الدولة الثنائية الكبرى تناضل من جهة ضد الألمان في الغرب ، ومن جهة أخرى ضد الروس الذين أصبحوا الآن على اتصال مع بولونيا ، بواسطة دوقية ليتوانيا الكبرى ، في الشرق . وفي ١٦١٨ ، بلغت الدولة البولونية - الليتوانية أكبر توسع لها . وكان للاتحاد الشخصي لبولونيا وليتوانيا نتائج سريعة جداً ، وعزز بصورة فريدة الدولة البولونية . وفي ١٤١٠ جرت المعركة الشهيرة ضد التوتونيين في **غرنفالد** ( تاننبرغ بالألمانية ) وقهرت بولونيا الفرسان التوتونيين ، واستعادت

على البالطيك مصباً بحرياً فقدته منذ ما يقارب القرن والنصف . وهذا المصب يقع إلى الغرب من مصب الفيستول . ومع ذلك ، فقد اعترف ملك بولونيا ، سيجسموند في ١٥٢٥ ، بدوقية بروسيا الوراثية ( وريثة دومين التوتونيين ) التي جمدت منذ الآن الدولة البولونية في اتجاه الشمال ـ الشرقي .

أما دومين فرسان حملة السيف الذي انتقل إلى أمراء علمانيين ، فقد كان في القرن السادس عشر تحت السيادة البولونية ـ الليتوانية باستثناء ايستونيا المتنازعة بين السويديين والروس .

ويرى في داخل حدود الدولة البولونية في بداية القرن السابع عشر في عز أكبر توسع لها في ١٦١٨ ، تنوع الشعوب التي تؤلفها .

وفي ذلك العصر كانت الدولة البولونية تضم :

ـ في الشمال الشرقي ، **ليفونيا** التي يسكنها الليتونيون في الأرياف والألمان في المدن .

ـ بلاد الدنيبر كلها من البحر الأسود حتى منابع النهر ، وهي بلاد يسكنها الأوكرانيون في الجنوب ، والروس في الشمال في منطقة سمولنسك

ـ وفيما وراء هذه الأراضي ، منطقة منسك ونهر بريبت ، وهي منطقة يسكنها الروس البيض ويتكلمون لغة وسطاً بين البولونية والروسية .

ويطابق تنوع السكان تنوع الأديان . فالبولونيون كاثوليك ، والاوكرانيون أرثوذوكس ، باستثناء قسم منهم ، وبخاصة في روثينيا ، كان موحداً .

وفي هذه المناطق الشرقية ، التي تكون فيها الملكيات الكبرى خاصةً بالأمراء الليتوانيين والبولونيين ، يرى أن معارضة الدولة البولونية كان لها طابع اجتماعي أكثر منه قومي ، في وقت كانت فيه العاطفة القومية غير مؤكدة . ولكن ذكرى

دولة بولونيا الكبرى لم تفقد في القرن التاسع عشر ، وما من شك في أنها غذت بعض تيارات القومية البولونية حتى بعد الحرب العالمية الأولى .

وشهد القرن السابع عشر تناقصاً تدريجياً في مساحة الدولة البولونية من جهة الشرق[1] .

ومن جهة الشرق ، أن هذه الاقتطاعات تناولت أولاً جزءاً من اوكرانيا . ومن ١٦٢٩ ـ ٣٠ إلى ١٦٩٩ . إن سلسلة الحروب بين بولونيا وروسيا أفقدت الدولة البولونية الضفة اليسرى لنهر الدينبر ومدينة كييف ، وإلى الشمال أكثر ، منطقة سمولنسك وما يقارب ليفونيا كلها ، في شمال نهر الدونا في الغرب ، أصبحت تحت سلطة السويد وروسيا .

وشهدت الدولة البولونية ، في القرن الثامن عشر ، ضعف قوتها السياسية وغدت شيئاً فشيئاً تابعة سياسياً لإمبراطورية روسيا . وفي المنازعات التي وضعت ، في عهد بطرس الأكبر ، شارل الثاني عشر وبطرس الأكبر في حالة خلاف ، صارت منطقة مرحلة تعبرها الجيوش الأجنبية ، وحتى سلبية في حرب لا تشارك فيها إلا في شخص مليكها الساكسوني . وبعد معاهدة نيشتات ( ١٧٢١ ) ، لم تر بولونيا توقفاً لأفولها . وفي آخر القرن الثامن عشر ، زالت على ثلاث مراحل : ١٧٧٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٥ .

ولكن إذا زالت دولة بولونيا بعد هذا التقسيم الثالث ، في ١٧٩٥ ، فإن شعبها بقي وعاش ، والعاطفة القومية محافظ عليها ، وتتغذى من ماض مجيد ، من تاريخ طويل ، وتعتمد على نمو اقتصادي عظيم ، وبالتالي على نخبات

---

(١) راجع Jabert , Histoire de LA POLOGNE , Collection « Que sais - je ? » P . 24 et 25 , والخارطة سهلة جداً .

ثقافية ، وعلى طبقة وسطى عديدة . ولم تحذف إطلاقاً ظروف وجود القومية بزوال بولونيا كدولة ، بل حوفظ عليها ونمت .

وأكثر من ذلك ، في عهد نابليون ، أعيد ، في ١٨٠٧ ، بناء دوقية فارسوفيا الكبرى التي عاشت دوراً قصيراً ، من١٨٠٨ حتى ١٨١٢ ، في الوقت الذي غلب فيه نابوليون ، وطرد من روسيا ، وعاد مجتازاً ألمانيا .

وأعاد مؤتمر ڤينّا ( ١٨١٥ ) إنشاء بولونيا ، ولكن بشكل مملكة فارسوفيا ، في إطار الإمبراطورية الروسية .

ولنلاحظ أن مدينة فارسوفيا كانت بروسية بعد التقسيم الثالث في ١٧٩٥ ، وكانت مدينة - حدود ، ولكن من الجهة البروسية . ومن جهة أخرى إن الأرض التي تم التنازل عنها لبروسيا ، تمتد في الشمال - الشرقي حتى بوغ ، ومنطقة بكاملها في شمال غاليسيا - العليا التابعة للنمسا .

وفي ١٨١٥ ، عدل مؤتمر ڤينّا هذه الحدود : وزالت دوقية فارسوفيا من جديد ، ولكن روسيا والنمسا لم تستعيدا حدودهما السابقة ، فقد حصلت الإمبراطورية الروسية على القسم الأعظم من الأراضي البولونية ، حتى الفيستول الأعلى ، وإلى ما وراء ذلك في الغرب ، وكذلك المنطقة الواقعة في شمال بوغ .

ونص مؤتمر ڤينّا أيضاً ، ولحد ما ، على النظام الذي سيكون لهذه الأراضي المقسمة من جديد في نطاق السيطرات المختلفة ، وأحدث ، من الجهة الروسية ، مملكة بولونيا . وظلت مدينة كراكوفيا مدينة حرةً حتى ١٨٤٦ .

ولم تحتو مملكة بولونيا ، التي تبلغ مساحتها آنذاك ١٣٠,٠٠٠ ك م$^2$ ، كل الأراضي التي كسبتها روسيا ، بل فقط المناطق التي كان سكانها بولونيين في معظمهم تقريباً .

## بعض الأرقام

في ١٧٧٢ ، كانت نفوس الدولة البولونية من ١٢ ـ ١٤ مليون نسمة .

ونفوس مملكة بولونيا ( أو مملكة المؤتمر ، في ١٨٥٠ ، كانت ٠٠٠ ,٨٠٠ ,٤ نسمة ؛ وفي ١٩٠٠ بلغت ١٠ ملايين .

والقسم النمساوي ، الذي أخذ اسم **غاليسيا** ( وقد أعيد هذا الإسم انطلاقاً من اسم العاصمة الإقليمية القديمة هالتس ، في ١٨٥٠ ، بلغ ٠٠٠ ,٦٠٠ ,٤ نسمة ، وفي ١٩٠٠ بلغ ٠٠٠ ,٣٠٠ ,٧ نسمة

وأخيراً ، القسم البروسي ( وهو اساساً بوزنانيا وبوميرانيا البولونية ) كانت نفوسه ٠٠٠ ,٣٠٠ ,١ نسمة في ١٨٥٠ ؛ و ٠٠٠ ,٩٠٠ ,١ نسمة في ١٩٠٠ .

وتدل النسبة المئوية لزيادة السكان منذ ١٨١٦ على حركية الشعب البولوني ، وهذه الحركية متفاوتة حسب المناطق .

بين ١٨١٦ و ١٨٥٠ ازداد سكان مملكة بولونيا بمقدار ٧٧ ٪ وسكان غاليسيا ٢٢ ٪ ، وسكان الأراضي البولونية البروسية ٦٥ ٪ وبين ١٨٥٠ و ١٩٠٠ كانت الزيادة ١٠٠ ٪ في مملكة بولونيا و ٦٠ ٪ في غاليسيا ، و ٣٥ ٪ في بولونيا البروسية .

## بولونيا الروسية

إن القسم الذي كان داخلاً في الإمبراطورية الروسية من الدولة البولونية ، بعد مؤتمر ڤينّا ، كان يتألف من منطقتين : من أراضي ملحقة دون استثناء ، كان فيها البولونيون كثيراً أو قليلاً أقلية قوية ؛ ومن مملكة بولونيا ( مملكة المؤتمر ) المأهولة في أكثريتها العظمى ، بالبولونيين . وهذا القسم الأخير يشكل مربعاً ضلعه يقارب ٤٠٠ ك م من الشرق إلى الغرب ؛ و ٣٢٥ إلى ٣٥٠ ك م من الشمال

إلى الجنوب ، وترتبط به ، في الشمال الشرقي ، منطقة **سوفالكي** . وكانت مراكز أقسامه الإدارية ما يلي : زومزا ، بلوك . فارسوفا ( فارسوفيا أو وارسو ) ، كاليتز . بيوتركو ، رادوم ، سيلدس ، لوبلن ، كيلس . والتاريخ الأساسي هو ١٨٦٣ .

في ١٨٧١ ، كان البولونيون تحت السيطرات الأجنبية الثلاث . وكانوا أيضاً تحت ضربة أعقاب ثورة ١٨٦٣ . ومن المؤكد ، بعد الثورات البولونية ، لـ ١٨٣١ و ١٨٦٣ ، ان الآمال السياسية ، في إعادة بناء الدولة البولونية مباشرة ، كانت عبثاً ، ولا سيا في سنوات ١٨٦٠ التي لوحظ فيها انتصار ألمانيا بسمارك وهزيمة فرنسا المحبة لبولونيا ، وكان البولونيون يعولون على مساندتها .

ومع ذلك ، كان يرى لهذا ظاهر مناقض ، وهو أن هذا الدور كان أيضاً دوراً عرفت فيه الأراضي البولونية ، وبخاصة الأراضي التي كانت تحت السيطرة الروسية ، نمواً اقتصادياً كثيفاً ، وبالتالي نمت فيه الطبقة المتوسطة التي أصبحت قاعدة أقوى للعاطفة القومية ، وكذلك الطبقة الكادحة الأكثر عدداً التي أضافت لمطالبها الاجتماعية عداءً طبقياً قوياً للدول المسيطرة .

آ ـ إن الظروف السياسية والاقتصادية الجديدة والخاصة في مملكة المؤتمر ، لعبت دوراً عظيماً في نمو العاطفة القومية . ودولة المؤتمر دولة دستورية ، ولها دياطها ونظامها الليبرالي الذي لا يعرفه الروس ، وعاهل وهو الإمبراطور . والنظام الإداري فيها كان في أيدي الحكومة الروسية ، ولكن الإدارة كانت بولونية . وفي الوقت نفسه ، أفادت الدولة البولونية اقتصادياً من واقع ، وهو إلغاء الحدود الجمركية ، في ١٨٢٠ ، من الجهة الروسية ، بحيث انفتح السوق الروسي على الاقتصاد البولوني

وبعد ثورة ١٨٣١ ، حذفت المملكة ، وأعيدت الحدود الجمركية من الجانب

الروسي . وأخذت مملكة المؤتمر السابقة نظاماً أساسياً سياسياً يخول كل السلطات إلى مجلس موظفين يعينهم الإمبراطور .

وفي الدور الذي يلي ، تباطأ النمو الاقتصادي لهذه المنطقة البولونية ، حتى الوقت الذي حذفت فيه الحدود الجمركية من جديد ، في ١٨٥١ . ولكن الثورة البولونية الكبرى حدثت في ١٨٦٣ ، وكانت أكثر خطورةً على الروس . وحاولت الحكومة الروسية عندئذ سياسة ملائمة للسكان الريفيين البولونيين ، لإخضاع الأرستقراطية والبورجوازية البولونيتين اللتين كانتا مناوئتين للروس بعنف . ولكن ، الحواجز الجمركية أعيدت من جديد . ودشنت دور ركود للاقتصاد البولوني ، حتى ١٨٧١ ، عندما حذفت الحدود الجمركية من جديد . وبقيت الحدود الإدارية أي الحدود الشرقية السابقة للمملكة .

وانطلاقاً من هذا العصر ، كان أمام الاقتصاد البولوني سوق روسيا الواسع ، وفي آخر القرن ، سوق سيبريا ، وعرف نهضة موازية للنمو الاقتصادي لروسيا في سنوات ١٨٩٠ .

٢ ـ في بولونيا المؤتمر ، بعد ١٨١٦ ، لعبت النخبات البولونية دوراً هاماً جداً ، لأن الحريات لم تحذف إلا بعد ١٨٣١ ، ولا سيما بعد ١٨٦٣ . وفي هذا الدور الذي يشغلنا ، بعد ١٨٧١ ، بدأت محاولة ترويس ولكنها لم تكن محاولة ترويس كامل ، وهذا ما كان مستحيلاً ، وإنما تجربة تمثل ، ومركزية ، مع فرض اللغة الروسية ، جعلت من بولونيا بلداً مزدوج اللغة ، وتراجعت فيه اللغة البولونية إلى حالة لهجة .

وبين ١٨١٦ و ١٨٣١ قامت النخبات البولونية تعمل على جميع الأصعدة . وكانت مملكة المؤتمر أكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية من باقي الإمبراطورية . فقد بدأ فيها تنظيم نظام الاعتماد ، مثلاً ، قبل أن يستقر في روسيا .

وبين ١٨١٦ و ١٨٣١ ، كان بين هؤلاء النخبات البولونية من كان دورهم هاماً . ولنذكر الأمير لوبيكي ، وزير المالية ؛ وستانيسلاس ستاسزيك مؤسس الصناعة المنجمية والمعدنية ؛ وهنري لوبيانسكي أحد محدثي صناعة السكر في البلاد البولونية ؛ وشتاينكلر الذي اهتم بنمو وسائل النقل .

وهذه الأمثلة تدل على أن زوال الدولة البولونية لم يقلل مطلقاً دور النخبات الاجتماعية ، حتى إن هذه النخبات مارست نشاطها في النطاق الأوسع للإمبراطورية الروسية . ولم تبدأ محاولات نزع الجنسية إلا آجلاً وبخاصة بعد ١٨٦٣ . وفي القرن التاسع عشر كله ، كان التقدم الاقتصادي في أساس الحركة القومية بنتائجه على البنية الاجتماعية . وخلق طبقة كادحة وبورجوازية . وعقب ثورة ١٨٣١ ، وعندما نفي الارستقراطيون أو النبلاء أو نزعت أملاكهم ، ساعد أطفالهم على العمل بالصناعة كمهندسين أو في المهن الحرة وعلى لعب دور هام في المجتمع . وفي ١٨٣٠ كانت بولونيا التي يتجاوز سكانها ٤ ملايين تضم ٢١ ٪ من السكان المدنيين . ولم يكن عدد عمال المعامل بعد عظيماً ، نحو ٦٠,٠٠٠ ، دون حساب صغار الحرفيين . ولم يستمر النمو الاقتصادي بشكل منظم ، في القرن التاسع عشر ، وكان يتبع بصورة خاصة الحواجز الجمركية التي كانت تفصل أو لا تفصل الأراضي البولونية عن باقي الإمبراطورية . وعندما أقيمت هذه الحواجز الجمركية تباطأ النمو الاقتصادي في البلاد البولونية . حتى إنه شوهدت هجرة صناعية اتجهت إلى الشرق واستقرت فيما وراء حدود المملكة في الأراضي البولونية القديمة المنضمة . وبعد ١٨٥١ ، استؤنفت الحركة ، ولكنها أوقفت أيضاً من ١٨٦٣ إلى ١٨٧١ .

وبدأ في سنوات ١٨٦٠ ـ ١٨٧٠ في هذه البلاد البولونية ما يسمى « دور الرأسمالية » .

وفي هذا الدور اشتد الاختلاف بين المناطق البولونية الثلاث المحتلة .

فالمنطقة التي خضعت لبروسيا ، في نطاق الإمبراطورية الألمانية ، كانت بخاصة منطقة زراعية ، إلا في الجنوب ، في سيليزيا العليا ، ولعبت الصناعة دوراً ضعيفاً . وكانت التجارة فيها نشيطة بمنافذ دانتزيغ والبالطيك . وكانت تخضع لاستعمار كثيف من قبل الألمان ، أي محاولة النزع الكامل لجنسية المنطقة ، بغرس معمرين ألمان ، وتقليل تدريجي لعدد البولونيين .

وفي **غاليسيا** كانت الحالة مغايرة . ولا شك في أنها كانت قليلة الصناعة جداً . ولكنها كانت بخاصةٍ زراعية . وكانت منطقة الشرق ، بهذه الصفة ، تجهز المناطق الأكثر صناعة في بولونيا الروسية . وظلت طبقة الفلاحين سلبية زمناً طويلاً . ولكن النظام النمساوي الأكثر ليبرالية جعل منها ملجأ للبولونيين الوطنيين ، وبخاصة الاوكرانيين . ولعبت دوراً أساسياً في الحركات القومية لشعوب الشرق .

**أما بولونيا الروسية** ، فقد عرفت نمواً صناعياً عظيماً نحو آخر القرن ، موازياً للنمو الصناعي في روسيا . ويلح المؤرخون البولونيون على هذا النمو ، وبرد فعل ضد المؤرخين الروس ، الذين يصغرون دور البولونيين في الإمبراطورية ، يبالغون أحياناً بأهميتها . ويذهب بعضهم حتى يظهر الإمبراطورية الروسية الواسعة كمستعمرة اقتصادية لأراضي الفيستول . وما من شك في أن المهندسين البولونيين العديدين كانوا يذهبون للعمل في روسيا ، وأن المؤسسات الصناعية عديدة في بولونيا ( معامل الغزل في لفوف ، والصناعة المعدنية المختلفة في وارسو ) . وفي مجموع الإمبراطورية ، كانت الأراضي البولونية تمثل نسبة مئوية هامة في الاقتصاد ، وتضم بورجوازية وطبقة كادحة في عز نموها ، وتؤلف مع وارسو ، ومراكز بولونيا القديمة موئلاً للقومية البولونية .

وهذه الأراضي الثلاث المختلفة جداً كانت مع ذلك متضامنة مع بعضها . وعلى الصعيد الاقتصادي ، في الحد الذي تمرر فيه الحدود المحاصيل الزراعية والصناعية ، ولكن أيضاً من وجهة نظر النمو القومي . ففي المناطق الخاضعة لبروسيا ، يوجد استعمار كثيف ، وجهد في نزع الجنسية ، وسيلاحق هذا الجهد في بداية القرن العشرين ، ويعزز ويمتن عاطفة البولونيين القومية في بولونيا الروسية . وغاليسيا النمساوية التي كان فيها النظام السياسي ليبراليا ، أصبحت ملجأ للقوميين البولونيين المجبرين على الفرار من فارسوفيا . وأكثر من ذلك ، أن الحركة القومية أفادت لحد ما من المنازعات التي أوجدت الخلاف بين الدول الثلاث المسيطرة ، ومن تعارض منظومتي التحالفات الأوربية التي أبرمت في آخر القرن التاسع عشر . ولم تمنع ، بالطبع هذه الحالات العواهل الثلاثة من الشعور بالتضامن ضد احتمال نشأة دولة بولونية جديدة . ففي الثورات البولونية في ١٨٣١ ، و١٨٦٣ ، أغلقت بروسيا والنمسا حدودهما ولم تسمحا للحركة بالامتداد على أراضيهما .

☆ ☆ ☆

من وجهة النظر القومية نرى أن الأراضي البولونية ، بالرغم من زوال الدولة البولونية ، تختلف بصورة فريدة عن المناطق المدروسة سابقاً ، لأنها كانت منطقة دولة قديمة قوية ، مثقلة بالتاريخ ، ومجتمعها مختلف جداً ، وأمة دون إطار سياسي في القرن التاسع عشر ، ولكنها على الأقل في عز توسعها .

لقد جرت ثورة البولونيين ، في ١٨٦٣ ، عدة أحكام تتعلق بأراضي الفيستول . ففي ١٨٦٤ ( لقد حرر الفلاحون البولونيون منذ ١٨٠٧ ) أدخل إصلاح ريفي أكمل من إصلاح ١٨٦١ في روسيا ، لأنه كان واسطة لضرب

ارستقراطية الملاكين البولونيين ، ولإضعاف الحركة القومية إلى حد كبير . ومن جهة أخرى ، كانت هذه الأراضي البولونية لا تعرف الملكية الجماعية لـ « المير » المتعارف عليها في القرى الروسية والتي كانت عقبة للتقدم الزراعي ، وكانت تبدي إمكانيات نمو أكبر بكثير . أما إصلاح ١٨٦٤ الذي أجري للتوفيق والمصالحة بين الروس والفلاحين ضد الملاكين ، فلم يرض مع ذلك الفلاحين ، لأنهم خسروا في القضية فوائد خدمات جماعية عديدة مفروضة على الدومينات الكبرى ( كالاحتطاب ، وقطف البلوط وغير ذلك ) . وظلت القرية البولونية ، بعد الإصلاح ، متميزة بهذه الفروق ، وزادت فيها الطبقة الكادحة الزراعية بسرعة .

ونشطت الزراعة البولونية بالزيادة العالمية لسعر الحنطة في سنوات الـ ٧٠ ، وبالظروف الاقتصادية الجديدة التي سهلت ، من جهة أخرى ، نمو الطبقة الريفية التي أصبح لها بنية .

وعرفت الصناعة تطوراً مماثلاً . فقد طبقت الثورة التقنية أولاً على النسيج كما في باقي الإمبراطورية في آخر سنوات الـ ٧٠ وفي سنوات الـ ٨٠ . وأدخلت الآلة البخارية في سنوات ١٨٢٠ أولاً في معامل غزل الكتان للفرنسي جيرارد في مدينة **زيراردو** الجديدة ، ثم في صناعة الأقمشة الصوفية ، وأخيراً في القطن . وتعتبر مدينة **لودز** مانشستر بولونية بعد ١٨٥٠ . وكان نمو الصناعة البولونية سريعاً بشدة . وتضم معامل نسيج القطن في لودز ٢٩,٠٠٠٠ شموط في ١٨٢٠ ؛ و٤٠٠,٠٠٠ في ١٨٨٠ . والمدينة التي كان فيها من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ نسمة في ١٨٢٥ ، أصبح فيها ٣٢,٠٠٠ في ١٨٧٨ ، و٥٠٠,٠٠٠ في ١٩١٣ ، وفي ١٨٧٧ كانت الرسوم الجمركية على الحدود الروسية تدفع ذهباً . وهذا يرجع زيادة الرسوم إلى ٥٠ ٪ وأفادت بولونيا الروسية ، كروسيا ، من هذا الحاجز الجمركي لتنمية صناعتها التي أخذت أشكالاً مركزة وحديثة بشكل مفرط .

وفي ١٨٨٦ كان أحد المشاريع الكبرى للنسيج في بولونيا ، غزل القطن ، وهو مشروع شايبلر ، ويمثل وحده ٥٠ ٪ من شموطات الصناعة القطنية في بولونيا الروسية ، وكان ٤ / ٣ إنتاجه تذهب إلى السوق الروسي وسوق الشرق الأقصى . وكانت الحواجز الجمركية القائمة بين الأراضي البولونية والإمبراطورية قد رفعت في ١٨٧١ .

وجرى النمو نفسه في الصناعة المنجمية في منطقة دومبروڤا ، التي شجعت نهضتها بإنشاء الخط الحديدي دومبروڤا - دوبلن في ١٨٨٦ ، وبالصناعة المعدنية ( الصناعة المعدنية المختلفة في منطقة فارسوفيا ) .

إذن يوجد في بولونيا بورجوازية ، بل وحتى ارستقراطية داخلة في الأعمال ، وطبقة كادحة تلعب دوراً من الصعيد الأول في الحركة القومية . ففي ١٨٩٥ ، كان في الأراضي البولونية ٢٥٠,٠٠٠ عامل بولوني ، دون حساب عمال السكك الحديدية . وكان في لودز وحدها ٦٧,٠٠٠ عامل ، وفي فارسوفيا مع الضاحية ، كتلة عمالية تقدر بنحو ٤٥,٠٠٠ شخص . وفي المدن الأقل كبراً ، ولكنها هامة على الصعيد الصناعي ، يوجد أيضاً جماعات عمالية هامة .

- في دومبروڤا ٢٥,٠٠٠ عامل منجم .

- وفي سوسنوفيتش القريبة من دومبروڤا ١٠,٠٠٠ عامل .

ومع ذلك ، كانت بولونيا من وجهة النظر الاقتصادية ، ترتبط شيئاً فشيئاً ، بالإمبراطورية الروسية ، كلما أحرزت تقدماً اقتصادياً .

ومن جهة أخرى ، إن بولونيا ، التي كانت منطقة إنتاج ، كانت تؤلف أيضاً سوقاً استهلاكياً واسعاً ، وبالرغم من الاختلافات الاجتماعية التي كانت تتعمق بين الطبقات ، لم تستطع أن ترى رقياً تدريجياً في مستوى الحياة .

هذا ، ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار المال الذي أتى به أو أرسله العمال البولونيون الذين كانوا يذهبون للعمل في بروسيا .

إن هذا النمو لم يمس مع ذلك جميع الأراضي البولونية . ففي المناطق الشرقية لمملكة المؤتمر القديمة ، على حدود المناطق البولونية التي ضمت قديماً ، ظل الاقتصاد على العموم متخلفاً . وفي غيرها عظمت ملكية بولونية صغرى في أيدي طبقة ريفية غنية ، ولكن ظهرت أيضاً طبقة نبيلة أخذت تنتزع جذورها من التراب ، وتتبرجز وتشارك في النشاط الاقتصادي بحيث أن مدأ حقيقياً من البولونيين ملأ تدريجياً الملاكات ( الكوادر ) الإدارية والاقتصادية وأغرق العناصر الأجنبية . وهذه الظروف الجديرة بالملاحظة تدل على الحيوية البولونية وعلى عدم تمكن الدول المسيطرة من حذف هذه الأمة . وكانت القضية فقط أشكال وجودها في ثلاث قطع منفصلة واحتمال إعادة بناء بولونيا بفضل الظروف الجديدة .

وفي بولونيا الروسية بخاصة ، بدا الشعب البولوني مختلفاً جداً ، حتى وأكثر تمديناً مما في باقي الإمبراطورية . فقد كان ثلث السكان يعيش في المدن . هذا وإن وجود بورجوازية ، وارستقراطية صغيرة نشيطة في الصناعة ، وطبقة ريفية غنية ، تؤلف ظروفاً ممتازة لوجود أمة .

وبصورة مناقضة ، كانت قاعدة الأمة تزداد متانة شيئاً فشيئاً كما تزداد تجانساً أيضاً في الدور الذي زالت فيه الدولة البولونية .

## الحكومة الروسية والبولونيون .

طبقت الحكومة الروسية في أراضي الفيستول سياسة تمثل واستيعاب ، واشتدت هذه السياسة في السنوات ٨٠ ـ ٩٠ ، في عهد غوركو حاكم بولونيا العام بين ١٨٨٣ و ١٨٩٤ . ومن البديهي ، أن القضية لم تكن تمثلاً كاملاً للشعب

البولوني ، وإنما حملت الجهود على اللغة البولونية التي انتهت بأن أصبحت ممنوعة في المدارس انطلاقاً من ١٨٨٥ ، وحتى انطلاقاً من ١٨٩٢ في التعليم الديني . وحاولت الحكومة الروسية أن تخلق ازدواجية لغوية ملائمة ، إن لم تكن لاندماج ، فعلى الأقل لاتحاد إجباري بين الشعبين ، بفرض اللغة الروسية لغة رسمية .

وكان التشريع المتعلق باللغة ، الذي أصبح اخطر نقطة احتكاك بين البولونيين والروس ، من عمل الوصي على المدارس البولونية الروسي ، ابوختين .

وبعد ثورة ١٨٦٣ الغارقة في الدماء . رافقت إجراءات مشددة الحركة الثورية وتابعتها . فقد حذفت جامعة فارسوفيا البولونية في ١٨٦٩ . ومن جهة أخرى ، امتصت الأرثوذوكسية في ١٨٧٤ الكنيسة الموحدة في بولونيا بقوة في شرقي البلاد .

وبدأ الشبان البولونيون ، طلاب الدراسات العليا ، وعددهم محدود جداً ، بارتياد المدارس التقنية الروسية ليكونوا بالتالي ، في القسم الأكبر منهم ، مبعثرين عبر الإمبراطورية حيث لعبوا دوراً هاماً في بناء خط حديد عابر سيبريا . وحاول صحافيون روس قوميون ، مثل كاتكوف ، رئيس تحرير « الأخبار الروسية » ، أن يبرهنوا على أن اللغة البولونية كانت لهجة بسيطة ، وأن مصلحة أراضي الفيستول كانت في التمثل الكامل . حتى إن ليبراليين روسيين كانوا يحبذون أيضاً في السنوات ٦٠ وفي بداية السنوات ٧٠ سياسة الترويس لأن قمع ثورة ١٨٦٣ أدى إلى مصادرة أموال ملاكين عديدين وإلى نفيهم إلى سيبريا . وأن هذه الأموال يجب أن تعود إلى فلاحين . وهكذا ظهرت السياسة الروسية في الأراضي البولونية ملائمة للجماهير . وفي الواقع ، أن الأراضي المصادرة ذهبت في قسم منها إلى موظفين روسيين وإلى معمرين مهاجرين أكثر مما ذهبت إلى بولونيين ، وعندما اشتدت عملية « الترويس » في بولونيا ، نحو آخر السنوات

٧٠ ، وبخاصة في السنوات ٨٠ ، أسف الكثير من الرجال السياسيين الروس للطرق التي أنعشت برد الفعل شعلة البولونيين القومية والثورية .

وحتى آخر القرن . نحو ١٨٩٠ ، لوحظت أيضاً نتائج إخفاق ثورة ١٨٦٣ . فقد ابتعد الشعب البولوني ، بصورة عامة ، عن الحياة السياسية ، وكانت الطبقات الموجهة المأخوذة بالتنمية الاقتصادية ، تناضل في ذلك الحين لا في سبيل استقلال بولونيا مشكلة من جديد ، وإنما للمساواة في نطاق الإمبراطورية الروسية . وقد أظهرت الطبقات الموجهة ، على الأقل حتى السنوات ٩٠ ، في مطالبها نفسها ، ولاءً أكيداً إزاء القيصر .

على أن مظهر الواقعية في الرأي البولوني خلال الأعوام الثلاثين التي تلت إخفاق حركة ١٨٦٣ ، كان في محاولة اتفاق يضع في الصعيد الأول النهضة الاقتصادية للمنطقة ، ويدفع إلى الآجل البعيد سياسة الاستقلال الذاتي أو الاستقلال الناجز . وهذا الحادث لم يكن خاصاً بأراضي الفيستول . فهو يلاحظ أيضاً في بولونيا التي ضمتها ألمانيا ، وفي بولونيا التي ضمتها النمسا ـ هونغاريا . وكان نفوذ البولونيين الخاضعين للنمسا الأكثر ليبرالية أهم بكثير ، ولذا كان يتكلم في ذلك الحين عن « ولاء ثلاثي » عبرت عنه النخبات البولونية في البلاد الثلاثة الخاضعة . وكان هذا الولاء يفترض تراجع فكرة الأمة المستقلة ، مع الإبقاء على أشكال الحياة الإقليمية المتكيفة مع مختلف الدول المسيطرة .

وفيما يتعلق بالإمبراطورية الروسية ، على الأقل ، يرى أن البولونيين « الموفقين » المصالحين ، الذين يسلكون سياسة التوفيق ، ما كانت الحجج لتعوزهم للتدليل على أن بولونيا لن تبيد ، بالرغم من سياسة « الترويس » لأنها كانت مستفيداً هاماً من النهضة الاقتصادية في الإمبراطورية الروسية ولاسيما بعد أن انفتح عليها ، في ١٨٧١ ، السوق الروسي والسيبري .

وهنا يجب ، الأخذ بعين الاعتبار الزمن الضعيف الذي مضى بين إخفاق ثورة ١٨٦٣ وتدابير « الترويس » . إن الأجيال البولونية المتعلمة والمثقفة التي بالكاد مستها الثقافة الروسية مازالت موجودة دوماً ، وفي عز نشاطها ، في الوقت الذي اتخذت فيه هذه التدابير . وهذه التدابير لم تتمكن من قطع الصلة بين الأجيال ، ولا من التأثير بشكل خطير على القومية البولونية ، لأنها كانت مؤقتة .

ومع ذلك فإن المصالحة التي كانت في ذاتها تراجعاً للعاطفة القومية ، لم تكن في السنوات ٨٠ ، وبخاصة في الـ ٩٠ ، مظهراً أساسياً للحياة السياسية البولونية . وفي الظاهر ، يبدو أن الحالة البولونية ، فيما عدا الصعيد السياسي ، كانت تتحسن من يوم لآخر ، وأن الحياة الاقتصادية أصبحت بالتدريج نشيطة ، وساعدت الشبيبة البولونية على ايجاد أوضاع هامة . ويلاحظ في هذا الإنتقال بأنه لا يمكن أن تكون هنالك منافسة جادة بين الروس والبولونيين ، عند إعطاء الترخيصات ذات الطابع السياسي ، أي عندما سمح للبولونيين بارتياد الجامعة ومن بعد باتخاذ مهنة . لقد كانوا آنذاك على مساواة مع الروس في مجموع الحياة الاقتصادية ، لاسيما وأن هذه البلاد الواسعة التي كانت في طريق التجهيز كانت بحاجة شديدة للتقنيين . وهكذا ، فإن أولاد كبار الملاكين ، الذين انتزعت ملكيتهم في ١٨٦٣ ، أصبحوا في قسم منهم ، مهندسين ، ودخلوا في المهن الليبرالية ، دون أن يتخلوا لهذا عن بولونيتهم ، وأن يبقوا بولونيين . لقد اخترقت الطرق الحديدية بولونيا ، وازداد السكان المدنيون . وانتقل عدد المدن التي سكانها أكثر من ١٠,٠٠٠ نسمة ، بين ١٨٧٣ و ١٨٩١ ، من ٧ إلى ٢٦ . وكان سكان فارسوفيا ٨٠٠,٠٠٠ نسمة في بداية القرن العشرين ، وسكان لودز ٥٠٠,٠٠٠ نسمة . ولكن هذا الإزدهار ، بالرغم من الارتفاع البطيء في مستوى الحياة العام ، أفاد بخاصة أقلية . لأن

كثيراً من المشـاريـع كانت في أيـدي الأجـانب ، من ألمـان ، وفرنسيين ، ولم تكن الإدارات تقريباً دومـاً ، في بولونيـا ، ولكن في سـان ـ بطرسبورغ . ومن وجهـة النظر هذه ، كان ضغط روسيـا يشتـد . وهكـذا أيضـاً ، في ١٨٨٦ ، امتص بنـك الدولة الروسية بنك بولونيا . وكسبت الدولة الروسية خط فارسوفيا ـ فينـا ، في الدور نفسه ، وانتزعت ملكية الشركة البولونية التي كانت تستثمره .

ومن جهة أخرى ، لم تتغير ظروف حياة الجماهير ، وسهل نمو علاقات الحيـاة المدنية المعارضة ، والمقاومة على الصعيد الاجتماعي وعلى الصعيد القومي .

ولذا تغيرت الحالة انطلاقاً من السنوات ٩٠ . وسببت سيـاسـة « الترويس » استياءً عاماً . وحتى من جانب الطبقة الريفية الحساسة جداً بسبب إجبارهـا على تعلم الروسية في المدارس الابتـدائيـة . وإن الجيل الجـديـد الـذي لم يعرف هزيمـة ١٨٦٣ ، ولكنه حافظ على ذكراها ، وهيأ في العائلات ، ثورات بولونيـة في سبيل الحرية ، عاود النضـال القومي ، ولكن بروح جـديـدة ، أقل رومـانتيـة ، وأكثر واقعيـة في المنـاخ الاجتماعي الـذي أحـدثتـه الحركـة الاقتصـاديـة . ولعب العمال والحرفيون دوراً نامياً في هذا النضال الـذي أخـذ أشكالاً سريـة ، مع خلق عصبـة قومية . وظهرت في هذا الدور بين العمال « الاشتراكيـة المـاركسيـة » التي أدخلت إليهـا في البـدء من روسيـا ، حيث نشر الكتـاب : « رأس المـال » في ١٨٦٣ ، وحافظت على طابعها الدولي ، معتمدة على تضامن الجماهير العمالية من بلد لآخر ، والحت قليلاً آنـذاك على القضيـة القـوميـة ، وكانت اتجـاهـاتهـا اجتماعيـة بصـورة أساسية .

وفي الوقت الـذي تـألفت في روسيـا أوائـل الفرق المـاركسيـة ، كان لأراضي الفيستول أيضاً منظماتهـا . ومنهـا منظمـة الطبقـة الكادحـة التي أسست في ١٨٨٣ وأعدمتها الضابطة ( الشرطة ) وحكم على أعضائها في ١٨٨٥ . ونفذ الحكم بالإعـدام على ٧ منهم ، كما يحب مؤرخو الحركة العمالية تذكره ، في ميدان فـارسوفيـا الـذي

يوجد بين القلعة ، رمز السيطرة الروسية ، وبنك الفيستول ، رمز الرأسمالية . وأنهى أحد مؤسسي الاشتراكية البولونية ، لودفيك فارينسكي ، أيامه سجيناً على أثر هذه القضية .

وبسرعة أخذت الاشتراكية البولونية طابعاً قومياً يوجهه في السنوات ٨٠ من الخارج المنفيون من غاليسيا في باريس ، وبخاصةٍ **بوليسلاف ليمانوسكي** ، وكان هدفه تنمية وتعزيز الوعي القومي عند البولونيين . وكان النضال الاجتماعي في نظره يختلط بالنضال ضد الدولة المسيطرة مدمرة القومية البولونية والرامية على كل حال إلى تدمير هذه القومية .

وقد لحق هذا الاتجاه في المعارضة آنذاك اتجاهاً عاماً معادياً للمصالحة قام به الجيل الجديد . ويمكن أن تعتبر سنة ١٨٨٦ منعطفاً انطلقت منه المصالحة وبقيت أيضاً بصوت بعض الرجال السياسيين مثل **سينكيفيتش** ، وسبازوفيتش ، وبيلك الذين حاولوا أيضاً أن يوفقوا بين الولاء إلى القيصر مع وجود بولونيا مستقلة ذاتياً ، في المستقبل . ولكن الذي سيطر شيئاً فشيئاً عند القوميين البولونيين هو الموقف المعادي صراحةً للروس ولاسيما القومي ، بمعنى أن الأراضي الثلاث الخاضعة إلى السيطرات الثلاث المختلفة كانت معنية أيضاً . لأن الحركة القومية لم يكن لها تعبير عنيف إلا في الخارج ، وكان مركز الدعاية مدينة زوريخ حيث أسس ثوري محنك ، **زيغموند ميلكوسكي** العصبة القومية وكان هدفها تحرير بولونيا بفضل حرب عالمية . ولكن الحركة القومية وجدت أيضاً ، من الخارج ، وحدة كان من المستحيل عليها البقاء في الأراضي الخاضعة .

ومع ذلك أخذت المعارضة في بولونيا الروسية أشكالاً أكثر اعتدالاً ، بعد أن أنشأ ايان بوبلاوسكي صحيفة تظهر طابع المصالحة المخادع لافتة النظر إلى مصير الأراضي البولونية الخاضعة إلى بروسيا ، حيث كانت الحكومة الألمانية تطبق

سياسة استعمار أكثر تدميراً بكثير للقومية البولونية من السياسة الروسية ؛ ويقول : ان ماكان شؤماً ، في سياسة المصالحة . هو أن بولونيي الإمبراطورية الروسية ، الذين ينفتح لهم هذا الحقل الواسع للنشاط الاقتصادي ، الذي يمتد حتى المحيط الهادئ ، ويخاطر بإضعاف القومية البولونية ، كانوا يميلون إلى أن ينسوا ، في الغرب وبالضبط في الأراضي التي كانت قلب بولونيا القديمة ، والواقعة في القسم الأعظم منها تحت السيطرة البروسية ، أن القومية البولونية كانت في خطر .

وفي السنوات ٩٠ قامت تظاهرات في فارسوفيا ، للذكرى المئوية للدستور البولوني لعام ١٧٩١ ، الذي كان آخر جهد للدولة البولونية لإصلاح ذاتها قبل أن تزول ، للاحتفال بذكرى ثورة كوسيوزكو في ١٨٩٤ . وفيها شوهد أن الطلاب الذين يقودهم دموسكي يشاركون بالقسم الأكبر من هذه المظاهرات التي قمعتها الشرطة بشدة . واضطر دموسكي على أثرها أن يفر إلى غاليسيا النمساوية ، إلى لفوف ، حيث أسس ، في ١٨٩٦ ، الحزب القومي الديموقراطي .

وكان بين المتظاهرين في ١٨٩١ جوزيف بيلسودسكي الذي أوقف وهو طالب في كاركوف ، وأرسل إلى سيبريا منذ ٤ سنوات ، ثم عاد من المنفى انطلاقاً من ١٨٩١ ، وقام بنشاط سياسي سري . وأنشأ ، في ١٨٩٣ ، قطاعاً للحزب الاشتراكي البولوني ( P.P.S ) وأسس في السنة السالفة ، في ١٨٩٢ ، في باريس ، الحزب الاشتراكي البولوني وماكان لهذا الحزب أن يتصور لا دكتورية الطبقة الكادحة ، ولا الثورة ، وإنما الحصول على الحقوق السياسية والاقتصادية . وكان عدد رجاله ، في ذلك العصر على الأقل ، عظيماً في الأوساط الشعبية . وكان عمل دموسكي ، انطلاقاً من لفوف ، حيث كان لاجئاً ، يحمل غالباً على الأوساط الفكرية والبورجوازية . وهذان الرجلان يمثلان اتجاهي الحركة القومية .

كان بيلسودسكي مرتبطاً بحامل لواء ثورة ١٨٣٠ ، لولوفيل ، المتوفى في المنفى في ١٨٦١ ، بعد أن فر من بولونيا ، في ١٨٣٣ ، وكان رجلاً من مزاج مازال أيضاً في تقاليد القومية الرومانتية ، ومناوئاً للروس بعنف ، وليس له أي ثقة في المساعدة الأجنبية لتأمين تحرير بولونيا ، التي يجب عليها ، في رأيه ، أن تنشئ نفسها بالقوى البولونية وحدها .

وكان دموسكي رجل فكر أكثر منه رجل عمل ، وارتبط في الغالب بتقاليد المصالحة المؤقتة مع روسيا ، مقتنعاً بتفوق الثقافة البولونية على الثقافة الروسية . وهو ينفي فكرة التمثل . ويأمل بتوحيد الأراضي البولونية بحرب تنتصر فيها الإمبراطورية الروسية ضد الإمبراطورية الألمانية ، هذا التوحيد الذي هو أول مرحلة سابقة للتحرير الذي سيحصل عليه في وقت لاحق بوسائل سلمية .

وعندما نشبت ثورة ١٩٠٥ ، شارك بيلسودسكي فيها بنشاط حتى إنه ذهب في الحرب إلى اليابان للمفاوضة بمساعدة بولونية في ظهر الروس بينما كان دموسكي يشجب مشاركة البولونيين بعمل ضد روسيا ويدعوهم إلى الهدوء .

وعلى ما يبدو أن اعتلاء نيقولا الثاني العرش ، في ١٨٩٤ ، أنهى سياسة « الترويس » في بولونيا . فقد استدعي الحاكم غوركو والوصي ابوختين ، وازداد عدد الطلاب المقبولين في جامعة فارسوفيا الروسية . وزار القيصر فارسوفيا ، وسمح بنصب تمثال لذكرى آدم ميكيفيتش . ولكن هذه الواجهة الليبرالية كانت تخفي مشاريع ضخمة ، لأن خلف غوركو ، في ١٨٩٩ ، وهو الأمير الحاكم ايميريتنسكي الليبرالي بما يكفي في سلوكه الرسمي مع البولونيين ، كتب مذكرة سرية ، عرفت بفضل موظفين روسيين ونشرت في لندن ، يحث فيها القيصر على دمج الأراضي البولونية كاملاً ، من وجهة النظر الإدارية . وسحق العناصر الانفصالية بصورة نهائية .

وفي العقد الذي سبق الحرب الروسية ـ اليابانية ، واتصفت سنواته الأولى ، قبل أزمة ١٩٠٠ ، بنهضة اقتصادية عظيمة ، شجعت هذه السنوات تيار المصالحة القوي جداً في النخبة الارستقراطية والنخبة البورجوازية ، وحتى الكنيسة في بولونيا . وبصورة موازية عززت حركتا بيلسودسكي ودموسكي الاشتراكيتان معارضتهما بموافقة ضمنية من كتل شعبية هامة .

وستكون حوادث ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ اختباراً للأهمية النسبية لهذين التيارين ، كما ستأخذ الحركة القومية البولونية منذئذ مسارها القطعي .

ويجب أن يلح على وجهات نظر مختلفة يمثلها هذان الاتجاهان السياسيان . فقد كان هدف بيلسودسكي تشكيل جمهورية ديموقراطية بولونية مستقلة . أما حزب دموسكي فكان طابعه بورجوازياً ، ورفض مثل بيلسودسكي فكرة أسرة سلافية مع الروس . كما رفض كل حل لاستقلال ذاتي أو فيدرالية في إطار الإمبراطورية الروسية . ولكن المهم هو الطابع القومي جداً لبرنامجه ، كما عرضه في ١٩٠٣ ، تحت اسم مستعار وتحت عنوان : « أفكار بولوني اليوم » . فقد عرض النضال القومي قبل نزاع الطبقات ، ورجع إلى التاريخ ، وطالب من أجل بولونيا المستقبل بالأراضي الليتوانية والاوكرانية في الشرق . وقد أثقل كثيراً التاريخ الماضي لدولة كبرى ومجيدة على الموقف الذي اتخذه القوميون البولونيون ، وعلى سياسة بولونيا التي أعيد إنشاؤها في ١٩١٩ . وهذه المواقف القومية أثارت اضطراباً حقيقياً في الحركة الثورية الدولية . ففي ١٨٩٦ ، تشكل في زوريخ ، وتحت إدارة روزا لوكسمبورغ ، حزب ثوري منفصل عن الأكثرية الاجتماعية ـ الديموقراطية تحت العنوان : « الاجتماعية ـ الديموقراطية لمملكة بولونيا » التي ترى أن النضال القومي يؤخر تحرير الطبقة الكادحة ، وبالتالي يجب على العمال البولونيين أن يتحدوا أولاً مع العمال الروس للقضاء على

القيصرية . وهاجمت روزا لوكسمبورغ بعنف ما كانت تسميه « الاجتماعية - الوطنية البولونية » . واتحد هذا الفريق موقتاً مع الحزب الاشتراكي البولوني ، الذي يتزعمه بيلسودسكي ، ولكن مواقفهما كانت مختلفة جداً من أجل اتحاد دائم . وكانت قضية العلاقات مع الطبقة الكادحة الروسية تكفي لانفصالها . وأخيراً، بعد ١٩٠٠ ، تشكل حزب كولشيسكي تحت اسم « الطبقة الكادحة الثالثة » التي لم تنفصل عن فريق روزا لوكسمبورغ على قضية التضامن العمالي بين الروس والبولونيين ، وإنما على قضية شكل الدولة البولونية التي كان فريق كولشيسكي يرغب بإعادة إنشائها في اتحاد شعوب الإمبراطورية الروسية ، ( التي أصبحت جمهورية ) .

وفي هذه الاتجاهات ، كان الحزب الوحيد النافذ بحق الحزب الاشتراكي البولوني الذي كان منظره كازيمير كرانز في ١٩٠٠ . وكانت قضية الحزب الاشتراكي البولوني ان توفق في الواقع ، بين وجهة النظر الوطنية ووجهة النظر الاجتماعية ، على الأقل ظاهراً ، وتطالب باستقلال بولونيا الكامل . وتحاول أن تحصل من الاشتراكيين الروس على الاعتراف بحقوق البولونيين في هذا الاستقلال . إلا أن فكرة الدولة الاتحادية ( الفدرالية ) في نطاق روسي ضعفت يوماً عن يوم ، عشية حوادث ١٩٠٥ . وأدت ثورة ١٩٠٥ الروسية في كل الإمبراطورية ، إلى ازدهار الصحف ، والاجتماعات . وفي الدوما الأول ، وقد أصبحت الدولة دستورية ، كان على ٥٢٤ نائباً ٥١ بولونياً عن أراضي الفيستول وفي هذه الامبراطورية التي كان الثوريون يسمونها منذ الآن « سجن الشعوب » كانت القضية القومية تعالج على المنبر العام بصورة مفتوحة . وفي الدوما الثاني ، الأكثر جذرية ، كان التعبير عن العاطفة القومية شديداً . واستلم البولونيون زمام المبادهة في ١٩٠٦ في عصبة الاستقلاليين الذاتيين التي كانت تضم جميع الأحزاب القومية من ليتونيين وقوقازيين ، وغيرهم .

ومع ذلك فإن جميع الأحزاب البولونية لم تكن مجمعة على المصير المحتمل للشعب البولوني . وبينما كانت المؤتمرات الروسية - البولونية تتصور ، في نيسان ١٩٠٥ ، بولونيا مستقلة ذاتياً في إطار الإمبراطورية ، كان حزب بيلسودسكي الاشتراكي البولوني يطالب بالاستقلال ، وحزب روزا لوكسمبورغ الاجتماعي - الديموقراطي لمملكة بولونيا ، يشدد على تضامن الطبقات الكادحة العمالية الروسية والبولونية ، وينضم ببساطة إلى الموقف الاستقلالي الذاتي .

وأخذت الحركة القومية آنذاك ، في الأراضي المنضمة ، شكل اضطراب معقد بالاغتيالات والاضرابات ، مثل اضراب المدارس ضد سياسة « الترويس » ، ولم تكن قضية الثورة المسلحة ، مطروحة . وكانت غالبية الشعب البولوني تأمل بالحصول على الاستقلال الذاتي بوسائل سلمية ، وبكفاح الدوما كفاحاً سياسياً .

ولكن هذه الآمال لم تتحقق . وما ان سحقت الثورة إلا وعارضت الحكومة الروسية المطالب البولونية . وقلّ في الدوما الثاني والثالث عدد النواب البولونيين ، وكان ٣٨ في الدوما الثاني ، و ١٨ في الثالث ؛ وعلى هؤلاء الـ ١٨ نائباً أيضاً كان اثنان يمثلان الأقلية الروسية في بولونيا . كما أن القانون الأساسي المؤرخ ، في ٢٣ نيسان ١٩٠٦ . لم يذكر بولونيا ، وحتى كمملكة متحدة بالإمبراطورية . وإنما دوقية فنلاندا الكبرى فقط . واحتج النواب البولونيون عبثاً على هذا النص الذي يبدو سلفاً أنه يشجب كل استقلال ذاتي بولوني . ولم يستطيعوا الحصول أيضاً على إنشاء جامعة بولونية في فارسوفيا . ومع ذلك فان النواب البولونيين في الدوما الثاني قدموا مشروعاً لاستقلال ذاتي بولوني معتدل ، بعيد جداً عن الاستقلال ، لأن بولونيا ، في حدود ١٨١٥ ، كانت مرتبطة بروسيا بصورة لاتقبل الحل ، وإذا كانت سيدة إدارتها الداخلية ، فإن السياسة الخارجية ، والجيش ، والبحرية ، والجمارك ، والبريد كانت خارجة عن

صلاحيتهـا . وقـد تخلى الفريـق الأكثر تـوفيقـاً ، وهـو حـزب القـوميين - الديموقراطيين ، الذي يوجهه دموسكي ، عن الاستقلال في المستقبل ، وشدد على إعادة بناء بولونيا مستقلة ذاتياً بما في ذلك الأراضي التي ضمتها بروسيا والنمسا . وباسم السلافية التي تقرب الروس والبولونيين ، عبر دموسكي ، في مؤلف صدر في ١٩٠٨ ، وأحدث انطباعاً عظيماً ، تحت عنوان : « ألمانيا وروسيا والمسألة البولونية » ، وترجم إلى الفرنسية تحت عنوان : « المسألة البولونية » ، عن عاطفة التضامن السلافي ، وتجاوز برنامج الاستقلال الذاتي البولوني ، واتجه نحو الخارج بحربة مضادة للألمان ومضادة للنمساويين . ولم يكن هذا الموقف ، في ١٩٠٨ ، دون علاقة بالوضع الدولي الذي تتعارض فيه كثيراً في كل يوم ، كتلة الدول الوسطى ، النمسا وألمانيا ، والثنائي فرنسا - روسيا .

ولكن هذا التقارب البولوني - الروسي ظل في المضمار النظري . وعبر عن نفسه ببعض الحماسة في المؤتمر السلافي الذي عقد في براغ في ١٩٠٨ ، ولكنه لم يقاوم سياسة ستوليبين في التمثيل غير المشروط لأراضي الغرب ، وحتى بالتدخل في حدود مملكة الموتمر القديمة . وفي ١٩١٢ ارتأت الحكومة الروسية أن تفصل حكومات سيلدس ولوبلن ، ومنطقة شولْم التي يسكنها الموحدون المرتبطون رسمياً بالأرثوذوكسية منذ ١٨٧٥ ، وتشكل حكومة خاصة وتصغر كذلك الأرض التي كان البولونيون يطالبون باستقلالها الذاتي . وفي الحقيقة ، ان هذه الأحكام الجديدة اتخذت بعد ثلاثة أعوام بقليل .

وفي ١٩١١ . أدخلت الحكومة الروسية في ست حكومات من الحكومات التسع في أراضي الغرب ، حيث كان البولونيون عديدين جداً ، نظام « الزمستفا » في هذه المناطق ذات البنية الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل المجالس المحلية في أيدي البولونيين . وأدى إدخال الزمستفا إلى انتزاع سيطرة

البولونيين على هذه المجالس ، وإلى تعزيز العناصر الروسية الاقليين . ولم يدخل هذا التدبير في حكومات فيلنو ، و غرودنو ، و كوفنس حيث لم يكن بالإمكان زحزحة البولونيين عن مواقعهم .

ومع ذلك ، فإن هذه التدابير كانت تتعلق ببولونيا الأصلية أقل مما تتعلق بالأراضي الخارجة عن بولونيا والتي كانت تؤلف جزءاً من الدولة البولونية ، ولكنها كانت ترمز إلى سياسة قومية للإمبراطورية المرتبطة باسم ستوليبين ، وتميز الدور الذي سبق مباشرة الحرب العالمية الأولى .

حتى إن حزباً ليبرالياً ، كالحزب الكاديت ، لم ينج من هذه الحمى القومية . ولم تكن القضية البولونية وحدها موضع نقاش ، بل بصورة عامة قضية كل القوميات .

ومن جهة أخرى ، أزال دور الدوما الثالث ( ١٩٠٧ ـ ١٩١٢ ) الوهم بتفاهم ممكن في نطاق الإمبراطورية الدستورية . فقد ظهر ، منذ الآن ، أن مصير القوميات مرتبط بتغير النظام ، بقلب القيصرية ، أي بعمل ثوري .

وفي الدوما الرابع ، الذي انتخب في ١٩١٢ ، تعززت الأحزاب المتطرفة يميناً ويساراً ، وأمن تحالف اليمين الذي فرض نفسه بـ ١٧٠ نائباً وبوسط حكومي ، موقف القوميين الروس .

ومع ذلك ، ومنذ بداية الحرب العالمية الأولى ، ولأسباب استراتيجية وعسكرية ، فإن الدوق الأكبر نيقولا يفيتش ، رئيس الأركان العامة ، بدعوته لولاء بولونيا ، كان مجبراً على لفظ كلمة « استقلال ذاتي » . ولكن كلمة « استقلال ذاتي » في النص النهائي للإعلان ، استعيض عنها بكلمة أخرى تترجم غالباً بـ « استقلال ذاتي » ولكنها في الواقع تعني ببساطة « الإدارة الذاتية » بمعناها الضعيف . ويرى أيضاً ، في ١٩١٤ ، أن الجانب الروسي لم يضع القضية

البولونية بحق على الصعيد القومي . لقد اعتبرتها الحكومة الروسية قضية داخلية صرفة تنفي الاستقلال بل وحتى الاستقلال الذاتي . ولكن التنمية الاقتصادية في الأراضي البولونية ، ووجود طبقات اجتماعية غنية ومستنيرة والمقاومة الشعبية للترويس أدت إلى إخفاق سياسة « المركزية » والاستيعاب التي تابعتها الحكومة الروسية . حتى إن الحل الاتحادي الفيدرالي ظهر آنذاك معرضاً للخطر . وفي الواقع ، ستضع حرب ١٤ ـ ١٨ مع الحزب الاشتراكي البولوني ، على الصعيد الأول ، عمل بيلسودسكي المعادي للروس والذي يقضي ببعث الدولة البولونية المنفصلة اطلاقاً عن الإمبراطورية .

# الفصل الثاني

## بولونيا البروسية

### بولونيا البروسية

بولونيا هي منطقة اوبول أو بلسا في الجنوب ، ومنطقة اولسزتين في بروسيا الشرقية ؛ وبوميرانيا البولونية في بروسيا الغربية ؛ وبوسنانيا مع بورمبرغ ( بيد غوسزش ) وغنيزن ( غنيزنو ) ، مركز بولونيا القديمة التي كانت تحتلها قديما قبيلة **البولان** كما تدل الحفريات الأثرية في غنيزنو وقدم أول دولة بولونية في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين .

كانت هذه الأراضي تتبع الدولة البروسية ، دولة الإمبراطورية الفدرالية الألمانية التي أنشئت في نهاية حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ . ومنذ هذا التاريخ اعتبر مصير البولونيين قضية داخلية في بروسيا لا كقضية اتحادية فدرالية .

وهذه الأراضي ، باستثناء منطقة الجنوب ، أراضي زراعية أصلاً . وعلى خلاف الأراضي البولونية الخاضعة للروس ، لم تكن هدفاً للتمثل باللغة والإدارة فحسب ، وإنما هدفاً لمحاولة نزع القومية نزعاً حقيقياً مدفوعاً بجهود استعمار واسعة . وعلى خلاف الأراضي التي يحتلها الروس ، كانت أيضاً أكثر تصنيعاً وأكثر سكاناً مدنيين . وأخذت الحركة القومية فيها أشكالاً أقل نشاطاً وأقل حراكاً ، حتى إنه لا يعبر عنها ببساطة بقوة الجمود وبالسلبية الريفية فحسب ، وإنما أيضاً بمبادهات قليلة التأثير ، ولاشك ، ولكنها هامة جداً ، أي بمقاومة اقتصادية . ومع ذلك فقد برهنت هنا أيضاً بانه كان من المستحيل حذف القومية البولونية .

وفوق ذلك ، عززت الحركة الاقتصادية . في آخر القرن ، وضع الفلاحين البولونيين ، لأن ازدياد الأسعار الزراعية في آخر القرن التاسع عشر ، المرتبط بتصنيع أوربة ، وبخاصة ألمانيا الغربية ، أغنى الأرياف التي تبيع الشيلم والبطاطا والكتان ، ونظمت فيها عدة تعاونيات . وفي ١٨٨٦ ، أنشئ بنك اتحاد التعاونيات . وجرت تنمية الرأسمالية في الأرياف البولونية الخاضعة لبروسيا تبعاً للطريقة البروسية التي تتصف بتفاضل اجتماعي قوي جداً ، ووجود نخبة ريفية من أغنياء الفلاحين والملاكين النبلاء ، وجمع كثير من العمال الزراعيين . وفي إمارة بوزنان ، في ١٨١٥ ، كانت ٥٥٪ من التربة المكن فلاحتها تابعة لملاكين يملك الواحد منهم وسطياً أكثر من ١٠٠ هكتار . وكانت الملكية الكبرى أكثر انتشاراً أيضاً في بوميرانيا .

وفي العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ، نمت الصناعة بشكل صناعات غذائية : معامل السكر ، ومعامل التقطير ، ومعامل المحفوظات ، ومعامل الآجر . وكان معظم هذه المشاريع متوسط الأهمية ، يضم الواحد منها أقل من ٢٠٠ عامل . وكان في إمارة بوزنان ، في ١٨٩٥ ، نحو ٣٠,٠٠٠ عامل موزعين بين ٢٤٠ مشروعاً من أكثر من ٥٠ عاملاً . وفي بوميرانيا الشرقية ، كان ٣٠,٠٠٠ في ٢١٢ مشروعاً يضم أكثر من ٥٠ عاملاً . ووجد قليل من المدن الكبرى : ففي بوزن ( في بوزنان ) كان ١٣٩,٠٠٠ نسمة في ١٩٠٧ ، وفي دانتزيغ ( غدانسك ) ١٥٨,٠٠٠ نسمة .

وكان السكان المدنيون بنسبة ٩٣٪ في بوزنانيا ، ٧٩٪ في بوميرانيا الشرقية . ووجدوا في تكتلات عمرانية تكاد تشبه المدن لاتضم أكثر من ١٠,٠٠٠ نسمة . وفي هذه التكتلات كانت اهتمامات السكان قبل كل شيء زراعية . وهم مدنيون على الصعيد الإداري ، ولكنهم في الواقع ، فلاحون وريفيون ، باهتمامهم وعقليتهم . .

وهنـاك حـادث هـام ، من وجهـة النظر القـوميـة ، وهـو حـادث الهجرة ، المقيدة ، بالرغم من التنمية العامة وارتفاع مستوى الحياة ، البطيء جـداً بـالنسبـة للبعض ، والتافه بالنسبة للآخرين ، المقيـدة بظروف الحيـاة القـاسيـة التي تعـاني منها الجماهير الفلاحية وعدم كفاية التنمية الصناعية . وكانت تتجه إما إلى ما وراء المحيط الأطلسي ، وإما إلى المناطق المصنعة في ألمانيـا . وكانت عظيمـة في السنوات ٧٠ و ٨٠ . وبين ١٨٨٦ و ١٨٩٠ . غـادر عشرة آلاف مهـاجر وسطيـاً كل سنـة بوميرانيا الشرقية . ونحو ١٨٩٠ ، وجد في المنطقة الرينانيـة ٢٢,٠٠٠ بولوني أصلهم من بوزنـانيـا . ومثلهم من بوميرانيـا . وفي السنوات ٩٠ مـدد نشـاط عملاء السوق ( جمع العمال ) لبلاد أمريكا حركة هجرة قلت كثيراً مع ذلك . أما الهجرة المؤقتـة للفلاحين ، الذين يذهبون للعمل في المعامل الألمانية في ألمانيا الغربية ، فبالعكس قد تعززت .

ومع ذلك ، فالأرقام ضعيفة نسبياً ، إذا أخذت بعين الاعتبـار أهميـة السكان والولادة البولونيـة . ولا يمكن القـول إن الهجرة أضعفت كثيراً المقـاومـة القـوميـة بسبب تدابير الجرمنة التي اتخذتها الحكومة البروسية .

## المعطيات الإحصائية

كان توزيع الأديان التي تغطي القوميات في ١٨٧١ ما يلي :

- البروتستانتيون أكثر بقليل من ٥٠٨,٠٠٠ نسمة .
- الكاثوليكيون أكثر بقليل من مليون واحد .
- إسرائيليون نحو ٦١,٠٠٠ نسمة .

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر حتى ما بعـد بـدايـة القرن العشرين يمكن ملاحظة نقص في عدد البروتستانتيين والإسرائيليين ، وبـالعكس زيـادة في عـدد

البولونيين . وتطابق هجرة العناصر البروتستانتية والإسرائيلية المنجذبة بالتنمية الصناعية في ألمانيا الغربية ، وبخاصة في منطقة الرور ، زيادة في العناصر البولونية في المدن ، بفضل الولادة القوية . وفي النصف الثاني من القرن كان التطور أيضاً أكثر وضوحاً . ففي دائرة بوزنان :

في ١٨٧١ ، كان الألمان : ٦٣,٨٤٨ ، والبولونيون ٢٩١,٩٥٨ .
وفي ١٨٩٥ ، كان الألمان : ٥٧,٦٦٢ ، والبولونيون ٣٣٤,٤٢٩ .
وفي بوميرانيا كانت نسبة البولونيين أقل ، أي ٣ / ١ السكان في ١٨٩٠ .

وكانت هذه الأراضي البولونية ، بالنسبة لبروسيا ، منطقة حدود شرقية ، لأهميتها الستراتيجية ، وفي السنوات ٦٠ أنشئت خطوط حديدية ، وبخاصة خط برلين - بوزنان - بيدغوزتش ، وخط ليزنو - استروف ، لغاية عسكرية ، وأيضاً لأهمية اقتصادية ، لأنها سهلت انتقال البضائع والناس ، وكذلك عززت الحاميات البروسية .

ومع الجيوش الألمانية جاءت العقلية الألمانية ، والنظام الألماني ، والأعراف الألمانية . واستقرت جمعيات الدعاية البروتستانتية . وسهلت إقامة المعمرين الألمان . وهكذا بين ١٨٦١ و ١٨٨٥ فقد البولونيون ٣٠٠,٠٠٠ هكتار لصالح الاستعمار الألماني .

ولكن السياسة الألمانية حيال البولونيين كانت أيضاً متأثرة بعامل آخر ، في عهد بسمارك ، في السنوات ٧٠ - ٨٨ ، وهو الخوف من التضامن بين الدول الكاثوليكية ، النمسا ، إيطاليا والشعب البولوني . وكان الكفاح الذي قام به بسمارك ضد الكاثوليك « الكفاح لأجل الحضارة » غير منفصل عن وجهة نظره في بولونيا .

إن وجود شعب سلافي على الأراضي التي كان الألمان يعتبرونها دوماً منطقة فتح واستعمار واستغلال ، أثار القومية البروسية . وفضلاً عن ذلك ، كان هذا الشعب كاثوليكياً ، وهذا ما جعله مشبوهاً في نظر بسمارك والبروسيين ، لأن الكاثوليكية كانت عقبة جدية أمام نزع القومية ، وكانت تقوى وتشجع من الخارج . وقد خامر الخوف من بعث الدولة البولونية فكر بسمارك ، من قبل في السنوات ٦٠ . وبدأ يشهر باستمرار بـ « الخطر » البولوني ، وقرر منذ ذلك الحين الجرمنة التامة للأراضي البولونية . وصرح من بعد ، في ٢٨ كانون الثاني ١٨٨٦ ، في لاندتاغ بروسيا :

« لا نوافق أبداً على إعادة بناء بولونيا . والنزاع في سبيل الوجود مستمر بين بروسيا وبولونيا » ، وأضاف : « الأولى أن تتحد السماء والأرض لا الألمان و « البولونيون » .

وفي خطاب مشهور آخر ، قال في تبرير إجراءات الاستعمار : « اضربوا البولونيين حتى يفقدوا الشجاعة في الحياة . وإني لأعطف على وضعهم . ولكن إذا أردنا ان نعيش ، فعلينا إبادتهم »[١] . « وليس الذئب مسؤولاً ما دام الله خلقه كما هو » .

ولهذا ، وبالحال ، بعد إعلان الإمبراطورية الألمانية ، وبعد أن تخلص بسمارك من الأعمال الخارجية ، قام ، انطلاقاً من ١٨٧٢ ، بجرمنة منظمة للحدود البولونية في الشرق . وأصبحت اللغة الألمانية تدريجياً لغة التعليم في ما يقارب جميع المؤسسات الثانوية ، وسمح ببعض الاستثناءات ، ومن ثم في التعليم الديني . وانتزع تفتيش المدارس من يد الاكليروس ، وأعطي للدولة . وفي ١٨٧٤ ، أصبحت اللغة الألمانية لغة وحيدة في جميع مؤسسات التعليم ، إلا حيث لا تفهم

---

(١) Ausrotten .

أي لغة إلا البولونية ، وجرت نفس الحال ، في ١٨٧٦ ، في الإدارة كلها ، وفي ١٨٧٧ في المحاكم .

عندئذ نظمت مقاومة سلبية لعبت فيها الكنيسة دوراً أساسياً ، فردت عليها الحكومة البروسية بمخالفات وأحكام بالسجن . وهكذا ، فإن رئيس أساقفة بوزنان ليدوشوفسكي ، المطران منذ ١٨٦٥ ، والمعتدل جداً ، الذي كان لعبة السياسة الألمانية ، في السنوات الأولى من وظيفته ، ولكنه كان يشجع في الخفاء مقاومة إجراءات الجرمنة ، أوقف في ١٨٧٤ ، وسجن عامين ، ثم عزل ، وظل دون وظيفة ١٢ عاماً ، ثم عين مطرانٌ من أصل ألماني . ثم استعيض عنه بعد بضع سنوات برئيس أساقفة بولوني .

وسجلت السنوات ٨٠ مرحلة ثانية في النزاع ضد بولونيا . ويجب أن يوضع هذا النزاع ثانية في إطار الحوادث الدولية : التوتر الفرنسي ـ الألماني ، والتقارب الفرنسي ـ الروسي ، والتهديد بحرب أوربية جديدة كان ينتظرها عدد من القوميين البولونيين . وكان بسمارك ، من جانبه ، مقتنعاً جيداً ـ إذا لم تنته هذه الحرب بنصر ألماني ـ بأنها ستؤدي إلى بعث دولة بولونيا . وفي ١٤ آذار ١٨٨٤ ، وفي خطاب في الرايخشتاغ ، اتهم البولونيين بأنهم يريدون تجزئة بروسيا بواسطة حرب أوربية .

وفي ١٨٨٥ ، أمر وزير الداخلية البروسي ، بوتكامّر ، بالنفي خارج بروسيا البولونيين الذين لم يكونوا رعايا بروسية . ومس الحكم أربعين ألف شخص سيقوا بشراسة إلى الحدود البروسية ، مهما كانت حالتهم أو عمرهم ، أطفالاً أو شيوخاً ، وانتزعوا من أراضيهم ونفوا دونما حذر أو شرط . وفي نيسان ١٨٨٦ ، شكلت « لجنة الاستعمار » بغية تعزيز الجرمانية ( الجرمانيسم ) في أراضي بوزنانيا وبوميرانيا الشرقية . وفي البدء ، اشترت هذه اللجنة أراضي تابعة لملاكين

بولونيين ، ولكنها في السنوات ٩٠ لم تجد بائعين . وفي الحقيقة ، كان هؤلاء اليونكرز ، أي الملاكين البروسيين في الأقلية الألمانية ، هم الذين جهزوا ، بين ١٨٩٨ و ١٩٠١ ، ٥ / ٤ المشتريات . وعلى هذه الأراضي ، المقسمة إلى حصص ، أقامت اللجنة معمرين ألمان . وكان أكثرهم يستخدم اليد العاملة البولونية . وقد أقيمت هذه المستعمرات على العموم لأسباب ستراتيجية ، على حدود مملكة بولونيا ، أي على حدود الإمبراطورية الروسية .

ولتسهيل هذا الاستعمار صوت على ٣ قوانين أساسية ، في ١٨٨٦ ، وفي ١٩٠٤ ، وفي ١٩٠٨ . فقد نظم قانون ٢٦ نيسان ١٨٨٦ الاستعمار بالمعمرين الألمان . ودافع البولونيون عن أنفسهم ، جماعة ، أو وحداناً ، بشراء هذه الأراضي من الملاكين الألمان الذين استوطنوا في ١٨٨٦ .

وفي السنوات ٩٠ ، بعد سقوط بسمارك ، والمستشار الجديد كابريفي ، كانت الحكومة الألمانية في نضال مع الصعوبات الخارجية الجديدة ، وبخاصة من جهة روسيا ، فلينت سياستها المناوئة لبولونيا لتستدر عطف الطبقات المالكة . فمن ذلك أن رقابة الشرطة تراخت قليلاً . وسمح بالتعليم البولوني في المدارس بدروس خاصة ، خارج البرنامج . ولكن هذه الفترة كانت قصيرة جداً لأن تدابير نزع الجنسية منذ ١٨٩٤ ، استؤنفت ، وكان الاتجاه الجديد مطبوعاً بإنشاء عصبة مساعدة الجرمانية في أقاليم الشرق ، التي أسسها ثلاثة ألمان : **هانسيمان** ، **وكيلليمان** ، **وتيدمان** ، ويدل عليها بالحروف الثلاثة الأولى من أسمائهم : هـ . ك . ت تحت اسم هاكاتا . وسميت السياسة النافذة جداً لهذه الجمعية باسم « الآكاتية » ، وكانت تشجعها الحكومة بالطبع في برنامجها المناوئ لبولونيا بعنف . وفي الحقيقة ، وحسب انطباع مراقبي العصر ، لم تكن هذه السياسة ، وبصورة عامة السياسة الألمانية حيال البولونيين ، لهذه الدرجة من الفظاظة ،

وإنما كانت تجربة أصولية ، وحتى علمية في نزع الجنسية . ومن المؤكد أن هذه السياسة يمكن أن تنجح مع الزمن . ولكن الحرب العالمية الأولى أدت إلى إخفاقها . وأخذت المقاومة البولونية أشكالاً كثيرة يمكن أن نذكر منها أمثلة عديدة جداً. ومع ذلك ، فهل كانت مقاومة الفلاحين عامة ؟ ما من شك في أن موقف الأرستقراطية والبورجوازية كان وطنياً ، ولكنه كان مقسماً بين عواطفها ومنافعها ، ولذا فسر بشكل مغاير جداً . وكانت أصوات النواب البولونيين في الرايخشتاغ ، في الغالب ، تدل على الولاء حيال الدولة الألمانية . ومع ذلك فإن الطبقات المتعلمة من السكان ، على الصعيد الفكري ، حافظت على حضارتها البولونية بل وصلبت مواقف بعض القطاعات . ففي ١٨٧٠ أنشئ في بوزنان ، مسرح بولوني ، بفضل هبات البورجوازية البولونية التي دلت بنجاحها على الأهمية التي تعلقها عليها الطبقات الواسعة من السكان . وفي آخر القرن التاسع عشر ، أنشئت في بوزنان « جمعية أصدقاء العلوم » بخمسة فروع : الأدب ، التاريخ ، الحقوق والاقتصاد ، الطب ، تقنية العلوم الطبيعية ، ولعبت دوراً ثقافياً من الصعيد الأول . وكان عندها مكتبة غنية ، ومجلة . وأنشأت جمعية أخرى في بوزنان مكتبات في المدن والقرى . وبالرغم من أن الحركة القومية لم يكن لها ، في هذه الأراضي ، طابع نشيط كما في الأراضي الخاضعة لروسيا ، فمن الواضح أنه لا يمكن ردها إلى مقاومة سلبية وحيدة من جانب الفلاحين .

وفي بداية القرن العشرين ، أيدت الحالة المتفاقمة في العلاقات الدولية ، بعد ١٩٠٠ ، وقرب الحرب العالمية الأولى ، الحكومة الألمانية في سياستها في جرمنة البلاد البولونية في الشرق . ولم توجد فقط إجراءات تتعلق بالملكية الريفية . فقد طبق في ذلك الحين الطرد المنظم للبولونيين من جميع الوظائف الإدارية والقضائية ، وأقيمت في هذه الأراضي بوروقراطية بروسية صرفة ، فأثار بذلك الاحتجاجات المستمرة من النواب البولونيين في الرايخشتاغ . وكانت الصحف مراقبة

بشدة . وضاعفت الشرطة رقابتها ، وفي بوزنان ، أنشئ لدى الشرطة العادية ، مكتب خاص : « المكتب المركزي للشؤون البولونية » ، ولم يكن شيئاً آخر غير شرطة سرية ، وكان عملاؤها يبذلون نشاطهم إلى ما وراء الأراضي البولونية الخاضعة لبروسيا ، حتى غاليسيا ، وبولونيا الروسية . وأصبحت اللغة الألمانية آنذاك إجبارية في السكك الحديدية ، وفي أعمال ( صكوك ) الأحوال المدنية . وحاولت الإدارة جرمنة أسماء الأمكنة ، حتى في الأرياف ، فاصطدمت بمقاومة الفلاحين السلبية . ومنذ الآن ، انطلاقاً من ١٩٠٥ ، يجب أن تكون العناوين المكتوبة على الرسائل محررة بالألمانية ، وإلا فإن الرسائل لا تصل إلى أصحابها .

ولم تطبق هذه الإجراءات دون صعوبة . فبين المظاهرات العديدة التي أثارتها ، يجب أن نذكر إضرابات المدارس ، في أيار ١٩٠١ ، وأشهرها في البلدة الصغيرة فزيزسنا . فقد رفض التلاميذ أن يجيبوا بالألمانية عن الأسئلة المطروحة . وأمر المفتشون الألمان بالعقوبات الجسدية . واحتشد الجمهور . وأوقفت الشرطة عدداً من آباء التلاميذ . وبالرغم من تدخل الشرطة استمر الإضراب لا سيا وأنه قلد في مدن أخرى . وتسبب في حركة عطف كبرى في خارج بروسيا ، لا في غاليسيا وفي بولونيا الروسية فحسب ، وإنما في الخارج أيضاً . واضطرت المظاهرات ، في غاليسيا ، الشرطة على إطلاق العيارات النارية . وفي فارسوفيا قامت مظاهرات الجمهور أمام القنصلية الألمانية .

وإلى جانب إجراءات القضاء على الملاكات الإدارية البولونية ، كان قانون الاستعمار المؤرخ في ١٠ آب ١٩٠٤ . فقد منع البناء على قطع الأرض التي اشتراها البولونيون من الألمان لمنع تثبيت الملكية البولونية . وطبقت المحاكم القانون بشكل دقيق جداً ، بإعطائه مفعولاً رجعياً . وطرد البولونيون من العمائر التي أنشؤوها على القطع التي اشتروها قبل صدور القانون .

وقد أثارت هذه الإجراءات مقاومة ملفتة للنظر جداً . فقد حاول البولونيون أن يشتروا أراضي كانت عليها دور من قبل ، ثم ضموا قطعاً بعضها إلى بعض وحاولوا أن يشتروا أراضي غير بعيدة عن التي كانت منازلهم عليها . ومن جهة أخرى ، وجدت مقاومات عظيمة أقل عدداً ولكنها رمزية جداً . وعلى سبيل المثال ، نذكر أن الفلاحين المطرودين من العمائر التي بنوها أقاموا في عجلات كبيرة . ولم يمكن تطبيق القانون ، كما في حالة الفلاح درزيمال وأولاده الخمسة التي انتقلت إلى الأعقاب . ووجدت أيضاً شراءات سرية جرت في الخفاء بالواسطة . وعمل البولونيون باستمرار على إخفاق منع البناء . ولاحظ الألمان « أن الوعي القومي عند البولونيين أصبح قوياً » وفكروا أن الإجراءات المشددة كانت ضرورية ، لا سيا وأن انعكاسات الثورة الروسية في ١٩٠٥ ، بشكل إضرابات العمال ، إضرابات المدارس ، وحركات الفلاحين ، أخذت منعطفاً مناوئاً لبروسيا . ففي الأراضي الخاضعة لبروسيا حدثت حركات تضامن ومظاهرات شوارع في بوزنان ، وإضرابات في كل مكان تقريباً . وقلقت الحكومة البروسية من الثورة التي تجري في الدولة المجاورة . فحشدت جنودها في الحدود الشرقية ، وشددت النظام البوليسي والعسكري في مناطق بوزنانيا وبوميرانيا الشرقية . وعندما بلغت الثورة في روسيا الذروة في آخر ١٩٠٥ ، كانت الأراضي البولونية في الغرب خاضعة لنظام عسكري ، وسهلت فيها تدابير الجرمنة . وفي ربيع ١٩٠٦ منع التعليم الديني باللغة البولونية في جميع الصفوف الصغيرة في المدارس الابتدائية . وفي حزيران ١٩٠٦ ، بدأت حركة إضرابات مدرسية جديدة شملت في آخر ١٩٠٦ أكثر من ١٠٠,٠٠٠ تلميذ يدعمهم أقرباؤهم ، وسببت إضرابات في المدن والقرى ، وبخاصة في بوزنان وفي منطقة بيدغوزتش ، حيث أعلنت حالة الطوارئ في تشرين الثاني ١٩٠٦ . وفي الرايخشتاغ ، ذكر النواب البولونيون باستياء تدابير القمع التي اتخذت ضد الأطفال وضد آبائهم ، ولكن المستشار

بولوف أفهمهم بأن هـذه القضيـة « قضيـة بروسيـة » وأن الرايخشتـاغ لا يستطيع التدخل .

واستمر الإضراب حتى حزيران ١٩٠٧ ، ودام ( ١٠ ) أشهر تقريباً دون نتيجـة فعلية ولا شك ، ولكنه ظل رمزاً لمقاومة الشعب لنزع قوميته .

وفي الدور السابق مباشرة للحرب ، اشتدت أيضـاً سيـاسـة الجرمنـة . ورأى البروسيون أن « الخطر» البولـوني بـدأ يظهر ويتضـح بسبب الحـالـة الجـديـدة في روسيا ، حيث استطاعت المطـاليب القوميـة البولونيـة منـذ ١٩٠٦ ، أن تعبر عن نفسهـا على المنبر العـام ، في الـدومـا ، واستطـاعت بـالتـالي ، أن تستجيب لاحتجـاجـات ومطـالب النواب البـولـونيين في الرايخشتـاغ . وكان من مصلحـة بروسيا أن تسوي القضية البولونية نهائياً في داخل حـدودهـا لتتجنب إعـادة بنـاء بولونيا التي يخشى بسمارك من أن تؤدي إلى تجزئة بروسيا . وقـد قـال أحـد زعمـاء جمعيـة « الهـاتـاكا » ، تيـدمـان : « إن الحـوادث في روسيـا تفعم بـالأمـل جميـع البـولـونيين ، بيـد أن الخـوف من الحراب البروسيـة وحـده سيبرد رؤوسهم الساخنة » .

وبمبادرة جمعيـة « الهـاتـاكا » صوت على القـانون المؤرخ في ١٦ كانون الثـاني ١٩٠٨ ( قانون نزع الملكية ) الذي لم يطبق في الحقيقـة قبل ١٩١٣ ، وصوت عليـه لاندتاغ بروسيا بمعـارضـة قويـة ، ١٩٠ صوتـاً ضـد ١١٩ ، وسـاعـد الحكومـة على كسب جبري للأراضي الواقعـة في منطقـة بوزنـانيـا وبـوميرانيـا الشرقيـة ، حيث يصبح من الضروري توطيد المعمرين الألمان ، لتمتين وزيادة الملكية الألمانية » .

وقد شرح الأمير برنارد دوبولوف هذا القـانون بقولـه : « يجب على الشعوب الضعيفة أن تذعن بأن شعبـاً مجـاوراً يربح عنـدهـا السلطـة والنفوذ في النزاع بين القـوميـات ، والشعـوب لا يمكن أن تكـون إلا المطرقـة أو السنـدان ، الغـالب أو المغلوب » .

وقد أثار هذا القانون الكثير من الاحتجاجات في بولونيا البروسية . وأكثر من ذلك أيضاً في بولونيا الروسية وفي غاليسيا ، وفي مجلس الدوما والرايخشتاغ النمساوي ، حيث وجد النواب البولونيون الدعم من النواب الأوكرانيين والروثينيين ، والتشيكيين ، وكانت حركة الرأي من القوة بحيث أن القانون لم يطبق فعلاً .

وفي الدور نفسه صوت على قانون نيسان ١٩٠٨ المتعلق بالاجتماعات ، القانون الاتحادي الذي تمنع المادة ١٢ فيه كل اجتماع عام بلغة أخرى غير الألمانية ، ويسمح فقط لدور ٢٠ عاماً باستعمال اللغة المحلية وحيث يتجاوز السكان الذين يتكلمون هذه اللغة نسبة ٦٠ ٪ من رقم السكان الكلي . وفي الأراضي البولونية التابعة لبروسيا والتي كان الشعب البولوني في أكثريته الكبرى ، كبوزنانيا ، نظمت الإحصائيات البروسية بشكل لا تتجاوز فيها النسبة ٦٠ ٪ . وقد كانت رسمياً ٥٨ ٪ في منطقة بيدغوزيش . ولم يضرب القانون البولونيين في مظاهراتهم القومية فحسب ، وإنما أيضاً في التعبير عن مطالبهم الاجتماعية ، وأجبر العمال على الاجتماع سراً .

ولكن سياسة نزع القومية كسياسة الاستعمار أخفقت قطعاً . فقد اشترت لجنة الاستعمار ، منذ تأسيسها حتى ١٩١٤ ، أراضي من الألمانيين أكثر من البولونيين ، بنسبة ٧٢ ٪ مقابل ٢٨ ٪ من الأراضي البولونية . ومن جهة أخرى ، وفي نفس الدور ، كسب البولونيون أراضي أكثر مما باعوا . ولم يكن كسبهم عظيماً ، فهو لم يتجاوز ١٠٠,٠٠٠ هكتار ، ولكنه عوض ، ولأبعد ، الخسائر التي تكبدوها في الدور الأول ، من ١٨٨٦ إلى ٩٦ .

كان الوضع عشية الحرب كما يلي : لقد كان يرى أن الخطر على الأمة البولونية من أن تخسر وجودها يأتي من روسيا أقل من ألمانيا ، لا لأن سياسة

الاستعمار البروسية قد نجحت ، ولكن من المؤكد أنها وحدها قادرة مع المدى الطويل على نزع قومية الأراضي البولونية . ولهذا فإن حزب دموسكي القومي الديموقراطي في بولونيا الروسية طالب القيصر بالاستقلال الذاتي لمملكة بولونية ، وبالتالي أكد ولاءه للنظام ، وستكون هذه المملكة عنصراً أمامياً للدفاع ضد الإمبراطورية الألمانية . وكانت وجهة النظر المشتركة بين القوميين - الديموقراطيين في بولونيا الروسية وبولوني بروسيا أن العدو هو الألماني .

ومع ذلك ، فإنه بيلسو دسكي وعدداً من الثوريين الوطنيين عاودوا الفكرة الرومانتية بثورة مسلحة ، وأظهروا كرهاً عميقاً ضد الروس ، وفكروا ، بالعكس ، بانهيار النظام القيصري بفضل حرب لصالح إمبراطوريات الوسط ، وسط أوربة ، وغادر بيلسو دسكي بولونيا الروسية والتجأ في غاليسيا وساعدته الحكومة النمساوية فيها على الدعاية العلنية انطلاقاً من ١٩١٠ .

# الفصل الثالث

## غاليسيا النمساوية

### غاليسيا النمساوية :

في جنوب غاليسيا النمساوية جماعات من الروثينيين أو الاوكرانيين ، في روسيا الكرباتية التي كانت تؤلف جزءاً من تشيكوسلوفاكيا ، بين الحربين . وأكثر من ذلك إلى الجنوب - الشرقي . في البوكوفين التي يرتبط تاريخها بمولدافيا ( البغدان ) وبرومانيا ، تتجمع حالياً هذه الجماعات ، كما يتجمع اوكرانيو غاليسيا في اوكرانيا السوفياتية .

كانت هذه الأراضي البولونية - النمساوية بعد التقسيم الثالث تمتد في شمال نهر الفيستول حتى رافده . **بيليكا** . وبعد ١٨١٥ ، بدلت حدود الأراضي البولونية المنفصلة بين السيطرة النمساوية والروسية والبروسية ، وتشكلت غاليسيا النمساوية .

كانت غاليسيا هذه خاضعة لجرمنة عنيفة ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، أدت إلى اضطرابات وإلى ثورات ١٨٤٦ . وانطلاقاً من ١٨٦٧ ، عرفت الأقليات أو القوميات المختلفة التي تشكل الإمبراطورية النمساوية - الهونغارية ، نظاماً أكثر حرية . وكان لغاليسيا التابعة لليتانيا الغربية ( الامبراطورية النمساوية ) دياط مع حاكم بولوني و « وزير لغاليسيا » ونظام شبيه بنظام كرواتيا . واستعيض عن اللغة الألمانية باللغة البولونية في الإدارة الداخلية وفي المحاكم الإقليمية . وكان الموظفون يؤخذون من بلادهم

ويعملون فيها . وكانت جامعة كراكوفيا جامعة بولونية ، ولكن جامعة **لؤبول** ( لفوف ) التي أنشئت في آخر القرن الثامن عشر ويعلم فيها باللغتين البولونية والألمانية ، كانت قد تبلونت ، أي أصبحت بولونية تماماً تقريباً .

وفي ١٨٧٣ ، أنشئ في كراكوفيا مجمع علمي بولوني للعلوم والآداب .

وهكذا ، فإن غاليسيا بكاملها الخاضعة نسبياً لنظام ليبرالي قد تبلونت كاملاً من وجهة النظر الإدارية . ووضعت قضيتان في غاليسيا : قضية العلاقات مع ڤينّا ، وسياسة ڤينّا حيال غاليسيا . ثم تأتي قضية العلاقات بين قسمي السكان في غاليسيا : البولونيون ، والروثينيون ( اوكرانيون طقسهم كاثوليكي يوناني ، ويعارضون البولونيون على الصعيد الديني والسياسي وأيضاً على الصعيد الاجتماعي لأنهم ، على العموم ، شعوب من الفلاحين يعملون غالباً على الملكيات البولونية ) . والخط الذي يفصل هاتين القوميتين كان على وجه التقريب خط سان ، رافد الفيستول الأعلى ( المنطقة الواقعة في شرق نهر سان ويسكنها الأوكرانيون في الغالب ؛ والمنطقة الغربية التي يسكنها البولونيون حصراً تقريباً ) .

إذن يوجد في داخل غاليسيا قضية قومية مزدوجة : قضية بولونية وقضية اوكرانية تخلق صعوبات حيال النمسا - هونغاريا وحيال روسيا التي كان على أرضها أكثرية الأوكرانيين .

## بعض الأرقام

في ١٩٠٦ ، كان سكان غاليسيا النمساوية ٣,٧٥٠,٠٠٠ بولوني و٣,٣٥٠,٠٠٠ روثيني ، و ٨٧٠,٠٠٠ يهودي ، وتحسب كل فئة منهم قومية على حدة .

وحافظت أيضاً غاليسيا الشرقية ( الاوكرانية ) في آخر القرن التاسع عشر

على صفات زراعية حصراً تقريباً . وفي باقي البلاد ، من جهة الشرق ، وجدت مع ذلك بعض التنمية الصناعية ، والنمو العمراني ، ولكن المدن ليست هامة جداً . والمنظر ريفي تماماً . فمدينة مثل كراكوفيا ليس فيها إلا ١٤٦,٠٠٠ نسمة ، ومدينة برزيميسل ٥٢,٠٠٠ نسمة .

واذا وجد تقدم زراعي في هذا البلد الزراعي التقليدي ، فلم يكن ذلك إلا في الدومينات الكبرى . والفلاحون ، إن كانوا بولونيين أو روثينيين ، هم في الغالب في يد المرابين . ولم تنجح هذه الزراعة الفقيرة بإبقاء كل السكان في هذا البلد . لذا كانت غاليسيا منطقة هجرة نحو ألمانيا و أمريكا . فبين ١٨٨٠ ـ ١٨٩٠ ، كان يهاجر ٧٠٠٠ فلاح في العام ؛ و ١٧,٠٠٠ بين ١٨٩٠ و ١٩٠٠ . وهذه الأرقام ضعيفة ولكن لها دلالة . وعدا ذلك كان عدد كبير من الفلاحين يذهبون كل سنة للعمل في مناطق أخرى من الإمبراطورية وفي مملكة بولونيا الخاضعة للروس .

ووجدت بورجوازية بولونية في غاليسيا الغربية ، ولكنها لا تستطيع أن تدعم منافسة البورجوازية النمساوية ، ولعبت دوراً من المستوى الثاني . والصناعات في منطقة الشرق تعيش في ضائقة . وتسيطر الصناعات الحرفية فيها على النشاط الاقتصادي للمنطقة . إلا أن الصناعات الاستخراجية وحدها تنمو في الشرق كالفحم والبترول ، ولكن برؤوس أموال وبمقاولين نمساويين أو أجانب في الإمبراطورية . ويجتاز غاليسيا خط حديدي من الشرق إلى الغرب شيد بين ١٨٨٢ و ١٨٨٧ ، وهو خط استراتيجي ولكنه ينعش المنطقة .

والاستقلال الذاتي لغاليسيا صوري وفي أيدي ملاك بولونيين ، ويخضع لبوروقراطية محبة للنمسا . ومع ذلك فإن النظام فيها أكثر حرية مما في سائر الأراضي البولونية .

والحركة القومية في غاليسيا لها طابع معقد بسبب وجود قوميتين بولونية

وروثينية ، وبسبب أن الروابط في الأساس ، في الشعب نفسه ، تشكلت في مقاومة شعبية ذات طابع اجتماعي أكثر منه قومي . وانطلاقاً من السنوات ١٨٩٠ ، ظهرت في المدن جماعات من العمال ، والحرفيين انتشرت فيها الاشتراكية . وحدثت مظاهرات مزقتها الشرطة ، في نيسان ١٨٩٠ ، في لفوف . وفي ١٨٩٢ ، تشكل في هذه المدينة حزب اجتماعي ديموقراطي تابع للحزب الاجتماعي الديموقراطي النمساوي . ولكن بعد مدة وجد في هذا البلد ، كما في غيره من البلاد السلافية ، أن زعماء قطاعات هذا الحزب القومي على سلم الدولة النمساوية ـ الهونغارية يظهرون شيئاً فشيئاً طابعهم الخاص .

ووصلت حركة الاضطراب الاجتماعي الطبقة الفلاحية أيضاً . فقد تشكل فيها ، في ١٨٩٥ ، « حزب الشعب » ، وكان برنامجه من حيث الأساس اقتصادياً واجتماعياً ، ولكنه مع ذلك يمس الصعيد القومي في الحد الذي يطالب فيه بحقوق انتخابية أكبر ، انتخابات بالاقتراع السري ، وإنشاء المدارس .

وفي الواقع ، إن الانتخابات لم تساعد الشعب الريفي على أن يكون ممثلاً في المجلس ، وكان النواب ينتسبون جميعاً إلى طبقة الملاك البولونيين أو الموظفين . ولكن ، في انتخابات ١٨٩٧ ، وعلى أثر التدابير الليبرالية التي زادت عدد النواب في مدن : كراكوفيا وليؤبول ، استطاع الشعب العمالي والفلاحي أن يكون ممثلاً ببضعة نواب .

وشهدت السنوات ١٨٩٠ أيضاً . تنمية الصحافة العمالية . ولكن البوروقراطية النمساوية ظلت تمسك بيدها كل الشعب وتفيد من انقساماته نفسها ، ومن المعارضة بين الاوكرانيين والبولونيين ، وأيضاً من العداء العام لليهود العديدين جداً ويشكلون ما يقارب قليلاً $\frac{1}{10}$ السكان .

وغاليسيا ملجأ للوطنيين البولونيين والأوكرانيين . وفي لفوف ( لفيف

بالاوكرانية ) نفسها أخذت مظاهرات الروح القومي الاوكراني أول شكلٍ لها في منتصف القرن التاسع عشر . وأمكن القول بأن غاليسيا كانت « عش الإنفصالية الاوكرانية » ( بورشاك ) في الوقت الذي كانت فيه منطقة دعم للوطنية البولونية .

وفي حوادث ١٨٤٨ شكل البولونيون في غاليسيا لجنة قومية كانت قد طلبت من الإمبراطور أن يمنحها الاستقلال الذاتي ( الاستقلال الذاتي البولوني ) لكل غاليسيا . فاحتج اوكرانيو غاليسيا وشكلوا مجلساً قومياً « روردا » القى ببيان هام ، مع الأخذ بعين الاعتبار الصيغ المبالغ فيها في الديباجة ، بالمطالب المعبرة :

نحن روثيني غاليسيا الذين ننتسب إلى الشعب الروثيني العظيم « الذي يتكلم لغة واحدة ونفوسه ١٥ مليون نسمة .... »

هذا الشعب المستقل منذ القدم يساوي أكبر شعوب أوربة . وله أدبه . وعواهله الخاصون . وباختصار . عاش شعباً غنياً وقوياً . وأن الويلات ومختلف المصائب السياسية أرادت أن يتجزأ هذا الشعب العظيم ، وأن يضيع استقلاله وسيادته ويقع تحت السيطرة الأجنبية . انهضوا أيها الأخوة ! واستيقظوا من سباتكم الطويل فقد حانت الساعة . اتحدوا لتعيدوا خلق شعبنا وتؤمنوا الحريات التي ستخول إلينا .

سنكون أمة . ونريد :

١ً - الحفاظ على ديننا ، ويجب أن يكون لكهان الطقس الاغريقي نفس الحقوق التي هي لكهان الطقس اللاتيني .

٢ً - تنمية عاطفتنا القومية ، وتحسين لغتنا ، وإدخالها في المدارس الابتدائية ، وفي التعليم الثانوي والتعليم العالي ، وحتى في الإدارة .

٣ - محاولة تحسين مصيرنا بالطرق الدستورية .

« وسنحافظ بإخلاص على تعلقنا بإمبراطورنا وملكنا الدستوري فرديناند الأول ... »

وأبانت ظاهرات القومية الاوكرانية ، في غاليسيا ، بشكل أفضل المعارضة بين الاوكرانيين والبولونيين . واضيفت إليها القضية اليهودية لتعقيدها . وأهم من ذلك بالنسبة للحكومة انه كان يوجد ، بين يهود غاليسيا ، منفيون عديدون من مناطق روسيا ، ويساق من بينهم العديد من الثوريين المعادين للقيصر .

وانقسم الاوكرانيون من وجهة النظر القومية بين اتجاهين : أحدهما ملائم نسبياً لروسيا ؛ والآخر مناصر لإنشاء دولة اوكرانية عاصمتها كييف .

ولكنهم كلهم مناوئون للبولونيين ويدافعون عن فكرة غاليسيا الشرقية الاوكرانية التي شكلت ، في إطار الإمبراطورية النساوية - الهونغارية . كمرحلة أولى ، بانتظار إنشاء اوكرانيا الكبرى ، جماعة من نحو ٤ ملايين نسمة ، ربعهم بولونيون فقط .

وكانت بداية القرن العشرين بخاصة مضطربة في غاليسيا . والسنة ١٩٠٢ مطبوعة بعملية نهب قام بها طلاب من أصل اوكراني من جامعة ليؤبول . وبحركات فلاحية . وبعد ثورة ١٩٠٥ في روسيا ، وانتخابات ١٩٠٧ في النمسا ، تعززت المعارضة القومية : معارضة ضد النمسا ، وبخاصة معارضة ضد بولونيا من قبل العناصر الاوكرانية ؛ ومعارضة ضد روسيا بتضامن مع بولوني أراضي الفيستول من العنصر البولوني ، ولا سيا البولونيين اللاجئين من مملكة بولونيا في غاليسيا . وانطلاقاً من ١٩١٠ ، استطاع بيلسودسكي علناً أن يؤسس جمعيات إطلاق نار ، وإعداداً عسكرياً بغية الحرب ضد روسيا ، وأن يشكل لجنة أحزاب الاستقلال ، واشترك فيها حزب الشعب في غاليسيا .

وسيلاحظ أن القوميين الديموقراطيين الذين يتزعمهم دموسكي عبروا عن رأيهم في أن النصر النمساوي في حالة حرب سيكون في الواقع ، نصراً ألمانياً . وقصارى القول . إن أفضل حظ لبعث دولة بولونية . هو انتصار روسيا . وأثبت المستقبل صواب هذا الرأي : فعشية هزيمة ألمانيا والنمسا ، عندما وضع انهيار الجبهة الروسية تحت سلطتهما جميع الأراضي البولونية ، أعادت الامبراطوريتان الوسطيان خلق بولونيا مؤقتاً ، على الأراضي البولونية المنتزعة وحدها من روسيا .

وعلى كل حال ، يرى في غاليسيا بوتقة الآراء المختلفة التي يمكن أن تعبر عن نفسها ، كيف أن الوطنيين البولونيين انقسموا إلى اتجاهين محددين بسبب بولونيا الروسية . ولكن الأهم أكثر بكثير من التصريحات النظرية ، هو إعداد الجماعات المسلحة تحت إدارة بيلسودسكي التي لعبت دوراً في الحرب العالمية الأولى ، وأكثر من ذلك أيضاً بعد الحرب ، بتدخل معاد لروسيا ، في خلق قضية الحدود الشرقية التي لم تحل إلا في العام ١٩٣٩ .

وفي الواقع ، بعد انهيار الجبهة الروسية في ١٩١٧ ، وهزيمة إمبراطوريتي وسط أوربة في ١٩١٨ ، وإعادة إنشاء الدولة البولونية في ١٩١٩ ، رفضت حكومة بيلسودسكي الحدود الشرقية التي اقترحها الحلفاء والتي تمر بمدينة برست - ليتوفسك وخط كورزن . بيد أن حرباً ضد الاتحاد السوفياتي ساعد بولونيا على أن تدخل ، في حدود الدولة البولونية ، منطقة كانت جزءاً من الدولة البولونية سابقاً ، ولكنها كانت مأهولة في معظمها بالروس البيض والاوكرانيين .

وإذا كانت هذه هي الحدود الشرقية بين الحربين ، فإن الدولة البولونية استعادت وجودها مستقلاً ، ومن وجهة النظر البولونية ، حلت القضية القومية .

# الفصل الرابع

## القضية القومية في روسيا

في هذه الـدولـة المتعـددة القوميـات نجـدنـا أمـام مظـاهرات روح قوميـة لم تذهب ، إلى بدايـة القرن العشرين ، حتى الانفصـال ، ولكنهـا تـدل على الرغبـة بوجودٍ ذاتي في إطار الإمبراطورية الروسية .

وليست روسيـا الأوربيـة مـأهولـة بـالروس فقـط . ففي الشمال الغربي نرى الشعوب البالطية : الليتوانيين ، والليتونيين ، والإستونيين ، مع أقلياتها الألمـانيـة في المدن . وهي شعوب غير روسيـة حتى ولا سلافيـة . وكـذلـك شعوب الفولغـا والقرم التركيـة . أمـا الاوكرانيـون والروس البيض ، وإن كانـوا سـلافيين ، فهم يتكلمون لغات مختلفة عن الروسيـة . والعـاطفـة القوميـة للروس البيض حـادث متأخر يرجع إلى آخر القرن التاسع عشر . ولكن الحال غير ذلك عنـد الاوكرانيين الـذين يربطون تـاريخهم المـاضي بوجود أول دولـة « روسيـة » ، حول كييڤ في القرن العـاشر ، ومن بعـد بوجود نوع من دولـة قـوزاقيـة على المنعرج الأدنى لنهر الدنيبر .

### الاوكرانيون

لم تكن حركـة الاوكرانيين حركـة جمـاهير ، وإنمـا كانت منـذ بـدايـة القرن التاسع عشر ، من عمل قبضـة من المؤرخين والكتـاب الـذين كانوا في جو النهضـة السلافية وولادة أو نهضة الأمم التي تميز القرن التاسع عشر ، يحلمون باتحاد فيدرالي

للشعوب السلافية الحرة المتحررة من الارستقراطيات النمساوية والبروسية والروسية .

وقد شكل هؤلاء المؤرخون مثل **كوستو ماروف** ، والكتاب مثل **سيفشنكو** ما أسمي « اوكرانيا الفتاة » . ولكن في الوقت الذي أصبحت كل ظاهرة للروح الاوكرانية مستحيلة في الإمبراطورية الروسية ، في عهد القيصر نيقولا الأول حتى ١٨٥٥ ، كانت ترى نهضة اوكرانية في غاليسيا ، وجدت نقطة ذروتها في ١٨٤٨ . وكان إمبراطور النمسا آنذاك في نزاع مع ثورة عامة في دوله ، وبخاصة مع الهونغاريين ، ووعد الاوكرانيين في غاليسيا وروسيا الكارباتية ، باستعمال اللغة الاوكرانية في الإدارة والمدارس . ولكن ما إن أخمدت الثورة ، إلا ونكث الإمبراطور وعوده ، وتبلونت غاليسيا النمساوية من جديد ، كما تمجيرت روسيا الكرباتية من جديد أيضاً .

وكانت السنوات ١٨٦٠ من الجانب الروسي ، مطبوعة بتغير عميق في مصير الاوكرانيين . وكانت فترة للإصلاحات الإدارية الكبرى ، وحذف القنانة ، وتغير الجو كله . واستطاعت العاطفة القومية الاوكرانية أن تعبر عن نفسها على الصعيد الأدبي وفي مطالب معتدلة تناولت استعمال اللغة الاوكرانية وتنمية الأدب الشعبي .

وقد عبر عن هذه التطلعات في مجلة « اوسنوڤا » أسست في ١٨٦١ ، وتسامحت معها الحكومة الروسية زمناً قليلاً .

ولا شك في أنه يوجد ، في الجيل الجديد من الوطنيين الاوكرانيين ، أقلية أكثر راديكالية ومناوئة للروس بشدة . ومع ذلك فإن الروح القومي الاوكراني في السنوات ١٨٧٠ ـ ١٨٨٠ كان في الغالب مناوئاً لبولونيا بسبب غاليسيا . وسلك المفكرون الاوكرانيون ، وبخاصة كوستوماروف ، سياسة شديدة مع المؤرخين

والكتاب البولونيين في موضوع الحدود المحتملة لبولونيا مبعوثة حية ، لأن البولونيين كانوا يحلمون بدولة بولونية كبرى كما وجدت قديماً وتستعيد بالتالي الأراضي الاوكرانية لحوض الدنيبر .

وهذا الموقف الواضح جداً لبولوني مثل لاديسلاس ميكيفيتش ، ابن الشاعر الذي صرح بقوله : « لا تتصور بولونيا مطلقاً دون اوكرانيا ، وإيطاليا دون نابولي ، أو فرنسا دون بلاد نهر اللوار » .

ولكن الحربة المعادية لبولونيا في الحركة القومية الاوكرانية لا يمكن أن تتفق ووجهة نظر هذه القومية مع الحكومة الروسية ، وإن ما تسميه هذه الأخيرة « الوطنية المحلية الاوكرانية » لا يمكن من وجهة النظر الروسية أن تتفوق على الوطنية الحقيقية ، التي كانت في التعلق بالقيصرية ، بدولة روسية موحدة . وحذفت مجلة « اوسنوڤا » في ١٨٦٣ ، وحاولت الصحافة الروسية بسرعة أن تبرهن على أنه لم يكن في الماضي على الإطلاق لغة اوكرانية ، وإنما فقط « لغة روسية أفسدها التأثير البولوني » ، وإن اللغة الاوكرانية المزعومة اخترعها بعض صغار الروس .

وعندئذ نقل الوطنيون الاوكرانيون إلى غاليسيا النمساوية جميع جهود دعايتهم ، وأصبحت هذه الجهود ممكنة بعد ١٨٦٧ . وفي اوكرانيا نفسها ، يرى أن السلطات الروسية المحلية ، التي كانت على اتصال بالوقائع ، كانت سياستها أكثر مرونة مما تفترضه التدابير التي أمرت بها الحكومة الروسية .

سمحت السلطات الروسية في اوكرانيا بإنشاء جمعيات علمية . وفي الحقيقة كانت أقساماً من الجمعيات العلمية الكبرى الروسية . وكان يتكلم ويكتب فيها بالروسية ، وقد أعطت بحوث هذه الأقسام العلمية في الفولكور ، وفي

الاثنوغرافيا الاوكرانية ، أساساً علمياً صلباً للقومية الاوكرانية . ولم يمنع هذا الحكومة الروسية من تحريم استعمال الاوكرانية .

وفي ١٨٧٦ كان الإجراء العام الذي اتخذ في هذا الموضوع :

« يتنازل الإمبراطور ويأمر :

١ً - يمنع في الإمبراطورية دون ترخيص خاص من إدارة الصحافة ، إدخال كتب وكراريس أياً كانت منشورة بلغة روسيا الصغرى .... » .

ويتناول الحكم كل الكراريس والجرائد التي تأتي من غاليسيا النمساوية .

٢ً - يمنع في الإمبراطورية طبع ونشر آثار أصلية في هذه اللغة إلا :

أ ) الآثار التاريخية .

ب ) آثار الأدب الصرف ، شريطة أن يكون خط النسخ الأصلية محافظاً عليه بصورة كاملة ؛ وفي الإنتاج الأدبي ألا يصيب الخط الروسي أي ضرر . ولن يخول الترخيص بطبع هذه الأنواع من المؤلفات إلا بقرار من مديري المطبوعات .

٣ً - تمنع الإعلانات باللغة الروسية الصغرى وكذلك طبع نصوص في هذه اللغة ترافق نوطات « موسيقية » .

ومن هنا تظهر ، في غاليسيا النمساوية ، الأهمية التي علقت على هذه الجمعيات التي يمكن أن تنشأ فيها لتنمية اللغة الاوكرانية ، مثل جمعية سيفسنكو التي أنشأها في لفوف في ١٨٧٣ بعض الوطنيين الاوكرانيين وغايتها « تشجيع تنمية الأدب الاوكراني » . ومن هنا أيضاً تظهر أهمية العمل الذي قام به انطلاقاً من جونيف الأستاذ الاوكراني دراغومانوف ، الذي عزل عن كرسيه في كييف في ١٨٧٦ وأصبح ممثلاً للأمة الاوكرانية عبر أوزبة حتى وفاته في ١٨٨٩ .

على أن دراغومانوف وإن كان مناوئاً للبولونيين أكثر منه مناوئاً للروس فقد كان ديموقراطياً وراغباً في إيقاظ العاطفة القومية في جمهور الفلاحين ، وكان بالتالي ، معادياً للمركزية الروسية ، ولكنه لم يكن معادياً تماماً لفكرة دولة اوكرانية متحدة في إطار الإمبراطورية الروسية .

وكان له في غاليسيا تلاميذ أحدهم **فرانكو** ( ١٨٥٦ ـ ١٩١٦ ) وقد لعب دوراً أساسياً في الحركة القومية الاوكرانية ، وأسس في ١٨٩٠ حزباً راديكالياً اوكرانياً ، وجريدة باسم « نارود » أي « الشعب » .

وفي السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، حاولت الأوساط المثقفة في اوكرانيا الروسية والمدعومة من الخارج أن تضع حركتها القومية على الصعيد السياسي . وكانت الحكومة النمساوية في ذلك العصر تشجع الحركة الاوكرانية ، في الحد الذي كانت فيه حركة مناوئة للروس ، وسمحت في ١٨٩٤ ، لجامعة لفوف بإنشاء كرسي لتاريخ اوكرانيا وأعطي إلى المؤرخ الكبير خروزفسكي الذي جاء من كييف وله من العمر ٢٨ عاماً ، وقام بتأليف تاريخ لاوكرانيا ظل كلاسيكياً . وقد صدر المجلد الأول في ١٨٩٨ . وتغير الجو تدريجياً حتى في الإمبراطورية الروسية في ذلك العصر . وفي ١٨٩٨ ، قامت في **بولتافا** تظاهرة ذات طابع أدبي ، شارك فيها رجال الآداب الاوكرانيون من غاليسيا وغيرها . وتكلم فيها مندوبون بالاوكرانية مع حماسة الحضور ، وكذلك مندوب من اوكرانيا الروسية . ولما نهض ممثل الحكومة الروسية ليمنع استعمال اللغة الاوكرانية ، بادر مندوبو المجلس إلى المنبر ومزقوا الخطب التي أتوا بها ليقرؤوها ولم تجرأ الحكومة الروسية على اتخاذ العقوبات بشأنهم .

ومع ذلك فقد انتظم في غاليسيا حزب قومي ديموقراطي ووضع برنامجاً مزدوجاً بحدٍّ أعلى ، وهو تأكيد لدولة اوكرانية مستقلة تضم جميع الشعوب

الاوكرانية المنقسمة : وبحد أدنى ، وهو تشكيل إقليم مستقل ذاتياً ، في إطار إمبراطورية النمسا - هونغاريا ، يوحد غاليسيا الشرقية ، والبوكوفين . وكان الأستاذ خروزفسكي موحياً بهذه البرامج . وفي اوكرانيا الروسية أخذت الحركة التي لم تستطع الظهور علناً ، صفة العنف والثورة والسرية ، وكان الاستقلال هدف برنامجها الذي ظهر في لفيف ( لفوف ) .

ولم يكن هذا الحزب غير جماعات صغيرة قليلة الأهمية في عددها ، ولكنها نافذة بسرعة جداً بشخصية أعضائها . وأكثر من ذلك أن الحركة كان لها طابع ديموقراطي . وقد قامت بها بورجوازية صغيرة اوكرانية ، ولم تكن طبقة نبيلة متبلونة أو مروسة قليلاً أو كثيراً . ومن جهة أخرى ، ظلت الجماهير الفلاحية الاوكرانية سلبية على الصعيد القومي ، وأكثر من ذلك ، في آخر القرن التاسع عشر ، في وقت نمت فيه اوكرانيا فجأة ، وشهدت تكاثر المعامل ، وتعاظم المدن ، وحتى إنشاء مدن ، واختلاط مد الهجرة الروسية بالشعب الاوكراني .

وهذا الحادث لا يعاكس وجود شعب اوكراني . ولكنه ، من وجهة النظر الروسية ، يعقد القضية السياسية التي طرحها الوطنيون الاوكرانيون . ومن جهة أخرى ، بقي هؤلاء الوطنيون الاوكرانيون متعلقين زمناً طويلاً بفكرة الاتحادية الفيدرالية ، وكانوا منذ زمن طويل معادين للبولونيين أكثر بكثير من معاداتهم للروس .

إلا أن الحركة في القرن العشرين أخذت بوضوح طابعاً انفصالياً ، ولكنها لم تضم إلا أقلية .

## أتراك أوربه

عندما تدرس في الكتب اليدوية ، المقاومات القومية ، في الإمبراطورية الروسية ، في آخر القرن التاسع عشر ، يلح قليلاً على العموم ، على الشعوب

التركية التي تقطن أوربة ، بينما في روسيا الأوربية توجد شعوب خارجة عديدة وافدة كالتتر ، في حوض الفولغا ، لعبت دوراً هاماً في الحركات القومية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين . ومما يجعل لهذه الشعوب التركية أهمية في روسيا الأوربية ، هو أنها قليلة العدد في أوربة أمام الكتلة السلافية . وهي بأصلها العرقي ولا سيا بدينها متضامنة كثيراً أو قليلاً مع الشعوب التركية العديدة في آسيا الوسطى . وهؤلاء وأولئك يعيشون حالياً في إطار الاتحاد السوفياتي ويضعون قضية قومية في علاقتهم مع الروس . وهذه القضية حلت بالاتحادية الفيدرالية .

ولن نبحث هنا إلا في الشعوب التركية في أوربة ، وعلى وجه الدقة ، تتر الفولغا . ولدينا عنهم دراسة موثقة جداً قام بها **بينّيغسن وشانتال كلكوجي** وعنوانها :

« الحركات القومية عند إسلام أوربة » ١٩٦٠ ، وتحت العنوان عنوان آخر وهو « السلطان ـ غاليفية في تترستان » وهذه الدراسة مكرسة قبل كل شيء لثورة ( ١٩١٧ ـ ١٩٢٣ ) ولعمل التتري سلطان غاليف . وكان هدفه توحيد الشعوب الإسلامية في الإمبراطورية ضد الروس ، وغرس نوع من الشيوعية القومية عند هذه الشعوب .

هذا ويجب أن يوضح وجود الشعوب التركية في أوربة . ولنذكر أن الشعب الروسي ، في بداية القرن السادس عشر لم يتجاوز نحو الشرق منطقة موسكو ، وحتى ١٥٥٢ ، كانت الدولة الموسكوفية تصطدم بخانات تتري متحور على الفولغا ويعتمد على مدينة كازان الحصينة . وفي ١٥٥٢ استولى ايفان الرابع على المدينة ، وفتحت استراخان الواقعة على مصب الفولغا بعد سنتين . وفجأة ، وفي خلال بضع سنوات وقع مُلك ( دومين ) واسع جداً في أيدي الروس واحتلوه عسكرياً .

وكانت هذه الأراضي الشرقية كلها ، بين الفولغا والأورال هدفاً لاستعمار مستمر من الفلاحين ، انتهوا به بإحاطة الجماعات التركية التي توجد فيها ، من جميع الجهات ، وامتصوها جزئياً . وصحب الاستعمار الروسي ، كما هي العادة في الفتح الاستعماري ، مصادرة الأراضي وتوزيعها على الطبقة النبيلة والأديرة ، مثل دير كازان الذي أنشئ في ١٥٢٥ . وكانت المدن التي أنشئت بعد الفتح أبراجاً حصينة مخصصة لحفظ النظام في البلاد ، ولأمن المعمرين الروس . وفي هذه المنطقة الواقعة في الفولغا الأوسط ، كان الروس يؤلفون أكثرية من ٥٢ ٪ في آخر القرن الثامن عشر ، والتتر ٤٠ ٪ ، والباقي مؤلف من شعوب أخرى وافدة .

وعلى الأرض التي تؤلف حالياً الجمهورية التترية المستقلة ذاتياً والتي ارتفع سكانها في ١٨٥٨ إلى ١,٥٠٠,٠٠٠ نسمة ، تلفت نظرنا هذه الملاحظة وهي أن النسبة ٥٢ ٪ لم تتغير تقريباً ؛ وأن الاستعمار الروسي لم يستطع امتصاص ، وتمثل ولا تدمير القومية التترية التي عاشت معتمدة على الإسلام .

ولذا فإن سياسة التمثل استهدفت بخاصة ، ولكن دون نجاح عظيم ، صبء التتر المسلمين واعتناقهم المسيحية الارثودوكسية . والإجراءات التي شجعت الصبء واتخذت في سياق القرن الثامن عشر ، كانت مع ذلك من طبيعة تجبر التتر على التخلي عن الإسلام . وكان اعتناق الإسلام محرماً تحت طائلة الموت . وكان معتنقو الارثودوكسية الجدد معفين من الخدمة العسكرية ، ومن الضريبة خلال ٣ أعوام ، وحيث توجد جماعة من المعتنقين الجدد ، كان المسلمون يطردون وينفون إلى الشرق نحو الأورال . وكان ذلك في سبيل « حماية الدين المسيحي لهؤلاء المؤمنين الجدد » . وبين ١٧٣٨ و ١٧٥٥ أمر رئيس أساقفة كازان بتدمير معظم جوامع حكومة كازان دون استثناء . وكان يقوم بسياسة الصبء هذه منذ ١٧٣١ ، لجنة خاصة دامت ٣٣ عاماً وتركت عند التتر ذكرى قبيحة . ومع ذلك ،

لم يعمـل فيهـا شيء . والنجـاح الـذي أحرزتـه اللجنـة كان أكثر بكثير على وثني منطقة شمال الفولغـا ( اودمورتْ ، الخ ... ) منـه على التتر المسلمين . وكل مـا في الأمر أن سياسة الصبء أثارت فقـط هجرة هـامـة للتتر نحو الأورال حيث أقـاموا بين إخوتهم في العرق والدين ، وهم البشكير .

ووضع حكم كاثرينه الثانية حداً لسياسة أخفقت في الواقع . وكانت السنوات الأولى من حكمها مطبوعة ببعض الليبرالية والمشاريع الدستورية ، واجتماع اللجنة الكبرى في ١٧٦٧ ، والمكلفة بتحرير مجموعة قوانين جديدة ، وكان فيهـا إلى جـانب النبلاء ، أنـاس من سكان المـدن ، ومن الفلاحين غير الأقنـان والكـوزاك ، وكان فيها تمثيل عن الشعوب الأخرى الوافدة والمستقرة .

ولم تخلص اللجنة إلى شيء عملي ومباشر . ولكنها سمحت للمطـالب بـأن تعبر عن نفسها ، وأظهرت ضرورة سياسـة أكثر ليبراليـة إزاء الشعوب الوافـدة الأخرى في أراضي الشرق . ولا ننسى أن ثـورة كـوزاكي بـوغـاتشيف انفجرت بعـد بضـع سنوات في ١٧٧٤ ، في منطقة اوردانبورغ ، وسانـدهـا المسلمون البشكير وفي هـذه المنطقة المضطربة جداً والمحصورة بين الفولغا والأورال ، والتي تسارع استقلالها في آخر القرن الثامن عشر ، كانت الشعوب الوافدة عديدة جـداً ، وكانت عنصر عـدم أمن حاولت حكومة كاثرينا الثانية أن تضمه إليها . ففي ١٧٦٧ ، سمحت للتتر أن يسكنوا كازان من جـديـد بعـد أن طردوا منهـا ، وأن يبنوا فيهـا جـامعين . وفي ١٧٧٣ خولتهم كاثرينا الثانية الحرية الدينية ، وحق بناء الجوامع والمـدارس . وفي ١٧٨٢ ، عينت مفتياً يمارس سلطته على جميع مسلمي روسيا الأوربية .

وهذه السياسة المتسامحة والحاذقة ساعدت على النهضة الإسلامية وعلى تعزيز القوميـات التركيـة في أوربـة . وقـد أعطي لهـذه السيـاسـة الليبراليـة سبب آخر اقتصادي . ففي آخر القرن الثامن عشر ، وبخاصـة في بـدايـة القرن التـاسع عشر

قام الروس بتجارة نشيطة مع إمارات تركستان التي لم يقبل فيها المسيحيون إلا بسفارة خاصة ومرخص لها . وكان الاقتصاد الروسي بحاجة إلى وسطاء في هذه البلاد ، ووجدهم بين طبقة التجار التتر الذين كانوا يفيدون في آسيا الوسطى من وحدة الدين وتشابه اللغات .

إذن يرى أن التتر قد أمسكوا بأيديهم تجارة آسيا كلها حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبهذا مارسوا نفوذاً عظيماً جداً ، تجارياً وروحياً ، على مناطق الشرق عموماً المأهولة بالترك جزئياً مثل منطقة بشكيريا . وهكذا استطاعت البورجوازية التترية أن تأخذ بيدها توجيه الحركة القومية لمسلمي روسيا ، والواقع واضح جداً في ثورة تشرين الأول ١٩١٧ . وأكثر من ذلك ، كما في منطقة كازان ، أدت سياسة الاضطهاد الروسية إلى خراب مؤسسات التعليم في آخر القرن الثامن عشر ، وذهب أبناء التتر الأغنياء إلى بخارى في آسيا الوسطى لمتابعة دراستهم ، حيث كان التعليم التقليدي حنيفاً جداً ويوضح أيضاً الاختلافات الأساسية بين المسيحية والإسلام .

وعند تتر الفولغا أنفسهم ، يرى في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وتحت هذا النفوذ دخول ، أو من جديد ، إدخال أعراف جديدة ، مثل لبس النساء الحجاب ، وعزل الزوجات والمراعاة الصارمة للطقوس في المدارس الإسلامية التي تنشأ آنذاك ، ويعلم فيها عدد من الأساتذة القادمين من تركستان .

وهكذا ظهر بصورة أكثر هذا العنصر المقاوم الذي يؤخذ بعين الاعتبار في تعريف القومية . وبينما كان غنى البورجوازية التترية يسهم عن سعة بتنمية روسيا الاقتصادية ، كان يعطي قاعدة اجتماعية وفكرية للقومية التترية ، ومن هنا يفهم ثبات بل وتقدم هذه القومية حتى الحرب العالمية الأولى .

ومع ذلك كان على هذه القومية أن تجتاز الرأس الخطر لسياسة التمثل التي دخلت ، في آخر القرن التاسع عشر ، في الإطار العام للسياسة الروسية إزاء الشعوب الأخرى في الإمبراطورية ، وينبغي القول إن روسيا بعد ١٨٦٠ ، فتحت آسيا الوسطى ، وضمت إلى الإمبراطورية منطقة حراماً ، وليست منذ الآن بحاجة إلى تجار تتر لاستغلال هذا الدومين الذي كسبته بنشاطها .

وفوق ذلك ، إن الروس الذين استقروا في تركستان نافسوا التتر وانتصروا عليهم . وقد أدى ربط تركستان بروسيا أوربة بخط حديد عابر الخزر ١٨٩٩ ، وخط عابر آرال ( اوردانبورغ - طشقند ) ، الذي انتهى في ١٩١٠ ، إلى أفول تجارة تتر كازان الذين وضعوا منذ الآن خارج هذه الطرق الحديدية بل وخارج الخط عابر سيبريا .

ولما لم يعد للحكومة الروسية ما يجعلها تجامل البورجوازية التترية ، طبقت على التتر سياستها العامة في التمثل التي حملت بصورة أساسية على الصعيد الديني والفكري . وانطلاقاً من ١٨٧٢ ، وتمت إدارة ايلّ منسكي الأستاذ في الأكاديمية الدينية في كازان ، أنشئت مدرسة نظامية ( دار المعلمين ) للتتر الصابئين تعلم باللغة التترية وتحاول أن تشكل « طبقة فكرية » أصلية من أبناء البلاد . وقال ايل منسكي : « لا شيء أخطر على روسيا من مسلم مثقف » . وبصورة موازية ، قامت إدارة البعثات في أبرشية كازان وعدة جمعيات دينية بحملة صبء ونجحت نجاحاً أكيداً حتى ١٩٠٥ ، بحيث يقدر عدد الصابئين ٢٠٠,٠٠٠ تتري ، منهم ١٣٠,٠٠٠ في حكومة كازان .

ومع ذلك يبدو أن قسماً منهم صبأ بصورة سطحية جداً ، وظلوا خاضعين لدعاية معاكسة نشيطة جداً يقوم بها المبشرون المسلمون الذين اتخذت الحكومة الروسية بحقهم تدابير صارمة .

بيد أنه من المؤكد جملة أن سياسة الترويس ، كالتنافس الاقتصادي ، قد أقاما التتر المثقفين ضد روسيا وغذيا الرغبة في الاستقلال القومي ، حتى إن بعض التتر يذكرون بالعهد الذي كانت فيه روسيا تحت السيطرة المونغولية ويعبرون بشكل مبالغ فيه في آخر القرن التاسع عشر : « كيف أصبحنا عبيد عبيد أسلافنا ؟ وكيف الخروج من هذه العبودية » ؟

وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر أعطى الشعب التتري لنفسه لغة أدبية ، مؤسسة على اللهجة التترية في منطقة كازان ، وهذه اللغة أبدعها الكاتب والشاعر عبد القيوم ناصري ( ١٨٢٥ ـ ١٩٠٢ ) الذي سمي « لومونوزوف التتري » . ونما أدب قومي عرف توسعاً غنياً في القرن العشرين . واتجه التعليم الإسلامي إلى إصلاح نفسه ، بعد ١٨٨٠ ، في اتجاه تحديثي ، ومتكيف مع الصلات ببلاد الغرب . وكان هذا التحديث من عمل تتري من القرم وهو إسماعيل بك غاسبرالي ( بالروسية : غاسبرنيسكي ) ( ١٨٢١ ـ ١٩١٤ ) . وشيئاً فشيئاً استعادت كازان أهميتها الثقافية التي كانت لها في الماضي ، وأصبحت مركزاً هاماً للإسلام في روسيا .

ومن وجهة النظر القومية يجب أن نستخلص من هذا التطور صفتين :

١ً ـ بالرغم من التقدم والتعليم في البلاد التترية ، ( هذا التقدم الذي كانت النسبة المئوية للأميين ، عند تتر الفولغا ، أقل من النسبة المئوية للأميين في روسيا : ٧٩,٦ ٪ بالمقابل ٨٢,٧ ٪ ) ، ظلت كتلة التتر لا مبالية ، على الصعيد القومي ، بالحركة التي أنعشتها بخاصة البورجوازية التاجرة وكانت منفصلة عنها على الصعيد الاجتماعي .

٢ً ـ إن الحركة القومية التترية التي قامت بها الأقلية المثقفة ، أخذت بسرعة اتجاه دعاية إسلامية تجاوزت أطر البلاد التترية وتوجهت إلى جميع المسلمين في

روسيا ، وشددت على تضامن الشعوب التركية ، تجاه الشعوب السلافية : وهذه « الجامعة التركية » لا ترمي إلى شيء أقل من تجزئة الإمبراطورية التي لا تقبل بها الحكومة الروسية وتشتبه بها الشعوب التركية الأخرى . ويجب هنا أن نتذكر قوة القومية الإقليمية غير الملائمة جداً إلى الاتحاد الذي تحلم به الشعوب التركية بواسطة التتر .

وهاتان الملاحظتان تفهمان أن الجامعة التركية قد اخفقت أثناء ثورة ١٩١٧ ، وأن الحكومة البولشفية حذفت مشاريع الاستقلال باعتمادها في البلاد التترية نفسها على جزء من السكان الذين لم يكونوا مهتمين مباشرة بالحركة . وقصارى القول ، إن حل النزاع بين القوميات كان هنا أيضاً بالاتحاد الفيدارلي ( الفيدرالية ) .

## الشعوب الأجنبية التابعة لروسيا

إن الشعوب الأجنبية المختلفة الأصل ، التي خضعت للقياصرة الروس عن طريق الفتح ، كانت تحتل المناطق النائية في أطراف الإمبراطورية .

## دوقية ليتوانيا الكبرى

فتحتها كاترينا الثانية ونظمت تحت اسم : « حكومات الشمال الغربي » . وكان سكانها ريفيين ينتسبون إلى الشعب الليتواني القديم الذي ظل يتكلم اللغة الليتوانية التي ردت إلى لهجة شعبية . وأصبحت اللغة البولونية لغة الطبقة النبيلة والكنيسة والأدب . وتبنت الطبقات الارستقراطية والاكليروس هذه اللغة البولونية واعتبرت نفسها أمة بولونية . وكانت ليتوانيا كاثوليكية . ولكن اليهود الذين يتكلمون اليديش ، وهي رطانة ألمانية مخلوطة بكلمات عبرية ، كانوا يشكلون غالبية سكان المدن .

**الأقاليم البالطية : ( استونيا ، ليفونيا ، كورلاند ) .**

كان في هذه الأقاليم شعبان توضع أحدهما فوق الآخر ويدينان بدين واحد وهو المذهب اللوثري .وكان السكان البدائيون فيها فنويين في الشمال ـ الشرقي ، وليتوانيين في الجنوب الغربي ، وظلو في حالة فلاحين ويشكلون طبقة دنيا من المزارعين المستأجرين للأراضي والعمال اليوميين والخدم ، ويشتغلون على أراضي كبار الملاكين . وكانوا يحافظون على اعرافهم ، وتقاليدهم ، وأغانيهم الشعبية ، ولغتهم القومية ، اللغة الاستونية القريبة من الفنوية ، واللغة الليتونية وهي لهجة من اللغة الليتوانية . وكانت الطبقات العليا ، النبلاء ملاكو الدومينات الكبرى ، يلقبون بـ « البارونات البالطيون » ، والاكليروس اللوثري ، وبورجوازية المدن ، متحدرة من المعمرين الألمان ، ويتكلمون الألمانية ، ويعيشون على الطريقة الألمانية . وقد تقبل القيصر خضوعهم ووعدهم باحترام لغتهم وامتيازاتهم ، وأسس القيصر الكسندر الأول في دوربات جامعة ألمانية . أما حكومة سان ـ بطرسبورغ ، وهي انغريا القديمة ، فقد انفصلت عن الأقاليم البالطية ، وفقدت طابعها القومي . وكانت مقراً للبلاط والموظفين ، وتجتمع فيها جميع الشعوب ، وجميع اللغات ، وجميع الأديان في الإمبراطورية . وخول هذا الجوار البالطيين الألمان نفوذاً قوياً على البلاط وعلى الحكومة .

**فنلندا**

كان اللابون أوائل سكان هذه البلاد ، وفي القرن الثامن للميلاد دحرهم الفينويون نحو الشمال . وفي القرن الثاني عشر فتحها السويديون ونصروها . وفي القرن الرابع عشر تحولت إلى دوقية . وفي القرن السادس عشر استقرت فيها اللوثرية . وفي القرن الثامن عشر كانت مسرحاً للنزاع بين السويديين وروسيا . ثم تخلى السويديون عنها إلى روسيا في ١٨٠٩ ، وجعل منها القيصر الكسندر الأول

دوقية كبرى ووعد بأن يترك لها دستورها الذي كان لها أثناء الحكم السويدي .

وفي فنلندا ، كما في الأقاليم البالطية ، كان السكان بكاملهم لوثريين وكانوا يتألفون من شعبين : شعب الريف المتحدر من الفينوي القديم ولغته اورو - الطية ، وقد حافظ على اللغة والأعراف الفينوية وله شعره الحماسي الشعبي : ( الكاليفالا ) الذي حافظ عليه بطريق الرواية الشفهية . والشعب الثاني هو الشعب السويدي ، ومنه كانت الطبقات الممتازة من نبلاء ورعاة وبورجوازيين . وكانت السويدية لغة الحكومة والكنيسة والأدب .

وعندما انتقلت فنلندا تحت سيطرة القيصر حافظت على دياطها المشكل من أربع دول حسب النظام السويدي . وظل القيصر ممتنعاً عن دعوته حتى عام ١٨٦٣ . وحافظت فنلندا على استقلالها الذاتي التام ، وقوانينها ، ومحاكمها وجيوشها ، ونقدها ، وبريدها ، وجماركها ، حتى من جهة روسيا . وظل رعايا القيصر الروسي فيها أجانب ، ولا يستطيعون فيها الاستقرار إلا بعد السماح من السلطات الفنلاندية . وكانت الوظائف خاصة بالفنلانديين ، كما بقيت الحكومة المدنية يعهد بها إلى مجلس الشيوخ المقيم في فنلاندا ، والمنقسم إلى قطاعين : العدل والمالية ؛ وإلى الموظفين من أبناء البلاد الأصليين ، وإلى البلديات ، أي إلى الطبقة النبيلة وإلى البورجوازية السويديتين . وظلت اللغة السويدية لغة الإدارة .

## النظام الدستوري في فنلندا

في عام ١٨٦٣ ، دعا القيصر الروسي الكسندر الثاني ، ولأول مرة منذ الفتح في ١٨٠٩ ، الدياط الفنلندي المؤلف من ٤ دول ليطلب إليه التصويت على نظام جديد للضريبة ، وأعلن عن نيته على عقده بعد ثلاث سنوات ، و « باعتباره وفياً للمبادئ الدستورية والملكية ... المتحدة بشكل لا ينفصل مع نظم البلاد » ، وأن

يعيد إليه حق المبادهة في مادة التشريع . بيد أنه عندما رفض التصويت على قانون الصحافة الشبيه بقانون روسيا ( ١٨٦٧ ) ، فرضته الحكومة بطريق البراءة ( المرسوم الإمبراطوري ) . وفي دياط ١٨٧٢ ، كانت العمليات تجري بأربعة لغات : كان الحاكم الروسي يتكلم بالروسية ، والنبلاء والاكليروس بالفرنسية ، والبورجوازيون والفلاحون بالسويدية ، ومشاريع القانون تقرأ بالسويدية وبالفينوية ورفضت الحكومة حرية الصحافة ، وفي خطاب الختام أعربت عن رغبتها في أن يتخذ المجلس قاعدة في إبقاء ملتمساته في الحدود التي تعين له .

وأعطى هذا الدياط ، الذي بعث في أشكاله القديمة ، لدوقية فنلاندا الكبرى نظم دولة حديثة ، البنك ( ١٨٦٧ ) ، والمحاكم ( ١٨٦٨ ) ، والكنيسة ( ١٨٦٩ ) والسكك الحديدية والمدارس ( ١٨٧٢ ) ، والنظام القوموني ( ١٨٧٣ ) ، والمليشا ( ١٨٧٨ ) ، وحق البورجوازية ، والإسعاف العام . وحافظت فنلندا على استقلالها الاقتصادي التام . وعلى نقدها وأوراقها المصرفية ، وبريدها ، وطوابع بريدها ، وإدارة خطوطها الحديدية ، وجماركها حتى من جهة روسيا .

وكان الدياط يدعى وسطياً كل ثلاثة أعوام ، وأصبح له الحق في تقديم مشاريع القانون . وتشكل فيه حزب فينوي ، وأخذ الأغلبية في الدولتين من الفلاحين والاكليروس ، وحصل من الحكومة على جعل اللغة الفينوية لغة رسمية مساوية للغة السويدية .

## السياسة الروسية

منذ بداية القرن الثامن عشر دخلت روسيا في سياسة إصلاحات . واستعمل القياصرة طريقتين :

١ ـ إعادة تنظيم البلاد بالحفاظ على الاوتوقراطية ( الحكم الفردي ) واعتمادها على بوروقراطية وطبقات اجتماعية مغلقة .

٢ - توحيد الشعب الروسي ومشاركته رويداً رويداً في القضايا العامة . فمن بطرس الأكبر إلى نيقولا الأول ، استخدم القياصرة الطريقة الأولى . والكسندر الثاني ، قبل ١٨٧٠ ، لجأ إلى الثانية . ومن ١٨٧٠ إلى ١٩١٤ كان تاريخ روسيا مؤلفاً من النزاع بين هذه الاتجاهات ،والأباطرة يفرضون أكثر فأكثر الطريقة الأولى . وفي هذه الآونة نما شعب الفلاحين ، وأخذ يطالب بقوة متجددة بتحسين مصيره . وطبق القسر على الروس ولم يوفرهم ، كما طبق بصورة منتظمة على الشعوب الأجنبية : البالطية ، البولونية ، الاوكرانية ، واليهود لترويسها بشكل يفرض عليها وحدة اللغة والدين والحق والإدارة . ولكن النتائج كانت موقتة وسطحية لأن معظم هذه الشعوب كانت في عز نهضة قومية تعتمد على تعاون وثيق ومنسجم بين النخبة والاكليروس والفلاحين . وسقط اليهود وحدهم .

## الثورة ورد الفعل في ليتوانيا

لقد تناول الاضطهاد اللغة البولونية واللغة الليتوانية . ولم يسمح بنشر أي مطبوع بالأحرف اللاتينية . واضطر الليتوانيون إلى البحث عن الكتب المطبوعة في ليتوانيا البروسية والتي كانت تدخل البلاد عن طريق التهريب ، وأجبر هذا الاضطهاد على القراءة والتعلم سراً ، ونتج عن ذلك نسبة ضخمة من الأميين ، هذا بالإضافة إلى نقص المعلمين والقيود التي فرضت عليهم وعلى المدارس لتحديد عدد تلاميذها وتهديدها بالإغلاق وطلب ضمانات عن آراء المعلمين ، ومعاقبة التعليم السري بالكتب البولونية بشدة ، وعدم القدرة على كسب أراضي الذي طبق أولاً على الأشخاص من أصل بولوني ، ثم على الفلاحين الكاثوليك ، وأخيراً على جميع الأجانب ( ١٨٨٧ ) ، مما أوقف استغلال الأرض ، وأبقى البلاد في حالة تخلف .

ولكن ثورة ١٩٠٥ في روسيا رفعت المحظورات التي كانت تثقل على اللغة والدين ، وسمح بنشر مطبوعات بحروف لاتينية ، وبحروف ليتوانية ( ١٩٠٥ ) .

وأفاد الشعب من الأزمة التي شلت الموظفين الروس ، واجتمع مندوبو القومونات الريفية ، في مجلس عام ، وأحدث هذا المجلس مجلس حكومة ، واستلم هذا المجلس السلطة . ونظم في القومونات إدارة بلدية ليتوانية ، دخل فيها بعدد عظيم من يسمون « الاميركيون » وهم ليتوانيون عادوا من الولايات المتحدة حيث اكتسبوا تطبيق الأشكال الحديثة في الانتخاب والإدارة .

والشعب الليتواني ، حسب التعداد ، يقدر بمليون نسمة . وهو شعب فلاحين ، نشيطين ، شرفاء ، جهلاء ، غير مجربين ، ودون زعماء متعلمين قادرين على إعطائه توجيهاً سياسياً . فقد كان كبار الملاك النبلاء والاكليروس الأعلى يشعرون بأنهم بولونيون ، وكان تجار المدن يهوداً . ولذا انطلقت الحركة القومية الليتوانية من جماعة صغيرة من الثوريين ودعمها الفلاحون الملاكون وكهان القرى ، ولكن مقاومة النبلاء والاكليروس الأعلى أوقفتها عند حدها . حتى إن الـ ١٠ نواب الليتوانيين في مجلس الدوما الأول لم يكونوا كلهم ليتوانيين ، ودخل بعضهم في الحزب البولوني .

وكان رد الفعل سريعاً : ففي ١٩٠٦ وطدت الحكومة الروسية من جديد التعليم باللغة الروسية في المدارس وحتى في الاجتماعات ، ومنعت التعليم الخاص بالليتوانية ، وأعطت الشرطة سلطة تقرير قومية التلاميذ ، أي المدرسة التي يجب أن يذهبوا إليها . وتوقفت الحياة السياسية في ليتوانيا .

## الثورة ورد الفعل في ليتونيا واستونيا

لقد كان في الأقاليم البالطية الثلاثة شعب أصلي : **ليتوني** في كورلاند وفي القسم الأعظم من ليفونيا ؛ **واستوني** أي فينوي ، في استونيا وفي ليفوينا ـ وتسيطر عليه ارستقراطية ألمانية من النبلاء المالكين الذين يلقبون بـ « الجارونات البالطيون » وبورجوازية ألمانية . وكان الترويس موجهاً بخاصة

ضد الألمان ؛ وتستهدف محاولة تحويل اللوثريين إلى الكنيسة الأرثوذوكسية سكان الأرياف من ليتونيين واستونيين . وتخضع الحكومة المطبوعات باللغة الأصلية للرقابة الكنسية ، وتلاحق الرعاة المتهمين الذين يعيرون وظائفهم وأعباءهم إلى مؤمنين أصبحوا رسمياً أرثوذوكس . ولكن بورجوازية من أبناء البلاد الأصليين متعلمة في المدارس الثانوية أو التقنية ، وممارسة لصناعات مدنية ، تشكلت بسرعة ولا سيا في ليتونيا عند شعب يمتاز بذكاء صاف وإرادة قوية . لقد وعت قوميتها بدراسة اللغة والأغاني الشعبية ، وايقظت دعايتها ، في الأرياف ، العاطفة القومية التي امتزجت بالحقد على البارونات البالطيين القابضين والمحتكرين للقسم الأعظم من الأراضي وسادة السلطة الإدارية . وأصبحت ريغا أكبر مركز للتجارة والصناعة وجذبت إليها شعباً من العمال الليتونيين أكثر تعلماً ونشاطاً من الروس ، وكونت منهم حزباً اجتماعياً - ديمقراطياً بنزعة أممية .

أخذت الثورة في ليتونيا شكلاً جذرياً . ونادى الاشتراكيون في ريغا بالجمهورية الليتونية ، وانطلقوا في الأرياف يثيرون الفلاحين . وأحدثت مجالس بلدية ليتونية في عدد عظيم من القرى . ودارت الحركة بالحال ضد البارونات البالطيين وأخذت شكل ثورة معادية للألمان . وعامل الثائرون بعض النبلاء الألمان معاملة سيئة واحرقوا بيوتهم ( ١٩٠٦ ) .

غير أن البارونات البالطيين بمساعدة الروس وجهوا ، ضد القرى الثائرة ، حملات قصاص » . وأطلق الرصاص على الفلاحين الموقوفين أو شنقوا في مكانهم . وامتلأت سجون ريغا بالثوريين الاشتراكيين والثائرين . وتعرض المساجين للتعذيب لانتزاع الإعتراف منهم . واطلقت المحاكم العسكرية خلال بضعة أشهر إعدامات بالموت . ودخل النواب الذين انتخبهم الليتونيون لمجلس الذوما في المقاومة الديموقراطية .

وهذه العاطفة القومية الليتونية التي أثارها النضال لم يوقفها رد الفعل والقمع . وظهرت نهضة القومية الليتونية بإنشاء المدارس الليتونية (ويقدر عددها بألف مدرسة في ١٩١٣ ) ، وبأعمال الدعاية الوطنية التي قامت بها « الجمعية الليتونية » ، والمتحف الليتوني ، والمسرح والمجلات ، ومدرسة الفنون والصنائع . وتدل احصائية ١٩١٣ على ١٧٧٦ جمعية ليتونية من كل نوع . وامتدت الدعاية إلى المنطقة المسماة لاتغال التي يقطنها فلاحون ليتونيون كاثوليك ويخضعون لملاكين بولونيين ؛ وأعطتهم عاطفة التضامن الليتونية .

أما استونيا فكانت أقل سكاناً وثراءً وتقدماً ويسكنها فلاحون فينويون أقل نشاطاً وأقل كفاحاً من الليتونيين ، ولم تسهم بقسط نشيط في الثورة . ولكن نهضة العاطفة القومية التي هيأها الأدب الشعبي وعززها حقد الفلاحين على البارونات البالطيين ، حدثت فيها بنفس الطرق التي حدثت فيها النهضة في ليتونيا .

### الثورة ورد الفعل في فنلاندا

لقد قلق شعب فنلاندا من أعمال الحكومة الروسية المهددة للاستقلال الذاتي لدولته ، واتخذ موقف المقاومة السلبية . وكان الاشتراكيون الفينويون على علاقة مع الثوريين الروس ، وشكلوا في هلسنغفورس « الحرس الأحمر » وجمعوه من بين العمال الفينويين . وقاومهم البورجوازيون بـ « الحرس الأبيض » الذي جمع بخاصة من بين السويديين . ونتج عن ذلك صدامات .

وأعادت الثورة الروسية لفنلاندا استقلالها الذاتي . وصدر بيان عن القيصر ، في تشرين الثاني ١٩٠٥ ، علق الإجراءات المتخذة أثناء النزاع بانتظار عمل تشريعي يضبط النظام . وانعقد الدياط في ١٩٠٥ و١٩٠٦ وقام بإصلاح جذري . ألغى التقسيم إلى أربع دول ، وحول الدياط إلى مجلس منتخب

بالتصويت العام للجنسين ابتداءً من سن ٢٤ عاماً وبالتمثيل النسبي . وانقلبت نسبة الأحزاب . فبعد أن كان الجهاز السويدي حتى الآن مسيطراً ، لم يحتفظ إلا بثمن المقاعد . وفي الانتخاب الأول ( أيار ١٩٠٧ ) حصل حزب الشعب السويدي على ٢٤ نائباً على ٢٠٠ . وأصبح الحزب الاشتراكي أكثر عدداً بـ ٨٠ نائباً ؛ وحزب الشيوخ الفينوي المحافظ ٦٠ ، وحزب الشباب الفينوي الليبرالي ٢٤ . وتقاسمت الباقي بقية الفرق الصغيرة .

وعندما بدأ رد الفعل في روسيا ، تصدى لفنلاندا ، ودخلت الحكومة الروسية في نزاع مع الدياط ، وحل خمس مرات من ١٩٠٧ إلى ١٩١٢ وفي كل مرة يعاد انتخاب المعارضة . ولما لم يستطع القيصر نقولا الثاني الحصول على دياط مطيع ، عمل عن طريق إصدار براءة ، ودعا الدياط لدفع مبلغ من المال للخزينة الروسية لحاجات الامبراطورية ، وعندما رفض الدياط ، صرح بأن حق التصرف بأموال الدولة يتعلق حصراً بإرادته ، وإن رأى الدياط مخالف للقوانين المرعية الإجراء . وهذا يعني تطبيق مبدأ الاوتوقراطية ، أي الحكم الفردي على فنلاندا . وصوت الدياط على اقتراح لام فيه مجلس الشيوخ على قبوله متطلبات الحكومة ، فحل . وأخذ مجلس الوزراء الروسي على عاتقه سلطة تقرير حالة قضايا فنلاندا التي تمس مصالح روسيا لتسويتها من قبل الوزارة . وهذا يعني وضع حقوق فنلاندا تحت إرادة وزراء أجانب . وعندما افتتح الحاكم العام الدياط ، صرح بأن فنلاندا أصبحت منذ مائة عام جزءاً من الامبراطورية الروسية ، ولم تحصل على عاطفة تضامن معها ( ١٩٠٨ ) . وحل الدياط في شهر شباط ، وأعيد انتخابه في ١٩٠٩ ، ورفض مشروع قانون قدمته الحكومة ، فحل أيضاً . وعندئذ طلب القيصر من الدوما الروسي التصويت على قانون يخوله سلطة التصويت على القوانين ذات المصلحة العامة وتتعلق بالنفقات العسكرية ، وحقوق الروس ، واللغة الرسمية ، وتنظيم السلطات ، والجمارك ، والبريد ، والنقد ، والتجارة .

وصاح نـائب قومي روسي : انتهت فنلانـدا . وهكـذا انتزعت من ديـاط فنلانـدا سلطتـه التشريعيـة ورد إلى دور مجلس إقليمي . ورفض الـديـاط الاعتراف بهـذا القانون المخالف لدستور فنلاندا ، فحل أيضاً في ١٩١٠ ، وأرسلت مشاريع الوزراء الروس إلى الدوما .

ولتثبيت تمثل فنـلانـدا ، انتخب الـديـاط أربعـة ممثلين لمجلس الـدومـا ، ولم ينتخبهم الشعب . وصدر قانون استعاض عن الخدمة العسكرية بـدفع رسم بـدل ؛ وقـانون آخر أعطى الروس نفس الحقـوق التي تتمتـع بـه الرعـايـا الفنـلانـديـة في فنلاندا ، وبالمقابل . وكان ذلك سبباً في نزاع أخير . ورفض القضاة الفنلانـديون الذين يطبقون القانون الفنلاندي الترخيص الذي طلبـه التجـار المتنقلون الروس فـاوقفوا وحكموا . ونفي رئيس مجلس الشيوخ . وهكـذا أصبح استقـلال فنـلانـدا الذاتي تحت رحمة السلطات الروسية .

☆ ☆ ☆

واستمر النضال في سبيل الاستقلال في الأقاليم البالطية وفي فنلانـدا . ونشبت الحرب العـالميـة الأولى ، والبلاد مـا زالت في نضـال إلى أن انتهت الحرب واعترف باستقلالهـا : ليتوانيـا وليتونيـا في ١٩١٨ . واستونيـا في عـام ١٩٢١ ؛ وفنلانـدا في ١٩٢٠

# فهرس الأعلام الأجنبية

D



E



F



G

Garrigue
غاريغ ، السيدة ، زوجة الرئيس مازاريك
Gebauer غيباور
Glas
غلاس ، اسم جريدة حزبية بمعنى « الصوت »
Goluchowski غولوكووسكي
Gorizia ( Goertz ) غورتيزيا
Gregr غريغر
Grodno غرودنو
Gurko غوركو

**H**

Hacha هاشا
Hanka هانكا
Haushofer هاوسهوفر
Honved هونفد ، المليشا الهونغارية
Hassinger هاسنغر
Hattala هاتالا
Havlitchk هافليتشك
Henlein, Conrad هنلاين ، كونراد
Herron هرون
Hilsner هيلسنر
Hlinka هلينكا
Hodza, Milan هودزا ، ميلان
Hohenwart هوهنفارت
Horstenau, von Glaise
هورستيناو ، فون غلايزه
Horty هورتي
Hott هوت
Hötzendorf, Conrad von
هوتزندورف ، كونراد فون
Hron هرون ، اسم وادي

**I**

Illminsky
المنسكي ، استاذ في الاكاديمية الدينية في قازان
Imeretinsky ايمرتنسكي ، الأمير
Ipek ايبك
Ivanka, André ايفانكا ، اندريه
Jaksch ياكش
Jaszi يازي
Jirasek يرازك

**K**

Kaizl كايزل ، حقوقي تشيكي
Kara Georges قروجورج
Karageorgevitch, Aleyxandre
قروجورجيفيتش ، الكساندر
Kardelj كارديلي
Karoly كارولي ، الكونت
Kollar كولار
Korosec كوروسيك ، المونسنيور
Kramar, Karel كرامار ، كاريل
Kustomarov كوستوماروف
Kremsier كريميزيه ، مدينة في مورافيا
Krofta كروفتا
Kossuth, François كوسوت ، فرانسوا
Khuen كوين
Khuen - Hedervary كوين - هدرفاري
Kulczyski كولتشيسكي
Kulin كولين
kukuljevic كوكوليفيتش

## P

| | |
|---|---|
| باشيتش | Pachitch |
| بالاتسكي | Palacky |
| باليؤلوغ ، موريس | Paleologue, Maurice |
| بالوتسكي | Paluckj |
| بابن | Papen |
| باتنت ١٨٦١ | Patente de 1861 |
| باولنغ ـ توت | Pauling - Toth |
| بياسيفيك | Pejacevic |
| بينرستورفر | Penerstorfer |
| بستي ـ نابلو | Pesti - Naplo |
| بفيستنر | Pfistner |
| بيلسودسكي | Pilsudski |
| بستاني | Pistany |
| بولتزر ـ هوديتز | Polzer - Hoditz |
| بوبوفيتشي | Popovici |
| بوتوكي | Potocki |
| بوزنان | Poznan |
| براغماتيك سانكسيون ( براءة ) | Pragmatigue Sanction |
| برازاك | Prazak |
| بروكس | Prokes |
| بونكتاس ( اتفاق ) | Punktace |

## Q

| | |
|---|---|
| كيه دورسيه ، وزارة الخارجية الفرنسية | Quai D'Orsay |

## R

| | |
|---|---|
| راكي | Racki |
| رادرفسكي | Raderewski |
| راديك ، زعيم حزب الفلاحين | Radic |
| رادويكوفيتش | Radojkovic ( m ) |
| راندا | Randa |
| راوخ | Rauch |
| رايخسرات | Reichsrat |
| ردليش ( جوزيف ) | Redlich, ( Joseph ) |
| ريدل | Riedl |
| ريروم نوفاروم | Rerum Novarum |
| رنّر ، كارل | Renner, Karl |
| ريغر | Rieger |
| رودولف | Rodolphe |
| روردا | Rorda |

## S

| | |
|---|---|
| سان ـ غي | Saint - Guy |
| سان ـ ايتين | Saint - Etienne |
| سان ـ رونه تالاندير | Saint - Rene Tallandier |
| سان ـ فلاديمير | Saint - Vladimir |
| سان ـ فينسيسلاس | Saint - Wenceslas |
| سارايفو | Sarajevo |
| سافيني | Savigny |
| شافل | Schaeffle |
| شمرلينغ | Schmerling |
| شنايدر | Schneider |
| شونرر | Schoenerer |
| شفارتزانبرغ | Schwarzenberg |
| شوشنيغ | Schuschnigg |
| زايبل | Seipel |
| سيتون ـ واتسون | Seton - Watson |

| | |
|---|---|
| Sieradz | سيرادز |
| Spann, | شبان |
| Sienkiewich | سينكيفتش |
| Sixte De Bourbon - Parme | سيكست دو بوربون - بارما |
| Sladkovsky | سلادكوفسكي |
| Slavonie | سلافونيا |
| Slovenie | سلوڤينيا |
| Smetana | سميتانا |
| Sorabe | اللغة السورابية |
| Spasowitch | سبازوفيتش |
| Sokci ( Les ) | السوكتشي |
| Sokolvitch | سوكولفيتش |
| Split ( Spalato ) | سبليت ( سبالاتو ) |
| Srbik | سربيك |
| Starcevitch | ستارسيفيتش |
| Stephanie | ستيفاني |
| Stolypine | ستوليبين |
| Stranjakovitch | سترانياكوفيتش |
| Strobar | ستروبار |
| Strossmayer | ستروسماير |
| Stur | ستور |
| Sturghk | ستورغ |
| svetozar Hurran Vajanski | سفيتوزار هوران فايانسكي |
| Syrmie | سيرميا |
| Szalasi | سالازي |
| Szěkfu | سيكفو |

## T

| | |
|---|---|
| Tabor | تابور |
| Taaffe | تافه |
| Tallin ( Revel ) | تالين ( روفيل ) |
| Tardieu André | تارديو اندره |
| Tartu ( Dorpat ) | تارتو ( دوربات ) |
| Tat ( Die ) | تات |
| Tavs Plan | تافس ، خطة |
| Taylor | تيلور |
| Teleki | تيليكي |
| Thun | تون |
| Tisza ( Koloman ) | تيزا ( كولومان ) |
| Tito | تيتو |
| Tocqueville | توكوفيل |
| Tomachek | توماشيك |
| Tomek | توميك |
| Tommaseo | توماسيو |
| Torre | توره |
| Transleithanie | ليتانيا الشرقية ( اوشرقي الليتا ) |
| Travnitch | ترافينتش |
| Trianon | تريانون |
| Troumbitch | ترومبيتش |
| Tuka | توكا |
| Turcianski - St - Martin | تورشيانسكي - سان - مارتن |
| Tvrdko | تفردكو |

## U

| | |
|---|---|
| Umelecka Beseda | اموليكا بيزيدا ( جمعية الفنون ) |
| Urban Vajansky | اوربان فايانسكي |

## V

| | |
|---|---|
| Valbert | فالبرت |
| Varesanin | فاريسانين |
| Vilno | فيلنو |
| Vogelsang | فوغلسانغ |
| Vojvodina | فويفودينا |

## W

| | |
|---|---|
| Waag | واغ |
| Warinski, Ludowik | وارنسكي ، لودوفيك |
| Wekerle | ويكرله |
| Wickam Steed | ويكام ستيد |
| Wilhelmstrasse | فلهلم شتراسه |
| Wilson | ولسون |
| Windischgraetz | فيندشغريتز |

## Z

| | |
|---|---|
| Zagreb ( Agram ) | زغرب ( اغرام ) |
| Zara | زارا |
| Zayer. Julius | زاير ، يوليوس |
| Zemstva | زميستفا |
| Zicky = Zichy | زكي |
| Zita de Bourbon - Parme | الأميرة زيتا بوربون - بارما |
| Zwitter | زفيتر |
| Zygmund Milkowski | زيغموند ميكوفسكي |

# المحتوى

## القسم الأول

## حركات القوميات السلافية

## في النمسا - هونغاريا واوربة الوسطى

### الفصل الأول

### قضية القوميات السلافية في النمسا



### الفصل الثاني

### الحكم المطلق

### من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٩

دوقية كبرى ووعد بأن يترك لها دستورها الذي كان لها أثناء الحكم السويدي .

وفي فنلندا ، كما في الأقاليم البالطية ، كان السكان بكاملهم لوثريين وكانوا يتألفون من شعبين : شعب الريف المتحدر من الفينوي القديم ولغته اورو - الطية ، وقد حافظ على اللغة والأعراف الفينوية وله شعره الحماسي الشعبي : ( الكاليفالا ) الذي حافظ عليه بطريق الرواية الشفهية . والشعب الثاني هو الشعب السويدي ، ومنه كانت الطبقات الممتازة من نبلاء ورعاة وبورجوازيين . وكانت السويدية لغة الحكومة والكنيسة والأدب .

وعندما انتقلت فنلندا تحت سيطرة القيصر حافظت على دياطها المشكل من أربع دول حسب النظام السويدي . وظل القيصر ممتنعاً عن دعوته حتى عام ١٨٦٣ . وحافظت فنلندا على استقلالها الذاتي التام ، وقوانينها ، ومحاكمها وجيوشها ، ونقدها ، وبريدها ، وجماركها ، حتى من جهة روسيا . وظل رعايا القيصر الروسي فيها أجانب ، ولا يستطيعون فيها الاستقرار إلا بعد السماح من السلطات الفنلاندية . وكانت الوظائف خاصة بالفنلانديين ، كما بقيت الحكومة المدنية يعهد بها إلى مجلس الشيوخ المقيم في فنلاندا ، والمنقسم إلى قطاعين : العدل والمالية ؛ وإلى الموظفين من أبناء البلاد الأصليين ، وإلى البلديات ، أي إلى الطبقة النبيلة وإلى البورجوازية السويديتين . وظلت اللغة السويدية لغة الإدارة .

## النظام الدستوري في فنلندا

في عام ١٨٦٣ ، دعا القيصر الروسي الكسندر الثاني ، ولأول مرة منذ الفتح في ١٨٠٩ ، الدياط الفنلندي المؤلف من ٤ دول ليطلب إليه التصويت على نظام جديد للضريبة ، وأعلن عن نيته على عقده بعد ثلاث سنوات ، و « باعتباره وفياً للمبادئ الدستورية والملكية ... المتحدة بشكل لا ينفصل مع نظم البلاد » ، وأن

يعيد إليه حق المبادهة في مادة التشريع . بيد أنه عندما رفض التصويت على قانون الصحافة الشبيه بقانون روسيا ( ١٨٦٧ ) ، فرضته الحكومة بطريق البراءة ( المرسوم الإمبراطوري ) . وفي دياط ١٨٧٢ ، كانت العمليات تجري بأربعة لغات : كان الحاكم الروسي يتكلم بالروسية ، والنبلاء والاكليروس بالفرنسية ، والبورجوازيون والفلاحون بالسويدية ، ومشاريع القانون تقرأ بالسويدية وبالفينوية ورفضت الحكومة حرية الصحافة ، وفي خطاب الختام أعربت عن رغبتها في أن يتخذ المجلس قاعدة في إبقاء ملتمساته في الحدود التي تعين له .

وأعطى هذا الدياط ، الذي بعث في أشكاله القديمة ، لدوقية فنلاندا الكبرى نظم دولة حديثة ، البنك ( ١٨٦٧ ) ، والمحاكم ( ١٨٦٨ ) ، والكنيسة ( ١٨٦٩ ) والسكك الحديدية والمدارس ( ١٨٧٢ ) ، والنظام القوموني ( ١٨٧٣ ) ، والمليشا ( ١٨٧٨ ) ، وحق البورجوازية ، والإسعاف العام . وحافظت فنلندا على استقلالها الاقتصادي التام . وعلى نقدها وأوراقها المصرفية ، وبريدها ، وطوابع بريدها ، وإدارة خطوطها الحديدية ، وجماركها حتى من جهة روسيا .

وكان الدياط يدعى وسطياً كل ثلاثة أعوام ، وأصبح له الحق في تقديم مشاريع القانون . وتشكل فيه حزب فينوي ، وأخذ الأغلبية في الدولتين من الفلاحين والاكليروس ، وحصل من الحكومة على جعل اللغة الفينوية لغة رسمية مساوية للغة السويدية .

### السياسة الروسية

منذ بداية القرن الثامن عشر دخلت روسيا في سياسة إصلاحات . واستعمل القياصرة طريقتين :

١ ـ إعادة تنظيم البلاد بالحفاظ على الاوتوقراطية ( الحكم الفردي ) واعتمادها على بوروقراطية وطبقات اجتماعية مغلقة .

٢ ـ توحيد الشعب الروسي ومشاركته رويداً رويداً في القضايا العامة . فمن بطرس الأكبر إلى نيقولا الأول ، استخدم القياصرة الطريقة الأولى . والكسندر الثاني ، قبل ١٨٧٠ ، لجأ إلى الثانية . ومن ١٨٧٠ إلى ١٩١٤ كان تاريخ روسيا مؤلفاً من النزاع بين هذه الاتجاهات ،والأباطرة يفرضون أكثر فأكثر الطريقة الأولى . وفي هذه الآونة نما شعب الفلاحين ، وأخذ يطالب بقوة متجددة بتحسين مصيره . وطبق القسر على الروس ولم يوفرهم ، كما طبق بصورة منتظمة على الشعوب الأجنبية : البالطية ، البولونية ، الاوكرانية ، واليهود لترويسها بشكل يفرض عليها وحدة اللغة والدين والحق والإدارة . ولكن النتائج كانت موقتة وسطحية لأن معظم هذه الشعوب كانت في عز نهضة قومية تعتمد على تعاون وثيق ومنسجم بين النخبة والاكليروس والفلاحين . وسقط اليهود وحدهم .

## الثورة ورد الفعل في ليتوانيا

لقد تناول الاضطهاد اللغة البولونية واللغة الليتوانية . ولم يسمح بنشر أي مطبوع بالأحرف اللاتينية . واضطر الليتوانيون إلى البحث عن الكتب المطبوعة في ليتوانيا البروسية والتي كانت تدخل البلاد عن طريق التهريب ، وأجبر هذا الاضطهاد على القراءة والتعلم سراً ، ونتج عن ذلك نسبة ضخمة من الأميين ، هذا بالإضافة إلى نقص المعلمين والقيود التي فرضت عليهم وعلى المدارس لتحديد عدد تلاميذها وتهديدها بالإغلاق وطلب ضمانات عن آراء المعلمين ، ومعاقبة التعليم السري بالكتب البولونية بشدة ، وعدم القدرة على كسب أراضي الذي طبق أولاً على الأشخاص من أصل بولوني ، ثم على الفلاحين الكاثوليك ، وأخيراً على جميع الأجانب ( ١٨٨٧ ) ، مما أوقف استغلال الأرض ، وأبقى البلاد في حالة تخلف .

ولكن ثورة ١٩٠٥ في روسيا رفعت المحظورات التي كانت تثقل على اللغة والدين ، وسمح بنشر مطبوعات بحروف لاتينية ، وبحروف ليتوانية ( ١٩٠٥ ) .

وأفاد الشعب من الأزمة التي شلت الموظفين الروس ، واجتمع منـدوبو القومونـات الريفية ، في مجلس عام ، وأحدث هذا المجلس مجلس حكومة ، واستلم هـذا المجلس السلطة . ونظم في القومونات إدارة بلديـة ليتوانيـة ، دخل فيهـا بعـدد عظيم من يسمون « الاميركيون » وهم ليتوانيون عادوا من الولايـات المتحـدة حيث اكتسبوا تطبيق الأشكال الحديثة في الانتخاب والإدارة .

والشعب الليتـواني ، حسب التعـداد ، يقـدر بمليـون نسمـة . وهـو شعب فلاحين ، نشيطين ، شرفاء ، جهلاء ، غير مجربين ، ودون زعماء متعلمين قـادرين على إعطائه توجيهـاً سيـاسيـاً . فقـد كان كبـار الملاك النبلاء والاكليروس الأعلى يشعرون بأنهم بولونيون ، وكان تجار المدن يهوداً . ولـذا انطلقت الحركـة القوميـة الليتوانيـة من جمـاعـة صغيرة من الثوريين ودعمها الفـلاحـون المـلاكـون وكهـان القرى ، ولكن مقاومة النبلاء والاكليروس الأعلى أوقفتهـا عنـد حـدهـا . حتى إن الـ ١٠ نواب الليتوانيين في مجلس الـدومـا الأول لم يكونوا كلهم ليتوانيين ، ودخل بعضهم في الحزب البولوني .

وكان رد الفعل سريعاً : ففي ١٩٠٦ وطـدت الحكومـة الروسيـة من جـديـد التعليم باللغة الروسيـة في المـدارس وحتى في الاجتماعـات ، ومنعت التعليم الخـاص بالليتوانية ، وأعطت الشرطة سلطة تقرير قومية التلاميذ ، أي المدرسة التي يجب أن يذهبوا إليها . وتوقفت الحياة السياسية في ليتوانيا .

## الثورة ورد الفعل في ليتونيا واستونيا

لقد كان في الأقاليم البالطية الثلاثـة شعب أصلي : **ليتوني** في كورلانـد وفي القسم الأعظم من ليفونيـا ؛ **واستـوني** أي فينـوي ، في استـونيـا وفي ليفـو ينـا - وتسيطر عليــه ارستقراطيــة ألمــانيــة من النبـلاء المــالكين الــذين يلقبــون بـ « الجارونات البالطيون » وبورجوازية ألمـانيـة . وكان الترويس موجهـاً بخـاصـة

ضد الألمان ؛ وتستهدف محاولة تحويل اللوثريين إلى الكنيسة الأرثوذوكسية سكان الأرياف من ليتونيين واستونيين . وتخضع الحكومة المطبوعات باللغة الأصلية للرقابة الكنسية ، وتلاحق الرعاة المتهمين الذين يعيرون وظائفهم وأعباءهم إلى مؤمنين أصبحوا رسمياً أرثوذوكس . ولكن بورجوازية من أبناء البلاد الأصليين متعلمة في المدارس الثانوية أو التقنية ، وممارسة لصناعات مدنية ، تشكلت بسرعة ولا سيا في ليتونيا عند شعب يمتاز بذكاء صاف وإرادة قوية . لقد وعت قوميتها بدراسة اللغة والأغاني الشعبية ، وايقظت دعايتها ، في الأرياف ، العاطفة القومية التي امتزجت بالحقد على البارونات البالطيين القابضين والمحتكرين للقسم الأعظم من الأراضي وسادة السلطة الإدارية . وأصبحت ريغا أكبر مركز للتجارة والصناعة وجذبت إليها شعباً من العمال الليتونيين أكثر تعلماً ونشاطاً من الروس ، وكونت منهم حزباً اجتماعياً - ديمقراطياً بنزعة أممية .

أخذت الثورة في ليتونيا شكلاً جذرياً . ونادى الاشتراكيون في ريغا بالجمهورية الليتونية ، وانطلقوا في الأرياف يثيرون الفلاحين . وأحدثت مجالس بلدية ليتونية في عدد عظيم من القرى . ودارت الحركة بالحال ضد البارونات البالطيين وأخذت شكل ثورة معادية للألمان . وعامل الثائرون بعض النبلاء الألمان معاملة سيئة واحرقوا بيوتهم ( ١٩٠٦ ) .

غير أن البارونات البالطيين بمساعدة الروس وجهوا ، ضد القرى الثائرة ، حملات قصاص » . وأطلق الرصاص على الفلاحين الموقوفين أو شنقوا في مكانهم . وامتلأت سجون ريغا بالثوريين الاشتراكيين والثائرين . وتعرض المساجين للتعذيب لانتزاع الإعتراف منهم . واطلقت المحاكم العسكرية خلال بضعة أشهر إعدامات بالموت . ودخل النواب الذين انتخبهم الليتونيون لمجلس الدوما في المقاومة الديموقراطية .

وهذه العاطفة القومية الليتونية التي أثارها النضال لم يوقفها رد الفعل والقمع . وظهرت نهضة القومية الليتونية بإنشاء المدارس الليتونية (ويقدر عددها بألف مدرسة في ١٩١٣ ) ، وبأعمال الدعاية الوطنية التي قامت بها « الجمعية الليتونية » ، والمتحف الليتوني ، والمسرح والمجلات ، ومدرسة الفنون والصنائع . وتدل احصائية ١٩١٣ على ١٧٧٦ جمعية ليتونية من كل نوع . وامتدت الدعاية إلى المنطقة المسماة لاتغال التي يقطنها فلاحون ليتونيون كاثوليك ويخضعون لملاكين بولونيين ؛ وأعطتهم عاطفة التضامن الليتونية .

أما استونيا فكانت أقل سكاناً وثراءً وتقدماً ويسكنها فلاحون فينويون أقل نشاطاً وأقل كفاحاً من الليتونيين ، ولم تسهم بقسط نشيط في الثورة . ولكن نهضة العاطفة القومية التي هيأها الأدب الشعبي وعززها حقد الفلاحين على البارونات البالطيين ، حدثت فيها بنفس الطرق التي حدثت فيها النهضة في ليتونيا .

### الثورة ورد الفعل في فنلاندا

لقد قلق شعب فنلاندا من أعمال الحكومة الروسية المهددة للاستقلال الذاتي لدولته ، واتخذ موقف المقاومة السلبية . وكان الاشتراكيون الفينويون على علاقة مع الثوريين الروس ، وشكلوا في هلسنغفورس « الحرس الأحمر » وجمعوه من بين العمال الفينويين . وقاومهم البورجوازيون بـ « الحرس الأبيض » الذي جمع بخاصة من بين السويديين . ونتج عن ذلك صدامات .

وأعادت الثورة الروسية لفنلاندا استقلالها الذاتي . وصدر بيان عن القيصر ، في تشرين الثاني ١٩٠٥ ، علق الإجراءات المتخذة أثناء النزاع بانتظار عمل تشريعي يضبط النظام . وانعقد الدياط في ١٩٠٥ و١٩٠٦ وقام بإصلاح جذري . ألغى التقسيم إلى أربع دول ، وحول الدياط إلى مجلس منتخب

بالتصويت العام للجنسين ابتداءً من سن ٢٤ عاماً وبالتمثيل النسبي . وانقلبت نسبة الأحزاب . فبعد أن كان الجهاز السويدي حتى الآن مسيطراً ، لم يحتفظ إلا بثمن المقاعد . وفي الانتخاب الأول ( أيار ١٩٠٧ ) حصل حزب الشعب السويدي على ٢٤ نائباً على ٢٠٠ . وأصبح الحزب الاشتراكي أكثر عدداً بـ ٨٠ نائباً ؛ وحزب الشيوخ الفينوي المحافظ ٦٠ ، وحزب الشباب الفينوي الليبرالي ٢٤ . وتقاسمت الباقي بقية الفرق الصغيرة .

وعندما بدأ رد الفعل في روسيا ، تصدى لفنلاندا ، ودخلت الحكومة الروسية في نزاع مع الدياط ، وحل خمس مرات من ١٩٠٧ إلى ١٩١٢ وفي كل مرة يعاد انتخاب المعارضة . ولما لم يستطع القيصر نقولا الثاني الحصول على دياط مطيع ، عمل عن طريق إصدار براءة ، ودعا الدياط لدفع مبلغ من المال للخزينة الروسية لحاجات الامبراطورية ، وعندما رفض الدياط ، صرح بأن حق التصرف بأموال الدولة يتعلق حصراً بإرادته ، وإن رأى الدياط مخالف للقوانين المرعية الإجراء . وهذا يعني تطبيق مبدأ الاوتوقراطية ، أي الحكم الفردي على فنلاندا . وصوت الدياط على اقتراح لام فيه مجلس الشيوخ على قبوله متطلبات الحكومة ، فحل . وأخذ مجلس الوزراء الروسي على عاتقه سلطة تقرير حالة قضايا فنلاندا التي تمس مصالح روسيا لتسويتها من قبل الوزارة . وهذا يعني وضع حقوق فنلاندا تحت إرادة وزراء أجانب . وعندما افتتح الحاكم العام الدياط ، صرح بأن فنلاندا أصبحت منذ مائة عام جزءاً من الامبراطورية الروسية ، ولم تحصل على عاطفة تضامن معها ( ١٩٠٨ ) . وحل الدياط في شهر شباط ، وأعيد انتخابه في ١٩٠٩ ، ورفض مشروع قانون قدمته الحكومة ، فحل أيضاً . وعندئذ طلب القيصر من الدوما الروسي التصويت على قانون يخوله سلطة التصويت على القوانين ذات المصلحة العامة وتتعلق بالنفقات العسكرية ، وحقوق الروس ، واللغة الرسمية ، وتنظيم السلطات ، والجمارك ، والبريد ، والنقد ، والتجارة .

وصاح نائب قومي روسي : انتهت فنلاندا . وهكذا انتزعت من دياط فنلاندا سلطته التشريعية ورد إلى دور مجلس إقليمي . ورفض الدياط الاعتراف بهذا القانون المخالف لدستور فنلاندا ، فحل أيضاً في ١٩١٠ ، وأرسلت مشاريع الوزراء الروس إلى الدوما .

ولتثبيت تمثل فنلاندا ، انتخب الدياط أربعة ممثلين لمجلس الدوما ، ولم ينتخبهم الشعب . وصدر قانون استعاض عن الخدمة العسكرية بدفع رسم بدل ؛ وقانون آخر أعطى الروس نفس الحقوق التي تتمتع به الرعايا الفنلاندية في فنلاندا ، وبالمقابل . وكان ذلك سبباً في نزاع أخير . ورفض القضاة الفنلانديون الذين يطبقون القانون الفنلاندي الترخيص الذي طلبه التجار المتنقلون الروس فاوقفوا وحكموا . ونفي رئيس مجلس الشيوخ . وهكذا أصبح استقلال فنلاندا الذاتي تحت رحمة السلطات الروسية .

☆ ☆ ☆

واستمر النضال في سبيل الاستقلال في الأقاليم البالطية وفي فنلاندا . ونشبت الحرب العالمية الأولى ، والبلاد ما زالت في نضال إلى أن انتهت الحرب واعترف باستقلالها : ليتوانيا وليتونيا في ١٩١٨ . واستونيا في عام ١٩٢١ ؛ وفنلاندا في ١٩٢٠

# فهرس الأعلام الأجنبية

Cieszkowski سيزكوفسكي

Cisleithanie ليتانيا الغربية

Clam - martinic كلام ـ مارتينيك

Cousin, victor كوزن ، فيكتور

Creusot كروزو

Cross Baum Wichschaft
كروس باوم فيكشافت

Curzon كورزون

Cvijic سفيجيك ، الكاتب الصربي

Cyrille سيريل

Czernin
تشرنين ، وزير الشؤون الخارجية النمساوي

## D

Danilo دانيلو

Deak دياك

Demorgny, François ديموربي ( فرانسوا )

Diakovo دياكوفو ، مدينة كرواتية

Diplôme, ( Le ) 1860 الدبلوم ( براءة ١٨٦٠ )

Djilas دجيلاس

Dmowski دموفسكي

Dolfuss دولفوس

Dobrovski دوبروفسكي

Dombrowski دومبروفسكي

Drogamaschin دروغاماشين ، محظية

Dušan
دوشان ، امبراطورية حربية في القرن الرابع عشر

## E

Eichhoff ايشهوف ، بارون

Eisenmann ايزنمان

Elmer Hantos
المرهانتوس ، استاذ في جامعة بودابست

Emmersdorf ايمرسدورف

Eötvös اوتفوس

Erdmann, Ada von ارمان ، آدا فون

Erben اربن ، الشاعر

Erckmann - Chatrian اركمان ـ شاتريان

Ernst von Plener
ارنست فون بلنر ، زعيم الأحرار الألمان في البرلمان

Esterhazy استرهازي

Exarchat اكسرخوسية

## F

Fischof, Adolf فيشوف ، ادولف

Fortwurstein سياسة التسوية يوماً بيوم

François-Joseph الامبراطور فرانسوا ـ جوزيف

François - Poncet فرانسوا ـ بونسيه

Frank, Yvo فرانك ، ايفو

Frantz, Constantin فرانتز ، كونستانتين

Frederic - Guilaume Foerster
فريديريك ـ غليوم فورستر

Funder Reichspost
فوندر ، مدير جريدة بريد الرايخ

## G

Gaj, Louis غاي ، لويس

Gambetta غامبتا

Gautsch غاوتش ، البارون

Garrigue

غاريغ ، السيدة ، زوجة الرئيس مازاريك

Gebauer غيباور

Glas

غلاس ، اسم جريدة حزبية بمعنى « الصوت »

Goluchowski غولوكووسكي

Gorizia ( Goertz ) غورتيزيا

Gregr غريغر

Grodno غرودنو

Gurko غوركو

## H

Hacha هاشا

Hanka هانكا

Haushofer هاوسهوفر

Honved هونفد ، المليشا الهونغارية

Hassinger هاسنغر

Hattala هاتالا

Havlitchk هافليتشك

Henlein, Conrad هنلاين ، كونراد

Herron هرون

Hilsner هيلسنر

Hlinka هلينكا

Hodza, Milan هودزا ، ميلان

Hohenwart هوهنفارت

Horstenau, von Glaise

هورستيناو ، فون غلايزه

Horty هورتي

Hott هوت

Hötzendorf, Conrad von

هوتزندورف ، كونراد فون

Hron هرون ، اسم وادي

## I

Illminsky

المنسكي ، استاذ في الاكاديمية الدينية في قازان

Imeretinsky ايميرتنسكي ، الأمير

Ipek ايبك

Ivanka, André ايفانكا ، اندريه

Jaksch ياكش

Jaszi يازي

Jirasek يرازك

## K

Kaizl كايزل ، حقوقي تشيكي

Kara Georges قروجورج

Karageorgevitch, Aleyxandre

قروجورجيفيتش ، الكساندر

Kardelj كارديلي

Karoly كارولي ، الكونت

Kollar كولار

Korosec كوروسيك ، المونسنيور

Kramar, Karel كرامار ، كاريل

Kustomarov كوستوماروف

Kremsier كريميزيه ، مدينة في مورافيا

Krofta كروفتا

Kossuth, François كوسوت ، فرانسوا

Khuen كوين

Khuen - Hedervary كوين ـ هدرفاري

Kulczyski كولتشيسكي

Kulin كولين

kukuljevic كوكوليفيتش

**L**

Lambert — لامبر
Lammasch, Heinrich — لاماش ، هينريك
Landwehr — لاندوير
Laybach — ليباخ
Leger — ليغير
Leitha — ليتا ، نهر
Lelewell, J. — ليليفيل ، ج
Leon XIII — ليون الثالث عشر
Leopol = Lemberg — ليوبول ـ لمبرغ
Lichtenstein — ليشتنشتاين
Libau — ليباو
Limanowski — ليمانوفسكي
Liptovski - Svaty - Mikulas — ليبتوفسكي ـ سفاتي ـ ميكولاس
Lloyd George — لويد جورج
Lodz — لودز
Lubecki — لوبيكي
Lubliana — لوبليانا
Lubomirsky — لوبوميرسكي
Lueger — لويغر
Luxembourg, Rosa — لوكسامبورغ ، روزا

**M**

Machar — ماشار
Macpherson — ماكفرسون
Macurek — ماكوريك
Magnat — ماغنا
Maribor (mariburg) — ماريبور ( ماريبورغ )
Markovitch — ماركوفيتش
Matchek — ماتشيك
Matica slovenska — ماتيكا سلوفنسكا
Masaryk — مازاريك
Mayerling — مايرلنغ
Mazuranitch — مازورانيتش
Methode — ميتود
Merei, Jules — ميري ، جول
Mitrovitsa — ميتروفيتسا
Mittel - Europa — ميتل ـ اوروبا (أوربا الوسطى)
Mudron — مودرون

**N**

Nadler — نادلر
Nagoda — التسوية المجرية ـ الكرواتية عام ١٨٦٨ ( ناغودا )
Narodni Listy — نارودني ليستي ( صحيفة الشعب )
Naumann — ناومان
Nemcova — نمكوفا
Neruda — نيرودا
Nitra — نيترا
Northcliffe — نورثكليف
Novipazar — نوفيبازار

**O**

Obrenovitch, Milan — اوبرينوفيتش ، ميلان
Opatowek — اوباتوفيك
Osmova — اوسموفا
Oustachis (Les) — الاوستاشيون

## P

| | |
|---|---|
| Pachitch | باشيتش |
| Palacky | بالاتسكي |
| Paleologue, Maurice | باليؤلوغ ، موريس |
| Paluckj | بالوتسكي |
| Papen | بابن |
| Patente de 1861 | باتنت ١٨٦١ |
| Pauling - Toth | باولنغ - توت |
| Pejacevic | بياسيفيك |
| Penerstorfer | بينرستورفر |
| Pesti - Naplo | بستي - نابلو |
| Pfistner | بفيستنر |
| Pilsudski | بيلسودسكي |
| Pistany | بستاني |
| Polzer - Hoditz | بولتزر - هوديتز |
| Popovici | بوبوفيتشي |
| Potocki | بوتوكي |
| Poznan | بوزنان |
| Pragmatigue Sanction | براغماتيك سانكسيون ( براءة ) |
| Prazak | برازاك |
| Prokes | بروكس |
| Punktace | بونكتاس ( اتفاق ) |

## Q

| | |
|---|---|
| Quai D'Orsay | كيه دورسيه ، وزارة الخارجية الفرنسية |

## R

| | |
|---|---|
| Racki | راكي |
| Raderewski | رادرفسكي |
| Radic | راديك ، زعيم حزب الفلاحين |
| Radojkovic ( m ) | رادويكوفيتش |
| Randa | راندا |
| Rauch | راوخ |
| Reichsrat | رايخسرات |
| Redlich, ( Joseph ) | ردليش ( جوزيف ) |
| Riedl | ريدل |
| Rerum Novarum | ريروم نوفاروم |
| Renner, Karl | رنّر ، كارل |
| Rieger | ريغر |
| Rodolphe | رودولف |
| Rorda | رووردا |

## S

| | |
|---|---|
| Saint - Guy | سان - غي |
| Saint - Etienne | سان - ايتين |
| Saint - Rene Tallandier | سان - رونه تالاندير |
| Saint - Vladimir | سان - فلاديير |
| Saint - Wenceslas | سان - فينسيسلاس |
| Sarajevo | سارايفو |
| Savigny | سافيني |
| Schaefflc | شافل |
| Schmerling | شمرلينغ |
| Schneider | شنايدر |
| Schoenerer | شونرر |
| Schwarzenberg | شفارتزانبرغ |
| Schuschnigg | شوشنيغ |
| Seipel | زايبل |
| Seton - Watson | سيتون - واتسون |

# المحتوى

## القسم الأول

## حركات القوميات السلافية

## في النمسا - هونغاريا واوربة الوسطى

### الفصل الأول

### قضية القوميات السلافية في النمسا



### الفصل الثاني

### الحكم المطلق

### من ١٨٥٠ إلى ١٨٥٩

## الفصل الثالث

### دبلوم ١٨٦٠ ، وباتّنْت ١٨٦١



## الفصل الرابع

### التطور نحو التسوية النمساوية ـ الهونغارية في ١٨٦٧



## الفصل الخامس

### التسوية النمساوية ـ الهونغارية



## الفصل السادس

### ليتانيا الغربية وحق الدولة التشيكية.

## الفصل السابع

## القوميات السلافية في هونغاريا
## حتى آخر القرن التاسع عشر



## الفصل الثامن

## امبراطورية النمسا والقضية التشيكية ـ الألمانية
## من ١٨٧١ إلى ١٩٠٥



## الفصل التاسع

## الأفكار الديموقراطية في النمسا ـ هونغاريا
## ومازاريك

## الفصل العاشر

القومية السلافية في النمسا ـ هونغاريا

عشية حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨



## الفصل الحادي عشر

النمسا ـ هونغاريا في الحرب العالمية الأولى



## الفصل الثاني عشر

القومية في اوربة الوسطى المبلقنة

( ١٩١٨ ـ ١٩٣٩ )

## الفصل الثالث عشر

## قضية الدولة المتعددة القوميات



# القسم الثاني

# الحركات القومية السلافية

# في جنوب شرقي اوربة حتى ١٩١٤

## المدخل

## الظروف العامة للحركات القومية السلافية

## من ١٨٧١ إلى ١٩١٤



## الفصل الأول

## الجبل الأسود وصربيا

## الفصل الثاني

### بلاد السلوفين



## الفصل الثالث

### الحركة القومية في كرواتيا



## الفصل الرابع

### البوسنة - هرسك قبل ١٩١٤



## الفصل الخامس

### القضية الماكيدونية وبلغاريا

# القسم الثالث
# الحركات القومية السلافية
# في شرقي اوربة حتى ١٩١٤

## الفصل الأول

### بولونيا الروسية



## الفصل الثاني

### بولونيا البروسية



## الفصل الثالث

### غاليسيا النمساوية

## الفصل الرابع

## القضية القومية في روسيا

## ملاحظة

## أسماء الأشهر في البلاد العربية

| | |
|---|---|
| كانون الثاني | يناير |
| شباط | فبراير |
| آذار | مارس |
| نيسان | ابريل |
| أيار | مايو |
| حزيران | يونيو |
| تموز | يوليو |
| آب | اغسطوس |
| أيلول | سبتمبر |
| تشرين الأول | اكتوبر |
| تشرين الثاني | نوفمبر |
| كانون الأول | دسمبر |

تاريخ

# الحركات القومية

## في أوروبة

تعريب

## الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

الجزء الأول : يقظة القوميات الأوروبية ( القومية والوطنية )
الجزء الثاني : يقظة القوميات الأوروبية ( الحرية والقومية )
الجزء الثالث : الوحدات القومية
الجزء الرابع : السلاف والجرمن والأقليات القومية
الجزء الخامس : القومية الألمانية والقومية – الاشتراكية

علي مولا

ISBN 978-9953-68-367-0
9 789953 683676